جامعة منتوري / قسنطينة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
فرع الرشادة و الديمقراطية

إعداد الطالب :
بوروني زكرياء

تحت إشراف الأستاذ :
د. بوريش رياض

لجنة المناقشة :

لقب و إسم الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د حسنة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري-قسنطينة	رئيسا
أ. د كيبش عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري-قسنطينة	عضوا مناقشا
د. بوريش رياض	أستاذ محاضر	جامعة منتوري-قسنطينة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2010/2009



<..... إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم....> الرعد ، آية 11.

الإهداء

إلى روح جديّ

إلى كل من دفعوا أرواحهم فداء للوطن

إلى أمي التي أدين لها بعد ربي بالمنن

إلى أبي عرفانا بكل النصب و الوهن

إلى جدتي جازاها الله الجزاء الحسن

إلى أختي و أخي ، الأنس و السكن

إلى خالتيّ ، بنات خالتي ، و كلّ من

علمني حرفا ، عاملني عطفا و لطفا ، أو كان لي ألفا

من ألقى إلي بالمودة ، أو أعانني في شدة

أهدي هذا العمــل.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و الصلاة و السلام على رسوله المبعوث بالرحمات ، و بعد ، أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور "رياض بوريش" على تفضله بالإشراف على هذا العمل ، و على ما قدمه من نصائح و توجيهات قيمة في سبيل إتمامه على أفضل نحو.

و لا يفوتني أيضا أن أقدم شكري وامتناني ، إلى إدارة قسم العلوم السياسية بجامعة الإخوة منتوري ، على الجهود المبذولة من أجل التنظيم المحكم و السير الحسن لدفعة الماجستير "الرشادة و الديمقراطية" ، و للأساتذة الكرام الذين تولوا تأطير طلبتها فتركوا فيهم بإذن الله أثرا من رفيع خلاقهم و قبسا من نور علمهم.

و كل الشكر و التقدير موصول أيضا ، إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة ، و لو بالنصح و الكلمة الطيبة و الدعاء ، و أخص بالذكر أستاذيّ "محمد عشاشي" و "محمد بشير زروق" ، و الموظف بالمكتبة المركزية "عزوز بشلام" ، و كذا إخواني و أخواتي ممن زاولوا معي الدراسة الجامعية في مرحلة ما بعد التدرج و قبلها.

المقدمة

المقدمة

تمهيد

إن موضوع الانتقال من نظم الحكم التسلطية إلى الديمقراطية ، الذي برز بقوة مع نهاية الثمانينيات و خلال عقد التسعينيات ، و إن كان ظهوره في ميدان البحث العلمي أسبق بعقود ، و هذا بحكم الظروف الدولية التي ميزت هذه الفترة ، بانتهاء الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفياتي و معه النموذج الاشتراكي للحكم القائم على الأحادية ، و التوجه المطرد دوليا نحو تبني قواعد اللبرالية في الاقتصاد و السياسة نسبيا ، لا يزال في الوقت الراهن إضافة إلى القضايا المرتبطة بالديمقراطية أو التي تسايرها جنبا إلى جنب كالحكم الرشيد ، و مكافحة الفساد ، و حقوق الإنسان ، و غيرها ، من أكثر المواضيع حيوية و رواجا عبر العالم ، ليس في الأدبيات المتخصصة و حسب ، بل أيضا على صفحات الجرائد ، و أحاديث العوام حتى ، صعودا إلى خطابات السياسيين من المعارضة بل و في السلطة ، وصولا إلى قرارات و محاضر و تقارير المنظمات الدولية ، و انشغالات و توصيات المؤتمرات.

و هذه النقاشات و الدراسات تتناول دولا بعينها ، هي تلك التي بقيت منيعة أمام المد الديمقراطي العالمي أو ما يسميه "هانتنغتون" موجة الديمقراطية ، و الدول العربية و الإسلامية معنية بالدرجة الأولى ، لاعتبارات إستراتيجية تخص القوى الدولية المهيمنة ، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة ، حيث أصبح ما سمي "الشرق الأوسط الكبير" مجالا لتدخلات عسكرية مباشرة من قبل الدول الكبرى ، و عبر مشاريع و خطط على رأس أهدافها المعلنة دمقرطة بلدان هذه المنطقة ، و كذا من خلال سياسات المؤسسات الدولية الأوسع نطاقا التي ساهمت في عولمة اقتصاد السوق من خلال المشروطية الاقتصادية منذ نهاية الثمانينيات ، قبل أن تحول اهتمامها إلى مسائل الحكم ردا على منتقدي البرامج النيولبرالية التي أملتها على البلدان النامية ، حيث باتت مع أواخر التسعينيات و حلول الألفية الثالثة تطالب بالحكم الرشيد و مكافحة الفساد.

و قد صارت الديمقراطية تقدم من قبل هذه الجهات على أنها النموذج الوحيد المقبول للحكم عالميا ، و الوصفة الناجعة لترشيد الحكم و تحقيق التنمية على المستوى المحلي ، و تجفيف منابع التطرف و الإرهاب ، و بالتالي إدراك الغاية الأكبر المتمثلة في حفظ الأمن و السلم الدوليين ، كما انسجمت مع هذا التوجه الدوائر العلمية و مراكز البحث في الغرب التي رجعت

إلى مقاربات لتبريره من قبيل السلام الديمقراطي ، و تجاوبت معه مختلف الأطراف الرسمية و غيرها داخل البلدان التي يقصدها ، مبدية ردود أفعال متباينة ، فبينما عمدت الأنظمة الحاكمة إلى الانفتاح السياسي نسبيا و اتخاذ مظاهر الديمقراطية على الأقل كالانتخابات و المجالس التمثيلية ، أعلت جهات معارضة أصواتها المطالبة بالتغيير السياسي و إقامة ديمقراطية حقيقية مستغلة المساعي و الضغوط الخارجية في هذا الصدد محتمية بحماها ، و معتنقة نهجها القائم في نظر البعض على نمذجة نظم الحكم على أساس المنطلقات و المبادئ الغربية - الأوروأمريكية - ، ما جعلها تتهم بالعمالة و خدمة المشروع الغربي على حساب الوطني ، فهناك من يشكك في مصداقية هذا التوجه الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، بالنظر لتعاملها بازدواجية في المعايير و استعمالها لورقة الديمقراطية و حقوق الإنسان للضغط على أنظمة بعينها لا تساير سياساتها أو تعترض مصالحها ، فيما تغض الطرف عن أخرى حليفة لها ليس حكمها بأقل رداءة ، فلطالما دعمت أمريكا وجود أنظمة تسلطية في منطقة الشرق الأوسط تقايض على بقائها ، و لا نفع لها حاليا على الأرجح في أنظمة تستمد شرعيتها من الشعوب ، ترفض الهيمنة و التدخل الأجنبي و تعادي الكيان الصهيوني ، لاسيما و أن الإسلاميين الذين يمثلون المعارضة الأقوى في جل بلدان المنطقة هم الأقرب للحكم في هذا الحال.

و يؤكد الإسلاميون في هذه البلدان سواء سياسيين أو علماء دين و مفكرين على الخصوصية الثقافية لمجتمعاتهم ، و ضرورة أن ينبع التغيير السياسي من المنظور الإسلامي أو يتناسب معه على الأقل ، فمن الإسلاميين متشددون حيال الديمقراطية يكفّرون منطلقاتها و يرفضونها جملة و تفصيلا ، و لا يرون بديلا عن إحياء الخلافة و إقامة الدولة الإسلامية ، و هؤلاء يعوزهم تأصيل نظري لإعطاء طابع عملي لطرحهم و التمكن من أسلمة المعاصرة ، و بتعبير أدق إيجاد أسس فكرية و نماذج تطبيقية لتجسيده واقعيا في ظل المعطيات و الظروف الراهنة ، فهم مطالبون على سبيل المثال بتحديد شكل الخلافة و الاستخلاف - كيفية اختيار الخليفة و متى يستخلف في حياته أم بعد مماته ؟ - ، و طريقة القيام بالشورى ، و هوية أهل الحل و العقد و عددهم و دورهم ، و ما إلى ذلك ، و هذا يناقض القول بعصرنة الإسلام أو التشكيك في سرمديته ، فذاك مردود على أصحابه لأنه يقود في رأيينا إلى ضرب من الإلحاد ، كما أن من الإسلاميين معتدلون في رؤيتهم للديمقراطية ، لا يجدون تعارضا لغاياتها مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، إذ تقوم على حفظ كرامة الإنسان بتمكينه من حقوقه و حرياته ، لاسيما منها الحق في المشاركة في إدارة شؤون الحكم من خلال اختيار حكامه و ممثليه ، و المفاضلة بين البرامج المعروضة عليه ، و حرية التعبير عن رأيه في مختلف القضايا ، قصد ترشيد القرارات

و السياسات و تلافي الانحراف في استعمال السلطة ، بل إنها قد تمثل منهجا واقعيا لتفعيل مبدأ الشورى و الأخذ بالمشورة الذي أكدته السير بجانب النص ، و لا يعني ذلك في هذا الرأي أن تؤخذ الديمقراطية عن الغرب كما لو كانت تنزيلا من السماء منزها من النقص و الزلل ، إذ يظهر من واقع ممارستها افتقارها القيمي و طغيان المنطق المادي عليها ، و غلوها في الحرية و تغليبها للفردية ، فجدير أن تكون محل مراجعة و تنقيح من الناحيتين الفكرية و العملية ، بقياسها بالشريعة المحمدية ، بمعنى تفعيل موروثنا الحضاري و محاولة الإفادة من إيجابيات حضارة الآخر الذي ما كان ليصادف ملهميه كأرسطو و أفلاطون لولا العرب المسلمين.
و إذا تم تخطي السجال الأخير على أهميته ، و النظر في واقع البلدان العربية و الإسلامية و حاجتها الفعلية للتغيير السياسي ، ليس ثمة عاقل يتحرى الحق ينكر أن الأنظمة التسلطية الجاثمة على صدر الأمة لعقود من الزمن ، و فساد الحكم عامل رئيسي لحالة التقهقر و الانحطاط التي تعيشها على كل الأصعدة ، و عليه فإن الظرف الدولي الراهن المتسم بعولمة الديمقراطية كمعيار للحكم الصالح أو الرشيد ، و الضغوط الخارجية التي دفعت جل الأنظمة الشرق أوسطية إلى تخفيف قبضتها و فسح المجال السياسي في حدود لضمان بقائها ، قد تشكل فرصة أمام الشعوب للخلاص من براثن الاستبداد إذا أحسن استغلالها ، كما أن الديمقراطية ربما تمثل المنهج الواقعي لتجسيد توجيهات الشريعة الإسلامية للحكم ، كالشورى و العدل و المساواة و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و بالتالي السبيل للإحياء و البعث الحضاري.

أهمية الموضوع ومبررات اختياره

يبدو أن غالبية الباحثين و المفكرين العرب و المسلمين قد فصلوا في جدوى و أهمية تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية ، فتعدوا إلى مناقشة المرجعية الفكرية لإقامة الديمقراطية ، حيث وقعوا في سجال التغريب و الخصوصية الثقافية ، و تركزت أبحاثهم و أطروحاتهم فيه ، و قد بات من الملح حسم هذا الجدل و تجاوزه لألا تركن مسيرة التغيير السياسي و الانتقال الديمقراطي في نقطة الصفر ، و يبقى التفكير فيها من قبيل التمنيات و النوايا الحسنة ، و ذلك بتوجيه الاهتمام نحو الجوانب العملية كخطوات و عوامل بلوغ هذه الغاية ، وهي الميزة التي تم توخي تجسيدها من خلال هذا البحث ، عبر تحليل طبيعة العلاقة بين دور النخبة السياسية و حدوث عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، أو بالأحرى التحقق مما إذا كان عاملا محددا لها ، و بالمرة تحديد آليات القيام بهذا الدور ، و بحث علل تقاعسه و سبل تفعيله ، فهذه الدراسة هدفت إلى إثبات أن

الانتقال الديمقراطي يرتبط بمشروع سياسي وطني تسهر على تحقيقه نخبة مناضلة ، ذلك أن إحداث هذا التغيير السياسي بحاجة إلى مبادرة و قيادة ، و يتوقف على بث الوعي في أوساط الشعب و تعبئته ليكون قوة دافعة له ، كما يقترن ترسيخ الديمقراطية و استقرارها بمجهود نخبوي ذي طابع فكري يستهدف إرساءها في ثقافة المجتمع ككل ، بافتراض أن الديمقراطية لا تقوم و لا تستقيم و تستمر إلا بتبنيها و وعيها و ممارستها من قبل غالبية الشعب.

و هذا المدخل لدراسة عملية الانتقال إلى الديمقراطية يستلهم من فكر و مناقب بعض أعلام الأمة ، الذين رأوا في صنع الفرد و الاستثمار في رأس المال البشري مطيّ الرقي و بناء المستقبل المشرق ، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، و من هؤلاء الشيخ العلامة "عبد الحميد بن باديس" و الأستاذ "مالك بن نبي" ، و كلاهما قدم أنموذجا للنخبة المناضلة في سبيل إنارة العقول و إحياء الضمائر و استنفار الهمم للنهوض بالتحرير و البعث الحضاري للأمة الإسلامية و العربية.

و تبعث على تناول الانتقال الديمقراطي اعتبارات موضوعية ، في مقدمتها أنه صار يمثل بحكم المعطيات الدولية و الظروف المحلية أكثر المواضيع حيوية في النقاش و البحث ، على المستوى الرسمي و الأكاديمي و الصحفي و حتى الشعبي العامي كما ذكر سلفا ، و بالنظر في المقابل إلى قلة الدراسات التي تعرضت له من الناحية العملية ، ببحث عوامل إحداث هذا التغيير السياسي في البلدان العربية و الإسلامية بشكل خاص و منها الجزائر ، ناهيك عن حتمية التزام الطالب في اختياره لموضوع دراسته بتخصص دفعته في الماجستير –الرشادة و الديمقراطية-.

و يعود اختيار هذا الموضوع كذلك إلى دافع ذاتي و رغبة شخصية في بحثه تطلعا إلى تقديم طرح فيه ، عسى أن يكون حاسما لما يثيره من جدل و كافيا لما يحتمله من تساؤل ، خصوصا فيما يتعلق بالعامل المحدد لعملية الانتقال إلى الديمقراطية ، أو على أقل تقدير أن يمهد السبيل لباحثين آخرين لتحقيق هذا الطموح ، كما أن إيثار دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي ، ينبع من قناعة بضرورة أن لا ينسلخ البحث عن واقعه و أن لا يفتقد أهم مقوماته و هي الغائية ، و إلا كان محض ترف فكري ، و الغاية هنا تحديد طريق التغيير السياسي و إقامة الديمقراطية التي يسود الاعتقاد بأنها حاجة واقعية للمجتمعات العربية و الإسلامية كموطئ للتقدم و الرقي في سائر المجالات ، و البحث العلمي و الفكر عموما هو القاطرة التي تقود هذا المسعى و الشعاع الدال الموصل إلى هذا المبتغى.

الأدبيات السابقة في الموضوع

إن اعتماد مدخل النخبة في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي لا يعد بدعة أو إحداثا حصل في هذه الدراسة ، التي توخت مع ذلك التفرد بطرح يبرز رؤية خاصة بها للعلاقة بين المتغيرين ، لألا تقع في التكرار و الاجترار و تعدم الجدوى ، فهذا المدخل الذي يكفل تناول الجانب العملي للظاهرة محل البحث ، و يربط عملية التغيير السياسي ببيئتها الاجتماعية ، و حتى بمحيطها الثقافي و الاقتصادي ، سبقت بعض الدراسات إلى استخدامه و توجيه الاهتمام صوبه ، و من أهمها يمكن ذكر :

- دراسة "دانكورت روستو" (Dankwart Rustow) المنشورة سنة 1970 في مجلة (Comparative Politics) ، المعنونة : « Transition to democracy : Toward a Dynamic Model » ، و التي أكد من خلالها أن الانتقال إلى الديمقراطية هو نتيجة خيار و قرار نخبوي ذرائعي لتجنب صراع صفري استنزافي غير منتهي في ظل توازن للقوى ، أما ترسيخها فيكون نتيجة التعوّد على ممارستها بشكل مستمر و ناجح من طرف النخبة و جمهور المواطنين ، بحيث تتجذر في قيم و معتقدات المجتمع.

- دراسة "غيليرمو أودونيل" (Guillermo O'Donnell) ، "فيليب شميتر" (Philippe Schmitter) ، و "لورانس وايتهيد" (Laurence Whitehead) ، في كتاب مشترك بعنوان : « Transition from Authoritarian Rule » سنة 1986 ، التي انتهت إلى أن الانتقال الديمقراطي يبدأ بحدوث انشقاق داخل النظام التسلطي نتيجة لضغوط المعارضة الديمقراطية ، حيث تقدر عناصر من النخبة الحاكمة بأن التحرير السياسي و لو جزئيا يسمح لها بحفظ مصالحها أو يجعلها تتكبد أقل الأضرار ، و بهذا تفضي عمليات المناورة و المساومة و التفاوض بين طرفي السلطة و المعارضة إلى عقد صفقة سياسية للاحتكام إلى قواعد الديمقراطية من منطلق ذرائعي براغماتي ، حيث يخضع قرار الانتقال لحسابات الربح و الخسارة و الظروف التكتيكية أو موازين القوى على نحو ما طرحه "دانكورت روستو" سابقا.

- دراسات "جون هيغلي" (John Higley) ، "مكاييل بيرتن" (Michael Burton) ، و "ريتشارد غونتر" (Richard Gunther) ، و من بينها دراسة "هيغلي" و "بيرتن" : « The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns » ، المنشورة سنة 1987 في مجلة (American Sociological Review) ، و قد تم الاعتماد في هذا البحث على نسخة لها قبل النشر موجودة على شبكة الإنترنت ، و فيها يجادل الباحثان بأن الانتقال إلى الديمقراطية و استقرارها أو انهيارها ، يفهم بشكل أفضل من خلال طبيعة العلاقات

الداخلية للنخبة الوطنية بدل التركيز على الاختيارات و التوجهات النخبوية التي يعتمد لتحديدها أساسا على التخمين و التوقع ، فقيام الديمقراطية و استقرارها يرتبط حسبهما بوجود نخبة وطنية موحدة بالتراضي ، نتيجة لحصول توافق نخبوي على قواعد و مبادئ العمل السياسي ، و تشكيل بنية متكاملة للتواصل و التفاعل السياسي الشامل ، و ذلك وفقا للمنطق الذرائعي ذاته الذي شرحه "روستو" أي تفاديا للصراع الصفري و هاجس الخسارة و الخوف على الحياة في حالة النخبة الوطنية غير الموحدة أو المنقسمة ، حيث اللجوء إلى العنف و الإكراه وارد جدا في غياب الضوابط و احتمال الخسارة المطلقة.

- و في تقديمه للكتاب الموسوم : "مصادر الديمقراطية : ثقافة المجموع أم دور النخبة ؟ " ، الذي اشترك فيه مع عدد من الباحثين ، و ترجمته سمية فلوعبود ، قام "لاري دايموند" (Larry Diamond) الذي بدا مائلا إلى الإجابة بالشطر الأول من السؤال الوارد في العنوان باستعراض الأدبيات سابقة الذكر ، منتقدا إياها على أساس تجاهلها لأهمية الثقافة السياسية ، أو للتغيرات في القيم و المعايير و المواقف النخبوية و الجماهيرية كشرط مسبق لحدوث الانتقال الديمقراطي ، في حين يبين أنها تجمع على ضرورة ذلك لترسيخ و استقرار الديمقراطية.

- و إذا كانت البحوث و الدراسات العربية التي تناولت عملية الانتقال الديمقراطي من حيث كيفية أو عوامل حدوثها قليلة ، و منها يمكن ذكر مقال "عبد الإله بلقزيز" في مجلة المستقبل العربي سنة 1997 بعنوان : "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق و الممكنات" ، و كذا الكتاب المشترك الذي حرره "علي خليفة الكواري" بعنوان : "مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية" ، فإن تلك التي تعرضت للعلاقة بين متغير النخبة و إقامة الديمقراطية نادرة ، إذ لم نصادف سوى باحث وحيد خاض في هذا الموضوع بشكل مباشر هو "إدريس لكريني" تحت عنوان "النخبة السياسية و أزمة الإصلاح في المنطقة العربية" ، الذي شخص العامل الرئيسي المعيق للديمقراطية عربيا في افتقاد النخبة السياسية عموما لثقة الجماهير ، و انكفاء نفر من النخبة عن القيام بدوره في قيادة التغيير السياسي و تماهي البعض الآخر بالسلطة المستبدة ، هذا دون إغفال إسهامات بعض المفكرين و الباحثين العرب على غرار "برهان غليون" ، علي خليفة الكواري" ، و "محمد عابد الجابري" ، الصادرة خصوصا عن مركز دراسات الوحدة العربية ، و التي أشاروا من خلالها إلى أهمية دور النخبة في إقامة الديمقراطية.

- و من الدراسات التي خصت عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر تلك التي قدمها الرباعي "إسماعيل قيرة" ، "فضيل دليو" ، "علي غربي" ، و "صالح فيلالي" ، بعنوان "مستقبل الديمقراطية

في الجزائر" ، لكنها اكتفت في مجملها بتشريح الأوضاع القائمة دون تقديم حلول عملية لإحداث التغيير الديمقراطي ، باستثناء ما جاء في خاتمتها الاستشرافية المعنونة "رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، حيث أوحت ضمنا بأهمية متغير النخبة ، و تعتبر الباحثة السويسرية "إيزابيل فيرنفيلز" (Isabelle Werenfels) على حد علمنا صاحبة السبق في دراسة العلاقة بين النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي بالجزائر ، و ذلك من خلال كتابها المعنون :
«Managing Instability in Algeria : Elites and Political Change since 1995»
، حيث حاولت تحديد استراتيجيات بقاء النظام الحاكم في ظل بيئة محلية و دولية متغيرة ، و استشراف آفاق التغيير السياسي من خلال تحليل دوائر و اتجاهات و ديناميكيات النخبة في ظل الفرص و القيود المتجددة التي تفرضها البيئة ، و كشفت في هذا الصدد عن التعارض بين المواقف المعلنة التي تميل إلى الإصلاح و الممارسات السياسية المحافظة لكثير من النخبويين الذين حاورتهم في دراستها الميدانية.

و الأدبيات السابقة بقدر ما تدل على أن الربط بين الانتقال إلى الديمقراطية و دور النخبة لا يمثل ابتكارا خالصا لهذا البحث ، فهي كذلك تؤشر إلى أن هذه العلاقة لم يتم بحثها لدرجة تفي بإثباتها بحشد الحجج المنطقية و الدلائل الملموسة ، و لا بالفصل في طبيعة و شكل هذه العلاقة ، أو إذا ما كانت النخبة المتغير الوحيد الذي يتدخل في هذه الظاهرة و مدى تأثره و تأثيره في متغيرات أخرى للتسبب في حدوثها ، و طريقة تدخل النخبة في إقامة الديمقراطية و الآليات و الخطوات التي تمكنها من ذلك ، مما يبرر مزيدا من جهود البحث العلمي لهذا الموضوع.

و مثلما تكتسي الدراسة المقارنة أهمية كبيرة لكونها تساعد على الوصول إلى تعميمات نظرية بشأن عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، فإن دراسة الحالة مهمة هي الأخرى لأنها تمثل الخطوة الأولى التي تسمح بالمقارنة و استقاء الحجج و البراهين لتدعيم أي طرح بهذا الخصوص ، و لأنها كذلك تمكن من التعرف على الظروف الخاصة للمجتمع محط اهتمامها و النظام الذي يحكمه ، و بالتالي تحديد العقبات و العوائق التي تصادف النخبة السياسية و عملية الانتقال الديمقراطي و سبل تخطيها بالنسبة للحالة التي تتعرض لها.

إشكالية الدراسة

إن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تطرح ثلاثة أسئلة جوهرية مثلما أشار "الجابري" في كتابه "نقد الحاجة إلى الإصلاح" ، أولها الانتقال من أين ؟ أو من أي وضع ؟ ، و هذا السؤال مسكوت عنه غالبا ، فالإجابة تبدو بديهية إذ الوضع المراد تغييره هو بالضرورة غير ديمقراطي ، و إن

كان "هانتنغتون" (S. Huntington) مثلا حاول دراسة العلاقة بين أشكال الأنظمة التسلطية و مسارات و أشكال الانتقال الديمقراطي ، أما السؤال الثاني فهو إلى أين ؟ ، أو بالأحرى الانتقال إلى أي ديمقراطية ؟ ، ذلك أن مفهوم الديمقراطية محل خلاف و لا يحظى بإجماع ، نتيجة لتباين الخلفيات الفكرية و الأيديولوجية المعتمدة في تعريفه ، و بالنظر لتعدد النماذج النظرية و التطبيقية أو التجارب التاريخية لممارسة الديمقراطية ، و عليه يكون لزاما تحديد مضمون الديمقراطية التي يراد الانتقال إليها ، قبل التطرق إلى القضية الثالثة المعبر عنها بالسؤال : كيف يتم الانتقال إلى هذه الديمقراطية ؟ ، فتحديد كيفية الانتقال يتطلب معرفة دقيقة بالوضع القائم و أيضا الوضع المراد الانتقال إليه ، و بهذا فإن الانتقال إلى الديمقراطية يضع الباحث أمام إشكالية نظرية و عملية في ذات الوقت لما يثيره من تضارب للآراء و اختلاف في وجهات النظر بخصوص هذه المسائل التي يطرحها ، و قد آثرنا في هذه الدراسة التركيز على الجانب العملي من إشكالية الانتقال الديمقراطي ، دون القفز على الجانب النظري المتعلق بالفصل في ماهية الديمقراطية ، تطلعا لتقديم طرح متكامل و من منطلق القناعة بوجوب تجاوز السجال الفكري النظري الذي تثيره الديمقراطية و التطرق إلى الشروط الموضوعية و الخطوات العملية لتحقيق الانتقال ، لألا يبقى التغيير الديمقراطي كما قيل أنفا فكرة مجردة تحتضنها أحلام المثقفين ذوي النوايا الحسنة و أفئدة الشعوب التواقة إلى الحرية.

و في ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية رئيسية لهذه لدراسة في شكل تساؤل على النحو الآتي :

كيف يتم الانتقال إلى الديمقراطية ، هل العامل المحدد في حدوث هذه العملية هو دور النخبة السياسية و تفاعلاتها ، أم أنها ترتبط بالظروف و المتغيرات البيئية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية ، المحلية ، و الدولية ، المحيطة بالنظام السياسي ؟

و هذا التساؤل المركزي يحيل إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بعملية الانتقال الديمقراطي ؟
- هل تستند عملية الانتقال الديمقراطي إلى اللبرالية الغربية أم إلى الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأخرى و منها العربية و الإسلامية كخلفية فكرية ؟
- ما الذي يثبت أن الانتقال إلى الديمقراطية يرتبط بدور النخبة السياسية ، ما هي آليات و خطوات القيام بهذا الدور ، و ما تأثير الظروف و العوامل البيئية عليه ؟
- ما طبيعة و حجم الدور الذي تؤديه النخبة المعارضة لتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية بالجزائر ؟

و الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تخص سياقا مكانيا و زمنيا أيضا ، إذ جرى التركيز على المنطقة الموصوفة بالشرق الأوسط الكبير التي تشمل مجموع البلدان العربية و الإسلامية ، مع إفراد القدر الأكبر من الاهتمام للحالة الجزائرية ، و هذا في ظل المعطيات و الظروف الدولية التي تمخضت عن نهاية الحرب الباردة و تلك الطارئة بعد تفجيرات نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ، و التي تصادفت مع سلسلة من الأحداث السياسية في الجزائر بدأت بالانتقال إلى التعددية منذ فبراير 1989 ، كانت لها تداعياتها على نظام الحكم و الساحة السياسية إجمالا.

فرضيات الدراسة

بناء على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة ، فإن الفرضيات التي تستهدف الدراسة اختبارها هي :

- أن الانتقال إلى الديمقراطية عملية تقوم على مجهود واع ، فهي تتطلب مشروعا و قيادة سياسية تتولاها نخبة مناضلة ، و لا تترتب تلقائيا عن توفر ظروف بيئية ملائمة.
- أن دور النخبة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي يتأثر بظروف البيئة المحلية و الدولية.
- أن الانتقال الديمقراطي يشير إلى تغيير سياسي جذري يجسد حقيقة مقومات الديمقراطية و يحقق غاياتها ، بحيث ينعكس إيجابا على أوضاع المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و يظهر أثره في ذهنيات و مسالك النخبة السياسية و جمهور المواطنين.
- أن المعارضة في الجزائر تعترضها عوائق مختلفة يختلقها النظام الحاكم ، كما أنها تقع في بعض السلبيات ، مما يجعلها غير قادرة لحد الآن على القيام بدور فعال لتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية.

منهجية الدراسة

عمدت الدراسة إلى عدد من المناهج و المقتربات قصد التحقق من افتراضاتها و الإجابة على تساؤلاتها ، في مقدمتها **منهج دراسة الحالة** البارز في عنوانها ، إذ خصت نظام الحكم في الجزائر بالتحليل و واقع النخبة السياسية للتعرف على طبيعة مواقفها و أدوارها المتعلقة بتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية ، و لجأت أيضا إلى **المنهج الوصفي** في محاولتها لضبط المفاهيم ، و الذي يظهر مثلا من خلال التعرض لمفهوم الديمقراطية و مقوماتها و أشكال ممارستها تاريخيا ، كما تم توظيف **المنهج التاريخي** في المتابعة الكرونولوجية للأحداث

و التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، للوقوف على انعكاساتها على نظام الحكم و على بنية و اتجاهات و مواقف النخبة السياسية ، و كذلك **منهج تحليل المضمون** لأجل قراءة متعمقة لبعض المواد الصحفية و القانونية تقود إلى استخلاص بعض المعطيات ، و هو ما حصل على سبيل المثال مع "مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية" ، و لتأكيد مركزية دور النخبة السياسية في الانتقال إلى الديمقراطية ، جرى الاعتماد في هذا البحث أيضا على **الاستدلال المنطقي** بشكليه ، **الاستقراء** بحشد الحجج العقلية و الاستشهاد بالأفكار السابقة للتوصل إلى إثبات دور النخبة السياسية و بالمرة تقديم نموذج فكري له ، و **الاستنباط** باستقاء الدلائل التي تؤيده من التجارب الواقعية لبعض البلدان عبر أرجاء العالم.

أما المقتربات المعتمدة فتتمثل في **مدخل النخبة السياسية** ، حيث تتعلق الدراسة أساسا بإثبات أو نفي العلاقة السببية بين دور النخبة السياسية و عملية الانتقال الديمقراطي ، إضافة إلى **مقترب الثقافة السياسية** ، الذي يظهر في التطرق لأهمية تكريس القيم و المعايير الديمقراطية في ثقافة المجتمع بالنسبة لإرساء النظام الديمقراطي و استقراره ، و **المقترب البنائي** في تحليل تأثير الخصائص الهيكلية للنخبة السياسية كالخلفيات الاجتماعية و الاتجاهات الفكرية و السمات الشخصية على دورها في عملية الانتقال الديمقراطي ، و كذا **الوظيفي** في محاولة تحديد آليات و خطوات هذا الدور.

و بغرض بلوغ هذه الدراسة لهدفها بحسم الإشكال الذي تعرضت له ، تضمنت زيادة على هذا التقديم و الخاتمة التي خصصت لجرد أهم نتائجها ، ثلاثة فصول ، تعرّض أولها إلى الجانب المفاهيمي و النظري للانتقال الديمقراطي ، بالخوض في السجال الفكري حول مفهوم الديمقراطية تمهيدا لوضع تعريف لها ، قبل التعريج على ضبط مفهوم الانتقال ديمقراطي ، و من ثمة مناقشة أهم جدل فكري تثيره عملية التغيير السياسي هذه بين الداعين لإسنادها إلى الخلفية اللبرالية الغربية و المنادين بانبثاقها من الخصوصية الثقافية ، و الذي لا ينفصل قطعا عن الخلاف بشأن مفهوم الديمقراطية ذاتها ، و إنما تم تناوله للتفصيل فيه و إيجاد رؤية توفيقية له تسمح بتخطيه باعتباره يمثل العقبة الكؤود أمام الديمقراطية لاسيما في البلدان العربية و الإسلامية ، و إثر ذلك تم استعراض أهم المقاربات النظرية التي قدمت لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، و تحصيل ما توصلت إليه من نتائج و إجابات فيما يخص بؤرة الغموض و الاستفهام في هذه الظاهرة ، المتمثلة في كيفية حدوثها و العامل المحدد لها.

أما الفصل الثاني فاختص بإثبات العلاقة الشرطية السببية بين دور النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي ، و كان استهلاله بخلفية نظرية لمفهوم النخبة السياسية قبل عرض ما قدم له من

تعريفات وصولا إلى تعريف إجرائي خاص بهذا البحث ، ليتم بعد ذلك تحليل مدى تأثير الخصائص و الأوضاع الهيكلية للنخبة السياسية كتغير بنائها الذي يعد حتمية تاريخية على دورها في عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، و أعقبته محاولة حشد الحجج المنطقية و القرائن الواقعية التي تؤكد مركزية هذا الدور ، و أيضا تقديم نموذج فكري لشكله يبرز آلياته و خطواته و كذا العقبات التي تعترضه.

و في ثالث و آخر الفصول تم التعرض إلى حالة الجزائر بتفحص الأوضاع القائمة ، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، بغية الكشف عن انعكاساتها على النظام الحاكم و النخبة السياسية ، قبل توجيه الاهتمام لبحث واقع النخبة السياسية خصوصا في المعارضة من حيث بنائها و علاقتها بالسلطة و بجمهور المواطنين ، و كذا العوائق التي تواجهها ، ليتم الانتهاء إلى تحليل دور هذه النخبة في تحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية بالجزائر من خلال مواقفها و توجهاتها و أنشطتها و تفاعلاتها ، و تحديد عوامل تقاعس دورها و مداخل تفعيله.

تحديد المصطلحات

استعملت هذه الدراسة مصطلحين على نحو واسع يبرزان مباشرة في عنوانها ، الانتقال الديمقراطي و النخبة السياسية ، و يشير أول المفهومين إلى تغيير سياسي جذري يحدث قطيعة مع النظام السياسي السابق ، يؤدي حقيقة إلى إرساء قواعد و مقومات الديمقراطية و يعكس غاياتها ، مما يجعله يختلف عن التحولات التي تبادر إليها بعض الأنظمة التسلطية لتمديد وجودها باعتماد مظاهر الديمقراطية كالانتخابات دون جوهرها أو ما يسمى "ديمقراطية الواجهة" ، و يعد مصطلح الانتقال أفضل تعبيرا و أفصح دلالة على التغيير الراديكالي الذي يحدث عبر سيرورة زمنية و بتدرج و لا يستلزم اللجوء إلى العنف ، عكس الاصطلاحات الأخرى التي يستعملها باحثون آخرون مقابل ذات المعنى ، كالتحول الذي قد يحيل إلى تغيير شكلي يبقي على النظام الحاكم و نخبته ، فيما يجر مصطلح "الدمقرطة" (Democratization) الذهن إلى التغيير المفروض سواء بإيعاز من الخارج ، أو بتوجيه من السلطة ، أو نتيجة لثورة و انتفاضة تسقط النظام القائم باسم الديمقراطية ، و احتمالات إرساء الديمقراطية فعليا بهذه الطرق ضئيلة ، أما مصطلح "الإصلاح السياسي" الذي يستخدم في هذا المقام أيضا فلا يبدو ندا لمفهوم الانتقال الديمقراطي على عكس "التنمية السياسية" ، و لو أن الأخير متحفظ في إبداء مدلول إقامة الديمقراطية ، رغم اتساقه مع مغزى و غايات الانتقال و في مقدمتها استحداث نظام سياسي

عصري ، ففي زمن موسوم بالعولمة لم يعد هناك مرادف آخر للتنمية في مجال السياسة بل و الحكم الرشيد سوى الديمقراطية.

أما مصطلح النخبة السياسية فتم تعريفه على أساس امتلاك المؤهلات الذاتية و الموضوعية ، و كذا الاستعداد النفسي لممارسة التأثير على القرار السياسي ، و على الخيارات و المسارات الكبرى للمجتمع ، و بهذا فهو لا ينطبق على أصحاب المناصب السياسية الرسمية و حسب ، بل يتعداهم إلى الناشطين سياسيا من خلال التنظيمات الحزبية و الجمعوية ، و المسهمين في مجالات الرأي و الفكر ، و حتى الصفوة العسكرية و رجال المال و الأعمال ... ، و بذلك فإن النخبة السياسية التي تتولى خلق حركية سياسية تفضي إلى إقامة الديمقراطية يمكن أن تنتشر عبر النسق السياسي و الاجتماعي بشكل عام ، و هذا التعريف للنخبة السياسية بقدر ما يتسع في تقديرنا ليشمل كل الجديرين بالإدراج في مصافها ، فإنه أيضا مانع لإقحام فئات أخرى من النخب الاجتماعية ضمن مختلف المجالات و القطاعات في دائرتها ، فالأطباء و رجال القانون و أساتذة التعليم العالي ...، و غيرهم يعدون من صفوة المجتمع ، لكنهم ليسوا بالضرورة من النخبة السياسية المتميزة بالتأهيل إلى جانب الاستعداد النفسي و المبادرة لممارسة التأثير السياسي على قرارات النظام الحاكم و على اتجاهات الرأي العام ، و الانتقال الديمقراطي بصفته تغييرا سياسيا جذريا له انعكاساته على المجتمع كليا لا يعقل أن تقوده نخبة غير سياسية ، كما يفترض بأن تصوب النخبة السياسية التي من شأنها أن تساهم في تجسيده اهتمامها و جهودها على مستوى كلي يشمل أحوال النظام السياسي و ظروف المجتمع بشكل عام ، و لا تقصر غرضها من التأثير السياسي في مستوى جزئي ، كتحقيق مصالح و غايات فئة ما أو قطاع اجتماعي معين.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للانتقال الديمقراطي

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للانتقال الديمقراطي

يتمحور البحث حول عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، و التي تعبر عن تغيير سياسي و اجتماعي جلب و يجلب كثيرا من الاهتمام العلمي ، لما يثيره من إشكاليات معقدة ابتداء من الخلاف على مفهوم الديمقراطية ذاته ، و هو أمر طبيعي بحكم تعميره في تاريخ الفكر السياسي من زمن الإغريق و إلى اليوم ، ناهيك عن تعدد أشكال الممارسات أو النظم السياسية التي تدعي صلتها بالديمقراطية ، و ذلك نظرا للبعد المعياري الذي تحمله إذ تتصل بقيم إنسانية راقية و مبجلة بغض النظر عن الاختلاف في الأعراف و المعتقدات ، و هذه المعطيات تفرض تحديات على أي محاولة لفهم و تفسير عملية الانتقال الديمقراطي ، و التي ترتبط بعوامل تؤمنها البيئة الاجتماعية ، هي الأخرى محل خلاف من حيث الأولوية و أيها أكثر تأثيرا أو تحديدا للانتقال ، و من هذا المنطلق يختص الفصل الأول من البحث بإجلاء مفهوم الديمقراطية عبر اقتفاء تطوراته ، و إظهار مواطن الخلاف عليه ، و من ثمة تجاوزها عبر رصد المقومات الأساسية للديمقراطية التي تعكس التطورات الفكرية و العملية ، و مدى التكيف و الانسجام الذي أظهرته الديمقراطية مفهوما و ممارسة معها ، و هي خطا لا بد منها لتبيان مدلول الانتقال الديمقراطي ، و تستكمل بمناقشة خلفيته الأيديولوجية في ظل ما تثيره العولمة من حركية ممانعة ثقافية باسم الخصوصية ، قبل التحول إلى معالجة الانتقال كظاهرة و عملية من خلال استعراض الاتجاهات النظرية في تفسيرها ، ثم تفصيل ما خلصت إليه هذه الأخيرة إجمالا فيما يتعلق بمراحل و خصوصا عوامل الانتقال كأهم مباحثها ، ليتسنى في الفصل الموالي التحقق من أولوية عامل من العوامل التي أكدت عليها الإسهامات النظرية كعامل محدد بالنسبة للانتقال الديمقراطي ، و هو ما يمثل الهدف الرئيسي للبحث.

المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي مقاربة المفهوم

قاعدة البحث العلمي التي لا غنى عنها ضبط المفاهيم ، إذ تكسبه وضوحا في الخطاب و قصدا في الغاية ، و من ملاحظة سطحية يتبين جليا أن مفهوم الانتقال الديمقراطي مركب ، يقتضي ضبطه منطقيا الوقوف على مفهوم الديمقراطية ، على اعتبار أنها الجزء الأصيل هذا من جهة ، و من ناحية أخرى لغرض إدراك تأثير التطور في مفهومها المقترن بتطور أشكالها على فهم و طبيعة الانتقال .

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية و تطوره

الاهتمام بمفهوم الديمقراطية ليس بحديث العهد ، غير أنه في الزمن المعاصر تزايد بشكل لافت ، فباتت الديمقراطية موطئ تركيز كثير من الأبحاث و الدراسات و بؤرة للجدل ، في ظل التحولات التي عرفها العالم إثر سقوط المعسكر الشرقي و قيام الأحادية القطبية مصحوبة باجتياح ظاهرة العولمة ، و تصاعد المد الديمقراطي الذي جعل "فرانسيس فوكوياما" (Francis Fukuyama) يطلق تباشير نهاية التاريخ و يؤذن بانتصار الديمقراطية اللبرالية بإعلانه أنه : << في نهاية القرن العشرين ، يجدر بنا أن نتحدث عن تاريخ متسق و اتجاهي للإنسان سيقود القسم الأكبر من البشرية إلى ديمقراطية لبرالية في نهاية المطاف >>[1].

لكن الواقع أبطل ادعاءه ببقاء مناطق معينة عصية على الديمقراطية كما هو الحال في الشرق الأوسط ، فضلا عن ذلك كان استشراف آخرين لمستقبل البشرية على نحو مناقض ، فقد تنبأ "صامويل هانتنغتون" (Samuel Huntington) بعده بفترة وجيزة بصدام للحضارات عوض اتساق لتاريخها ، هذا التناقض في تفسير "روبرت كوكس" (Robert W. Cox) نابع من تنظير انفعالي للمستقبل نتيجة التغيرات الجذرية الطارئة على الساحة الدولية يعكس النفسية الأمريكية التي تتشابك داخلها الآمال و المخاوف من المستقبل[2] ، فضلا عن ذلك استمرت المناظرة النقدية للديمقراطية اللبرالية بإبراز عيوبها و نقائصها ، و إبطال نظرتها الفوقية.

و قد مر مفهوم الديمقراطية بمجموعة من المراحل تبلور فيها و تطور، ليقترن باللبرالية و من ثمة يكون محلا للسجال و المراجعة على نحو ما سيبين ، مع أنه ظل يعبر عن نظام للحكم

---

[1] العربي صديقي ، البحث عن ديمقراطية عربية : الخطاب و الخطاب المقابل ، ترجمة محمد الخولي ، عمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 34.

[2] محمد سعدي ، مستقبل العلاقات الدولية : من صدام الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 58 ، 2006 ، ص 45 ، 46 .

يتضمن صيغة لتحديد علاقة الحاكم و المحكوم ، و اتخاذ القرارات و السياسات و الالتزام بها ، يقترن بقيم[1] كالمساواة و الحرية تختلف في أولويتها باختلاف الرؤى.

أولا: نشأة الديمقراطية و إشكالية المفهوم

كان بزوغ الديمقراطية فكرا و تطبيقا في دويلات اليونان القديمة على الأخص أثينا ، و في لغة الإغريق الديمقراطية (Demokratia) مركبة من كلمتين (Demos) و تعني الشعب ، و كلمة (Cratos) بمعنى السلطة ، ليتم معناها الاشتقاقي سلطة أو حكم الشعب[2].

و قد أخذ بهذا المعنى الأولي مفكرون بينهم الفرنسي "مونتسكيو" (Montesquieu) : < الديمقراطية هي أن يكون للشعب السلطة السيادية العليا > ، و "مارسال بريلو": < النظام الديمقراطي هو الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال و حقيقي > ، و عبر عنه الرئيس الأمريكي في نهاية القرن الثامن عشر "أبراهام لنكولن" <الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب و لأجل الشعب >، أما "جون جاك روسو" فاعتبر أن هذا التعريف مثالي إذ يصعب في الواقع تحقيق حكم الشعب نفسه بنفسه بالنظر لمساحة الدول الشاسعة و كثافة عدد سكانها ، و البديل الواقعي للديمقراطية المباشرة في نظره هو الديمقراطية النيابية ، حيث تكون الكلمة العليا للشعب من خلال اختيار حكامه و ممثليه الذين يشاركون في اتخاذ القرار و وضع السياسات و القوانين ، و يخضعون للرقابة التي تضمنها آلية الانتخاب التي تجبرهم على طلب الثقة بصفة دورية[3].

فالديمقراطية يضيق نطاقها في أرض الواقع عن صورتها المثالية ، و يمكن حصرها كما يعتقد "روبرت دال" (Robert Dahl) في حكم الكثرة (Polyarchy)[4] ، و بالرجوع إلى معقل الديمقراطية الأول أثينا فكرا مع "أرسطو" و "أفلاطون" الذين اعتبرا أن حكم الشعب هو أفضل الحكومات ، و تطبيقا حيث كان المواطنون من الذكور الأحرار يجتمعون لمناقشة و إقرار القوانين و اختيار الحكام الإداريين و القضاة بأنفسهم و مباشرة[5] ، نجد أن الممارسة

[1] علي الدين هلال ، < مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث > ، في إبراهيم سعد الدين و آخرون ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط3 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 35.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة . القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص 19 .

[3] رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية. القاهرة: المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، 1996، ص 136.

[4] علي خليفة الكواري ،< مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 168 ، السنة 15 ، فبراير 1993 ، ص 25 ، 26 .

[5] عبد الوهاب، نفس المرجع، ص 137.

الديمقراطية كانت منقوصة تتسم بالأبوية و الحصرية لاستبعادها للنساء و العبيد و الأجانب و في هذا الإطار يرى المفكر "جيوفاني سارتوري" (Giovanni Sartori) بأنه : << لم يكن هناك قط وجود لديمقراطية ينضوي تحتها الجميع و من غير المرجح أن توجد >>[1] ، هذا ما يؤكده "جيل دولانوا" (G. Delannoi) الذي يقدر سكان أثينا بحوالي مئة ألف 100000 ، في حين أن عدد من يملكون منهم حق المشاركة في السياسة ينزل إلى 10000 عشرة آلاف (خمس آلاف 5000 كمتوسط) ، أي عشر السكان أو أقل[2].

من ناحية أخرى يرى العديد من المفكرين المعاصرين من بينهم "هلد" (D. Held) أن الفكرة الجوهرية البسيطة للديمقراطية التي مؤداها أن يحكم الشعب نفسه ، في ظل المساواة السياسية ، و بحيث لا يكون الناس رعايا يحكمهم أشخاص لا يصلون للحكم بواسطة الاختيار أو الانتخاب الحر الذي نتيجته عدم خضوعهم للمحاسبة و المساءلة ، تحمل أوجها للالتباس و الغموض ، و تثير العديد من التساؤلات من قبيل : ماهية الشعب ، حدود و عوامل مشاركته في الحكم ، تحديد نطاق الحكم هل يقتصر على الحكومة أم يشمل المجالات الأخرى كديمقراطية الصناعة مثلا ؟ ، هل تتوقف المشاركة عند القرارات السياسية الرئيسية أم تتعداها إلى القرارات الإدارية اليومية لأجهزة الحكومة ؟ ، ما مدى الالتزام بحكم الشعب و الخضوع للقانون و إمكانية استعمال الإرغام ، و هل يمكن الحفاظ على الديمقراطية في أوقات الحرب و الأزمة ؟[3].

و يربط جورج جقمان إشكالية المفهوم (الإبهام و الخلط) بالمدلول الانفعالي الإيجابي لكلمة الديمقراطية ، أي وقعها النفسي و العاطفي على القارئ و السامع ، ما أدى إلى استعمالها بشكل واسع مع إخضاع معناها الوصفي للجانب المعياري بجعله متوافقا مع طموحات ، آمال ، و مصالح فردية و جماعية[4] ، كما كانت عرضة للدعاية و إفراغها من المحتوى ، فكل النظم المعاصرة عدا في المملكة العربية السعودية تدعي صلتها بالديمقراطية بغض النظر عن درجة التزامها بها[5].

---

[1] صديقي، المرجع السابق، ص 29.

[2] Gil Delannoi, "Démocratie, le mot et le critère", Esprit , février 1998, pp 67, 68.

[3] أنتوني غيدنز ، علم الاجتماع (الطبعة الإنجليزية الرابعة) - مع مدخلات عربية ، ترجمة و تقديم فايز الصياغ . بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 474، 475.

[4] جورج جقمان ،< الديمقراطية في القرن العشرين : نحو خارطة فكرية > ، في برهان غليون و آخرون ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص17-20.

[5] معتز بالله عبد الفتاح، < الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوط الخارج >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 28 ، العدد 326 ، أفريل 2006 ، ص17.

ثانيا : الديمقراطية اللبرالية و أوجه انتقادها

عرفت الديمقراطية انقطاعا في الممارسة بعد سقوط أثينا و إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، الفترة التي عرفت المخاض الجديد للديمقراطية عقب الثورات في فرنسا ، الولايات المتحدة ، و بريطانيا ، كما ظهرت أيضا في سويسرا[1] ، و ذلك في شكلها التمثيلي النيابي أساسا و في إطار كيان سياسي حديث معروف بالدولة القومية المترتبة عن سلام "وستفاليا" في 1648 و المبادئ التي أقرها في مقدمتها مبدأ "السيادة" ، و قد مهد لعودتها مذهب فلسفي يحارب الاستبداد نهجه مفكرون كبار في القرن الثامن عشر أمثال "جون لوك" (Loke) في إنجلترا ، و "روسو" (Rousseau) و "مونتسكيو" (Montesquieu) في فرنسا[2].

و في أعقاب ذلك عقد القران فكريا بين فلسفتي الديمقراطية و اللبرالية ذاتي المنشأ المختلف كما يبين "علي الدين هلال" ، حيث تعود الأولى بجذورها إلى أثينا تطبيقا ، و فكرا مع "سقراط" و "أفلاطون" و "أرسطو" ، و تقوم على توسيع دائرة الحقوق لمساواة الفرص ، فيما نتجت اللبرالية عن واقع اجتماعي جديد أفرزه تبلور السوق الرأسمالي ، جاءت لتدعيم مصالح الطبقة البرجوازية الناشئة في مواجهة النظام القديم بتبرير حقوق لها ، مستندة إلى نظرية الحقوق و الحريات الطبيعية و العقد الاجتماعي ، ومعتمدة مبدأ المنفعة للمفكر "جيريمي بينتام" (J. Bentham) الذي يقول بتعظيم المنافع الفردية من خلال التملك و هو مجال الحرية الذي ركزت عليه في البداية ، و قد حمل هذا التزاوج مشاكل و تناقضات ، بحيث قاوم المفكرون اللبراليون الديمقراطية قبل أن يستوعبوها تدريجيا ، و يظهر ذلك في إقصاء طبقات الشعب الفقيرة و النساء من المشاركة السياسية في إنجلترا و الولايات المتحدة إلى غاية بداية القرن التاسع عشر ، حيث تم توسيع المشاركة نتيجة الضغوط و المطالب الشعبية بالمساواة ، و إعادة النظر في الصورة المادية التي قدمتها النفعية للإنسان بتقديم افتراض آخر للديمقراطية اللبرالية يتمثل في تنمية قدرات الإنسان و تمكينه من توظيف ملكاته و مواهبه ، كما أسقطت اللبرالية تصورها للنظام الاقتصادي على نظيره السياسي مفترضة أنه يقوم أيضا على المنافسة و حرية الاختيار و المفاضلة بين البرامج و التوجهات السياسية تماما كالسلع المادية[3].

و لقد تعرضت الديمقراطية اللبرالية لانتقادات مهمة في المستويين النظري و العملي ، فارتباطها باقتصاد السوق الذي يتضمن نمطا لتوزيع الثروة يستند إلى قدرة الفرد الاقتصادية و الموارد

[1] صديقي، المرجع السابق، ص 30.

[2] عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 138.

[3] هلال، المرجع السابق، ص 38، 39.

التي يسيطر عليها ، و ليس وفقا لعمله و حاجته ، ينتج عنه عدم التكافؤ الاقتصادي و بالتالي تفاوت و انحصار التمتع بالحقوق و الحريات التي تقرها اللبرالية ، والتي تفترض تأمين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للانتفاع و ليس مجرد الإقرار القانوني.

كما أعيب على الديمقراطية اللبرالية قبولها بمنظور النخبة الذي يفترض دورا أكبر لهذه الفئة التي تحوز القدرات المعرفية و المهارات التي تجعلها أقدر على مواجهة المشاكل المعقدة للمجتمع و إيجاد حلول لها مقارنة بجمهور المواطنين ، فالنخبة في هذا الطرح خاصية مشتركة بين النظم السياسية كمحصلة ضرورية لعدم التساوي في القدرات و المواهب ، و ما ينفرد به النظام الديمقراطي انفتاح فئة النخبة على عناصر جديدة و تعددية اتجاهاتها المتنافسة على السلطة ، هذا الرأي الذي عبر عنه صراحة "جوزيف شومبيتر" و" روبرت دال" ما هو إلا تبرير للواقع الذي أنتجته الفروق الناجمة عن التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي في نظر النقاد ، مناقض لجوهر الديمقراطية كملاذ للطبقات الدنيا من احتكار الطبقات الأكثر غنى و قدرة للسلطة ، و كمثل أعلى يتضمن المساواة بين البشر[1].

هذه الانتقادات التي كانت في الغالب من ذوي التوجه الاشتراكي ، لم تفقد جدواها بسقوط جل النماذج العملية لهذه الأيديولوجية أو الديمقراطيات الشعبية – لا تعتمد التعددية و الفصل بين السلطات ، تبجل المساواة الاجتماعية على الحريات السياسية و المدنية- ، فبالإضافة إلى أنها شكلت الدافع لبعض محاولات الإصلاح داخل الفلسفة اللبرالية على غرار ما قدمه "جون راولز" عن العدالة التوزيعية[2] ، فهي تدعم المناظرة المستحدثة للديمقراطية اللبرالية التي تمثل الوعي الغربي ، حيث تستند المحاورة النقدية في جانب منها إلى قضية الخصوصية الثقافية التي تمثل الميدان الأشرس لمقاومة العولمة التي لاقت سهولة في المجال الاقتصادي ، في حين لا تجد الديمقراطية اللبرالية الطريق سالكا إلى الثقافات الأخرى رغم محاكاة النموذج الغربي من الناحية المؤسسية ، و في هذا الصدد يرهن "العربي صديقي" انتشار الديمقراطية عبر الثقافات بنزع الأسسية من خطابها ، أي فك اقترانها بالأسس و القواعد الغربية ، بحيث لا يكون الفهم العربي للديمقراطية مقترنا بالأسس الغربية[3].

أما "علي خليفة الكواري" فيعتقد أن السبيل إلى ذلك اعتماد المفهوم الحديث للديمقراطية الذي يحمل قطيعة بين الديمقراطية كمنهج و نظام للحكم و اللبرالية كعقيدة ، و يجعلها قادرة على

---

[1] نفس المرجع ، ص 41- 44.

[2] نفس المرجع ، ص 41.

[3] صديقي، المرجع السابق، ص 26.

الانسجام مع مختلف الثقافات ، فإذا كانت الممارسة الديمقراطية في الغرب تأثرت بمرجعية عقائدية لبرالية لهذه المجتمعات تمثل اختياراتها و تعبر عن تطورها التاريخي ، من الطبيعي أيضا أن تتأثر ممارسة الديمقراطية باختيارات و عقائد المجتمعات الأخرى التي تنتقل إليها ، و هذا لا يعني بأي حال من الأحوال القفز على المقومات الجوهرية للنظام الديمقراطي التي ينبغي أن تكون محل اجتهاد لمقاربتها إلى خصوصية كل مجتمع الثقافية و العقائدية ، بإزالة ما علق بكل منها من شوائب تاريخية ، حيث يشير إلى شائبة مهمة تحملها اللبرالية و المتمثلة في الحرية المفرطة[1] ، التي تؤدي أحيانا إلى الإضرار بالديمقراطية ذاتها و خير مثال على ذلك القدح في معتقدات الآخرين و التطاول عليها باسم حرية التعبير ، كما حدث مع الصور المسيئة للإسلام ، ناهيك عن كون هذه المغالاة في الحرية تفضي إلى ممارسات و سلوكيات متملصة من الضوابط و الأخلاق ، كما أن ارتباط الحرية في اللبرالية بمبدأ الفردية يضعها على طرف النقيض من الأنساق الفكرية التي تتضمن سلما للقيم يبجل المبادئ ذات الطبيعة الجماعية كالعدل و المساواة ...[2] ، و دون الخوض في ملابسات جدلية الحرية و القيد التي تمثل أساسا للأخلاق و القانون ثمة اختلاف كبير بين المجتمعات في تفسيرها و تحديد مصادرها ، فإن هذه النقطة تشكل مجالا للخلاف مع اللبرالية و موضعا لانتقادها على نحو ما سبق.

فالديمقراطية تعبير عن نظام للحكم يمكن جل أفراد المجتمع أو المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، التي تضمنها مؤسسات دستورية ، يلغي أي وصاية لحاكم فرد أو جماعة على المجتمع ، و يمكنه من ضبط السلطة القائمة فيه و إدارة أوجه الخلاف سلميا ، و تحقيق نتائج مرغوبة على نطاق واسع تتأثر طبيعيا بالعقائد و القيم المجتمعية ، و لا أدل على ذلك من التحاق الأحزاب الاشتراكية و المسيحية في الغرب بالممارسة الديمقراطية منذ القرن التاسع عشر لاقتناعها بإمكانية الوصول إلى نتائج غير مطبوعة بقيم اللبرالية ، حيث انعكست توجهاتها في السياسات الاجتماعية للدولة ، كما أثرت على موقف الأحزاب الشيوعية التي التحقت هي الأخرى بالعمل السياسي في أوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية بعد مقاطعته بدعوى أن نظم الحكم الديمقراطية امتداد للنظام الرأسمالي[3].

[1] علي خليفة الكواري ،< نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 338، السنة 29، أبريل 2007، ص 44.

[2] حسين بوقارة ،< التجربة الديمقراطية في الجزائر : إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية> ، دراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر . بسكرة : جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2005 ، ص 32 .

[3] علي خليفة الكواري ، < مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، المرجع السابق ، ص 27 ، 28 ، 35.

يتضح من خلال المناقشة السابقة الدور الحاسم الذي لعبته المناظرة النقدية للديمقراطية كمفهوم و ممارسة في إثراء النقاش بخصوصها و تطويرها ، و إذا كان "الكواري" حاول تجاوز جدليتي النمطية و الخصوصية ، فثمة مداخل أخرى للخلاف على مفهوم الديمقراطية ، و بواعث على مراجعته ، تنطلق من النقائص التي يعرفها المفهوم في جانب التطبيق خصوصا ، و تمثل اتجاهات حديثة في نقد الديمقراطية ينبغي استجلاؤها لمعرفة الجديد الذي جلبته للمفهوم.

فالديمقراطية لم تقدم الحل لكل مشكلات المجتمعات الأقدم احتكاما لها خصوصا من الناحية الاجتماعية بمعاناة جانب من المواطنين من الفقر الشديد أحيانا كما هو الحال في الولايات المتحدة ، أي أنها حملت وعودا بالتحرر من الظلم دون أن تجلب التحرر من الجوع أو كما يقول "بينوك" (Pennock J .Roland) أن : << الديمقراطية ليست ضمانة مطلقة بحماية حقوق الإنسان و تقديم المصالح البشرية ، لكنها الضمانة الأفضل لدينا >> ، فكانت هناك دعوات إلى إصلاحها من ضمنها مناداة "برزيفورسكي" (Adam Przeworski) و آخرين ب "ديمقراطية مستدامة" ، و "جون كين" (John Keane) ب "ديمقراطية أكثر و أفضل" و الذي من خلال هذا الطرح يدعو إلى صياغة مفهوم أشمل للديمقراطية لا ينحصر في مجرد صيغة تحمل أسس و معايير لممارسة الحكم ، ينبغي أن يلامس مختلف القضايا السياسية القابلة للطرح التقليدية منها و المستجدة داخل النظام السياسي و خارجه ، في الدولة أو في النظام الدولي ، و جعل الديمقراطية قيمة تسمو و تؤطر كل الممارسات السياسية.

و قد حاول باحثون آخرون طرح أشكال بديلة للديمقراطية تتجاوز التمثيل و الانتخاب كما فعل "جون إلستر" (Jon Elster) و شركاؤه في كتابهم بعنوان "الديمقراطية التداولية" (Deliberative Democracy) ، و كذلك فعل "بول هيرست" (Paul Hirst) من خلال حديثه عن الديمقراطية "الجمعوية" أو "التشاركية" (Associational democracy) ، حيث دعا إلى تعديل الهيكل المؤسسي للديمقراطية بتفعيل دور المجتمع المدني و تكريس المواطنة الفعالة ، مؤكدا على أولوية الجمعيات التطوعية التي تحكم نفسها بصورة ديمقراطية في إدارة شؤون المجتمع[1].

ثالثا : اتجاهات و ظروف ما بعد الحداثة و مفهوم الديمقراطية

تقدم خطابات ما بعد الحداثة الانتقادات المستجدة للديمقراطية ، و يشير اصطلاح ما بعد الحداثة من جهة إلى تيار فكري ينقلب على إبستمولوجيا و فلسفة الحداثة مشككا في إمكانية الوصول

[1] صديقي، المرجع السابق، ص 32، 33، 43.

إلى الحقيقة الكاملة و النظرية الواحدة و المنهج الفريد لتفسير العالم ، قائلا بالتعدد و النسبية* ، يرتبط بالمدرسة البنيوية الفرنسية التي يمثلها "جاك دريدا" ، "جاك لاكان" ، و "ميشيل فوكو" ، و المدعوم بأفكار المدرسة النقدية الألمانية خصوصا من خلال النظرية النسوية التي أعطته بعدا أوسع[1] ، فهو اتجاه يناقض التفاؤل بالعقلانية و إمكانية تأسيس معرفة بقواعد ثابتة و معان شمولية راسخة كما ينشغل بقضايا المجتمعات المعاصرة التي تتعلق بتشتت ذهن الفرد في محاولة وعيه لهويته و انتمائه من حيث مثلا الجنسية و الجنس و العرق ، من جهة أخرى يرمز اصطلاح ما بعد الحداثة إلى المتغيرات السريعة و الأحداث العابرة في عالم تهيمن عليه وسائل الإعلام و العقلية الاستهلاكية وغيرها من المظاهر المرتبطة بالعولمة و مرونة الحدود الإقليمية و انعدام الأمن في مناحي الحياة الاجتماعية ، و هذه التطورات لا تؤرخ في نظر مفكرين آخرين لحقبة جديدة بل هي استمرار للحداثة فهي بلغتهم حداثة "عليا" ، "لاحقة" ، أو "فائقة".[2]

و بالنسبة للنظرية و الحكم الديمقراطي يحاول تيار ما بعد الحداثة دحض المبدأ العقلي للحداثة و قوالب ما بعد عصر التنوير* الذكورة ، العقلانية ، العنصرية و القطرية و إزالة أسسيتها (Defoundationalising) ، و إعادة النظر في الديمقراطية بشكل نقدي و إصلاحي[3].

فقد كان للتغيرات التي أفرزتها العولمة و آثارها على الدولة القومية دور بارز في مراجعة الديمقراطية ، بظهور كيانات فاعلة عابرة للحدود القومية ، جعلت هذه الأخيرة غير حصينة أمام التدفقات الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية ، حيث انتشرت الخطابات الديمقراطية ، لكن من ناحية أخرى أدت العولمة إلى ظهور ممارسات غير ديمقراطية مع سيطرة أصحاب الشركات و المشاريع الكبرى على مصادر و أسباب عيش الغالبية من البشر ، من جهة أخرى و رغم تحقق ملامح العولمة كما يصفها "غيدنز" بتكثيف العلاقات الاجتماعية العالمية التي أدت

---

*مبدأ النسبية يظهر في رأي جان "فرانسوا ليوتار" الذي لا يتفق مع "يورغن هابرماس" في إمكانية الوصول إلى الإجماع ، و يرى أنّ الأصل هو التنازع و الخلاف في الأفكار (بومدين بوزيد ، في علي خليفة الكواري محررا ، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 219، 220).

[1] نصر محمد عارف ، إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد، 2002، ص 292، 293، 294.

[2] جان آرت شولت ،< عولمة السياسة العالمية >، في جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، النسخة العربية . دبي-الإمارات العربية المتحدة : ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص41 ، 42.

[3] العربي صديقي، المرجع السابق، ص 37.

* عصر التنوير: القرنان السابع عشر و الثامن عشر، حيث تقدمت المعرفة العلمية و تراجعت سلطة الكنيسة (نصر محمد عارف، نفس المرجع، ص 290).

إلى ارتباط الأحداث البعيدة بالوقائع المحلية[1] ، إلى درجة أن "أومابيه" (Ohmae) يرى أن العالم يتجه إلى زوال الحدود الإقليمية ، فإن من جملة ما أدت إليه العولمة هو انبعاث الهويات المحلية في محاولة لتحقيق الأمان في ظل التغيرات السريعة للعالم ، كما بقيت الدولة القومية المقياس الشامل لممارسة السلطة السياسية رغم تضاؤل قوتها الاقتصادية نتيجة توسع الأسواق العالمية ، و لا أدل على ذلك من تشكل الدول القومية في الأقطار التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي بعد انهياره[2].

و في خصوص الهوية تتمحور المناظرة الديمقراطية حول قضية تمثيل الاختلاف ، لتحقيق المثل الأعلى في المواطنة الديمقراطية الذي هو المساواة ، حيث انحرفت الممارسة الديمقراطية تاريخيا عن هذه الغاية ، باستثناء الأجانب لكونها قطرية ، تهميش المرأة ، كما أقامت فصلا عنصريا على أساس اللون و العرق باستبعاد السود و السكان الأصليين في بلاد مثل الولايات المتحدة و أستراليا ، و أعيب على المواطنة الديمقراطية محاولة استيعاب الاختلاف عوض تمثيله ، ما دفع ببعض المنشغلين بالنظرية الاجتماعية في إطار مناقشتهم لقضية المساواة – الاختلاف إلى إعادة النظر في مفهوم المواطنة و المساواة في الحقوق و إطارها المرجعي بحيث لا يقتصر على الذكورة بالنسبة للحركة النسوية ، و ملازمة المساواة مع الاعتراف بالاختلافات و تمثيلها عوض اضطهادها لتحقيق المشاركة المتساوية كما ترى "أيريس يونغ" (Iris Marion Young) ، و يؤكده "كايمليكا" (Will Kymlicka) الذي لا يرى تحقق العدالة إلا من خلال المعاملة التفضيلية للأقليات الإثنية و القومية ، و ضرورة مأسسة هذه الحقوق بما يؤدي إلى إنشاء ثقافات مجتمعية متميزة و في ذات الوقت كاملة مؤسساتيا في النواحي الاجتماعية و التعليمية ، الاقتصادية و السياسية ، و يؤكد أن الحرية تتلازم مع الاعتراف و التمكين من الخصوصية الثقافية ، فالثقافة هي الإطار المرجعي النهائي لتعريف الخير وتحديد الخيارات ، وهذه الحرية هي التي تسمح فيما بعد بالتلقيح الثقافي ، فتمكين المهاجرين مثلا من الوصول إلى ثقافاتهم يسمح لهم بمراجعة القيم و الأعراف ضمنها و استبعاد ما هو غير صالح في ضوء الخيارات المتاحة ، و على هذا النحو يطرح كايمليكا نظرية للعدالة اللبرالية[3].

---

[1] نفس المرجع ، ص 41 .

[2] غيدنز ، المرجع السابق ، ص 495.

[3] صديقي، المرجع السابق، ص 47- 52.

و يبرز الرد الأكثر تنظيما على التحديات التي فرضتها العولمة على الديمقراطية القطرية في كتابات فريق من دعاة الإصلاح الراديكالي العالمي أمثال "ديفيد هلد" (David Held) ، "ريتشارد فولك" (Richard Falk) ، "دانيال أركيبوغي" (Daniele Archibugi) ، و "جيمس روزناو" (James N. Roseneau) ، الذين نظروا لمراجعة الديمقراطية لا على صعيد الدولة فحسب بل على المستوى العالمي ، حيث نادى "هلد" بالديمقراطية الكوزموبوليتانية (Cosmopolitan Democracy) في كتاب حمل هذا العنوان اشترك فيه مع "أركيبوغي" سنة 1995 ، و إعادة تصور المجتمع السياسي في ضوء مظاهر الشرخ و التصدع التي يعرفها النظام الوستفالي (The Westphalian Order) بظهور كيانات غير متناظرة تحت و فوق الدولة ، و يجادل "هلد" و شركاؤه بأنه لم يعد بالإمكان فصل الديمقراطية الوطنية عن الديمقراطية القطرية و العالمية ، و أن إضفاء الديمقراطية في المستوى العالمي يؤدي إلى تجسيدها في المستويين الآخرين[1] ، ففي مناظرة مع "باري بوزان" (Barry Buzan) يقول "هلد" : << أننا في العالم المعاصر بحاجة إلى إعادة إنتاج فكرة الديمقراطية و ليس تسلمها ، و مشروع الديمقراطية الكوزموبوليتانية يتضمن تعميق الديمقراطية ضمن الدولة القومية ، و عبر الحدود السياسية >>[2].

و عليه يمكن تعريف الديمقراطية الكوزموبوليتانية أو العالمية بأنها : << نموذج لتنظيم سياسي يكون فيه للمواطنين أيا يكن موقعهم في العالم ، صوت و مساهمة و تمثيل في الشؤون الدولية ، بشكل مواز مع حكوماتهم و مستقل عنها ...>> ، و تحقيق هذا النموذج لا يتوقف على رزمة من الإجراءات فحسب ، بل ضرورة المتابعة للقيم الديمقراطية التي تكرس المشاركة الشعبية في العملية السياسية ، إنها تتحقق عبر الانسجام و المأسسة و إشاعة التعددية[3] ، و ذلك من خلال إنشاء برلمانات إقليمية و توسيع سلطة الهيئات الإقليمية القائمة مثل الإتحاد الأوربي ، غرس اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية و مراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الانسان ، إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي يخضع للمساءلة[4].

---

[1] صديقي، المرجع السابق، ص 43، 44.

[2] James Brassett, Dan Bulley, "Ethics in World Politics: Cosmopolitanism and Beyond", International Politics, vol.44, issue 1, January 2007, p 5.

[3] صديقي، ص 45.

[4] تيموثي دن ،< اللبرالية > ، في جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 336 ، 337 .

و من أوجه التطور الأخيرة التي حملتها ظروف العولمة إلى مفهوم الديمقراطية اقترانه بمصطلح الحكم الراشد أو الصالح (Good Governance/ Boone Gouvernance) ، الذي يكافئ عند البعض الحكم الديمقراطي (Gouvernance Démocratique) ، إذ يفترض الديمقراطية كشرط مسبق مع احترام حقوق الإنسان و التسيير الجيد[1] ، و يضيف أبعادا أخرى منها استناده إلى مفهوم الحكم عوض الحكومة بحيث يشرك الجهات غير الرسمية المتمثلة في المجتمع المدني و القطاع الخاص بجانب الدولة في إدارة شؤون المجتمع ، فهو يربط بين شرعية السلطة السياسية و فعالية الإدارة العامة ، و مساهمة الفواعل الاقتصادية و الاجتماعية في صياغة السياسات العامة[2] ، و يفرض معايير المحاسبية (Accountability) ، الشفافية (Transparency) ، و سيادة القانون (Rule of Law) ...[3].

إن هذا المفهوم في نظر البعض سليل للمذهب اللبرالي الجديد (Neo-Liberalism) يقوم على تقليص دور الدولة بجعلها تكتفي بالتسيير تحت رقابة و توجيه الفواعل الاجتماعية فتتخذ مكانة شبيهة بالمديرين في الشركات الاقتصادية إزاء حملة الأسهم[4] ، برز حسب "أرنود زشاري" (Arnaud Zacharie) مع نهاية التسعينات في إطار المشروطية الجديدة على مساعدات التنمية من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تحدثت عن مفهوم الحكم (Gouvernance) في بداية نفس العشرية[5] ، و هو يحمل ربما في طياته مقاربة أعمق للديمقراطية إلى جانب مصالح الرأسمالية في مواجهة فساد الدول النامية خصوصا و بيروقراطياتها[6] ، و قد يكون في تقدير أكثر المتفائلين به البديل الأمثل لإعادة النظر في الحكم الديمقراطي و تفعيله بعدم حصره في الدولة و مصالحها العمومية ، و إشراك الفاعلين و المعنيين بالسياسات من مختلف المستويات

---

[1] Claudette Lafaye, "Gouvernance et démocratie : quelles reconfigurations ?" : http://www.univ-paris8.fr/sociologie/fichiers/lafaye2000a.pdf

[2] حسن كريم، < مفهوم الحكم الصالح >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 40، 41.

[3] حسن نافعة، < دور المؤسسات الدولية و منظمات الشفافية في مكافحة الفساد >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27،العدد 310، ديسمبر 2004، ص 95.

[4] محمد عابد الجابري ، < هل يمكن الانتقال إلى اللبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟ > ، في دراسات اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مكافحة الفقر، القاهرة ، نوفمبر 2001 . نيويورك: الأمم المتحدة، 2002 ، ص 58.

[5] Gisèle Belem, Corinne Gendro, « Conditionnalité, gouvernance démocratique et développement, dilemme de l'oeuf et de la poule ou problème de définition ? » : http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

[6] إسماعيل الشطي، < الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27، العدد 310، ديسمبر 2004، ص 76.

الاجتماعية ، بصفة تجعله ينسجم مع التطورات و الظروف المستجدة لاسيما بفعل العولمة و التدفقات العابرة للحدود و المتملصة من الضوابط و التبادلات الهائلة ما بين الدول و المجتمعات ، التي أدت إلى تداخل المشكلات و التحديات المحلية و الوطنية و العالمية[1].

و تتعرض الديمقراطية المعاصرة إلى انتقاد آخر يؤثر على تماسكها مفهوما و ممارسة ، يتعلق بتأثير الدعاية الإعلامية في توجيه الرأي و تضييق أفق الخيار الديمقراطي ، ففي نظر المفكر الفرنسي "جان بودريار" (Jean Boudrillard) أدت الثورة في وسائل الاتصال الالكترونية إلى تشويه العالم ، فالدلالات و المعاني باتت تستوحى من الصور الإعلامية المتدفقة التي سلخت الشخص عن ماضيه و قيم بيئته ، و جعلته يتأثر بالوقائع أكثر من تأثره بمضمونها[2] ، هذا التأثير لوسائل الإعلام في تركيب المعاني و الانطباعات ، جعل "نعوم تشومسكي" (Noam Chomsky) يستعمل عبارة ديمقراطية المعاجم مرادفا لمشاركة الشعب في إدارة شؤونه في ظل حرية التعبير و الإعلام ، فالواقع العملي و حتى النظري للديمقراطية لا يرقى إلى هذا المستوى في رأيه ، مجادلا بأن الدعاية الحكومية منذ نجاحها الأول في الولايات المتحدة في عهد الرئيس "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) مع لجنة "كريل" (Creel) التي تمكنت من كسب تأييد الشعب الأمريكي لدخول الحرب العالمية الأولى حلت محل الهراوة في الفاشية ، هذا الواقع صنعته أفكار متأثرة ب"جون ديوي" (John Dewey) تدفع نحو انقياد المجتمع للصفوة ، و في هذا الإطار منطق "والتر ليبمان" (Walter Lippman) الذي يقول بإمكانية استعمال ما أسماه الثورة في فن الديمقراطية لصنع الإجماع ، أو هندسة القبول عند "إدوارد بيرنيز" (Edward Bernays) للحصول على موافقة الشعب على أمور لم يكن راغبا فيها[3].

فريق آخر من الباحثين يلتفت إلى الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يحدثها تطور وسائل الإعلام والاتصال (ICTs) على الديمقراطية ، من خلال تسهيل التواصل بين المواطن و الحكومة و أجهزتها البيروقراطية ، ما قد يخلق جوا من الشفافية ، و يتيح طرقا أسهل للمشاركة السياسية ، و هي حجج يدعم بها "بيبا نوريس" (Pippa Norris) مقولته بخصوص تعميق الديمقراطية

---

[1] Pierre Calame, La Démocratie en miettes : Pour une révolution de la gouvernance . Paris : éditions Charles Léopold mayer / Éd. Descartes et Cie , 2003 , pp 37-76.

[2] غيدنز ، المرجع السابق ، ص 717 .

[3] نعوم تشومسكي ، هيمنة الإعلام : الإنجازات المذهلة للدعاية ، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي . دمشق: دار الفكر، 2003، ص 9- 17، 20.

عن طريق الحكم الإلكتروني[1] ، و يستعمل في هذا السياق اصطلاح "الديمقراطية الإلكترونية" (E-DEMOCRACY) ، و الذي يشير حسب "ستيفن كليفت" (Steven Clift) : << إلى كيفية استعمال الإنترنت في تحسين العمليات الديمقراطية (من ذلك الاقتراع الإلكتروني e-Voting) ، و إعطاء فرص متزايدة للأفراد و الجماعات للتفاعل مع الحكومة ، و للحكومة لاستقاء المدخلات >>[2].

مجمل القول أن مفهوم الديمقراطية ظل في تطور ليتلاءم مع الأوضاع و المستجدات التي تطرأ على المجتمعات فلم يعد الحديث عن ديمقراطية مباشرة ، بل صار الكلام عن إصلاح الديمقراطية النيابية ، و تعدي المجال التقليدي الدولة القومية إلى العالمية كانعكاس للعولمة ، و استيعاب التقدم التقني ، كما كان محلا للخلاف و المزايدة أحيانا لجاذبيته و بعده الأخلاقي بالأساس ما بين نمطية اللبرالية و خصوصية المجال الثقافي ، و هو يحاول أن يتسامى ليقدم طرحا واقعيا كمنهج و طريقة للحكم تحقق أعلى قدر من الرضا و تجنب النزاع ، فالديمقراطية << لا تتأتى من عقل واحد ، من حقبة تاريخية واحدة ، أو من نظام سياسي واحد >>[3].

<u>المطلب الثاني: مقومات الديمقراطية و أشكال تطبيقها</u>

<u>أولا: مقومات الديمقراطية</u>

إن مفهوم الديمقراطية محل خلافات فكرية عميقة بحيث يصعب ضبطه ، و يكون عرضة للتأويل الخاطئ بقصد أو بغير قصد ، و السبيل لتجاوز هذا الواقع ربما يكون عبر تحديد مجموعة من المقومات التي لا تقوم للنظام الديمقراطي قائمة دونها ، فهذا النظام يرتبط بمجموعة من القيم و المثل العليا ، إذ استند منذ البداية إلى فكرة المساواة في أثينا بين المواطنين - الذكور الأحرار - في الكلمة و المشاركة في النقاش ، و أمام القانون كذلك ، فلفظ الديمقراطية لا يتضمن معنى حيازة السلطة[4] ، و هو في اعتقاد "روبرت دال" (Robert Dahl) مرادف

[1] Pippa Norris , “Deepening Democracy via E-Governance” , Draft chapter for the UN World Public Sector Report:
ksghome.harvard.edu/~pnorris/Acrobat/World%20Public%20Sector%20Report.pdf

[2] Thomas B. Riley, Cathia Gilbert Riley, “E-Governance to E-Democracy: Examining The Evolution”, International Tracking Survey Report N5, Commonwealth Centre for E-Governance, June 9, 2003 :
http://www-rcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck%20CP%201994.pdf

[3] صديقي، المرجع السابق، ص 30.

[4] Delannoi, Démocratie, le mot et le critère, p 62.

لحكم الأكثرية (Polyarchie) فيتميز بذلك عن حكم الفرد أو الملكية (Monarchie) ، و حكم القلة الأوليغارشية (Oligarchie) أو الأرستقراطية (Aristocratie) ، و يحيل إلى الديمقراطية النيابية الحديثة و ما تتضمنه من جوانب مؤسسية[1] ، هذه الأخيرة أو الديمقراطية الدستورية في تعبير "أيزنشتات" (Eisenstadt) روج لها "جوزيف شومبيتر" (J. Schumpeter) في نصف القرن الماضي ، و أهم ملامحها المنافسة السياسية أو المنافسة الحرة على السلطة كما يرى "بلامناتز" (J. Plamenatz) التي تتيح إمكانية الإطاحة بالحكام السيئين حسب "كارل بوبر" (K .Popper) ، و ذلك من خلال آلية الانتخاب و لو بصفة غير مباشرة عكس الحال في دولة المدينة عبر اختيار ممثلين أو نواب ، أعضاء مجمع انتخابي ، أو برلمانات ، يختارون الحكومة و يصادقون على خياراتها ، فالمؤسسات النيابية هي جوهر الأنظمة الديمقراطية الدستورية الحديثة ، حتى و إن كان اختيار أعضاء السلطة التنفيذية يتم بالاقتراع المباشر في الأنظمة الرئاسية ، و ضمان مبادئ الديمقراطية النيابية التي تمثل الشكل الواقعي أو القائم فعليا في هذا الطرح يتوقف على القواعد و الترتيبات الدستورية[2].

و يعتقد "لاري دايموند" (Larry Diamond) و شركاؤه[3] أن مبادئ الديمقراطية تتمثل في :

1- وجود **منافسة** واسعة مهمة بين الأفراد و الجماعات المنظمة (خصوصا الأحزاب السياسية) للوصول إلى المناصب الحكومية ، في فترات منتظمة و دون اللجوء للقوة.
2- درجة جد واسعة أيضا من **المشاركة السياسية** في اختيار الحكام و البرامج السياسية ، عبر انتخابات نزيهة و منتظمة لا تقصي أي مجموعة اجتماعية كبيرة (راشدة).
3- مستوى كافي من **الحريات المدنية و السياسية** – حرية التعبير ، الصحافة ، النشر ، التجمع ، و حرية تشكيل منظمات و الانتماء إليها – ضمانا لاستقامة المنافسة و المشاركة السياسية.

[1] روبرت أ.دال ، عن الديمقراطية ، ترجمة أحمد أمين الجمل . القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2000، ص 85.

[2] س.ن.أيزنشتات ، تناقضات الديمقراطية : أوجه الضعف و الاستمرار و التغير ، ترجمة مها بكير . القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002، ص 5.

[3] Larry Diamond, Juan J. Linz, Seymour Martin Lipset, Les Pays en développement et l’expérience de la démocratie, traduit par Brigitte Delorme, Bernard Vincent. Paris : Nouveaux Horizons, 1993, p 10.

و هي المبادئ نفسها التي أوحى بها "شومبيتر" (Schumpeter) في وقت سابق[1] ، مع أن هذا لا يعني وجود إجماع بين المختصين على مبادئ الديمقراطية من حيث عددها ، مضمونها ، وترتيبها حسب الأولوية ، و إن كان بعضها قارا في وجهات النظر المختلفة ، حيث يركز "روبرت دال" (Dahl) مثلا على المقومات المؤسسية ، بتأكيده على[2] :

1. انتخابات حرة عادلة ، و دورية لتبوئ المناصب السياسية و الاضطلاع بوظيفة التمثيل.
2. حرية التعبير و إيجاد مصادر بديلة أو مستقلة لإبداء الرأي و تلقي المعلومات.
3. الحق في التنظيم المستقل عن الحكومة للنشاط في الميادين المختلفة بما في ذلك إنشاء أحزاب سياسية.
4. إقرار مبدأ المواطنة الشاملة الذي لا يقصي أي بالغ مقيم في الدولة بصفة دائمة و خاضع لقوانينها من حقه في المساهمة لإرساء المؤسسات الديمقراطية.

و رغم أهمية المؤسسات فإنها لا تضمن ديمقراطية حقيقية في نظر "دال" ما لم تحقق مجموعة من المعايير، التي تسمح بتجاوز اللبس الناجم عن تعدد التعريفات و أشكال النظم من رئاسية و برلمانية و غيرها ، و تمكن من الحكم على وجود الديمقراطية أو "حكم الكثرة" و قياسها بحياد و موضوعية ، و تتمثل هذه المعايير التي تتعلق بضمان أعلى قدر من المشاركة و المساواة السياسية في[3] :

1. المشاركة الفعالة للمواطنين في تحديد الخيارات السياسية.
2. المساواة في الصوت ، بحيث لا تنفرد جهة ما بالقرار السياسي.
3. الفهم المستنير ، أو اطلاع المواطنين على بدائل السياسات و آثارها المحتملة ، و وعي أهمية الوقت.
4. تحكم المواطنين في جدول أعمال الحكومة ، من خلال التدخل الواضح في تحديد القضايا و الموضوعات التي ينبغي تدارسها و اتخاذ القرارات بشأنها.
5. تضمين البالغين و تمكينهم من حقوق المواطنة التي تشير إليها المعايير السابقة.

و في سياق متصل يرى "دافيد بيتام" (David Beetham) أن الديمقراطية لا ينبغي أن تتحدد بالمؤسسات (انتخابات ، أحزاب ، برلمانات ، الفصل بين السلطات) ، لأن ذلك يعني التركيز

---

[1] Thomas B. Riley, Cathia Gilbert Riley, Op. cit, See Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy . New York: Harper & Row, Publishers, third edition, 1950, pp 269-283.

[2] دال، ترجمة أمين الجمل، المرجع السابق، ص 81، 82.

[3] نفس المرجع ، ص 38،39.

على الشكل عوض المحتوى ، و جعل الوسائل هي الغايات ، مما لا يسمح بنقدها و تقييم مدى سيرها بديمقراطية ، و عليه فالتركيز لا بد أن ينصب على المواطن الذي يمنح الشرعية للحكومة الديمقراطية و يحاسبها ، فهو مصدر و مركز العملية الديمقراطية ، بمعنى جعل المواطن أو الإنسان بالأحرى القيمة العليا ، و حقوقه هي المبدأ الأساسي للديمقراطية[1].

و إذا كان تركيز "شومبيتر" و "دال" انصب على الديمقراطية التمثيلية كممارسة واقعية في نظرهما ، فإن محاولات المراجعة التي يخضع لها هذا الشكل لم تنقلب كليا عن المقومات التي يعتمدانها ، و إنما دعت إلى تعزيزها ، فبالخوض في المشاركة ترى هذه الاجتهادات في التمثيل تضييقا و تكريسا لنخبوية السياسة ، كما تنتقد طابع الإقصاء في مبدأ المواطنة و تدعو إلى عدم التفرقة على أساس الجنس و العرق و الموطن الأصلي ، و في ميدان الحقوق يواكب الطرح النقدي التطور في مفهوم حقوق الإنسان ، بحيث لا يكتفي بالتشديد على الحقوق المدنية و السياسية دون نظيرتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، متجاوزا الفصل الأيديولوجي الذي انتهى مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا سنة 1993 بحثا عن ميزة الشمول و العالمية[2] ، فوجود الحقوق المدنية و السياسية ضرورة لا تحتمل النقاش بالنسبة لأي ديمقراطية ، مع ذلك فالاعتراف بحق المشاركة في الاقتراع و الترشح ، وحرية التعبير و الإعلام ، التجمع و التنظيم ، يتطلب تأمين القدرة على الانتفاع بهذه الحقوق بتوفير موارد كالوقت ، المعلومات ، و حتى الطاقة الجسدية ، بالإضافة إلى الضمانات القانونية بعدم الحرمان من هذه الحقوق ، و بدون هذه الشروط عدد قليل من الأفراد سيكون لهم الدافع لفرض إرادتهم ، فالأمن الاجتماعي (من استغلال صاحب العمل ، من تعسف الزوج ، و من ضابط شرطة يخالف القانون) و الاقتصادي (من الفقر و الجوع) ضمان لممارسة الحريات السياسية و المدنية ، وهو يتحقق في ظل دولة القانون التي تقيم العدالة و المساواة بين مختلف مكونات المجتمع أمام قوانينها[3].

---

[1] دافيد بيتام ، < الديمقراطية : مبادئ ، مؤسسات ، و مشاكل > ، مجلة الفكر البرلماني. الجزائر : مجلس الأمة ، العدد الخامس ، أفريل 2004 ، ص 232 ، 233 .

[2] محمد فهيم يوسف ، < حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة > ، في برهان غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 41 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 60، 61.

[3] Guillermo O'Donnell, "Repenser la théorie démocratique : perspectives latino-américaines", traduit par Marianne Niosi, Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, N. 2, 2001, p 203, 204.

و من خلال الآراء المعروضة سابقا و الاستعانة بما قدمه "علي خليفة الكواري"[1] ، يمكن اعتماد مجموعة من المقومات التي تحكم النظام الديمقراطي بصفة عامة :

1. الإنسان هو القيمة الأولى في الديمقراطية ، و حرياته و حقوقه الأساسية -دون اختزال- القاعدة التي تقوم عليها.
2. العمل بمبدأ المساواة بين الناس في الكرامة و الحقوق ، مثلما تقره المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948.
3. الشعب مصدر السلطة يفوضها و يراقبها من خلال انتخابات حرة ، عادلة ، و دورية ، تضمن التداول السلمي.
4. مبدأ المواطنة الشاملة الذي يتيح لمكونات المجتمع المساهمة المتساوية ، و الفعالة في تدبير الصالح العام و الالتزام به .
5. سيادة القانون ، بالاحتكام لدستور ديمقراطي يتبنى المبادئ السابقة و يجسدها في مؤسسات الدولة ، و الذي يقر المساواة و يمنع التعسف في استعمال السلطة بإقامة مبدأ الفصل بين السلطات ، و تحقيق استقلالية القضاء في المحاسبة حتى لكبار المسؤولين.

و يعبر الدستور عن تعاقد اجتماعي متجدد حسب احتياجات الأجيال ، يعكس إرادة المجتمع ككل ، و تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تملك إرادتها و تعبر عنها بحرية.

إن هذه المقومات تخطو بالدراسة خطوة مهمة باتجاه تجاوز الخلافات على المفهوم ، و اعتماد تعريف إجرائي يأخذ بها كمؤشرات ، فبتعبير الجابري النظام الديمقراطي هو : << الذي يقيم علاقة بين الحاكم و المحكوم ، بين الشعب و الدولة مبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن ، السياسية منها بالخصوص>>[2].

فالديمقراطية إذن معبرة عن كل نظام تحترم فيه الحقوق الأساسية للمواطنة بشكل متساوي و دون تمييز لأي اعتبار كان ، بما يمكن الشعب أو أكثريته من تفويض السلطة و مراقبتها عبر آلية الانتخاب الحرة ، العادلة و الدورية ، التي تسمح بالتداول السلمي ، و كل ذلك في إطار القوانين و المؤسسات الدستورية.

[1] انظر دراستي الكواري السابقتين : < نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية > ، ص 50، 51 ، 52. ، و < مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، ص 39 ، 40.

[2] محمد عابد الجابري ، <إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي > ، في علي خليفة الكواري و آخرون : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 184.

ثانيا : أشكال تطبيق الديمقراطية

إن الخلاف على مفهوم الديمقراطية ينسحب على تعدد نماذج و أشكال تطبيقها النظرية و الواقعية ، إذ تأثرت هذه الأخيرة بالتطور التاريخي لظروف المجتمعات ، و التباين بينها في الخلفيات الفكرية والأيديولوجية ، و يأتي التطرق للأشكال التاريخية لتطبيق الديمقراطية في هذا الجزء من البحث لإبراز وجه آخر للتعقيد الذي يعترض أي محاولة لفهم الانتقال الديمقراطي ، فالمقومات التي تم تبنيها عديمة الجدوى ما لم تكن قابلة للتجسيد في أرض الواقع و تخطي التحديات التي تواجهها ، و هذا بإيجاد الصيغ و الآليات الكفيلة بذلك ، و بناء على ما سبق فإن تعدد أشكال ممارسة الديمقراطية تاريخيا يدفع إلى التساؤل عن أي منها يسمح بتحقيق هذه المبادئ و المقومات في ظل الصعوبات التي يفرضها الواقع ، فتاريخيا يمكن تمييز الأشكال التالية لممارسة الديمقراطية:

1. الديمقراطية المباشرة (Démocratie Directe): هذا الشكل يمثل الصورة المثالية للديمقراطية ، و يقوم على اضطلاع المواطنين بالحكم و ما يتصل به من أدوار التشريع و التنفيذ مباشرة دون وسطاء أو ممثلين ، و ما يعاب على الديمقراطية المباشرة أنها لا تصلح إلا لجماعات صغيرة[1] ، فما تحقق نسبيا في دولة المدينة مع عدد من المواطنين الذكور لا يزيد عن 5000 في الغالب لا يمكن إقامته في عصرنا في مدن مكسيكو سيتي ، نيودلهي ، بكين ، طوكيو ، أو القاهرة[2].
2. الديمقراطية التمثيلية (Démocratie Représentative): و تقوم على اختيار الشعب لممثلين عنه من خلال انتخابات دورية يباشرون باسمه سلطة تشريع القوانين و اختيار الحكومة و رقابتها ، وقد ينتخب الشعب مباشرة رئيس السلطة التنفيذية كما يحدث في الأنظمة الرئاسية خصوصا ، هذا النمط من الديمقراطية يعرف على أنه الأكثر واقعية حيث يعمل به في جل دول العالم اليوم[3] ، مع ذلك هو ليس في منأى عن النقد على أساس أنه يحمل بعدا أوليغارشيا فالانتخاب يؤدي في النهاية إلى إفراز نخب سياسية أو أفراد يحترفون السياسة في مرتبة أعلى من ناخبيهم الذين يكتفون بهذا الدور ، مما ينسف الإدعاء بالمساواة السياسية و أيضا سيادة الشعب نتيجة الولاء الحزبي و تقديم المصالح الضيقة ، و يرد

[1] المخادمي ، مرجع سابق ، ص 98 .

[2] صديقي، مرجع سابق، ص 53.

[3] المخادمي ، نفس المرجع ، ص 100.

المدافعون عن الديمقراطية التمثيلية بأن تعدد النخب و اختلافها و تنافسها في إطار مبدأ التداول يمنع أي جهة كانت من الاستئثار بالسلطة ويبقي على سيادة الخيار الشعبي[1] ، من جهة أخرى يتحكم الانتماء الحزبي في الوصول إلى المناصب الحكومية و المقاعد النيابية على حساب الكفاءة و لا يستبعد تدخل المال ، و تقام التحالفات و الصفقات السياسية لتحقيق أغلبية برلمانية قد تهمش الأقلية وتحتكر الرأي و القرار[2].

3. الديمقراطية الشعبية (Démocratie Populaire): تمثل شكلا أحدث للديمقراطية من سابقيه ، فقد ظهر هذا التعبير عقب الحرب العالمية الثانية ، نتيجة التحول الذي وقع في الفكر الماركسي و تخليه عن دكتاتورية البروليتاريا التي تقيم ديمقراطية فقط بين العمال و تضطهد البرجوازية ، و هي مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى الشيوعية حيث تسود الحرية و تزول كافة أشكال العبودية مع زوال الدولة و أيضا الديمقراطية التي هي وسيلة للاضطهاد كما يرى "لينين" ، فقد أعلن المؤتمر الثاني و العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1962 التحول إلى ديمقراطية اشتراكية لكامل الشعب ، و التي لا تعمل بمبدأ الفصل بين السلطات و لا تعترف بالتعددية السياسية على أساس وحدة السلطة و المصلحة التي يقوم عليها الحزب الواحد ، و تأخذ بالمساواة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لتلافي وجه النقص الذي تراه في اللبرالية ، في حين تضحي بالحريات السياسية و الشخصية ما يجعلها عرضة للنقد على أساس تغييب المشاركة الشعبية في بلورة الخيارات السياسية و اعتماد التعبئة بدل الحوار ، هذا النظام أخذته عن الاتحاد السوفياتي معظم دول العالم الثالث إبان الاحتقان بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، لكنه آل إلى الانحصار بعد أن سقط في عز داره لتحل محله أنظمة تقر بالتعددية و حرية الاقتصاد على الأقل[3].

4. ديمقراطية المشاركة (Démocratie Participative): هذا النموذج يمثل محاولة للرد على نقائص الديمقراطية التمثيلية ، خصوصا ضعف المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام الذي تحتكره الهيئات المنتخبة ، التي تعاني النقص في تمثيليتها و بالتالي في شرعية المنتسبين إليها ، و تستند ديمقراطية المشاركة إلى فكرة المواطنة النشطة بمشاركة المواطنين في المداولات العمومية خارج العهدة التمثيلية للمنتخبين ، إنها تتصل بشكل وثيق

---

[1] Antoine Tine," Elites Partisanes Et Démocratisation Au Sénégal : pour une lecture Neo-Machiavelienne", Polis, Revue Camerounaise de science politique, Vol.11, Numéro Spécial 2003, p8, 9.

[2] المخادمي ، مرجع سابق ، ص 101 .

[3] هلال ، مرجع سابق ، ص 44 ، 45 ، 46 ، 47.

بفكرة الحكم (Gouvernance) التي تفترض تسييرا عموميا يقوم على التفاوض بين مؤسسات الدولة و تنظيمات المجتمع المدني و القطاع الخاص[1] ، فهي تتعلق كما يرى "عبد الغفار رشاد القصبي" : << بمطالب المشاركة على مستوى قومي كلي أو محلي جزئي ، للتداول حول البدائل المختلفة و الرؤى المتنافسة ، و من شأن ديمقراطية المشاركة تخفيف مظاهر عدم المساواة في المجتمعات الحديثة >> ، و يعبر عنها في موضع آخر بديمقراطية الحوار و المداولة[2].

و من الأفكار التي تؤطر هذه الممارسة أطروحة "يورغن هابرماس" (Jurgen Habermas) سنة 1987 ، الذي يرى أن الحياة الاجتماعية شقان الحياة العامة و الحياة اليومية الخاصة ، و الحياة العامة تشمل المجتمع المدني خارج سلطة الدولة و المال ، و هو المستوى الذي يتوسط بين الحياة الخاصة للمواطنين و الدولة ، و الديمقراطية هي السعي لمنع قوى السوق و بيروقراطية الدولة من استعمار عالم الحياة[3] ، و هو يدعو إلى إحياء فكرة "المجال العام" لأن الديمقراطية التقليدية التي تعتمد على البرلمانات و الأحزاب ، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرارات الجماعية ، و من ثم ينبغي إصلاحها بتفعيل التجمعات و الهيئات المجتمعية[4].

و هذا النظام لا يتخلى كليا عن التمثيل لكن يتيح للشعب إمكانية التدخل المباشر في بعض القضايا على الأقل من خلال عريضة مطلبية لجزء من الجسم الانتخابي أو نشاط حواري يأخذ شكل مناقشات جوارية ، و يستفيد مما يتيحه التطور في وسائل الإعلام و الاتصال لاسيما الإنترنت بغية تحقيق التواصل و الشفافية بين المؤسسات الرسمية و جمهور المعنيين بقراراتها[5].

و أبرز وجه لتطبيق هذا الشكل من الديمقراطية إقامتها على مستوى إقليمي أو محلي داخل الدولة ، بإتاحة الفرصة أمام المواطنين و الجمعيات التي تمثلهم و لجان الأحياء لمشاركة

---

[1] Raphaël Canet , "Qu'Est Que La Gouvernance", Conférences de la Chaire MCD, 16 Mars 2004 : www.institutidrp.org/contributionsidrp/canet_gouvernance%20mars%202004.pdf –

[2] عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات . القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 160، 161، 164.

[3] خلدون النقيب : < مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة > ، في دراسات اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مكافحة الفقر، القاهرة ، نوفمبر 2001 ، مرجع سابق ، ص 25 ، 26 .

[4] غيدنز ، مرجع سابق ، ص 726.

[5] http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9mocratie_participative

الهيئات اللامركزية في التسيير داخل حيزها الجغرافي ، و إقامة ما يسميه البعض "ديمقراطية جوارية" (Démocratie de Proximité)[1].

و لحد الآن لم تتبلور رؤية واضحة بخصوص الديمقراطية التشاركية ، حيث تبقى إجراءات و مضمون الأنشطة الحوارية و التشاورية في مختلف التجارب غير محددة بشكل قطعي ، و ترتبط حسب "موريس بلان" (Maurice Blanc) في فرنسا و عدد من الدول الأخرى بمبادرة المنتخبين المحليين ، و ثمة تساؤل بخصوص قدرة هذه الممارسة على تأمين الدافع لمشاركة المواطنين ، و التعامل مع التفاوت في مؤهلات أطراف الحوار أو التفاوض[2].

تتكشف المعطيات السابقة عن ميزة بالنسبة للديمقراطية سواء مفهوما أو ممارسة ، تتمثل في قابلية التكيف مع المستجدات ، و تطوير نفسها لتقترب أكثر من مثالية أن يحكم الشعب نفسه ، و أن تتطابق مع مقومات حسن اشتغالها ، فإذا كانت الديمقراطية التمثيلية أقرب إلى التجسيد في الواقع ، لا يمنع ذلك من الإفادة من مدخلات ديمقراطية المشاركة لتحسين الأداء ، و توسيع دائرة الحقوق دعما للحريات السياسية في المشاركة و التعبير اعتبارا من التجارب الاشتراكية ، و على هذه الأسس تكون مقاربة الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: تعريف الانتقال الديمقراطي

تعج المكتبة المعاصرة في عمومها و العربية منها بصفة خاصة ، بالأدبيات التي تتناول قضية تطليق الاستبداد و الانتقال إلى نظم ديمقراطية لاعتبارات دولية و محلية ستبرز في أجزاء لاحقة من الدراسة ، مما أدى إلى تعدد الاصطلاحات المستعملة و الخلاف على تعريفها ، و قد يعزى ذلك بالأساس إلى اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السباقة إلى تناول الموضوع ، فنجدها تستعمل تارة التحول و أخرى الانتقال في مقابل كلمة (Transition) التي تعني الانتقال و المرور من حالة أو مكان معين إلى غيره[3] ، و يستعمل "الكواري" الاصطلاحين الانتقال و التحول في معالجة ذات السياق ، و يشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي ، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة

---

[1] Marie-Hélène Bacqué, Yves Sintomer, "Gestion De Proximité Et Démocratie Participative", Les Annales de la recherche urbaine n° 90 :
http://www.annalesdelarechercheurbaine.fr/IMG/pdf/Bacque_Sintomer_ARU_90.pdf

[2] Claudette Lafaye, "Gouvernance et démocratie : quelles reconfigurations ?" , Op. cit.

[3] بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 ، ص 29 .

و فشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير ، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه و مثقفيه بضرورات إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة و الوصاية لفرد أو لقلة على الشعب ، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي و الاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي ، و من هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع و ممارسة المؤسسات الرسمية[1].

في دراسات أخرى يستعمل مصطلح الدمقرطة (Democratization) الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثل الانتقال (Transition) إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي و يحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة ، و تسبقها عملية تحرير (Liberalization) تأتي بتغييرات سياسية و اجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير، التنظيم ، و الإعلام ، و حق المعارضة ، و الضمان القانوني لها ، للوصول أخيرا إلى ترسيخ الديمقراطية (Democratic Consolidation)[2].

و بالتأسيس على ما سبق تستعمل الدراسة مصطلح الانتقال الديمقراطي ، ذلك أن التحول من الممكن أن يحدث في إطار نفس النظام ، بإحداث تغيير جزئي كقبول التعددية ، بينما يشير الانتقال إلى تغيير ثوري مع أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير كما يرى "عبد الإله بلقزيز"[3] ، إنه ليس مجرد الإصلاح السياسي الذي يرد في لغة البعض ، و هو أفضل تعبيرا من الدمقرطة التي قد تحيل إلى الفرض الخارجي أو الداخلي و التغيير من أعلى دون غيره ، فالانتقال الديمقراطي يفصح عن عملية تغيير سياسي تنعكس على المجتمع بكل أبعاده (الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية) ، إرادية و مخططة تعتمد على التنافس ، التفاوض ، و الاتفاق أو التعاقد ، و هي غير نمطية شكلا و مضمونا بحيث تتأثر بأوضاع و خصوصيات كل مجتمع ، مع تمسكها بمجموع مقومات النظام الديمقراطي التي تحقق حكم الشعب عبر ضمان أوسع مشاركة ، و المساواة في حقوق المواطنة ، و تنافس سياسي يحتكم إلى الاقتراع الحر و العادل المفضي إلى تداول سلمي على السلطة ، في إطار شرعية دستور

[1] علي خليفة الكواري ، <مفهوم الديمقراطية المعاصرة> ، في عبد الرحمن أسامة و آخرون ، الكواري محررا ، الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 2002 ، ص 26 ، 28 .

[2] Ali Resul Usul , “Democracy And Democratization In The Middle East : Old Problem New Context” , Turkish Review of Middle East Studies , Annual 2004 , p 380 , 381.

[3] عبد الإله بلقزيز ،< الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق و الممكنات > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 20 ، العدد 219 ، ماي 1997 ، ص 18.

ديمقراطي يتمخض عن توافق بين القوى المجتمعية و يشكل عقدا قابلا للتجديد في ضوء تطور ظروف و حاجات المجتمع ، و الذي يختلف عن دستور المنحة الذي يؤدي في أغلب الأحوال إلى ديمقراطية شكلية تفتقد المضمون باعتمادها انتخابات و استفتاءات لا تعبر عن الإرادة الشعبية[1] ، كما هو الحال في جل الأنظمة العربية التي لجأت إلى التقنع بمظاهر ديمقراطية لتمديد حكمها ، معتمدة على تكتيكات لكسب الأغلبية في مجالس التمثيل وتقزيم المعارضة على سبيل المثال من خلال دعم السلطة لمرشحين مستقلين ، و تزوير الانتخابات بفضل سيطرتها على الإدارة ، و توجيه الرأي اعتمادا على وسائل الإعلام الثقيل كالقنوات التلفزيونية التي تحتكرها ، مكتفية بديمقراطية الواجهة (Démocratie de Façade) لتحسين مظهرها في نظر العالم[2].

و عليه فالانتقال الديمقراطي يمثل الانسلاخ التام عن النظام السلطوي و تكريس تعددية و تداول حقيقي على السلطة ، و لا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظم حكم هجينة (Hybrid Systems) تعددت أوصافها عند الباحثين ما بين شبه تسلطية (Semi-authoritarianism) ، و تسلطية ناعمة (Soft Authoritarianism) حسب "غوردن مينز" (Gordon P Means) ، و ديمقراطية غير لبرالية (Illiberal Democracy) في تعبير "فريد زكريا" الذي أشارت إليه عديد الدراسات ، و ديمقراطية انتخابية (Electoral Democracy)[3] ، و يستعمل "جيلز" (Barry Gills) و "روكامورا" (Joel Rocamora) عبارة الديمقراطية المنخفضة الشدة (Low Intensity Democracy) ، و التي تعتمد ما تسميه "مارشا بوسيسني" (Marsha P. Posusney) الانتخابات التسلطية التي تكرس الحكام المتسلطين و تنشئ مجالس للتمثيل بدون إرادة ، و لا تحقق التداول[4].

إن عملية الانتقال ذات طابع مرحلي كما ثبت من التجارب المقارنة القريبة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية ، و أوربا الشرقية ، التي تدعم محاولة التعميم النظري ، من ذلك مثلا سيرورة المراحل التي قدمها "طوماس كاروتيرز" (Thomas Carothers) كالآتي[5]:

---

[1] الكواري ، في الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 31 ، 32.

[2] عبد النور بن عنتر، < الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي> ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 24، العدد 273، نوفمبر 2001، ص 14.

[3] معتز بالله عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص 17، 18.

[4] خلدون النقيب ، مرجع سابق ، ص 27.

[5] محمد الهاشمي، < الانتخابات التشريعية المغربية (2007) : تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية >، مجلة المستقبل العربي، السنة 30، العدد 345، نوفمبر 2007، ص 63.

1. مرحلة الانفتاح (The Opening): و هي مرحلة تتضح فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية ، و توفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي و إدخال تغييرات سياسية عميقة.
2. مرحلة الاختراق (The Breakthrough): يحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي ، بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية و الشفافية و من خلال بناء مؤسساتي يتم إرساؤه عادة بإصدار دستور جديد.
3. مرحلة الترسيخ (The Consolidation): و تتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات ، و إرساء آلية الانتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة ، و تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية ، و تأصيلها في ثقافة المجتمع.

و الإيمان مشترك بين عدد واسع من الباحثين في العلوم الإنسانية بأهمية الدراسات المقارنة للوصول إلى تعميمات تساعد في فهم و تحديد مسارات الانتقال من نظم تسلطية إلى الديمقراطية ، و الذين عكفوا على دراسة هذا الموضوع الذي بات يشكل في السنوات الأخيرة حقلا خصبا للبحث العلمي و صار يحظى باهتمام مضاعف كنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها الدول الناشئة عن التفكك السوفياتي و عموم الدول التي كانت تعتنق النهج الاشتراكي ، ليؤسسوا ما يسمى علم الانتقال (Transitologie)[1].

و تنوه الدراسة بالتقاطع الموجود بين الانتقال الديمقراطي و مفهوم التنمية السياسية ، فمن ناحية المدلول يعتقد البعض بوجود تطابق بين التنمية السياسية و إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية[2] ، و ربما يفسر ذلك جزئيا احتلال مفهوم الانتقال الديمقراطي واجهة البحث العلمي على حساب نظيره مع نهاية القرن الماضي ، كما يلتقي المفهومان في عدد من الخصائص في التدرج و المرحلية ، التأثر بالمعطيات العالمية و خصائص البيئة الداخلية ، بالإضافة إلى الطبيعة الجذرية أو الثورية للتغيير المستهدف ، و عدم فصلهما بين التغيير السياسي و التغيير في الأبعاد الاجتماعية الأخرى[3] ، و يتقاطعان في الأهداف أي تحقيق مقومات الحداثة السياسية

[1] Tobias Hagmann, "La Transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie?" : http ://www.tobiashagmann.net/documents/Hagmann_1998_Transitologie_aContrario.pdf

[2] رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير . طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2002 ، ص 27 .

[3] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) . القاهرة: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ط2، 2006، ص 49 – 52، 55.

التي يراها "هانتغتون" (Huntington) و المتمثلة في ترشيد السلطة بجعلها شرعية تستند إلى أساس قانوني و هو مبدأ "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" 1748 ، و التمايز العضوي و الوظيفي لمؤسسات الدولة و هو نفسه مبدأ الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو" أيضا ، و آخر المقومات هو تحقيق مشاركة جمهور المواطنين في الحياة السياسية ، بالإضافة إلى إنهاء الأزمات التي يحددها "لوسيان باي" (Lucian W. Pye) كملامح للتخلف السياسي ، بمعنى إنهاء أزمة الهوية بتحقيق مبدأ المواطنة ، و أزمة الشرعية بتفعيل الاختيار الشعبي و حكم القانون ، و أزمة المشاركة بما يفضي إلى تأثير المواطنين العاديين على الاختيارات السياسية ، و أزمة التغلغل و هو ما يتحقق حسب "جوزيف لابالومبارا" (J. La palombara) من خلال التواجد الفعال للحكومة المركزية في سائر الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطتها داخله ، و أخيرا معالجة أزمة التوزيع بجعل كل الفئات و الطبقات المجتمعية تستفيد نسبيا من الموارد و المنافع المتاحة في المجتمع[1].

و ما قيل يمكن إجماله في أن الانتقال الديمقراطي يتوافق مع <<استحداث نظام سياسي عصري ، ينطلق من أساس فكري تقدمي يتسق مع معطيات بيئته الاجتماعية و الثقافية تعتمده قوى التعبئة داخل المجتمع ، لإقامة نظام يتألف من منظومة عريضة من المؤسسات الرسمية و غير الحكومية المتمايزة بنائيا و وظيفيا ، تمثل مجموع المواطنين لتحقيق مشاركة سياسية فعالة ، و التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي و تعميق مشاعره ، مما يرسي النظام العام و الاستقرار الاجتماعي و السياسي>>[2].

و يستنتج مما سبق أيضا أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يتجاوز الالتباس الذي يكتنف الديمقراطية من ناحية المفهوم و الاستعمال الدعائي لها ، عبر تبنيه لمجموع المقومات التي يستند إليها نظام الحكم الديمقراطي ، و التي تعكس التطور في مفهوم المواطنة و حقوق الإنسان ، و هو من جهة أخرى قادر على استيعاب تطور الديمقراطية مفهوما و ممارسة و الذي يحيل إلى توسيع المشاركة السياسية و اعتماد التقنيات الحديثة في الإعلام و الاتصال.

---

[1] أحمد وهبان ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث . الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002، ص 14، 15، 17 – 71.

[2] السيد الزيات ،< الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي> ، مجلة الديمقراطية . القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، السنة الأولى، العدد الثالث، صيف2001، ص 102، 103.

المبحث الثاني : مرجعيات الانتقال الديمقراطي

ينبري هذا الجزء من البحث إلى معالجة مسألة في غاية الأهمية ، تتعلق بالخلاف القائم حول الأساس الفكري لإحداث عملية الانتقال الديمقراطي ، بين اعتماد النمط اللبرالي الغربي أو إخضاع طرح الديمقراطية للخصوصية الثقافية ، و بالمرة الوقوف على الظروف الدولية و المحلية التي تبعث على إثارة قضية التغيير السياسي في هذا الاتجاه بقوة في الوقت الراهن ، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط* بما يخدم الحالة التي يتناولها الباحث باعتبار مجالها الحضاري.

المطلب الأول: الظروف و المساعي الدولية للدمقرطة

كانت الموجة الثالثة لإشاعة الديمقراطية التي تحدث عنها "هانتنغتون" (Huntington) أكثر انتشارا و اكتساحا لمناطق العالم ، و التي بدأت مع الإطاحة بنظام "كايتانو" في البرتغال عام 1974 ، بعد موجة أولى طويلة تعود إلى 1828 بتوسيع حق الاقتراع في الولايات المتحدة ، و التي أخذت ترتد في أوائل عشرينيات القرن العشرين مع وصول "موسوليني" إلى السلطة في إيطاليا ، لتنطلق موجة ديمقراطية ثانية بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1962 مست بعضا من بلدان أمريكا اللاتينية و مستعمرات بريطانيا سابقا بالأساس ، ففي عقدي الثمانينيات و التسعينيات صارت الديمقراطية ظاهرة كوكبية حسب "دايموند" (L. Diamond) بفعل وصول الدول الديمقراطية أو الحرة إلى عدد غير مسبوق قدره بيت الحرية في سنة 1990 ب65 بلدا ، و أضيفت إليه 10 بلدان بنهاية 1991[1] ، و هي الفترة التي انهار فيها الاتحاد السوفياني و فقد نظام الحزب الواحد مصداقيته عبر العالم ، و عمدت كثير من الدول التي أخذت بنهجه إلى التحرير السياسي و الاقتصادي ، في اتجاه الديمقراطية التي توسع حولها الإجماع كأفضل أشكال الحكم[2] ، هذا الواقع يمكن أن يفسر بما يسميه "هانتغتون" بأثر كرات الثلج بمعنى التعلم ، و المحاكاة ، فنجاح الانتقال إلى الديمقراطية في دولة ما يعزز من

* حسب "فواز جرجس" : تضم مجموع أعضاء جامعة الدول العربية المتصلة جغرافيا و المتماثلة من حيث الخصائص اللغوية، الثقافية، التاريخية، و الاجتماعية (العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص 61) .

[1] لاري دايموند ، <عولمة الديمقراطية > ، في فرانك جي لتشنر ، جون بولي ، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية ، ترجمة فاضل جتكر .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 430،492.

[2] حسنين توفيق إبراهيم ،< العوامل الخارجية و تأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي> ، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد 349، مارس 2008، ص 21، 22.

احتمالات الانتقال في دولة أخرى قريبة من حيث الظروف ، أو الجغرافيا و الثقافة[1] ، ما ظهر بجلاء في أوربا الشرقية حيث توسعت المطالبة بالديمقراطية التعددية من بلد لآخر ، فتجربة الانتقال في بولونيا على سبيل المثال كان تأثيرها سريعا و قويا على البلدان المجاورة التي ساهمت في تأثير أوسع داخل الكتلة السوفياتية السابقة ، و هذه التغيرات كانت ملهمة في إفريقيا و آسيا ، لكونها تتعلق في نظر "دايموند" بنظام بديل جذاب تجريبيا و معياريا ساهمت الثورة في الاتصالات الدولية بشكل أساسي في تصديره[2].

إن فهم هذا التحول لا يكتمل دون وضعه في سياقه الدولي العام ، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تسارع ظاهرة العولمة بزوال الحاجز الأيديولوجي ، و اتجاه العالم بشكل مطرد نحو وحدة في المعايير التي تحكم شؤونه المختلفة[3] ، تنسجم مع العقيدة اللبرالية للمنتصر (الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، اقتصاد السوق) ، و مع مراعاة أهمية المزايا التي يتيحها التقدم التكنولوجي في الاتصالات ، و الدور المتزايد لما يسمى المجتمع المدني العالمي في نشر هذه المعايير و فضح تجاوزها عبر التقارير التي ينشرها ، فإن تغير بنية القوة في النظام الدولي كان عاملا حاسما بالنسبة للمساعي الدولية لعولمة الديمقراطية ، وذلك عبر المنظمات الدولية و آلياتها المستحدثة ، كمبدأ التدخل الإنساني في إطار مجلس الأمن الذي يجيز تطبيق الإجراءات العقابية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة الأزمات الداخلية التي ينتج عنها انتهاكات لحقوق الإنسان ، هذا التدخل الذي لا يجد سندا واضحا من الميثاق[4] يرتبط بجدول عمل لإقامة الأمن أحد بنوده الرئيسية إعادة بناء الدولة و تشكيل منطق الحكم وفق المرجعية اللبرالية[5] ، التي فرضت أيضا من خلال الضغط المؤسسي كما يظهر في تعامل الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوربا الراغبة في الانضمام إليه ، و المشروطية (Conditionality) من قبل المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية بتطبيق سياسات

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (الحراك السياسي و إدارة الصراع) . القاهرة: مكتبة الآداب، ط 2، 2006، ص 93.

[2] دايموند ، المرجع السابق ، ص 435- 437.

[3] جان آرت شولت ، في جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 32 .

[4] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 91، 92.

[5] إليزابيث سكونز ، <تمويل الأمن في سياق عالمي> ، في الكتاب السنوي 2005 التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي ، ترجمة حسن حسن ، عمر الأيوبي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 437.

انفتاح اقتصادي مقابل الاستفادة من إعادة جدولة الديون و الحصول على قروض جديدة ، التي توسعت إلى المطالبة بالحكم الصالح أو الرشيد و جوهره الديمقراطية[1].

هذه المساعي التي تقف عليها القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، تقوم أيضا على ما بات يعرف بالمساعدة الديمقراطية (Democracy Assistance)[2] أي الدعم المالي لجهود إقامة الديمقراطية في الدول النامية الأكثر انكشافا أمام الضغوط كما الحوافز الخارجية ، ومن الأمثلة على ذلك الصندوق القومي للديمقراطية الأمريكي (NED) الذي أسس في سنة 1983 و مؤسسة "وستمنسر" للديمقراطية في بريطانيا عام 1992[3] ، و من العوامل الخارجية للدمقرطة محاولة منظمات دولية منها غير حكومية الترويج لحكم ديمقراطي أشمل من خلال وضع مجموعة من المقاييس التي تتجاوز إجراء الانتخابات و التعددية إلى توسيع أفق الحقوق و الحريات ، المساءلة ، و سيادة القانون ، و فعالية الحكومة و مكافحة الفساد و غيرها ، التي تصب في قالب الحكم الرشيد ، كتلك المقاييس التي يتبناها البنك الدولي ، و بيت الحرية (Freedom House) و ترتب أو تصنف الدول على أساسها[4] ، بالإضافة إلى التوصيات التي تقدمها هيئات كالمؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات (IDEA) ، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[5].

هذه الحركية الدولية تتقاطع مع مقاربة جديدة تفترض أن الحكم الديمقراطي عامل محدد بالنسبة لموضوعي الأمن و التنمية ، ففشل الدولة في تأمين حاجات مواطنيها الذي يفسر بضعف المؤسسات و السياسات يخلق الأسباب الرئيسية للنزاع ، التي يحددها "فرانسيس ستيوارت" (F. Stewart) في انعدام المساواة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك أفقيا بين الجماعات ، الفقر الشديد ، و الركود الاقتصادي ... ، فالنزاعات المسلحة داخل الدول التي تمثل النمط السائد بعد الحرب الباردة يتم التعامل معها كتهديد للأمن الدولي بحكم تبعاتها الأوسع في البلدان المجاورة و المجتمع الدولي بصورة عامة حيث تسهل انتشار المخدرات ، الأوبئة ،

---

[1] ثيموثي دن ، في جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 330 ، 331 ، 332 .

[2] Carlos Santiso," International Co-operation for Democracy and Good Governance: Moving Toward a Second Generation?" , European Journal of Development Research , Vol.13, No.1, June 2001, pp 154-180.

[3] دايموند ، مرجع سابق ، ص 438 ، 439 .

[4] القصبي ، مرجع سابق ، ص 106 ، 107 – 112 .

[5] انظر على سبيل المثال : المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، تقرير الديمقراطية في العالم العربي ،2004 :
http://www.idea.int/publications/dem_arab_world/upload/Layout-A.pdf

و الإرهاب[1] ، و هذه الرؤية غير المبتكرة التي سبق أن برزت مع "جون بيرتن" (John. W Burton) مثلا[2] ، تمثل القاعدة لتوسيع مفهومي الأمن و التنمية في ضوء منظور أشمل للتهديد و محورية الإنسان ، ما يظهر من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 حيث يطرح مفهوم الأمن الإنساني الذي يرتكز على التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف و يبرز الترابط بين الأمن و التنمية و الحكم[3] ، و في هذا الصدد طرحت بقوة فكرة السلام الديمقراطي (Democratic Peace) التي تقدر أن الدول الديمقراطية أقل جنوحا للنزاع ، كما يفترض أن آليات الديمقراطية قادرة على إرساء السلام حتى داخل الدول النامية[4].

و تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة نقطة تحول مهمة بالنسبة للعمل الدولي على الدمقرطة الذي أصبح أكثر بروزا ، خصوصا في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، المنطقة التي استأثرت بنسبة 63% من حديث الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن إقامة الديمقراطية بين أكتوبر 2001 و ديسمبر 2005 ، و هي نبرة تراجعت بعد ذلك ، و في هذا السياق أطلقت واشنطن مشروعها للإصلاح السياسي في المنطقة في فبراير 2004 الذي عرف باسم "الشرق الأوسط الكبير" (Greater Middle East) ، و تمخضت عنه الشراكة من أجل التقدم و مستقبل مشترك مع إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا الموسع في اجتماع قمة الثمانية المنعقد بالولايات المتحدة في "سي آيلند" ولاية جورجيا في جوان من نفس السنة ، و بعد ذلك بفترة وجيزة أطلق الاتحاد الأوربي مبادرته الإستراتيجية مع البلدان المتوسطية و الشرق الأوسط استكمالا لمسار برشلونة للتعاون منذ 1995 ، في إطار سلسلة المبادرات لتعزيز حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، المجتمع المدني ، و الإصلاح الاقتصادي باسم الأمن و مكافحة الإرهاب ، و في حين تبدو الإستراتيجية الأوربية أميل إلى القوة الناعمة من خلال تقديم الدعم بمليارات الدولارات ، أظهرت الولايات المتحدة استعدادا لخوض الحرب

---

[1] سكونز ، مرجع سابق ، ص 335- 337 ،339 .

[2] John W. Burton, Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis. Brighton: Wheatsheaf Books, 1984, p 173, 174.

[3] سكونز ، مرجع سابق ، ص 441 .

[4] Richard Youngs , "The European Union and Democracy in The Arab-Muslim World". Brussels: Centre for European Policy Studies, Working Paper NO. 2, November 2002, p4.
http://www.ceps.be

الاستباقية (Preventive War) و هي سلاح ذو حدين من شأنه تأجيج مشاعر العداء ضد أمريكا[1] ، الفاقدة أصلا للمصداقية في المنطقة بفعل دعمها السابق للدكتاتوريات في سبيل مصالحها النفطية بالخصوص ، و لا تبدو السياسة الجديدة خارج هذا المضمار ، كما أعطت الانطباع بأن حربها على الإرهاب هي معركة ضد الإسلام ، ناهيك عن انحيازها في الصراع العربي الصهيوني[2].

و يرجح محللون أن الديمقراطية وسيلة أكثر منها غاية ، و رغم أنها عرفت زخما في الوقت الراهن فإن ظاهرة الربط بين الديمقراطية و المصالح الأمريكية قديمة تظهر في مبادئ "ويلسون" ، و سياسة الضغط التي مارستها إدارة ريغان خلال الحرب الباردة ، و حديث "كلينتون" عن "التوسع الديمقراطي" (Democratic Enlargement) كآلية لفتح أسواق خارجية[3] ، و يظهر الحد الآخر للنهج الأمريكي في التنازلات السياسية التي قدمتها الدول العربية من خلال تعاونها الكامل في الحرب على الإرهاب التي انعكست تضييقا على الشعوب ، و هنا يتبدى تضارب الأولويات و غلبة بعد الضغط على ورقة الديمقراطية ، حيث زحزحت ليبيا عن قائمة الدول الداعمة للإرهاب واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية معها ، بعد أن تخلت عن برنامجها النووي و خطابها المناوئ ، متجاوبة مع المصالح الأمريكية ، دون صلة لذلك بتغيير سياسي في النظام الليبي[4] ، فلا الولايات المتحدة و لا الاتحاد الأوربي يرغبان في استبدال أنظمة صديقة و مستقرة نسبيا ، بديمقراطية قد تجلب عدم الاستقرار و معه حكومات إسلامية معادية للغرب و لمصالحه حسب "جون إيسبوزيتو" (John. L Esposito)[5] ، خصوصا و أن القوى الإسلامية تتصدر المعارضة عربيا ، و هو ما يستفاد من الانتخابات التشريعية الفلسطينية مستهل عام 2006 التي جلبت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى السلطة ، و التي تعرضت للمضايقة و المساومة ، ما يؤكد حقيقة الموقف الغربي الذي تنكر للممارسة الديمقراطية[6].

[1] روزماري هوليس ، < الشرق الأوسط الكبير > ، في الكتاب السنوي 2005 التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي ، المرجع السابق ، ص 378 - 382 . و حسنين توفيق إبراهيم ، ص 32 ، 33 .

[2] Adnan M. Hayajneh, “The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World” , Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol .3, No.2&3, Summer &Fall 2004, p20-23.

[3] وليد عبد الحي، <علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي>، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 24، العدد 267، مايو 2001، ص59 – 61.

[4] توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 26، 30، 31.

[5] Ali Resul Usul, op. cit, p391.

[6] توفيق إبراهيم، نفس المرجع، ص 29، 30.

فعلى عكس الاتجاه العام لأدبيات الانتقال الديمقراطي ربما تساهم العوامل الدولية في إعاقة الديمقراطية عوض ترقيتها في الشرق الأوسط و ذلك راجع في تقدير كل من "ستيبن" (Alfred Stepan) و "روبرتسون" (Graeme B. Robertson) إلى الموقع الجيوسياسي المهم للمنطقة[1] ، زيادة على ذلك يبدو الرصيد الدولي و الأمريكي خاصة ضعيفا فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية عبر العالم ، و يحصي فقط حالتين بارزتين ألمانيا و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، في ظروف خاصة حيث تلازم التغيير السياسي مع تطور اقتصادي و غياب مأزق بناء الأمة ، و يقدم العراق نموذجا سيئا للديمقراطية بطبعة أمريكية التي أذكت الانقسام الطائفي و جلبت التخوف من تداعياته الإقليمية[2] ، و يعكس النهج الأمريكي الأحادي (Unilateral) الذي يتجاهل أي وجهة نظر بديلة و ينزع إلى الهيمنة التي تمليها عقيدة المحافظين الجدد ، كما أن الديمقراطية ليست وصفة أمريكية خالصة تؤخذ بانتظام ، و لا مجرد إجراء سياسي لتصليح الشرعية ، فالعمليات و التفاعلات الداخلية أقدر على إرساء ديمقراطية مستدامة على قاعدة الثوابت و الغايات الوطنية ، في حين يحتمل أن تكون نتيجة التدخل خصوصا بالقوة عكسية ، بحيث تؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار بظهور الصراع الداخلي والمقاومة كرد فعل طبيعي[3].

المطلب الثاني: جدلية الخصوصية و الانتقال الديمقراطي

تقدم الديمقراطية في الخطاب السياسي المعاصر الرسمي و الأكاديمي في الغرب على أنها القيمة المطلقة للحكم على ما هو سياسي ، أو منتهى البحث عن تنمية سياسية و حكم رشيد ، و سبيل الخلاص من التخلف الاقتصادي و تحقيق الأمن المجتمعي عبر إدارة الصراع سلميا[4] ، ما يدحض الذرائع التي ضلت كثير من الدول النامية تقدمها لأجل تعطيل الحريات و الحقوق السياسية و المدنية بعد الاستقلال ، حيث صادرت أهلية الشعب بدعوى عدم استكمال النضج السياسي ، و المحافظة على الوحدة الوطنية ، و تركيز الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كأولويات لبناء مجتمع قادر على الاطلاع بحقوقه و مسؤولياته في شق طريق

---

[1] Usul, op. cit, p389.

[2] Hayajneh, Op. cit, p 35, 36.

[3] إبراهيم حسنين ، المرجع السابق، ص 34، 35، 36. ، و Hayajneh, Ibid, p 27.

[4] في هذا الرأي : القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، مرجع سابق ، ص 13 ، 14.

المستقبل ، الهدف الذي قد تحول دونه ممارسة الديمقراطية بما تخلقه من انقسامات و استقطاب، و تعطيل برامج التنمية المعقدة التي تعتمد على المهارات التقنية للخبراء و تفوق مستوى المناقشة الشعبية المشبعة برواسب الفترة الاستعمارية[1].

و هذا المنطق لم يعد مقبولا بحكم الواقع الذي عاكسه و الحجج المضادة المحكمة التي تجعل الديمقراطية شرطا لازدهار المجتمعات ، فلم يعد الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلدان مجال الحديث عن خصوصية ، و انحصر خطاب الخصوصية في الميدان الثقافي و تصعد كرد فعل على العولمة ، و يقوم على فكرة أصيلة تتمثل في الدفاع عن تميز الهوية أو الذات الحضارية و رفض ذوبانها في هوية أخرى ، دون إنكار الحاجة في الغالب إلى التفاعل الخلاق[2].

فالعولمة في نظر المفكر الفرنسي "جون بودريار" (Jean Boudrillard) تجسد عنفا في أقصى صوره نظرا لكونها تسعى إلى توحيد كل شيء في وضعية مثالية ، بحيث تنصهر فيها كل الثقافات الأخرى و كل القيم غير المادية، فالثقافة الكونية تستفز و تجلب عداء كل من يريد المحافظة على التمايز و الخصوصية[3] ، و هي تعكس مركزية العقل و الأسسية المتأصلة في الاتجاه الحداثي الذي لا يزال يشكل قاعدة المعرفة في الغرب و يفصح عن مركزية إثنية (Ethnocentrism) ، و لا يرى العالم إلا من خلال النموذج الأوربي-الأمريكي (المركزية الأوربية) (Eurocentrism) الذي ينبغي محاكاته في شتى النواحي بحثا عن الارتقاء الحضاري[4] ، إنها نتيجة اللاتناظر بين المركز و الأطراف التي تتلقى المعاني و الأشكال الرمزية أكثر مما تقدمها وفق "أولف هانرز" (Ulf Hannerz) بفعل احتكار تكنولوجيات الاتصال الذي يفضي إلى الهيمنة الثقافية[5] ، هذه الهيمنة و المنطق الاستعلائي تقابل بنزعة دفاعية في الثقافات الأخرى باسم القيم الآسيوية* كما يبين "هابرماس" (Habermas) التي تقدم بصفتها تعلي الجماعة على الفرد و لا تفصل قطعيا بين القانون و الأخلاق ، ما يجعلها غير

[1] مصطفى الفيلالي ،< نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق و إعلان المنظمات > ، في برهان غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سابق ، ص 30-35. ، و السيد الزيات، مرجع سابق، ص، 106.

[2] عمار علي حسن، < الخصوصية الثقافية في الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر >، مجلة المستقبل العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 30 ، العدد 340 ، جوان 2007 ، ص 24 .

[3] محمد سعدي، مرجع سابق، ص 345، 346، 347.

[4] العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص 162 ، 163 ، 358 ، 359 ، و القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، ص 62-64 .

[5] أولف هانرز ، < سيناريوهات لثقافات هامشية > ، في فرانك جي لتشنر ، جون بولي ، مرجع سابق ، ص 569 ، و صديقي ، ص 359 .

متفقة مع النزعة الفردية في الغرب[1] ، كما اعتبرت الأيديولوجية الليبرالية للغرب مفلسة أخلاقيا بربطها بالغطرسة ، الاستغلال ، و الفردية اللامسؤولة ، و الممارسات الجنسية الإباحية[2].

و في الوطن العربي حيث يمثل الإسلام الديانة الرئيسية و يقترح نمطا للحياة أي طريقة في التفكير و السلوك ، تتخذ المرجعية الغربية في سعيها للتوسع تهديدا للخصوصية الثقافية ، و يعتبر الدين عموما ثقافة* كاملة في نظر "عماد عبد الغني" لأنه لا ينحصر في مجموعة من النصوص و التعاليم و القيم فحسب ، بل يتبلور في الواقع الاجتماعي و يسعى لتشكيل أدق تفاصيله أحيانا حيث يرسم حدود الجائز و الممنوع ، و هو وصف لصيق بالإسلام الذي يسعى لبناء أمة روحية و اجتماعية[3] ، ففي أطروحته الشهيرة حول صدام الحضارات يعتبر "صامويل هانتنغتون" الدين أهم مكونات الحضارة و بالتالي عامل الصراع الأساسي والقاعدة البديلة للأيديولوجية في مواجهة الغرب[4].

و من هذا المنطلق فإن التركيز في مناقشة قضية الخصوصية الثقافية و علاقتها بمسألة إقامة الديمقراطية على الرؤية الإسلامية ليس من قبيل قصر هذه الخصوصية في الدين عموما رغم كونه عنصرا أساسيا و لا في الإسلام ، إذ يشتمل الواقع الاجتماعي على عناصر أخرى للثقافة كالأعراف و التقاليد ، و لكن مرده إلى أن الخطاب الإسلامي هو الأبرز في هذا الصدد على الساحة العربية مجال الانشغال بما يفيد النموذج الذي يتعرض له البحث.

و يتميز الخطاب الفكري الإسلامي بمرجعيته المقدسة المتمثلة في القرآن و السنة ، التي ينطلق منها في محاولة تشكيل الواقع بمختلف أبعاده ، ما يجعله يجنح إلى التعارض مع الأسس الغربية في مقدمتها النزعة الفردية النفعية ، و العلمانية التي قامت على عزل الدين و جعله شأنا خاصا

---

[1] غيدنز (مع مدخلات عربية) ، مرجع سابق ، ص 727 .

* القيم الآسيوية (Asian Values) مفهوم أطلقه سياسيون أمثال الوزير الأول الماليزي الأسبق محمد مهاتير(Mohamad Mahathir) والوزير السنغافوري سابقا لي كيان يو (Lee Kuan Yew) ، انظر:
Gerd Langguth, “Asian values revisited”, Asia Europe Journal, Vol.1, No.1, February 2003, p 25, 32.

[2] سايمون ميردين ، في جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 787 .

* الثقافة مفهوم واسع الاستعمال ، غامض المدلول لا يحظى بإجماع ، لأنه يتعلق ببناء متعدد الأوجه ، فشكل الأدب و الفن في مجتمع ما جزء من ثقافته ، متعدد المصادر (ثقافة عالمة و شعبية) و الأشكال (مكتوبة ، منطوقة و حركية) ، و يشير حسب "غي روشيه" إلى مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير و الشعور و الفعل ، و يمثل الوعي بوجود لغة و إثنية و تاريخ و دين و أعراف و مؤسسات مشتركة ، إلى جانب الانتماء إلى مساحة من الأرض ، اللبنتين اللتين تبنى بهما الثقافة ، في نظر "سايمون ميردين" ، و يكون بناؤها على عدد من المستويات القرية و المدينة و البلد ، مرورا بالأسرة و العشيرة و المجموعات الإثنية ، و أوسع بنية للهوية الثقافية هي الحضارة حيث تتداخل مجموعة من الشعوب في المميزات الجمالية ، العقائدية ، و التاريخية ، و الاجتماعية (عبد الغني عماد ، ص 28 ، 32 ، 135 ، 136، و ميردين ، في بيليس , سميث ، ص 783 ، 784) .

[3] عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم و الإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2006 ، ص 138.

[4] صامويل بي هانتنغتون ، < صدام الحضارات > ، في فرنك جي لتشنر، و جون بولي ، مرجع سابق ، ص 61 ، 65 .

، مقابل التأكيد على العقلانية و المنطق العلمي في المعرفة و إدارة الاقتصاد و السياسة و المجتمع[1] ، لكن علمانية عصر التنوير التي استهدفت تحرير العقل و الإرادة من تسلط الكنيسة في أوربا تعدت إلى فلسفة مناقضة للدين تنزع القداسة عن العالم ، هذه الفلسفة التي تحكم المعرفة و الممارسة اليوم في تقدير "راشد الغنوشي" لا تتصادم مع الإسلام فحسب بل مع كل دين و منظومة قيمية أخلاقية ، و إن كان تحرير و إعمال العقل مقصدا من مقاصد الشريعة التي تقيم التمايز بين الشأن الدنيوي و أهلية العقل للخوض فيه على أساس جلب المصالح و درء المفاسد ، و المجال التعبدي حيث الاحتكام للنص ، كما لا تتدخل الدولة الإسلامية في فرض الديانة و لا المذهب الديني بما يتيح لكل جماعة تنظيم خاص لبعض شؤون حياتها ، فيما نحت العلمانية بالدولة في الغرب إلى الشمولية و التعدي على الحرية التي تلازم الاعتراف بالخصوصية[2].

و الديمقراطية في الطرح الغربي ليست إلا مظهرا سياسيا لحداثة يعتبر اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي و العلمنة تعبيرها الثقافي ، و النزعة الفردية أساسها الاجتماعي ، و هي أبعاد النموذج الذي تقدمه العولمة[3] ، من منطلق استعلائي و نظرة دونية إلى الآخر تظهر مثلا في أطروحة "نهاية التاريخ" ، بافتراض أن طريق التقدم و الحداثة واحد ، في حين توضع الشعوب غير الغربية في قوالب نمطية معاكسة للحداثة بما في ذلك الشعوب العربية و الإسلامية كما يبين "إدوارد سعيد" في تناوله للاستشراق (Orientalismes) أو الدراسات الغربية عن الشرق الأوسط[4].

أما الإسلاميون فيتوحدون في اعتبار أن دينهم أجدر بتزويدهم بالأسس النظرية و النماذج التطبيقية للحرية و المساواة و الحكم العادل ، خصوصا في ظل النقائص التي تتبدى من النموذج الغربي و تناقضه أحيانا ، مع اختلاف مواقفهم من الديمقراطية ذلك أن الخطاب الإسلامي متعدد في الزمان نفسه بالنظر إلى امتداد الإسلام إلى كل قارات الدنيا و ثقافاتها ، و هو ليس واحدا في المكان نفسه فمنه الرسمي و غير الرسمي ، المنغلق و المنفتح ، المعتدل و المتطرف ،

---

[1] صديقي، مرجع سابق، ص 357.

[2] راشد الغنوشي ، < الإسلام و العلمانية > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 31، العدد 359، يناير 2009، ص 179-181.

[3] ألان تورين ، ما الديمقراطية ؟ (دراسة فلسفية) ، ترجمة عبود كاسوحة . دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000، ص 11. ، و أيضا صديقي، ص 359.

[4] صديقي ، مرجع سابق ، ص 160 ، و أيضا ميردين ، ص 794.

السلفي و الصوفي ...[1] ، بل إن التعدد قائم داخل الاتجاه الواحد كما يبينه سعد الفقيه من خلال تعرضه للطرح السلفي الذي يشمل حسبه كل من يرفع شعار الالتزام بالدليل الشرعي و يزعم إتباع نهج السلف الصالح ، حيث يتباين السلفيون في موقفهم من الديمقراطية رغم أنهم يتحفظون عليها بصفة عامة سواء كواقع قائم أو كمشروع سياسي[2] ، كما أظهرت بعض الحركات الإسلامية قابلية لتعديل مواقفها و التكيف مع الواقع بانخراطها في العملية السياسية و قبول التعددية و مشاركة المرأة كما فعل الإخوان المسلمون في مصر منذ منتصف التسعينات ، مع إبقاء تحفظاتهم على الديمقراطية و الأحزاب العلمانية ، ما يجعل هذا التحول مجرد موقف تكتيكي يحتمل الارتداد عنه في حالة الوصول إلى السلطة[3].

و عموما يميل أغلب من كتبوا عن الموقف الإسلامي من الديمقراطية إلى التمييز بين اتجاهين أحدهما متشدد في رفضها على أساس أنها مناقضة للشريعة الإسلامية لأنها علمانية تفصل بين الدين و إدارة شؤون الحياة ، كما تجعل الشعب مصدرا للتشريع و ليس الوحي ، كما يرى "حافظ صالح" ، و يدعم "محمود الخالدي" هذا التوجه باعتباره أن رأي الأغلبية ليس الأوجه في كل الحالات ، بل إن رأي الأقلية هو الصائب في كثير من الأحيان ، بالنظر إلى أن الديمقراطية تساوي أصحاب العقول و الكفاءات مع سواهم ممن ليسوا أهلا لقيادة المجتمع[4] ، و يعتبر "سيد قطب" أبرز من عبروا عن هذا الاتجاه من خلال اعتقاده بأن العالم ككل يعيش حياة لا إسلامية و جاهلية ، إذ لا حاكمية إلا لله و شريعة القرآن التي تحدد للناس ما لهم و ما عليهم ، فلا شرعية للحكم و لا للجماعة إلا بتطبيق الشريعة ، مع أولوية الجماعة التي تفوض السلطة للدولة و تحاسبها على أساس التزامها بالنصوص الشرعية أو الإرادة الإلهية التي تمثلها[5].

أما فريق آخر من المفكرين الإسلاميين فيقفون موقف الاعتدال من الديمقراطية و ينظرون إليها بإيجابية سواء كفكرة أو كنظام ، رغم تحفظهم عليها في شكلها الغربي ، إذ يدعو الشيخ "يوسف القرضاوي" مثلا إلى إضفاء القيم و الفكر الإسلاميين على الديمقراطية[6] ، و يبدو في انسجام

---

[1] عمار علي حسن، مرجع سابق، ص 30.

[2] سعد الفقيه ، < اعتراضات السلفيين على الديمقراطية > ، في علي خليفة الكواري محررا ، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية – اعتراضات و تحفظات على الديمقراطية في العالم العربي - . بيروت: دار الساقي، 2004، ص 67، 93.

[3] راشد الغنوشي ، < الإسلاميون و الديمقراطية > ، في نفس المرجع ، ص 104 .

[4] جورج جقمان ، في برهان غليون و آخرون ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية ، مرجع سابق ، ص 34،35.

[5] أحمد الموصللي ، جدليات الشورى و الديمقراطية : الديمقراطية و حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 80، 81.

[6] جقمان ، المرجع السابق ، ص36 .

أكبر معها في موضع آخر حين يعتبر أن آليات الديمقراطية و ضماناتها من مجالس نيابية ، و دساتير ، حرية صحافة ، تعدد أحزاب ، تكوين نقابات ، و حق إضراب ، التي هي نتاج نضال إنساني مرير للطغيان يعتبر الحفاظ عليها فرضا دينيا ، لأن العدل و الشورى و النصيحة ، و أداء الأمانات ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، التي أوجبها الإسلام لا تتم إلا من خلال هذه الضمانات ، و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[1].

و في هذا الاتجاه فكر "راشد الغنوشي" الذي يرى أن الموقف الرافض للديمقراطية يستند إلى وضعية نفسية منفعلة من مظالم الغرب و نقائصه ، تعوزه قاعدة معرفية في الفلسفة و الفكر السياسي ، فالعلمانية لا تعني بالضرورة الإلحاد بقدر ما تعني رفض سلطة رجال الدين و ليس في هذا ما ينافي الإسلام ، و إذا ما قصد بها الفلسفة التي تعادي الديانات و تستبعدها فليس بينها و بين العلم و الديمقراطية أي ارتباط كما يقول ، حيث وجدت العلمانية في الاتحاد السوفياتي و غيره دون ديمقراطية ، كما وجدت ديمقراطية دون علمانية حسبه في إيران ، و افتراض التعارض بين الإسلام و حكم الشعب لأمور دنياه تضليل يعطي صورة مغلوطة كأن الإسلام لا يحكم إلا بقهر الشعوب[2].

و جدير بالذكر أيضا ما يلتفت إليه كل من "إيسبوزيتو" (Esposito) و "فول" (John O. Voll) بأن طموح الدمقرطة عند الإسلاميين لا ينفصل عن طموح الأسلمة ، فهما عمليتان متآزرتان كما يضيف "العربي صديقي" ، حيث تفسح الدمقرطة مساحة أوسع للإسلاميين في المجال العام ، و هم يطمحون إلى أكثر من ذلك بمساحة أوسع في مجال المعرفة ، لتتحقق غاية الأسلمة بشكل متكامل ، حيث يأمل الإسلاميون في استعادة مؤسسات الحكم عبر الدمقرطة ، و من ثمة تفعيل مفاهيم العدالة و الشورى و المساءلة و التقوى في إدارة المجتمع بأبعاده السياسية و الاقتصادية و غيرها ، و بهذا تكون الدمقرطة التي يتصورها الإسلاميون عملية تخدم بحثهم عن أسلمة المعرفة و مختلف مجالات الحياة العامة ، فلن يكون أي وضع سياسي ديمقراطيا إذا ما أعاق سعيهم إلى الأسلمة ، و التي يهدفون من خلالها لا إلى إعاقة المشروع الديمقراطي بل استخدامه لأجل تأكيد الذات ثقافيا ، و إنفاذ الخيارات و التصورات بشأن الهوية الإسلامية ، و الميدان السياسي و المعرفي[3].

[1] عمار علي حسن، مرجع سابق، ص 39.

[2] الغنوشي ، < الإسلاميون و الديمقراطية > ، مرجع سابق ، ص 103 .

[3] صديقي، مرجع سابق، ص 355، 356.

و يرى "العربي صديقي" أن النماذج العلمانية اللبرالية أو الماركسية التي تفضي إلى انشقاق الزماني عن الديني ، ليست محل تشكيك من لدن المسلمين فحسب ، إذ يعرف العالم في مختلف أرجائه ظاهرة الانبعاث الديني الممتدة من مذاهب الكنيسة ، اللاهوت اللبرالي ، و مذهب الفعالية عند السيخ ، إلى الحركات الإسلامية ، و إعادة الدلالات الدينية في السياسة و الاقتصاد و المجتمع[1].

يظهر مما تقدم أن محاولات توطين الديمقراطية خارج البيئة الغربية تمر عبر حسم التجاذب بين القيم اللصيقة بالنموذج الغربي و تلك النابعة من خصوصية المجتمعات الأخرى ، و هو ما يحتاج إلى مجهود فكري من أهل الاختصاص ، و في البلدان العربية عموما يمثل الفكر الإسلامي طرفا أساسيا في هذا المخاض.

<u>المطلب الثالث : مدخل توفيقي للانتقال الديمقراطي "بين العولمة و الخصوصية الثقافية"</u>

إن العولمة (Globalisation)* كما يقدمها "الجابري" عملية تستهدف تعميم نمط حضاري ، فهي تعكس إرادة الهيمنة الأمريكية تحديدا ، و بالتالي قمع و إقصاء كل ما هو خصوصي عند الآخر و تمييع هويته الثقافية ، و على العكس تمثل العالمية (Universalism) نزعة مشروعة في رأيه ، إذ تطمح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي بالانفتاح على الآخر ، والأخذ و العطاء أو التلاقح الثقافي[2].

وعليه فإن الديمقراطية العالمية تجد لها مكانا عبر الثقافات حيث تكون الخصوصية عاملا لإثرائها و ليس تفريغها من محتواها قطعا بمعنى حفظ القيم العليا التي تحملها من حرية و مساواة و عدل و غيرها ، أما العولمة فترتبط بمنطق المصلحة و القوة المهيمن على العلاقات الدولية ، بفرض النموذج المادي و القيمي للأقوى ، و تكريس هيمنته و تبعية الآخر أو المغلوب ، و هي بهذا الوصف صيغة حديثة للاستعمار[3] ، بل إن القوى الغربية و على رأسها الولايات

---

[1] نفس المرجع ، ص 62.

* <u>مفهوم العولمة</u> على غرار جل المفاهيم في العلوم الاجتماعية يعرف خلافا كبيرا ، حسب الخلفية التي ينطلق منها كل مفكر و الزاوية التي يركز عليها ، و يرى "جيمس روزناو" أن مكمن الصعوبة في هذا المفهوم أنه يقيم علاقة بين أربع مستويات للتحليل هي الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، و الإيديولوجيا ، و يشير عموما إلى العمليات و التفاعلات و الظواهر الممتدة عبر العالم بشكل يقلل من أهمية الحدود ، و يدفع إلى التماثل بين الجماعات و المجتمعات و المؤسسات. (انظر : السيد ياسين ، < في مفهوم العولمة > ، المستقبل العربي ، السنة 20 ، العدد 228 ، ص 6 ، 7) .

[2] محمد عابد الجابري ،< العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات > ، <u>مجلة المستقبل العربي</u> . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 20، العدد 228، فبراير 1998، ص 16، 17.

[3] علي غربي ، < عولمة الديمقراطية : المحافظون الجدد و الثقافة الفرعية > ، <u>مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية</u> . سكيكدة : منشورات جامعة 20 أوت 1955 ، عدد 3 ، جوان 2008 ، ص 35 ، 36 .

المتحدة في وجهة نظر أخرى تسعى إلى عولمة عناصر منتقاة من النموذج الغربي ، تلك التي تؤمن انفتاح الأسواق أمام التوسع الرأسمالي و سهولة الحصول على مصادر الطاقة و المواد الأولية ، أما عولمة الديمقراطية و حقوق الإنسان و إن من منظور لبرالي فليست في مقدمة أولوياتها ، و لا أدل على ذلك من سياسات الكيل بمكيالين حيث يغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية حفاظا على المصالح ، و تستعمل في أحيان أخرى كأوراق ضغط على الدول التي لا تساير التوجهات و المصالح الغربية ، و هذه الأخيرة لا تتواءم مع حكومات تمثل طموح الشعوب النامية للتنمية و العدالة و المساواة في المشاركة في السياسات العالمية[1].

و الرؤية السابقة رغم وجاهتها بحكم الشواهد الكثيرة من الواقع لا تمنع القول بأن الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية و اعتبارها أساس شرعية الحكم ، قد يكون في صالح الشعوب المقهورة بأن تتخلص من أغلال الاستبداد ، أي أن هذا التوجه ثورة للغرب على نفسه كما عبر عنه "الجابري" في خصوص حقوق الإنسان[2] ، كما أن الاختلاف على أسس تعريف قيم الحرية ، العدل و المساواة و غيرها لا يعني إنكار هذه القيم في حد ذاتها ، فذلك غير وارد بالنسبة لأي منظومة قيمية أخلاقية جديرة بالاحترام ، و على هذا الأساس يقرر الاتحاد البرلماني الدولي في الإعلان العالمي حول الديمقراطية الذي أصدره عام 1997 أن : << الديمقراطية مثل أعلى معترف به عالميا يستند إلى قيم مشتركة بين الشعوب بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية ، السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية .... ، الديمقراطية في نفس الوقت شكل للحكم يطبق وفق أحكام تعكس اختلاف التجارب و الخصوصيات الثقافية ، دون الإخلال بالمبادئ و المعايير و القواعد المعترف بها عالميا >>[3].

و في هذا السياق التوفيقي يندرج طرح "علي خليفة الكواري" الذي يرى أن الديمقراطية منهج للحكم و ليست عقيدة أو أيديولوجيا تتأثر بالضرورة بثوابت و خيارات كل مجتمع[4] ، و يعتقد العربي صديقي أن الديمقراطية و الثقافات يمكن أن يخدم كل منهما الآخر ، فكما تتضمن الثقافات ركائز تدعم إقامة الديمقراطية ، فالديمقراطية تتيح الفرصة لتفعيل قيم و معايير كثير

---

[1] نفس المرجع ، ص 38-40 .

[2] رضوان زيادة ، < الإسلاميون و حقوق الإنسان : إشكالية الخصوصية و العالمية > ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سابق ، ص 160 .

[3] Cherif Bassiouni et autres, LA Démocratie: Principes Et Réalisation. Genève : Union Interparlementaire, 1998, p **IV.**

[4] الكواري ، < مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، مرجع سابق ، ص 35 .

من الفئات ، لذلك يدعو إلى مراجعة نقدية للديمقراطية عربيا دون الغلو في الخصوصية أو اعتبار الحقيقة أمرا ذاتيا[1] ، و تظهر في التاريخ العربي الإسلامي محاولات المفكرين المصلحين أمثال "عبد الرحمان الكواكبي" ، و "جمال الدين الأفغاني" و "محمد عبده" و غيرهم ، الإفادة من الديمقراطية التي لم يجدوا لها تناقضا مع جوهر الشريعة الإسلامية ، فالديمقراطية تعني غياب الاستبداد المطلق حسب الإمام "محمد عبده" ، و قد أعيد بعث محاولة المقاربة بين الديمقراطية و الشورى التي تمثل طريقة الحكم في الإسلام ، بعدما ولى عهد الشمولية و شعاراتها عن التنمية و الأمن و صارت الديمقراطية وحدها تحظى بالمصداقية و عليها تعلق طموحات الشعوب في زمن العولمة.

و قد خاض الشيخ "محمد الغزالي" في هذا الموضوع بقوله : << إن الشورى لا علاقة لها بالعقائد و العبادات و الحلال و الحرام ... و مع أن ذلك معلوم لدارسي أصول الفقه ، فإن من هواة الكلام في الإسلام جماعة رفضت أن تكون الأمة مصدر السلطات! لماذا ؟ لأن الحاكمية لله لا للشعب ، و ظاهر أن ذلك لعب بالألفاظ ، أو جهل بالتشريع ، أو خدمة للاستبداد السياسي ...>> ، و يضيف في موضع آخر: << إن الديمقراطيات الغربية إجمالا وضعت ضوابط محترمة للحياة السياسية الصحيحة ، و ينبغي أن ننقل الكثير من هذه الأفكار لتسد النقص الناشئ عن جمودنا الفقهي قرونا طويلة... >>[2].

فما يبرر هذا السعي إلى الأخذ بآليات الديمقراطية بالنسبة للبعض ناهيك عن عدم تعارضها مع مقاصد الإسلام ، هو الفراغ الذي تركه الفكر الإسلامي فيما يتعلق بتحديد طرق تجسيد مبادئ الشورى و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و دور أهل الحل و العقد من حيث العدد و المؤسسات[3] ، فالنبي عليه الصلاة و السلام في نظر معظم علماء المسلمين لم يحدد شكلا من أشكال الحكم ، و إنما زودنا بإرشادات أساسية عن الحكم العادل ، و عليه فالديمقراطية هي الآلية لتفعيل هذه المبادئ التي يقرها الإسلام ، و يستند أصحاب هذا الطرح إلى أن إدارة الشؤون العامة أمر دنيوي يخص الجماعة ككل التي هي مستخلفة لإقامة الشريعة ، و أن الحاكم أو الخليفة يمارس باسمها السلطة التنفيذية ، و لا أدل على ذلك من مطالبة الخليفة الأول "أبو بكر الصديق" و من بعده "عمر بن الخطاب" بطاعته ما أطاع الله و تقويم اعوجاجه إن

---

[1] صديقي، مرجع سابق، ص 366.

[2] الكواري ، < مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، مرجع سابق ، ص 29-32 .

[3] ثناء فؤاد عبد الله، < خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 14، العدد 187، سبتمبر 1994، ص 10، 11.

وجد[1] ، و يؤكدون على أن الشورى التي هي كما يقول "راشد الغنوشي" الأصل الثاني للنظام الإسلامي بعد النص ملزمة و ليست اختيارية كما يذهب البعض ، و التي تستند إلى مبدأ الإجماع الذي تبلور عقب وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم ليصبح نسبة إلى الإمام "الغزالي" مبدأ دينيا و تشريعيا تقوم الجماعة من خلاله بإيجاد نصوص جديدة في غياب نص قطعي ، و هو بهذا ركن التجديد و التغيير و مواكبة التطورات[2].

و المجال لا يسع هنا لعرض جميع الرؤى التي تصب في هذا القالب ، مع ذلك فإن ما تم التعرض له يكفي للاستنتاج بأن الفكر العربي الإسلامي بحاجة إلى مراجعة نفسه بالرجوع إلى الأصول و قراءة التراث واستيعابه لأجل استخلاص عناصره الفاعلة في المعاصر، و بالمرة استيعاب الفكر الغربي و تنقيته للاستفادة من إيجابياته و من ثم تجاوزه ، و هو ليس مطالبا بتبرير نفسه في مواجهة الاستشراق عبر إيجاد نقاط التلاقي بين الإسلام و الديمقراطية ، و لا الاعتراف بتفوق قيمي غير موجود للغرب[3] ، من هنا فإن رؤية الديمقراطية و آلياتها سبيلا إلى مجموعة من القيم و المثل العليا و موروثا إنسانيا ، يجعلها قابلة للمقاربة و التفعيل داخل أي مجال حضاري ، و هي بهذا تسهم في إحياء و ازدهار الثقافات و ليس تذويبها.

---

[1] الموصللي ، مرجع سابق ، ص 36-39.

[2] محمد عبد الملك المتوكل ، < الإسلام و حقوق الإنسان > ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سابق ، ص 110-112 ، و أيضا الموصللي ، ص 38.

[3] الموصللي ، نفس المرجع ، ص 63-65.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية للانتقال الديمقراطي

حظيت قضية الانتقال إلى الديمقراطية باهتمام متزايد في الأدبيات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة ، ما يمكن تفسيره بالتقاطع بين التيارات الفكرية و التطورات الواقعية ، ففي الفترة بين نهاية الخمسينيات و بداية السبعينيات ظهرت حجج جديدة مثيرة حول الديمقراطية قدمها بالأساس "ليبست" (Lipset) ، "مور" (Moore) ، "دال" (Dahl) ، و "روستو" (Rustow) ، و مثل ظهور ما يسميه "هانتنغتون" (Huntington) بالموجة الثالثة للديمقراطية ابتداء من منتصف السبعينيات التي توسعت لتصبح ظاهرة عالمية خلال تسعينيات القرن العشرين سببا قويا لجعل هذه القضية تحتل قمة جدول أعمال البحث في الحقول الاجتماعية لاسيما السياسة المقارنة ، بغية التوصل إلى تعميمات نظرية لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية تتجاوز حالات بعينها أو المناطق و الأزمنة[1] ، فمنهج المقارنة يفيد في جمع الأدلة الإمبريقية التي تدعم التفسيرات النظرية لهذه العملية السياسية التي تحدث في سياقات تاريخية و مجالية مختلفة ، و بشكل متشابك في العقدين الأخيرين[2].

و قد تأثر التنظير للانتقال (Transition Theory) بالهياكل النظرية لمختلف التخصصات الاجتماعية ، من نظرية النظم ، نظرية الثقافة السياسية ، القرار ، التحديث ، البنائية الوظيفية ، و المؤسسية ، و تم تقديم أطر تحليلية أو مقاربات نظرية لا تشكل جسما معرفيا متماسكا ، إذ تتجاذبه مدارس فكرية مختلفة ، ففي هذا السياق يرى "آدم برزيفورسكي" (Adam Przeworski) أن الدراسات عن الانتقال الديمقراطي يمكن إدراجها في صنفين ، دراسات تركز على الشروط الموضوعية لتحول النظام ، و أخرى تتمحور حول الاستراتيجيات و الخيارات السياسية.

و في مراجعته لأدبيات الانتقال الديمقراطي يميز "سوجيان غيو" (Sujian Guo) بين أربع مقاربات نظرية ، ذات التوجه البنيوي التي تركز على الشروط الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية للديمقراطية ، المقاربات العملية التي تركز على الخيارات الإستراتيجية للنخب كعامل محدد لنجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي ، و المقاربات المؤسسية التي تؤكد على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات و أنماط الإجراءات السياسية ، و أيضا دورها في بلورة

---

[1] Valerie Bunce, “Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations”, Comparative Political Studies, Vol 33, No 6-7, August / September 2000, p 703, 704.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي ،< الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات - > ، منتدى حوارات الفاخرية :
http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=1248

و إعاقة أهداف و تفضيلات الفاعلين السياسيين ، و تعتبر المأسسة متغيرا تفسيريا للانتقال الديمقراطي بالنظر خصوصا لتحديدها لعلاقات الدولة و المجتمع ، حيث يؤكد أصحاب هذه المقاربة على الدور الحاسم للمجتمع المدني ، و آخر هذه الأصناف مقاربات الاقتصاد السياسي التي تؤكد على التداخل بين السياسة و الاقتصاد و الإصلاحات في المجالين كمتغير لتفسير الانتقال و نتائجه ، حيث تفترض أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تدفع إلى تغيير النظام ، و في نفس الوقت النجاح في تعديل وضع الاقتصاد و تحسين أدائه يزيد من فرص ترسيخ الديمقراطية[1].

أما التصنيف الشائع و الذي تأخذ به الدراسة فيميز بين ثلاث مقاربات نظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي ، و تحديد شروطه و عوامله[2] :

- ✓ مقاربة التحديث (Modernization Approach): التي تربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أو مستوى التحديث و الانتقال الديمقراطي ، فوفق "ليبست" (Lipset) الأمم الأكثر ثراء أقدر على إدامة الديمقراطية.
- ✓ مقاربة الانتقال (The Transition Approach): التي تركز على العمليات السياسية و مبادرات و اختيارات النخبة أو الفاعلين السياسيين في تفسير الانتقال إلى الديمقراطية.
- ✓ المقاربة البنيوية (The structural Approach): و تؤكد على التغير في بنى القوة و السلطة داخل المجتمع التي تخلق القيود و الفرص المؤثرة على اختيارات النخبة كعامل محدد لعملية الانتقال الديمقراطي[3].

و هي المقاربات التي ستناقش بشيء من التفصيل في قادم أجزاء هذا المبحث.

المطلب الأول: مقاربة التحديث

يعتبر "دانييل ليرنر" (Daniel Lerner) أول من طور نظرية التحديث ، في دراسته لدور الإعلام في التنمية ، و اعتبر أن المجتمعات الحديثة هي التي تضم أفراد مثقفين ، يقطنون مساكن حضرية ، و في وضع جيد بالنظر إلى دخلهم المرتفع ، و قد ربطت الأعمال التالية

[1] Sujian Guo," Democratic Transition: A Critical Overview", Issues & studies, vol. 35, no. 4, July / August 1999, p 134-139.

[2] يوسف الشويري ،< الشورى و اللبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي : آليات الانتقال > ، في علي خليفة الكواري محررا ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 54.

[3] Sangmook Lee, "Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea", Taiwan Journal of Democracy, Vol. 3, No.1, July 2007, p 108, 109.

لاقتصاديين من أمثال "روستو" (Rostow) ، "كيزنيتس" (Kuznets) ، و "شينري" و "تايلور" (Chenery and Taylor) بين التحديث و التنمية الاقتصادية مؤكدين على أهمية التغير الهيكلي من خلال الربط بين ارتفاع الدخل الفردي و تراجع الاقتصاد الزراعي مقابل تطور الصناعة الحضرية.

و يعتبر "ليبست" (S.M Lipset) أول من استعمل مدخل التحديث في معالجة القضايا السياسية[1] ، و ذلك من خلال ربطه بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية ، في مقالته المعنونة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" سنة 1959 ، ثم كتابه "الرجل السياسي" (Political Man) سنة من بعد ، الذي يعتبر الأهم و الأشهر حول هذه الأطروحة ، التي استدل عليها من خلال قيامه بمقارنة بين البلدان في أوربا و أمريكا الشمالية و أستراليا التي صنف أنظمتها إلى ديمقراطيات مستقرة ، غير مستقرة ، و دكتاتوريات ، و في أمريكا اللاتينية و التي صنفها إلى ديمقراطيات و دكتاتوريات مستقرة و غير مستقرة ، على أساس الثروة و درجة التصنيع و التحضر و مستوى التعليم كمؤشرات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تبين له أن البلدان الأكثر ديمقراطية في المجموعتين هي التي تتمتع بمستويات أعلى من التنمية ، ما جعله يؤكد على العلاقة بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية على متغيرات كالتعليم و المشاركة السياسية ، و تقاطع المصالح التي تفضي إلى تنمية الترابط الاجتماعي و حيوية المجتمع المدني.

و قد تراكمت دراسات أخرى على عمل "ليبست" المهم حاولت إسناده اعتمادا على الدقة المنهجية و الأساليب الإحصائية المتقدمة التي كانت تعوزه حسب "دايموند" (Diamond) ، منها دراسة كل من "بولين" (Bollen) و "جاكمان" (Jakman) الذين توصلا من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من المتغيرات التي تعتبر من محددات الديمقراطية إلى أن التنمية الاقتصادية المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة[2] ، حيث تم توظيف مدخل التحديث في طيف واسع من الأدبيات السياسية على غرار مساهمات "كترايت" (Cutright) ، و "دال" (Dahl) ، أيضا "بيركارت" (Burkart) و "لويس بيك" (Lewis-Beck) ، و غيرهم. و اعتمادا على هذه الخلفية النظرية و على وجه الخصوص دراسة "لوندريغن و بول" (Londregan and Poole) ، الذين قاما باختبار دقيق خصوصا للعلاقة بين الدخل

---

[1] David L. Epstein , et. al , "Democratic Transition" , Draft of April 17, 2005 : http://www.columbia.edu/cu/ciber/research/Transitionsv5.pdf

[2] المغيربي ، المرجع السابق .

و الديمقراطية فوجدا أن هناك تأثيرا مهما لكنه معتدل أو غير مطلق ، يقدم كل من "برزيفورسكي" (Przeworski) ، "ألفاريز" (M E. Alvarez) ، "شيبوب" (J. Cheibub) ، و "ليمونجي" (F. Limongi) ، طرحا جديدا فحواه أن الارتباط لا يدل بالضرورة على السببية ، و أن البلدان يمكن أن تصبح ديمقراطية لأسباب غير مرتبطة بمستوى التنمية الاقتصادية ، لكن أهمية المستويات العالية للدخل الفردي من الناتج الإجمالي تظهر في تجنيب الديمقراطيات الارتداد إلى الحكم المطلق ، فالعلاقة في هذه الرؤية بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية تظهر بمرور الوقت و إن لم تكن محورية في بداية الانتقال[1] ، فاحتمالات ترسيخ و استدامة الديمقراطية تزداد في ظل مستويات عالية من التنمية الاقتصادية مع تدخل عوامل أخرى كفعالية الأداء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و الأنظمة البرلمانية مقابل الرئاسية ، هذا و يربط بعض الباحثين من أمثال "فيش" (Fish) ، و "كوبستاين" (Kopstein) و "ريلي" (Reilly) بين قيام الديمقراطية و إجراء إصلاحات اقتصادية حسب المنظور اللبرالي[2].

إن مقاربة التحديث التي تربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية ، المتمثلة خصوصا في ارتفاع الدخل ، و اتساع الطبقة الوسطى ، و انتشار التعليم ، لا تنطبق على جميع التجارب في نظر البعض ، فتركيا حسب الدكتور يوسف الشويري انتقلت إلى النظام الديمقراطي رغم عدم استكمالها لمستلزمات التحديث ، على عكس السعودية التي تتوافر على معظم مؤشراته[3] ، و رغم اعترافها بقوة الأدلة الواقعية التي تدعم هذا الطرح بحكم أن أغنى الدول المنتقلة من الاشتراكية تتقدم مجموعة الديمقراطيات الراسخة ، و أن أفقر الدول أكثريتها تعرف الديمقراطية المشوهة أو الحكم الاستبدادي ، و بعضها يتراجع عن الديمقراطية ، ترى "فاليري بينس" (Valerie Bunce) أن ثمة استثناءات تحول دون تعميمه ، و من ضمنها المثال الذي تسوقه في مقالتها و الذي يصلح في وقته على الأقل ، أنه من بين الدول الاشتراكية سابقا تحتل كل من كرواتيا و سلوفاكيا مكانة متقدمة على أساس الوضع الاقتصادي فيما تظهر نقائص ديمقراطية ، رغم أن هذا الوضع في تغير كما تقول إذ عرفت نوبات انتخابية ، أما منغوليا التي تقع على طرف النقيض اقتصاديا فتحرز مستوى عاليا نسبيا من خصائص الديمقراطية[4].

[1] Epstein, et al, Op. cit.

[2] Bunce, Op. cit, p 706.

[3] الشويري ، مرجع سابق ، ص 55 .

[4] Bunce, Op. cit, p 707.

و استنادا إلى ما تقدم يمكن القول أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عامل مساعد في إقامة الديمقراطية و استدامتها ، إنما ليست نتيجة حتمية له.

المطلب الثاني: مقاربة الانتقال

تركز مقاربة الانتقال على النخب السياسية ، و نشوء فئات متشددة و أخرى معتدلة ضمنها ، و كيفية التفاعل و التنافس في الفضاء السياسي ، و كيف أن تعاون المعارضة الديمقراطية مع المعتدلين في السلطة يكسبها موطئ قدم داخلها ، فهي تؤكد على دور الفعل البشري و كيفية اتخاذ القرارات و التعامل مع الخيارات المتاحة ، و أهمية نشوء ثقافة سياسية منفتحة مؤمنة بضرورة الاحتكام للقانون و التداول السلمي و الحفاظ على الوحدة الوطنية[1].

و قد وضعت المعالم الأساسية لهذه المقاربة من قبل الباحث السياسي "دانكورت روستو" (Dankwart Rustow) في مقالته "الانتقال إلى الديمقراطية" (Transition to Democracy) عام 1970 ، التي حاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح "ليبست" (Lipset) و غيره من علماء الاجتماع و السياسة الذين تعاملوا مع الديمقراطية بصفتها موجودة أصلا كما يقول ، بالنظر إلى تركيزهم على الدول الغربية ، ما جعلهم ينشغلون بشروط حسن اشتغالها و تعزيزها أو ترسيخها مؤكدين على العوامل الاقتصادية الاجتماعية و النفسية و الثقافية و الإجرائية ، عوض الاهتمام بكيفية قيامها أو وجودها[2] ، فدراسة الانتقال الديمقراطي ينبغي أن تتمحور حول آلياته بدلا من الشروط التي تمهد الطريق لنشوء الديمقراطية وتؤمن فعاليتها في نظر "روستو" ، الذي يعتمد في دراسته منهجا تاريخيا مقارنا حيث يرى إمكانية اعتماد حالتين أو ثلاث للتوصل إلى نموذج مثالي للانتقال الديمقراطي قابل للتعميم ، و وقع اختياره على السويد و تركيا عرضيا مع تدخل اعتبارات ذاتية يتحفظ عليها ، ليحدد مسارا للانتقال يشمل أربع مراحل[3]:

المرحلة الأولى هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (National Unity) بنشوء اتفاق على هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين ، و الإجماع على الحدود السياسية للبلد ، فالديمقراطية

---

[1] الشويري ، مرجع سابق ، ص 56 .

[2] المغيربي ، مرجع سابق ، كذلك

Dankwart Rustow," Transition to democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, Vol. 2, Issue 3, April 1970, pp337-340.

[3] الشويري ، مرجع سابق ، ص 56 ، 57 ، و

Rustow, Op. cit, p 347, 350.

تتطلب حدود ثابتة و مواطنة مستمرة ، و هو ما يمثل بالنسبة لروستو الشرط الأساسي أو القاعدي (Background Condition)[1].

المرحلة الثانية هي مرحلة إعدادية (Preparatory phase) تعرف صراعا سياسيا طويلا غير حاسم ، ينشأ في الغالب كنتيجة لبروز نخبة جديدة تطالب بدور و موقع مؤثر في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم ، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة و طبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر ، و في نفس البلد بين فترة و أخرى ، هذه المرحلة تتسم بالحساسية ، فقد يستمر النزاع إلى أن تخور قوى الأطراف و تبهت القضايا دون إيجاد أي حل ديمقراطي ، ما قد يؤثر كذلك على الوحدة الوطنية ، أو أن طرفا ما يحظى بانتصار كاسح و يقطع الطريق إلى الديمقراطية ، أما أفضل الاحتمالات فحدوث توازن اجتماعي جديد.

في المرحلة الثالثة مرحلة القرار (Decision Phase) تقرر الأطراف في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها التوصل إلى تسويات ، و تبني قواعد الديمقراطية كحل يضمن للجميع حضورا في النظام السياسي ، و بعبارة أخرى قبول الاختلاف في إطار الوحدة.

المرحلة الرابعة هي مرحلة تعود حسب "روستو" (Habituation Phase) ، حيث أن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجا عن ضغوط قسرية على الأطراف لا عن قناعة بالديمقراطية كأفضل الحلول ، لكن عامل الوقت كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد و تؤمن بها ، و ترسيخها خصوصا مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية[2].

و قد أسهم باحثون آخرون في تطوير هذه المقاربة على غرار "أودونل" (O'Donnell) ، و "شين" (Y. Sain) و "لينز" (J. Linz) ، و ركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية التي يقدم فيها النظام التسلطي على الانفتاح بإطلاق بعض الحريات ، غير أن هذه الخطوة لا تقود بالضرورة إلى ترسيخ الديمقراطية ، مع احتمال الرجوع إلى نقطة الصفر ، لكن حدوث الانفراج السياسي يسمح بانخراط القوى المعارضة في العمل على تغيير النظام ، و يتوقف نجاح ذلك على طبيعة التفاعلات التي تحدث بين طرفي الصراع و الاتجاهات المختلفة ، بالنظر إلى وجود متشددين

---

[1] الشويري ، ص 57 ، و أيضا

Rustow, p 350.

[2] الشويري ، ص57 ، و المغيربي ، المرجع السابق ، أيضا

Rustow, Op. cit, p 352-358.

و معتدلين في الجانبين دون إغفال الانتهازيين في صفوف المعارضة ، حيث يحتمل أن يكون الانتقال الديمقراطي أقرب إلى التحقيق في حال تحالف معتدلو المعارضة مع معتدلي السلطة[1].
إلا أن مبادرات و خيارات النخب لا تحدث في فراغ ، فهي متأثرة على الأرجح بالبنى المجتمعية التي تخلق قيودا و فرصا متغيرة ، و قيما و معايير تؤثر على محتوى و اتجاه خياراتها[2].

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية

تستند هذه المقاربة في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي إلى التغير التاريخي طويل المدى في بنى القوة و السلطة في المجتمع ، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، تنشئ قيودا و فرصا تدفع النخب السياسية و غيرها من الفئات في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية ، بينما يكون المسار مخالفا في حالات أخرى.

و يمثل كتاب "بارنجتون مور" (Barrington Moore) بعنوان "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية" (Social Origins of Dictatorship and Democracy) ، سنة 1966 الدراسة الكلاسيكية في هذه المقاربة ، و التي حاولت تفسير اختلاف المسار السياسي الذي أخذته فرنسا ، انجلترا ، و الولايات المتحدة (مسار الديمقراطية اللبرالية) ، عن مسار اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) ، و اتجاه روسيا و الصين (الثورة الشيوعية) ، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى صناعية حديثة بين القرن السابع عشر و منتصف القرن العشرين ، و اعتمد "مور" على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة و السلطة ، ثلاث منها طبقات اجتماعية ، الفلاحون ، ملاك الأرض أو الأرستقراطية ، و البرجوازية الحضرية ، أما البنية الرابعة فتتمثل في الدولة[3].

و الديمقراطية في هذا الطرح هي نتاج التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية المتصارعة ، التي تسعى وفقا لمصالحها الاقتصادية و استجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح لها

[1] الشويري ، ص 58 ، و المغيربي ، المرجعين السابقين .

[2] المغيربي ، نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

الحصول على السلطة ، و هي تنسجم خصوصا مع صعود الطبقة الوسطى و تمكنها من فرض منطقها و وجودها السياسي[1] ، إذ تخلص دراسة "روشماير" (Dietrich Rueschemeyer) و زملائه ، المعتمدة على التحليل و التفسير البنيويين بعنوان "التنمية الرأسمالية و الديمقراطية" (Capitalist Development and Democracy) في 1992 ، و التي حاولوا من خلالها تلافي النقص في تحليل "مور" (Moore) الذي لم يراعي دور العلاقات و التفاعلات الدولية و عبر القومية بما في ذلك الحرب ، كما لم يعر اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية ، و اعتمادا على تحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطي وبلدان البحر الكاريبي ، إلى أن تقدم المجتمعات نحو الديمقراطية من عدمه يتحدد جوهريا بالتوازن بين القوى الطبقية ، فالصراع بين الطبقات المهيمنة و الخاضعة حول حقها في الحكم هو العامل المحدد بالنسبة للديمقراطية.

كما أكد "بوتر" (D. Potter) و زملاؤه في كتاب بعنوان "الدمقرطة" (Democratization) سنة 1997 ، بأن بنية و شكل قوة و سلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية ، ففرص ذلك تزداد حينما لا تكون الدولة قوية جدا و لا ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع ، و يرون أيضا أن التنمية الرأسمالية أدت تاريخيا إلى تعزيز دور المجتمع المدني و الأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة.

إجمالا يمكن القول أن المسار التاريخي للديمقراطية تحدده وفق هذه المقاربة البنى المتغيرة للقوة الطبقة ، و الدولة ، و القوى الدولية و عبر القومية ، المتأثرة بالتنمية الرأسمالية ، و ليس مبادرات و خيارات النخب الخاضعة في حد ذاتها للقيود و الفرص البنيوية[2].

و من البنى المجتمعية المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي خارج حسابات القوة و السلطة البنية الثقافية ، إذ يؤكد كثير من الباحثين على متغير الثقافة السياسية الذي سيتم تناوله بتفصيل أكبر في هذا البحث ، كما يشدد البعض على غرار "سنايدر" (R. Snyder) و "ماهوني" (J. Mahoney) على أهمية المؤسسات السياسية التي لم تلق الاهتمام الوافي من قبل الدارسين لعملية الدمقرطة ، من قوانين انتخابية و قواعد دستورية و نظم حزبية ، و يجادلان بأن الطبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة إلى القوى البنيوية الاجتماعية الاقتصادية لها تأثير مهم على قدرات و سلوك الفاعلين السياسيين ، و على هذا الأساس يفضل "لي" (Sangmook Lee) في دراسته

[1] الشويري ، مرجع سابق ، ص 55 .

[2] المغيربي ، نفس المرجع .

الاعتماد على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيرات[1] ، فدور الباحث الاجتماعي تبعا لذلك ليس عزل و استبعاد المتغيرات بقدر ما هو ترتيبها حسب أهمية دور أو تأثير كل منها.

بينما يدعو "طوماس كاروتيرز" (Thomas Carothers) إلى مراجعة الإسهامات النظرية في إطار ما يسميه نموذج الانتقال (Transition Paradigm) ، ذلك أنه طبع بالتفاؤل معتبرا أن كل بلد يخطو خطوة بعيدا عن الدكتاتورية بلد في انتقال ديمقراطي ، في حين أن جل البلدان التي عرفت تحولات سياسية و وصل عددها في النصف الأول من عشرية التسعينيات إلى ما يقارب المائة ، انتقلت إلى نوع من النظام الهجين ما بين الديمقراطية و الدكتاتورية أو دخلت منطقة رمادية كما يقول ، و عليه فإن الباحثين كما ممتهني المساعدة الديمقراطية بحاجة إلى تغيير المنطلقات و تعويض الإخفاق ، بالتركيز على واقع الحياة السياسية لكل بلد عوض نماذج مثالية عن كيفية حدوث الانتقال ، و الانشغال بخلق تعددية في مراكز القوة داخل المجتمع خصوصا عبر تنويع التشكيلة الحزبية ، و مد جسور التواصل بين المواطنين و النظام السياسي ، و بالإضافة إلى هذه المتلازمة السياسية لا بد من مراعاة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية[2].

تعقيبا يمكن القول أنه لا ينبغي الانسياق وراء مقولة انتهاء أي أطروحة في إطار علم الانتقال (Transitology) ، إذ يتبدى أن كل منها مقنع بقدر ما ، و عليه فإن دور الباحث في الموضوع على الأرجح ليس استبعاد أي طرح و إنما محاولة الإفادة من الجميع في بنائه الفكري الخاص ، و الأخذ بمختلف المتغيرات و العوامل و تصنيفها و ترتيبها ، و هذا ما يمليه تعقد و تشابك الظواهر الاجتماعية.

[1] Lee, Op. cit, p 109.

[2] Thomas Carothers," The End of the Transition Paradigm", Journal of Democracy, Vol. 13, No.3, July 2002, pp 5-21.

المبحث الرابع: أشكال وعوامل الانتقال الديمقراطي

منذ سبعينيات القرن العشرين ظهرت تشكيلة واسعة من الأدبيات التي انكبت على تفسير ظاهرة التخلي عن النظم التسلطية بمختلف أشكالها و الانتقال إلى الديمقراطية ، و حاولت الإجابة عن التساؤلات التي يمكن أن تطرحها الظاهرة ، حيث يعتقد "جيراردو مينك" (Gerardo Munck) أن بؤرة النقاش الأولى كانت وثيقة الاتصال بالأسئلة لماذا ، متى ، و كيف يحدث الانتقال؟

و عرفت الإجابات نقاطا للتلاقي و أخرى للاختلاف بين الباحثين ، ففي حين تعجز جل الدراسات بشكل جلي عن التحديد الدقيق لوقت حدوث الانتقال ، و ذلك يحتاج حسبه إلى تحليل معمق لخصائص و تناقضات النظام القديم و تشكيلة و نشاطات مجموعات المعارضة ، فإنها تتباين من حيث تحديد الأسباب ، فيركز كل من "أودونيل" (O’Donnell) و "شميتر" (Schmitter) على ظهور انقسام داخل الأنظمة و بروز اتجاهين أحدهما متشدد و الآخر معتدل كسبب لبدأ الانتقال ، الذي يتقدم عبر عقد مجموعة من الصفقات بين نخب الحكم و المعارضة ، و يأخذ بهذا الطرح "ماينوورينغ" (Mainwaring) مع التفاته لأهمية الترابط بين النخب و الجماهير ، أما "برزيفورسكي" (Przeworski) فيربط بين الانشقاق داخل النظام و تأثير القوى المجتمعية ، فيما يقدم "هانتنغتون" (Huntington) نظرة أكثر تقليدية لا تقف عند الخيارات الإستراتيجية للنخب ، تجمع مشاكل الشرعية ، تأثير النمو الاقتصادي على البنية الاجتماعية ، التغير في المذاهب الدينية ، و سياسات الأطراف أو الفواعل الخارجية ، بالإضافة إلى أثر العرض أو التعلم[1].

و يتعلق السؤال الثالث بكيف بأشكال الانتقال الديمقراطي التي ستعرض من خلال هذه الدراسة ، إلى جانب عوامل الانتقال كأهم المداخل لمعالجة هذه القضية بشكل يعكس القناعة بضرورة الأخذ بمختلف الرؤى إجمالا ، و من ثم التأكيد على أحد المتغيرات بصفته عاملا محددا دون إلغاء أثر العوامل الأخرى.

[1] Gerardo L. Munck,” Democratic Transition in Comparative Perspective “, Comparative Politics, Vol.26, No.3, April 1994, pp 358-360.

المطلب الأول: أشكال الانتقال الديمقراطي

يعتقد "صامويل هانتنغتون" (Samuel Huntington) ، أنه خلال الموجة الثالثة للدمقرطة (Third Wave of Democratization) بين 1970 و 1990 تخلت أزيد من ثلاثين دولة عن النظم التسلطية لتعتنق الديمقراطية في ثورة عالمية للديمقراطية تمثل التوجه السياسي الأبرز في أواخر القرن العشرين ، و الموجة كما يعرفها هي مجموعة من الانتقالات لنظم غير ديمقراطية إلى الديمقراطية في مرحلة تاريخية ، و التي تفوق في عددها الانتقالات في الاتجاه المعاكس في نفس الفترة ، هذه الانتقالات كانت أساسا في نظره من ثلاث أشكال للأنظمة الاستبدادية ، نظم الحزب الواحد ، النظم العسكرية ، و الدكتاتوريات الشخصية.

و يتصور "هانتنغتون" أن هذه الانتقالات كانت نتيجة مباشرة للتفاعلات الداخلية بين جماعات الحكم و المعارضة ، فرغم أهمية التأثيرات الخارجية إلا أن التدخل الأجنبي إلى جانب تصفية الاستعمار لم يعد عاملا محددا كما كان خلال الموجة الثانية حسبه إلا في حالات محدودة قبل 1990 كبنما و غرينادا ، و مستعمرات بريطانية صغيرة نسبيا في الكاريبي ، و عليه يميز بين ثلاث أشكال رئيسية للانتقال الديمقراطي التي تلعب فيها كل من قوى السلطة و المعارضة أدوارا متباينة الأهمية في كل نمط ، و رغم أنه يستعمل مفرداته الخاصة في هذا التصنيف فهو لا يخفي التقاءه في التفكير مع "جوان لينز" (Juan J. Linz) ، و أيضا "سكوت ماينوورينغ" (Scott Mainwaring) و "دونالد شار" (Donald Share) [انظر الشكل رقم 1] ، و تتمثل هذه الأنماط في:

1. التحول (Transformation): الإصلاح عند لينز (Reforma) ، حيث تأخذ النخب في الحكم مركز الصدارة في جلب الديمقراطية.
2. الإحلال (Replacement): حين تشرف مجموعات المعارضة على إقامة الديمقراطية، مع سقوط النظام السلطوي ، و في تعبير لينز القطيعة (Ruptura).
3. التحول الإحلالي* (Transplacement) : و هي الحالة الوسطية (Ruptforma) عندما تكون الديمقراطية نتيجة لعمل مشترك بين الحكومة و مجموعات المعارضة.[1]

* كما ترجمها الدكتور محمد زاهي بشير المغيربي.

[1] Samuel P. Huntington , “ How Countries Democratize “ , Political Science Quarterly , Vol. 106 , No. 4 , Winter 1991-92 , pp 579-583.

* ملاحظة: تم الإبقاء على اصطلاحات لينز بلغتها الأصلية كما جاءت في مقال هانتنغتن.

الشكل1

أشكال الانتقال الديمقراطي

Sumuel p. Huntington →	Juan J. Linz →	Scott Mainwaring
(1) Transformation التحول	Reform الإصلاح	Transaction الصفقة
(2) Replacement الإحلال	Rupture القطيعة	Collapse / Breakdown الانهيار
(3) Transplacement التحول الإحلالي	-	Extrication التخليص / التحرير

See Huntington, Op. cit, p 583

و لقد كان "جوان لينز" (Linz) سباقا في التعرض لأشكال الانتقال من خلال دراسة حالتي إسبانيا و البرتغال ، حيث ميز بين الانتقالات التي تحدث من خلال الإصلاح (Reform) و القطيعة (Rupture) مع النظام الاستبدادي القديم ، ليأخذ بهذه الفكرة بعد ذلك "ماينوورينغ" (Mainwaring) معتقدا أنها نقطة جيدة للانطلاق كونها تبرز متغيرا مهما في العمليات الانتقالية ، و المتمثل في درجة تحكم رموز السلطة في عملية الانتقال و قدرتهم على فرض الشروط على المعارضة ، و من هنا يجادل بأنه إذا كان النظام السلطوي يحتفظ بدرجة عالية من القوة فإن الانتقال الوارد يكون من خلال الصفقة (Transition through Transaction) ، و يقابله الإصلاح عند "لينز" و تمثله حالتا إسبانيا و البرازيل ، أما حين ينهار النظام فيكون الانتقال من خلال هزيمة النظام (Transition through Regime Defeat) ، و بتعبير "لينز" القطيعة (Rupture) ، ما ينطبق على حالات البرتغال ، اليونان ، و الأرجنتين ، و بين هاتين الحالتين يحتمل الانتقال من خلال التحرير أو التخليص (Transition through Extrication)

، حين تهد قواعد النظام التسلطي مع احتفاظ ممثليه بقدرة كافية للتفاوض على تنازلهم عن السلطة كما يوضح "فالنزيولا" (J. Samuel Valenzuela)[1].

و احتفظ "هانتنغتون" (Huntington) بالتقسيم الثلاثي لأشكال الانتقال ، مع تعبيره عنها بشكل مختلف على نحو ما سلف ، و تكمن أهمية التعرض لهذه الأشكال في تأثيرها المرجح على مستقبل الديمقراطية و عملية ترسيخها (Democratic Consolidation) ، ففي حالة التحول الذي يكون بالأساس بمبادرة من النظام التسلطي تكون النتيجة المحتملة قيام ديمقراطية محدودة مع استمرار نفس النخب في السيطرة على النظام السياسي ، و تكون هذه العملية مدفوعة بمصالح هذه النخب أو هي خصوصا إجراء تكتيكي للبقاء في الحكم ، مع أن الانفتاح السياسي المحدود للنظام قد يكون في صالح قوى المعارضة للعمل على التغيير.

أما في نمط التحول الإحلالي الذي يتم بالاشتراك بين نخب الحكم و المعارضة على أساس التفاوض و التسويات ، نتيجة تراجع سلطة النظام الاستبدادي و تحرك المعارضة لاستغلال الوضع مع عدم قدرتها على إحداث كل التغييرات التي تستهدفها ، فيتم اللجوء إلى تسويات و ترتيبات سياسية تضمن استقرار النظام و تضعه على مسار الديمقراطية مع حماية مصالح النخب من الطرفين ، و يتوقف ترسيخ الديمقراطية في هذه الحالة على توازنات القوة و طبيعة الصفقات المعقودة ، فقد تنسحب النخبة المستبدة من الحكم مقابل العفو السياسي و بعض الامتيازات التي لا تجعلها تشكل أي عائق أمام السلطة الجديدة على غرار ما حدث في تشيلي سنة 1990 بانسحاب الرئيس "بينوشيه" من الحياة السياسية ، بالإضافة إلى ذلك ترتبط الديمقراطية بصدقية النخب الجديدة و قدرتها على تعبئة الجماهير ، كما يلعب عامل الوقت دورا مهما في التعود على قواعد الديمقراطية و إرساء ثقافة سياسية ملائمة في المجتمع.

و بالنسبة لنمط الإحلال الذي يأتي بعد سقوط النظام التسلطي بسبب ثورة شعبية أو موت الحاكم ، و لا ينتج عن تعاقد بين النخب ، فهو متعلق حسب "لينز" بالضغوط الشعبية (القضاء على "تشاوشيسكو" في رومانيا) ، لكن إقامة قواعد الديمقراطية و ترسيخها تعتمد بالدرجة الأولى على دور النخب الجديدة كما كان الحال في البرازيل بعد 1973 ، فقد تكون النتيجة عكس ذلك ببروز نظام تسلطي آخر[2] ، و هذا ما يدفع إلى القول بأن الانتقال من خلال التسويات التي تعقدها النخب و بفعل التقارب الذي يحدث بين معتدلي السلطة و المعارضة يكون سلسا

---

[1] Munck, Op. cit, p 358-359.

[2] المغيربي ، مرجع سابق ، و أيضا معتز بالله عبد الفتاح ، ص 16، 17 .

و يحفظ الاستقرار السياسي للبلد ، و يزيد من احتمالات ترسيخ الديمقراطية مع التعود على قواعدها و الاقتناع بها كأفضل الحلول لحسم الخلاف كونها قائمة على التعدد و التنافس و التداول ، و إرسائها كثقافة مجتمعية.

و على أهمية التأثيرات و الضغوط الخارجية خصوصا في عصر العولمة الذي يعرف رواجا لخطاب الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و نشاطا لإشاعة هذه المعايير من قبل جهات رسمية و غيرها ، و مع عدم القدرة على إغفال التدخل الأجنبي كسبب تاريخي لحدوث الانتقال كما فعل "هانتنغتون" ، و الذي أكد أن التدخل لاسيما من قبل الولايات المتحدة كان محددا في حالات جمهورية الدومينيكان ، غرينادا ، السلفادور، غواتيمالا ، و هندوراس ، أوروغواي ، بيرو ، و الإكوادور ، و بنما ، و الفلبين ، كما كان مساعدا في كل من البرتغال ، و التشيلي ، بولونيا ، كوريا الجنوبية ، بوليفيا ، و تايوان[1] ، إلا أنه لا ينبغي التركيز عليه كشكل للانتقال ذلك أن الديمقراطية في الغالب لا تقوم و لا تزدهر و تترسخ إلا بالاستناد إلى عوامل داخلية محددة ، ففعالية المتغيرات الخارجية تتوقف على استجابة البيئة الداخلية و وجود جهة مؤمنة بالديمقراطية ، و التي تبنى على أساس التفاعل بين الاتجاهات السياسية و الاجتماعية التي تكتسي خصوصية في كل بلد ، فقد أدت المتغيرات الدولية مع ضعف قوى المعارضة عربيا على رأي "معتز بالله عبد الفتاح" في الغالب إلى التسلطية التنافسية المتقنعة بإجراءات ديمقراطية شكلية مزورة[2] ، كما أن المصلحة في العلاقات الدولية تتقدم الاعتبارات المعيارية كإشاعة الديمقراطية ، و القوى الكبرى ليست مستعدة للتضحية بمصالحها التي تنسجم في كثير من الأحوال كما رأينا في نموذج الشرق الأوسط مع الأنظمة التابعة غير الشعبية.

و إذا كان جل الباحثين يجادلون بوجود صلة بين العمليات الانتقالية و ترسيخ الديمقراطية ، فإن "هانتنغتون" يذهب إلى أبعد من ذلك بمحاولته البحث في تأثير شكل النظام التسلطي السابق على عملية الانتقال ، إذ يتناول خمسا و ثلاثين حالة من الانتقالات بالدراسة و يخلص إلى أن التحول إضافة إلى التحول الإحلالي الشكلان الرئيسيان للانتقال من كل من الأنظمة العسكرية (ثلاثة عشر من ست عشرة حالة) ، و أنظمة الحزب الواحد (تسعة من إحدى عشرة حالة) ، مع عدم انفراد أي نظام بشكل للانتقال فمن بين أحد عشر نظام حزب واحد خمسة منها انتقلت من خلال التحول الإحلالي ، و النتيجة الأبرز أن الانتقال عبر الإحلال قل ما يحدث إذ خص ستة من خمس و ثلاثين حالة.

---

[1] لاري دايموند ، < عولمة الديمقراطية > ، مرجع سابق ، ص 431 ، 432 .

[2] المغيربي ، مرجع سابق ، و عبد الفتاح ، ص 23.

و يصعب في رأي "مينك" (Munck) التأكد من هذه الفرضية ، بالنظر إلى عدم وجود أدلة واضحة ، و التباين بين النظم حتى داخل الصنف الواحد فالنظام العسكري مثلا يعرف اختلافات بين بلد و آخر مما يطرح عائقا أمام تجميع الحالات في خانة واحدة ، مع ذلك فإن "لينز" (Linz) يوحي بهذه العلاقة حين يذهب إلى أن الأنظمة الشمولية في شرق أوربا قامت بتغيير المجتمعات ، و قضت على التعددية الثقافية الاجتماعية للمجتمع المدني ، و استقلالية الفواعل الاقتصادية ، و على النقيض من ذلك فإن الأنظمة الاستبدادية في جنوب أمريكا و أوربا لم تقم بتغيير المجتمعات بنفس النحو ، كما احتفظت المجموعات غير السياسية بدرجة من الاستقلالية التي يمكن أن تكون قاعدة لمعارضة النظام ، و هذه الظروف السابقة التي ترتبط بطبيعة النظام التسلطي و يرجح تأثيرها على ديناميكية و سيرورة الانتقال ، كانت عموما خارج رؤية أشكال الانتقال المرتكزة أساسا على الخيارات الإستراتيجية للنخب كما يضيف "مينك" (Munck)[1].

و يحيل هذا الطرح مرة أخرى إلى القيود و الفرص التي تخلقها البنى المجتمعية ومن بينها النظام السياسي على سلوك و خيارات الفاعلين السياسيين ، لكن أغلب الباحثين أكدوا على توازنات القوة بين السلطة و المعارضة الديمقراطية كمدخل لتمييز أشكال الانتقال رغم عدم إنكارهم للمتغيرات التفسيرية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لهانتنغتون ، و يبدو أن مرد ذلك إلى أن هذه التوازنات هي في النهاية محصلة و انعكاس لهذه المتغيرات ، كما تحدد بشكل أساسي مسار الانتقال.

المطلب الثاني: عوامل الانتقال الديمقراطي

إن محور الاهتمام في دراسة الانتقال الديمقراطي تحديد العوامل المتحكمة في هذه العملية ، حيث تمخضت الأدبيات عن عدد من العوامل ، يركز كل باحث على جانب منها حسب الزاوية التي ينظر منها أو المدخل الذي يتخذه في معالجة الموضوع كما تبين حين التطرق إلى مختلف المقاربات النظرية ، و في هذا المقام محاولة لإجمال مختلف هذه العوامل مع تصنيفها حسب طبيعتها ، و بما يكرس القول بأهميتها جميعا مع خضوعها لمبدأ الأولوية أي أن بعضها محدد بالنسبة للانتقال الديمقراطي كما ستحاول هذه الدراسة إظهاره.

و العوامل التي سترد في الفقرات التالية أغلبها تكتسي أهمية نسبية على طول مسار الانتقال انتهاء بتعزيز الديمقراطية و ترسيخها.

[1] Munck, Op. cit, p 360-362.

أولا: العوامل السياسية

يتعرض "دايموند" ومن معه إلى مسألة الشرعية من غير زاوية ، إذ تتمثل من جهة في قبول و رضا المحكومين بالحكم القائم ، لكن من ناحية أخرى استقرار الحكم الديمقراطي يتعلق كذلك بشرعية الديمقراطية في حد ذاتها أي الاقتناع بها من طرف النخب كما الجماهير كأفضل شكل للحكومة ، و هذا يرتبط بطبيعة القيم المتأصلة في الثقافة السياسية للبلد ، و تتعلق أيضا في المراحل الأولى بفعالية النظام الديمقراطي و إنجازاته الاقتصادية و السياسية ، فسلسلة من الإنجازات تحقق للنظام فائضا من الشرعية يحميه في حالة الأزمة من السقوط ، وعليه الشرعية مرتبطة في كل الأحوال في هذه النظرة بالأداء و ليس فقط بمطابقة القوانين في مقدمتها الدستور أو اعتماد الانتخابات الحرة العادلة في تولي السلطة ، و هي تمثل عاملا أساسيا في استقرار النظام كما انهياره في حالة الفشل في تلبية الاحتياجات و المطالب الشعبية[1].

و هذا ما يفسر ربما تماسك أنظمة غير ديمقراطية بفضل مؤشرات اقتصادية لا تترتب بالضرورة عن الأداء بل عن اليسر المادي الذي يخلقه الريع و سياساتها الشعبوية ، و التي هي معرضة للانهيار في حال الأزمة الاقتصادية أو على الأقل اللجوء لانفتاح سياسي و الرضوخ لصفقة ديمقراطية مع المعارضة ، و إن كان ثمة أسس أخرى للبقاء بالنسبة لهذه الأنظمة حسب "برزيفورسكي" (Przeworski) إلى جانب النجاح الاقتصادي ، تتمثل في القدرة على القمع و المناورة[2] ، و الاعتقاد السائد حاليا أن الفعالية في الأداء لا تنفصم عن ديمقراطية النظام التي تؤمن إجراءات الرقابة و الشفافية و مكافحة الفساد ، فالديمقراطية تأتي لتأسيس الشرعية بكل أبعادها القانونية الدستورية ، العدالة و النزاهة الانتخابية ، و فعالية الأداء ، و هي معايير تكون القبول الشعبي بالسلطة القائمة ، و هذه الميزات المفترضة للديمقراطية جعلتها تحظى بالشرعية عالميا فصارت مطمحا للشعوب التي ترزح تحت براثن الاستبداد ، كما لقيت الدعم من قبل الجهات الدولية الرسمية و غير الرسمية لاعتبارات معيارية متعلقة بحفظ كرامة الإنسان و تمكينه من حقوقه ، و براغماتية لربطها بالتنمية و الوقاية من مصادر التهديد للأمن الدولي أو استعمالها كغطاء و ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول و الضغط عليها خدمة لمصالح القوى المتدخلة.

[1] L. Diamond, J. J Linz, S. M Lipset, Op. cit, p 14-15.

[2] See Munck, Op. cit, p 359.

إن الأنظمة التسلطية ممقوتة في كل الأحوال بما تمارسه من أعمال قمع و احتكار للسلطة ، و هي تفقد آخر أسباب و جودها بغياب الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية حتى مع قدرتها على الضبط بمواجهة التحديات الأمنية و تكميم المعارضة و المطالبة بالحريات السياسية ، فمع تزايد الضغوط التي تواجهها تجد صعوبة بالغة في التكيف و البقاء[1] ، خصوصا في ظل المعطيات الدولية الحالية التي تدفع إلى الديمقراطية و استهجان الاستبداد ، كما تعبر عن إفلاس السياسات الشعبوية التي عطلت الحقوق المدنية و السياسية باسم الوحدة و التنمية و الاستقلال ، و تلعب تكنولوجيات الاتصال و الإعلام دورا هائلا في إشاعة الأفكار التحررية و تنقل نماذج لشعوب حالفها النجاح في وضع حد للاستبداد مساهمة في إحداث التعلم أو أثر كرات الثلج عند هانتنغتون ، و التي تتضافر مع عوامل أخرى داخلية كموت الحاكم المتسلط ، و تصاعد الأصوات المعارضة المطالبة بالديمقراطية و المشاركة السياسية ، و التي قد يؤدي قمعها إلى مزيد من الضغط الدولي و تشويه صورة النظام عند الرأي العام المحلي و الخارجي ، بالإضافة إلى تضاؤل الموارد المالية مع زيادة الطلب على الخدمات الحكومية و النمو الديمغرافي في الدول النامية حتى التي تعتمد منها على الريع الخاضع لتقلبات السوق ، و هي معطيات تؤدي إلى ما يسميه عبد الفتاح بشروخ في بنية الاستبداد[2] ، و في ظل أزمة الشرعية التي تتخبط فيها هذه الأنظمة أصلا كونها لا تعبر عن اختيار شعبي ناهيك عن انتهاكها للحقوق و سلب الحريات فالنتيجة الحتمية كما وقع فعليا بالنسبة لكثير من هذه البلدان هي التغيير السياسي ، و الذي لم يكن غالبا تغييرا جذريا حمل انتقالا ديمقراطيا حقيقيا ، بقدر ما أدى إلى تعديلات سطحية بادر بها النظام بتبني مظاهر الديمقراطية دون جوهرها و ما يصطلح عليه بديمقراطية الواجهة كمناورة للتكيف في مواجهة هذه الضغوط و إنعاش شرعيتها.

و هذه الظاهرة استوقفت انتباه باحثين متخصصين في حقل الانتقال على غرار "دايموند" (Diamond) و "ماكفول" (Michael McFaul) الذين انشغلوا بانتقال الأنظمة الهجينة (Hybrid Regimes) أو ما يسمى بالموجة الرابعة للديمقراطية ، ففي حين يعتقد البعض أن هذا الصنف من الأنظمة المعروف بتسميات بينها شبه التسلطية تتسم بانفتاح يفسح هامشا نسبيا للحرية و تحرك المعارضة يجعلها أقرب إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي من النظم التسلطية المطلقة ، و "ماكفول كما يبدو منحاز لهذا الرأي ، هناك من يرى عكس ذلك معتقدا أن السلطة

[1] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p20.

[2] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 20-23.

في ظل هذا النوع من النظم قد تجد مرونة كبيرة في مواجهة ضغوط التغيير[1] ، و هذا يعيدنا إلى المسألة التي سبقت مناقشتها و المتعلقة بالاختلاف بين النظم التسلطية و التأثير الذي يحتمل أن تحدثه طبيعة النظام التسلطي خصوصا درجة تأثيره على البنية الاجتماعية و تدخله في تشكيلها على عملية الانتقال إلى الديمقراطية و هو عامل سياسي آخر يؤخذ في الحسبان.

إنما هذه الشروخ أو نقاط الضعف التي يعانيها النظام الاستبدادي و الضغوط التي يتعرض لها ليست محددة بالنسبة للانتقال الديمقراطي ، بقدر ما هي دافعة في نظر كثير من المختصين إلى خلق توازنات جديدة بين نخب السلطة و المعارضة تؤدي إلى قبول التعدد و اعتماد الإجراءات الديمقراطية لحل الخلاف و ضمان كل طرف لمصالحه و تواجده داخل النظام السياسي ، أو وضع ما يسميه "جان ليكا" (Jean Leca) بالميثاق السياسي الذي يتضمن الحل الوسط المتوافق عليه بين الأطراف[2] ، فالديمقراطية في نظر "روستو" (Dankwart Rustow) << تبدأ حين تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين في فترات زمنية أو في مراحل تاريخية شهدت تغيرا أساسيا بقبول التعدد داخل الوحدة ، و خوض صراعاتها سلميا في إطار قوانين و إجراءات الديمقراطية >> ، هذا الخيار مبني على حسابات عقلانية حيث يقدر النخبويون أن ثمن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق كلفة التسامح معهم و إشراكهم في منافسة منظمة دستوريا ، لكن إرساء الديمقراطية في تقدير روستو يكون مرحليا كم تم تبيانه سابقا مع تعود النخب عليها و غرسها في قيم و معتقدات المجتمع ككل.

كما أكدت كتابات "أودونيل" (Guillermo O'Donnell) ، "فيليب شميتر" (Philippe Schmitter) ، و "لورانس وايتهيد" (Laurence Whitehead) أيضا على الدور الذي تلعبه نخبة معارضة مناضلة في قيام الديمقراطية ، خصوصا مع حصول انشقاق داخل النظام و اعتقاد جزء ممن يشغلون مواقع السلطة بأن الحفاظ على مصالحهم يكون بالاتجاه نحو اللبرالية ، و في هذا النموذج تحدد توجهات النخب و أعمال المناورة و التفاوض مصير الديمقراطية دون نكران أهمية الثقافة و الوعي السياسيين الذين يبقيان متغيرين ضمنيين في هذا الطرح حسب "دايموند" (Diamond).

---

[1] سامح فوزي، < تقديم: البحث عن بديل ديمقراطي عربي >، في فوزي محررا، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع و الطموح – خبرات من أوربا الشرقية و العالم العربي- . القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص 8، و أيضا
Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism", Journal of Democracy, Vol. 16, No.3, July 2005, p 7.

[2] جان ليكا ، < التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعتريه من عدم اليقين و التعرض للأخطار ، و ما يعتريه من شرعية ، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم و فرضيات أخرى.. > ، في جون ووتربوري و آخرون ، غسان سلامة معدا ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني ايني أنريكو ماتيي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1995، ص 35، 36.

و يضيف "جوان لينز" (Juan Linz) فكرة غاية في الأهمية داخل هذا الاتجاه ، حين يقر بأن وجود معارضة تحمل لواء الديمقراطية لا يكفي في حد ذاته ، إلا إذا اتسمت هذه المعارضة "بالإخلاص" للديمقراطية ، و يجادل بأن هذا الإخلاص تحدده عشر من المؤشرات التي تطبع الثقافة السياسية كالتسامح و الاعتدال و الأهم الالتزام بقواعد الديمقراطية[1] ، كما أن دور النخب لا يتوقف كما يبرزه "دايموند" و زملاؤه عند عملية تأسيس الديمقراطية ، بل إن استمرارها و تكريسها رهينة خيارات المسؤولين السياسيين الحاذقة خصوصا في أوقات الأزمات و تمسكهم بالعملية الديمقراطية ، ذلك أن الديمقراطيات ليست في منأى عن الانهيار لاسيما في مراحلها الأولى ، فرغم تقديرهم لأهمية نسبية كبيرة للوضعية غير الملائمة للبنى المجتمعية يجادلون بأن جانبا آخر من المسؤولية يقع على عاتق أصحاب القرار السياسي و عدم قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و التعديلات المؤسساتية الضرورية خصوصا في حالات سقوط الديمقراطية في الشيلي (1973) و تركيا (1980) مثلا ...[2].

و في هذا الباب طرح متميز يقدمه "مكاييل بيرتن" (Michael Burton) ، "جون هيغلي" (John Higley) ، و "ريتشارد غونتر" (Richard Gunther) ، إذ يعتقدون أن تماسك الديمقراطية كما سقوطها مرتبط بطبيعة العلاقة القائمة بين النخب الوطنية ، مفترضين أن ثمة ثلاثة أنماط لهذه العلاقة ، فهناك نخبة غير موحدة (Divided / Disunified Elite) ، نخبة موحدة أيديولوجيا (Ideologically Unified) في الدول التي تعتمد الاشتراكية ، الفاشية ، أو الثيوقراطية الدينية ، و نخب تعددية أو موحدة بالتراضي (Pluralistic or Consensually Unified) ، و هذا الصنف الأخير من النخبة أي الموحدة بالتراضي و القائمة على التوافق و الإجماع الضمني على قواعد النشاط السياسي مع تحقق الاعتدال في المواقف الأيديولوجية و السياسية المستقطبة بحيث تشكل بنية من التفاعل الشامل تقريبا ، هي التي تحقق في هذه النظرة استقرار النظام السياسي و تماسك الديمقراطية ، و مرده إلى أن مخرجات النظام السياسي تنتج عن تداول و مساومة حيث يقبل طرف ما بقرارات لا ترضيه لأنه يتوقع الحصول على مكاسب في قضايا أخرى يعتبرها حيوية أكثر بالنسبة إليه ، و لا تكون محصلة لصراع صفري في حالة النخب المنقسمة و حينها لا يكون اللجوء إلى العنف مستبعدا.

[1] لاري دايموند ، مصادر الديمقراطية : ثقافة المجموع أم دور النخبة ؟ ، ترجمة سمية فلوعبود . بيروت : دار الساقي ، 1994 ، ص 11-13.

[2] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p22.

و هذا المدخل في نظر أصحابه يقدم الأساس النظري لا لتفسير قيام ديمقراطية حديثة بالشكل المعروف في البلاد المتقدمة في أوربا و شمال أمريكا فحسب ، بل أيضا للحكم على فرص بقاء الديمقراطية و التنبؤ بمستقبلها[1].

و غير بعيد عن موضوع النخبة و دون مبارحة مجال السياسة ، يشدد الباحثون على أهمية تحديد العلاقات المدنية العسكرية بالنسبة للانتقال و ترسيخ الديمقراطية ، أو بالأحرى جعل القوات العسكرية و الأمنية تحت السيطرة و الرقابة المدنية ، و هو ما يعبر عنه مثلا "روبرت دال" (Dahl) قائلا : << ما لم تكن القوى العسكرية و الشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطيا ، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا ينتظر أن تنشأ أو تبقى >>[2].

و المقصود أن مأسسة القطاع الأمني و إعادة هيكلته عضويا و وظيفيا ، بما يجعله خاضعا لسيطرة مدنية و للمساءلة و الحسبة من قبل مؤسسات الدولة المخولة ، أمر حيوي لقيام الديمقراطية و استمرارها ، لأنه الضامن لاستقامة هذه الأجهزة في أداء أدوارها و تجنيب التجاوزات و التعديات التي تقلب غاية حماية المواطن و حفظ السلم المجتمعي ، لأن الديمقراطية و الحريات تسير جنبا إلى جنب مع الأمن ، و بالمرة فإن حكم الأجهزة الأمنية ديمقراطيا يفترض أن يبقيها في نطاق تخصصها و مهامها الدستورية و عدم تدخلها في السياسة و الانقلاب على الحكومات المدنية ، و يكون تحقيق الحكم الديمقراطي للقطاع الأمني بالمرور على تحديات في مقدمتها << إنشاء قيادة مباشرة لقوات الأمن* من جانب إدارات الجهاز التنفيذي ، و رقابة مالية من قبل البرلمان و هيئات متخصصة في مراجعة الحسابات ، و رصد من قبل وسائط الإعلام و المجتمع المدني ، و كذا إيجاد ثقافة مراعاة أصول المهنة و الحياد السياسي داخل صفوف هذه القوات ، مع فصل قوة شرطة فعالة فصلا واضحا عن المؤسسة العسكرية و تشجيع حفظ النظام المجتمعي>>[3].

و خلافا لما سبق يحاول "فيليب آكا" (Philip C. Aka) في مقاله المنصب على إفريقيا طرح العلاقة بين العسكر و الانتقال الديمقراطي بشكل مغاير ، حين يجادل بأن الدراسات التي تصور

---

[1] دايموند ، ترجمة سمية فلوعبود ، مرجع سابق ، ص 13 ، 14 ، و أيضا
John Higley, Michael G. Burton , " Democratic Transitions and Democratic Breakdowns: The Elite Variable" , Pre-publication working papers of the Institute of Latin American Studies University of Texas at Austin , Paper No. 88-03 :
http://lanic.utexas.edu/project/etext/llilas/tpla/8803.pdf

[2] دال، ترجمة الجمل، مرجع سابق، ص 136.

[3] عبد الله عطوي ، السكان و التنمية البشرية . بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004، ص 924.
* الرجوع إلى الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب ، و الذي يعرف قوات الأمن بالمنظمات المأذون لها باستخدام القوة من القوات المسلحة ، و الشرطة ، و القوات شبه العسكرية ، و الجندرمة ، و أجهزة المخابرات ، و خفر السواحل ، و حرس الحدود ....، ص 913 .

الحكم أو النفوذ العسكري كنقيض للديمقراطية ، تنظر إلى القضية من جانب واحد ما يفقدها الدقة في التحليل و يبتعد بها عن النظرية الصحيحة ، فرغم صدقية ما تذهب إليه فإنه يبقى نسبيا ، إذ تتجاهل الأدبيات عمل العسكر في الاتجاه المعاكس أي لصالح الديمقراطية ، و إمكانية تواجد أطراف داخل المؤسسة العسكرية تدعم النخب السياسية الديمقراطية في سعيها لتحقيق الانتقال ، ففي البلدان التي عرفت في أغلب فتراتها حكما عسكريا أو نفوذا قويا للعسكر في النظام السياسي كما هو الحال في أغلب الدول الإفريقية قد يستحيل تحييد تأثير المؤسسة العسكرية على الانتقال الديمقراطي خصوصا في مراحله الأولى بوجهيه السلبي أو الإيجابي[1].

و في سياق متصل بتحديد الأدوار و الصلاحيات ضمن النظام السياسي ، فإن قيام الديمقراطية و استدامتها لا يكون في المقام الأول دون عملية المأسسة (Institutionalization) ، فتحقيق المبادئ من قبيل دولة القانون ، و استقلالية القضاء ، و التحكم المدني في العسكر ، و مركزية البرلمان ، و أنظمة التمثيل ... ، و غيرها من المبادئ التي تقول بها الأدبيات يكون من خلال التصميم المؤسساتي (Institutional Design) للدولة ، و الذي يعاد تشكيله مع بداية الانتقال انطلاقا من الدستور و القوانين التي تضبط المؤسسات من الناحية العضوية و الوظيفية و طرق تشكيلها و علاقاتها ، و قوانين الانتخاب و النظام الحزبي ، و هناك اتجاهان في معالجة قضية المأسسة حسب "فيليب شميتر" (Philippe C. Schmitter) أحدهما يضم علماء السياسة و الاجتماع الذين يركزون أكثر على النظام الحزبي باعتباره محور النظام السياسي و أساس تشكيل مؤسساته الأخرى ، أما جانب ثاني خصوصا من القانونيين و علماء السياسة ذوي النزوع للجانب المؤسسي بدل السلوكي ، فيؤكد على العلاقة الدستورية بين الجهازين التنفيذي و التشريعي ، و يميل إلى إعطاء أفضلية للنظام البرلماني على نظيره الرئاسي في تعزيز الحكم الديمقراطي و بقائه ، و هو رأي يسنده كثير من المختصين كما توضح "بينس" (Bunce) و إن كان حكما غير جازم.

و كما يلاحظ "دايموند" (Diamond) و شريكاه بالنسبة للنظام الحزبي ليس هناك ما يؤكد أفضلية الثنائية على التعددية الحزبية و العكس فالاحتكام يكون لمعايير أهمها تمثيل مختلف المصالح و الأطياف في المجتمع ، علاوة على ما سبق فنماذج التصميم المؤسساتي المثالية لتحقيق الديمقراطية و الحكم الرشيد كما يبين "شميتر" باتت تصدر سواء بفرضها عبر الضغوط و التحفيز الخارجي للدول و المؤسسات الدولية ، و حتى يتم اللجوء إلى استيرادها و الاستفادة

[1] Philip C. Aka, “The Military and Democratization in Africa “, Journal of Third World Studies, Vol. XVI, No.1, Spring 1999, pp 71-86.

من تجارب الديمقراطيات الرائدة ، أو ما بات يطلق عليه حسبه "الهندسة السياسية" (Political Engineering) ، مع أنه من المفروض أن تعكس المؤسسات التوازنات و الاتفاق بين مختلف الأطراف و الأطياف السياسية و الاجتماعية التي تكتسي خصوصية في كل بلد على حل خلافاتها ديمقراطيا و شغل موقع ضمن النظام السياسي[1].

و يستفاد أن المؤسسات الديمقراطية تكتسي أهمية في إرساء الديمقراطية لكنها شكلية بالمقارنة مع خيارات الفاعلين السياسيين، و أكثر من ذلك الاقتناع لدى النخب كما الجماهير بشرعية النظام السياسي الديمقراطي و فعالية ترتيباته المؤسساتية في تمثيل اتجاهاتهم و تزويدهم بالقيم التي يتطلعون إليها.

ثانيا: العوامل السوسيو-اقتصادية

أحد المداخل الأكثر أصالة و قدرة على التماسك و الاستمرار ذلك الذي يقيم علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إرساء الديمقراطية ، إذ يرى كثير من المنظرين أن مستويات عالية من التنمية الاقتصادية التي تترافق مع انتشار التعليم ، و انحصار الفجوة في توزيع الدخل الإجمالي للبلد ، ما يؤدي أيضا إلى تراجع الإحساس بالتهميش و غياب العدالة لدى الطبقات الدنيا و يدعم الأمن الشخصي و المجتمعي بالإضافة إلى بروز طبقة وسطى ، أمر ضروري لقيام الديمقراطية حيث ينعكس هذا العامل بشكل أساسي على علاقات الأفراد و المجموعات في السياق السياسي عبر تجنيب المواقف المتطرفة و شدة الاستقطاب السياسي و الاجتماعي ، و ظهور قيم الاعتدال و التسامح ، مع التنويه بتأثير سلبي لمتغير النمو الديمغرافي على هذه المعطيات [2] ، كما أن المستويات المرتفعة من الدخل الفردي و الظروف المعيشية الحسنة تسمح بالالتفات إلى القضايا السياسية من قبل المواطنين العاديين و المشاركة فيها بفعالية ، و ذلك ما عبر عنه "شارل عيساوي" قائلا بأنّ << الناس وهم مضطرون للبحث

[1]See Philippe C. Schmitter , “Contrasting Approaches to Political Engineering : Constitutionalization & Democratization” , European University Institute , February 2001:
www.iue.it/SPS/People/Faculty/CurrentProfessors/PDFFiles/SchmitterPDFfiles/PoliticalEngineering.pdf -
Valerie Bunce, Op. cit, p 710,711, also
Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 38, 39.

[2] Ibid, p27-30.

عن إشباع حاجاتهم اليومية الضرورية سيكونون باستمرار فريسة لكل ديماغوجي يعد بمساعدتهم و تحسين أحوالهم >>[1].

و يزيد "هانتنغتون" (Huntington) على ما تقدم أن التحديث الذي تظهر ملامحه في الحراك الاقتصادي و الاجتماعي ، التمدن ، تراجع الأمية مقابل ارتفاع نسب التعليم ، و انتشار وسائل الإعلام ، ينعكس على زيادة الوعي و المطالب إضافة إلى توسيع المشاركة السياسية ، حيث يكون على المؤسسات السياسية القائمة الانفتاح و التكيف لاستيعاب التصاعد التلقائي في المشاركة المدنية و إلا فإن مصيرها المحتوم هو الزوال ، و بعبارة أخرى فإن تغيير علاقات السلطة التقليدية و أنماط المؤسسات ضرورية لاحتواء مطالب مجتمع أكثر تعقيدا ، و لعل سبيل الخلاص هو الديمقراطية[2].

و أكثر تبيانا لعلاقة التحديث الذي يعبر عن تنمية اقتصادية و اجتماعية بالديمقراطية ما ذهب إليه "عيساوي" ، حين يجادل بأن انتشار التصنيع و التجارة علاوة على الزراعة كأنشطة اقتصادية له علاقة وطيدة بالديمقراطية ، حيث أنه يؤدي إلى خلق طبقتين جديدتين ، الطبقة الوسطى و طبقة العمال الصناعيين بالإضافة إلى الطبقتين التقليديتين ملاك الأرض و الفلاحين ، و معها تظهر مصالح و توجهات جديدة ، حيث نتجت الديمقراطية تاريخيا حسب وجهة النظر هذه عن كفاح الطبقة المتوسطة للمشاركة في الحكومة ، و التي تعتمد في بلوغ غايتها على سند من الطبقة العاملة التي تروم بعض المنافع ، كما تدخل البرجوازية منافسة مع ملاك الأرض لكسب دعم الفلاحين ليزج بهم أيضا في الحياة السياسة ، و تكون الديمقراطية سليلة التوازنات الطبقية الجديدة التي أفرزتها التغيرات البنيوية الاقتصادية و الاجتماعية[3].

و في تصور "روبرت دال" (R. Dahl) ترتبط هذه التغيرات في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي بالنظام الرأسمالي ، الذي هو قرين للديمقراطية التي هي حكم الأكثرية في عرفه (Polyarchy) حيث لم توجد إلا في ظله ، فرأسمالية السوق و خاصية المنافسة التي تعرف بها لتحقيق المصلحة الشخصية تقود إلى النمو الاقتصادي الذي تتحسن معه ظروف العيش و يتقلص الفقر كما يجلب مزايا أخرى ملائمة للديمقراطية ، منها الآثار الاجتماعية و السياسية

---

[1] شارل عيساوي ، < الشروط الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط > ، مقالة مترجمة للكاتب في: مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد 322، ديسمبر 2005، ص 14.

[2] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 27, 28.

[3] عيساوي ، مرجع سابق ، ص 16.

المتمثلة في خلق طبقة متوسطة من أصحاب الأملاك تطمح إلى التعليم ، و الاستقلال ، و الحرية الشخصية ، و حقوق الملكية ، و سيادة القانون ، و المساهمة في الحكومة ، و في هذا المقام يستشهد دال بمقولة أرسطو أن الطبقات الوسطى هي الحليف الطبيعي للأفكار و المؤسسات الديمقراطية ، و مع اعترافه ببعض النقائص الرأسمالية فهو يعتقد بإمكانية جبرها عبر التدخل الحكومي لمنع تصرفات ضارة ناتجة عن المنافسة كالغش أو تلويث البيئة بالإضافة إلى تدخلها لتذليل الفوارق الطبقية و بالمرة فرص المشاركة السياسية ، ليستنتج في الأخير علاقة التأثير و التأثر بين الديمقراطية و الرأسمالية[1].

و يجلي آخرون على غرار "روشماير" (D. Rueschemeyer) و زميلاه أبعادا إضافية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و التغيرات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للرأسمالية مع الديمقراطية ، معتبرين أنها تسهم في تقوية المجتمع المدني و تجنب احتكار الحكومة[2] ، و هذا يمكن تفسيره بطبيعة تسيير الاقتصاد التي تكون خارج الهيمنة الحكومية بنسبة كبيرة ، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الرأسمالي يخلق مصالح و ارتباطات جديدة بين العمال مثلا ، و قضايا من قبيل الحفاظ على البيئة ، و الدفاع عن حقوق الملكية ، و حماية المستهلك و غيرها ، ما يسهم في تقوية العمل الجمعوي الضاغط على الحكومة ، و يكون هذا على حساب الأواصر التقليدية القبلية و العشائرية ...، و غيرها.

و في هذا السياق تؤكد الأدبيات على أهمية وجود تنظيمات جمعوية أو مجتمع مدني تعددي ، مستقل ، و منظم بإحكام ، يحدث التوازن بين سلطة الدولة و المجتمع ، و يقيم قنوات إضافية زيادة على الأحزاب للتواصل مع النظام السياسي و التعبير عن المطالب المجتمعية ، فضلا عن تعزيز المشاركة السياسية و روح المسؤولية عند المواطن و ارتباطه بالنظام الديمقراطي ، فحيوية الديمقراطية تتوقف على توازن في علاقة الدولة و المجتمع ، حيث لا تكون الدولة جد قوية و مستقلة ، و في ذات الوقت ليست ضعيفة للغاية بما يسهل النفاذ من سلطتها و يمس قدرتها على توفير المنافع الاقتصادية و الاجتماعية المنتظرة من المجموعات المنظمة و حفظ النظام في مواجهة المصالح المتضاربة[3].

و من العوامل السوسيولوجية التي تؤكد عليها جل دراسات الانتقال الديمقراطي قضية التجانس و التكامل الوطني و غياب النزاعات الإثنية و الجهوية ، فقد أكد "روستو" (D. Rustow) في

[1] انظر دال، ترجمة أمين الجمل، ص 151، 160.

[2] See Bunce, Op. cit, p 707.

[3] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p32, 35.

الجيل الأول من دراسات الانتقال على شرطين قاعديين ، حدود مستقرة و إجماع شعبي على تعريف شامل للهوية الوطنية ، فالشعور بالتهميش و الاستبعاد من طرف أي مجموعة عرقية ، لغوية ، دينية ، أو طائفية ، الذي يمس قدرتها على تحقيق ذاتها على كل الأصعدة الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، و السياسية ، يقوض الديمقراطية و يقف عقبة أمامها بتهديده للاستقرار السياسي و تقوية النزعات الانفصالية.

و عليه فالتعدد و عدم التجانس الذي يمثل القاعدة و ليس الشذوذ بالنسبة لجل البلدان المتقدمة منها و النامية ليس المحدد لمساراتها السياسية و لمصير الديمقراطية بها ، و إنما الصيغة السياسية المتخذة في التعامل مع هذه الظاهرة ، إذ نجحت المجتمعات المتقدمة خاصة في إيجاد قواعد للتعامل مع التعدد المجتمعي و تحويله إلى عنصر للقوة و الإثراء عوض عامل تهديد لكيان الدولة ككل ، و هو ما تدعمه "فاليري بينس" (V. Bunce) بأمثلة واقعية فمن بين بلدان الكتلة الاشتراكية سابقا تتميز بولندا ، سلوفينيا ، ألبانيا ، و أرمينيا بتجانس كبير ، و في حين حقق البلدان الأولان ديمقراطيتين راسختين ، عرف الثنائي الآخر تراجعا عن الديمقراطية ، و تمثل موريتيوس (Mauritius) و أيضا بوتسوانا حالتين لبلدين متعددين عرقيا حققا ديمقراطيتين مستقرتين نسبيا في إفريقيا ، أما أبرز مثال في هذا الجانب فتقدمه الهند التي تعرف حالة من التعدد الاستثنائي.

فاعتماد الترتيبات المؤسساتية المواتية هي الضامن للديمقراطية و استقرارها كاعتماد الديمقراطية التوافقية التي تعتمد على التوافق العريض في الآراء أو إحلال مبدأ الإجماع بدل الأغلبية لاعتماد القرارات خصوصا التي تمس الجهات بشكل مباشر ، و نظام التمثيل النسبي أو الحصص داخل البرلمان لمختلف المجموعات مع تمتعها بحق النقض (الفيتو) لسياسات لا تقبلها ، و هذه الصيغ يتم التوصل إليها عبر التفاوض و التوافق بين القادة السياسيين الممثلين لمختلف الأطراف ، كما يمكن اللجوء إلى الاتحاد الفدرالي أو الاستقلال الذاتي حين تكون المجموعات المختلفة متمركزة في مناطق جغرافية منفصلة في وجود قيم و أهداف مشتركة تضمن وحدتها الوطنية[1].

---

[1] دال، ترجمة أمين الجمل، ص 140، 141، أيضا
حسين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 ، ط2، 1999، ص 222، كذلك

Bunce, Op. cit, p 711,712 , and
Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 43, 44.

ثالثا: العوامل الثقافية

يعد مفهوم "الثقافة السياسية" (Political Culture) الذي برز بوحي من المدرسة السلوكية في النصف الثاني من القرن العشرين في معرض البحث عن الدقة و الموضوعية العلمية في الحقول الاجتماعية و بينها علم السياسة ، و دشنه العمل الرائد لغابرييل "ألموند" (Gabriel A. Almond) و "سيدني فيربا" (Sidney Verba) بعنوان "الثقافة المدنية" (The Civic Culture) سنة 1963 ، محور الربط بين الثقافة و السياسة و المدخل لتحليل النظم و العمليات السياسية في ضوء المواقف و القيم و السلوكيات الفردية و الجماعية مفردا مكانة مميزة لمنهج المقارنة ، مع أن بوادر هذا العمل ظهرت في الفلسفة الإغريقية عند أرسطو و سقراط من خلال الربط بين قدرات المواطنين و نوعية مشاركتهم السياسية.

و قد وجد هذا المفهوم مجالا خصبا لازدهاره في دراسات الانتقال الديمقراطي[1] ، و يعبر "دايموند" (L. Diamond) عن ذلك قائلا : << في إطار علم السياسة المقارن قليلة هي المشكلات التي تبدو من منظور الثقافة السياسية قابلة للتوضيح أكثر مما تبدو أصول نشأة الديمقراطية و استمراريتها >> ، و تتمثل الثقافة السياسية حسبه في المعتقدات و المواقف و القيم و المثل و العواطف و التقييمات المهيمنة عند شعب حول النظام السياسي في وطنه ، و دور الذات في ذلك النظام[2].

و لا يختلف تعريفه هذا عن محاولات لباحثين آخرين ، فالثقافة السياسية عند "ميشاييل روسكن" (Michael G. Roskin) تشمل ما يميز كل مجتمع من قيم و معايير و معتقدات و مثل تتعلق بالحياة السياسية و بظاهرة السلطة و بالنظام السياسي ، و تشير في نظر "فيربا" (S. Verba) إلى الاتجاهات و الآراء و الإدراكات التي تحكم السلوك السياسي لأي مجتمع[3] ، و يفصلها "دايموند" أكثر بإظهار عناصرها و التي تمثل ميولا و توجيهات للعمل ، و هي ثلاث توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي و المعتقدات بشأنه ، توجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي ، و توجيه تقييمي يتضمن إلتزامات بالقيم و الأحكام السياسية (مع الاستفادة من المعلومات و المشاعر) المتعلقة بأداء النظام السياسي ، ومدى صلته بهذه القيم

---

[1] العربي صديقي، مرجع سابق، ص 360، و أيضا
Russell J. Dalton," Citizen Attitudes and Political Behavior", Comparative Political Studies, Vol. 33, No 6-7, August / September 2000, p 912-914.

[2] دايموند ، ترجمة سمية فلوعبود ، المرجع السابق ، ص 9 ، 16.

[3] سمير العبدلي ، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 62 ، أبريل 2007 ، ص 50-52.

، و يعتقد أن الأعراف و القيم تمثل التوجيهات الأكثر تجذرا و ثباتا نحو النشاط و النظام السياسيين ، في حين تكون التقييمات الصرف أو خارج الاعتبارات القيمية كالمعرفة و المشاعر قابلة للتغير السريع ، و تبرز الثقافة السياسية على مستوى النظام في القيم و المواقف المتعلقة بالمؤسسات السياسية و عملها ، و على مستوى العمل السياسي في الميل للمشاركة السياسية من قبل المواطنين و في التفاعلات بين الجماعات و الأطراف السياسية ، و مستوى النتائج أو المخرجات السياسية المتوقعة و المرغوبة من طرف القادة و المواطنين[1].

و قد عبرت الأعمال الأولى في هذا المجال ل"ألموند" و "فيربا" و أيضا "أليكس إنكيليس" (Alex Inkeles) و "دايفيد سميث" (David H. Smith) عن الاختلاف بين المجتمعات في أنماط معتقداتها و قيمها و مواقفها المتصلة بالسياسة ، فضلا عن ذلك يوحي مصطلح الثقافة السياسية في نظر "لوسيان باي" (L. Pye) بأن : << المواقف و المشاعر و المعارف التي تنشط و تحكم السلوك السياسي في كل مجتمع ليست مجرد تكتلات عشوائية بل تمثل أنماطا متماسكة تنسجم و تعزز بعضها بعضا >> ، لكن هذا لا يعني حسب "دايموند" أن كل الفئات الاجتماعية تكون في مستوى واحد من الثقافة السياسية أو تتشارك في ثقافة سياسية واحدة ، فالنخب يرجح أن تمتلك قيما و مبادئ متميزة ودراية أكبر بالنظام السياسي ، و قدرة على قيادة التغيير في القيم على نطاق واسع داخل المجتمع ، كما يكون التمايز بين المجموعات الإثنية و الجهوية في القيم و الآراء المختلفة بما في ذلك السياسية منها ، و التباين في المعتقدات و المبادئ داخل أطر مؤسساتية كالقوات المسلحة و الإدارة و الجامعة ، بمعنى أن هناك ثقافات سياسية تحتية يتعذر معها الحديث في المستوى الكلي عن ثقافة سياسية وطنية إلا بصفتها تركيبة من عناصر متمايزة[2].

و هذا التعقيد يدفع إلى الجدل بخصوص جدوى مفهوم الثقافة السياسية و قدرته التفسيرية ، إذ يقرر مثلا كل من "هدسون" (Michael C. Hudson) و "ليزا أندرسون" (Lisa Anderson) التعامل معه بحذر[3].

مع ذلك فمن الصعب إسقاط العلاقة بين الديمقراطية و الثقافة في نظر كثير من أهل الاختصاص ، فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات و إجراءات بل هي أيضا قيم و مواقف يلتزم

---

[1] دايموند ، ترجمة فلوعبود ، ص 16 ،17 ، و أيضا العبدلي ، ص 51.

[2] دايموند ، نفس المرجع ، ص 9 ، 17.

[3] صديقي، مرجع سابق، ص 362، 363.

بها الحكام و المحكومون على حد سواء[1] ، حيث يعتقد البعض بالحتمية السببية للثقافة السياسية أي كونها تحدد سياسيا البنى و السلوك معا ، و أنها عصية على التغيير مع الوقت كما يظهر عند "باي" (Pye).

و الأرجح حسب "دايموند" بالمنطق و التجربة هو عدم حتمية الثقافة ، فالسببية تصح في الاتجاهين ، المواقف و القيم تؤثر في البنى و السلوك و العكس ، فالثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية و أدائها أو تقيدها ، لكنها لا تحددها ، كما ثبت بالتجربة التاريخية قابلية الثقافة السياسية للتغيير و لو ببطئ بالنسبة للقيم الأشد ثباتا ، استجابة لتغيرات تاريخية هامة في البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، << فثقافة مجتمع ما ليست مجرد إرث من ماضيه ، إنما هي كبنية جيولوجية ذات ترسبات من عدة مراحل و أحداث تاريخية >> ، حيث قامت الديمقراطية في دول كانت تعد يوما بيئة غير صالحة لها كألمانيا و اليابان و إسبانيا و إيطاليا[2] ، فالثقافة السياسية لا تتشكل في فراغ و لا تأتي أيضا من فراغ ، << فالإطار التاريخي بجوانبه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإطار الجغرافي و خبرات التنشئة الاجتماعية و السياسية و المعتقدات الدينية تساهم بدرجات متفاوتة في تشكيل الثقافة السياسية التي هي جزء من ثقافة المجتمع ككل>>[3] ، و من هنا الحديث عن عوامل ثقافية للانتقال و لعل من ضمنها التنشئة و الإصلاح التربوي و التعليمي الذي يؤكد عليه "بلقزيز"[4].

أما التأكيد على حتمية الثقافة السياسية و ثباتها كسبب لتعطيل الديمقراطية إنما هو مدخل للاستعلاء الاستشراقي ، و مظهر للإحباط من النكسات المتكررة و هذا عند العرب خاصة كما يبين "إيليا حريق" ، فالذهنيات و المسالك كما يفضل ليست متغيرا مستقلا في تفسير الاستبداد ، و هو ما يستنتجه من مناقشة بعض الأفكار المخالفة كمقولة "عبد الله حمودي" حول علاقة الشيخ و المريد ، فتوجيه الانتباه إلى الذهنيات و المسالك بدلا من بنية الاستبداد ملهاة أول من يرحب بها الطغاة لأنها تنفي المعارضة و تعفي من مواجهة الطغيان ، بل و تدعو إلى اليأس[5].

---

[1] كمال المنوفي ،< الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي> ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985، ص 65.

[2] دياموند ، ترجمة فلوعبود ، مرجع سابق ، ص 18 ، 19 ، 200 .

[3] العبدلي ، مرجع سابق ، ص 53.

[4] عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي و الديمقراطية . بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص 100-107.

[5] إيليا حريق ، <التراث العربي و الديمقراطية ، الذهنيات و المسالك> ، في إبتسام الكتبي و آخرون ، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل 30، فبراير 2004، ص 12- 31.

و المعالجة الضرورية إلى الآن لمفهوم الثقافة السياسية و الإشكاليات التي يطرحها لا تغفل عما هو أهم بالنسبة لهذا البحث ، و هو معرفة ملامح الثقافة السياسية التي تساعد الديمقراطية ، و منها حسب "دايموند" التسامح و الاعتدال و قد أكد عليهما أرسطو أولا ، << فالمرونة و الثقة و الفعالية و الانفتاح على الأفكار و التجارب الجديدة ، و التسامح حيال الاختلافات و المواقف الملتبسة ، و تقبل الآخرين ، و تبني موقف حيال السلطة لا يكون خضوعا أعمى و لا رفضا عدائيا ، بل يكون موقفا مسؤولا و حذرا >> ، توجهات ضرورية بالنسبة للديمقراطية ، و يحدد كمال المنوفي مستعينا بما قدمه "بينوك" (Roland J. Pennock) عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية في : << الشعور بالاقتدار السياسي ، و الإيمان بضرورة و جدوى المشاركة السياسية ، و التسامح الفكري المتبادل و روح المبادرة ، و لا شخصانية السلطة ، و الشعور بالثقة السياسية بصفة عامة >>[1] ، كما يشدد "روبرت دال" على أهمية الاعتقاد بضرورة التمسك بالقيم و الممارسات الديمقراطية من جانب المواطنين و القادة و تكريسها في ثقافة المجتمع ، كأساس لتماسك و بقاء الديمقراطية و قدرتها على تجاوز الأزمات[2].

يظهر أن الديمقراطية و القيم و المواقف المتصلة بها من اعتدال و تفتح و روح للمبادرة و المسؤولية وغيرها ، ليست حكرا على مجال ثقافي أو مجتمع بعينه ، ذلك أن الثقافة لا توجد على هامش التاريخ أو خارج التأثير التلقائي للتطورات البنيوية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمعات ، و حتى المبادرات الواعية لأجل التغيير الثقافي ، كما أن من عناصر التراث ما يدعم الديمقراطية بصفتها تحمل قيما إنسانية سامية و فيه ما يجوز أن ينقح و أن يثرى من إيجابيات العصر ، فالجمود ليس سمة الثقافة و لا الحتمية ، فعلاقتها بالبناء و السلوك السياسي تسير في اتجاهين تأثير و تأثر ، حيث تساهم الثقافة السياسية الملائمة في ترقية الممارسة الديمقراطية ، كما يساعد الحكم الديمقراطي على خلق خصائص فكرية و نفسية تدعم الديمقراطية.

و يجدر التنويه في الأخير إلى أن العوامل السابقة يمكن أن تقرأ من ناحيتين ، الإيجابية و السلبية ، فمن خلال الوقوف على تأثير التنمية الاقتصادية و ارتفاع الدخل الفردي ، يمكن استنتاج انعكاسات التخلف و الفقر ، مع أن من الباحثين من صوب اهتمامه نحو إبراز عوائق الانتقال بخلاف الاتجاه العام لجهود التنظير في هذا الحقل المعرفي ، ما يمكن تفسيره بأن دلالة

---

[1] المنوفي ، مرجع سابق ، ص 65-72.

[2] دال، ترجمة أمين الجمل، مرجع سابق، ص 142، 143.

عوامل الانتقال على أضدادها دلالة غير كافية ، فبالنسبة للمثال السابق ربما ثمة حاجة أكبر لفهم معمق لتأثير فشل البرامج التنموية و سوء توزيع الثروة ، و كيف بدول غنية ميسورة اجتماعيا و تجمع جل مظاهر التحديث و التقدم تتخلف عن الديمقراطية كما هو الحال في الخليج العربي مثلا ، و الأمر ينطبق على العوامل السياسية و الثقافية ، ففي الجانب السياسي تظهر الحاجة لمعالجة أسباب التماسك في بنية الاستبداد و المصادر البديلة للشرعية باللجوء إلى العصبية القبلية و العشائرية و الطائفية و شعارات القومية و التنمية و الأمن ، أو الاحتماء بعباءة الدين و الاعتماد على القوى أو اللوبيات المنتفعة من النظام في مقاومة التغيير كما يبين بلقزيز[1] ، و تحليل أسباب ضعف المعارضة السياسية و مواقفها و خياراتها التي تعيق الديمقراطية و لا تخدمها.

و في هذا العمل الذي يبدو قائما على منطق تشخيص الداء قبل وصف الدواء الذي اعتمده "برهان غليون" في أكثر من مناسبة دون أن يظهر رأيا مخالفا[2] ، مجهود ينوء به هذا البحث الذي يحاول إبراز العامل المحدد بالنسبة للانتقال الديمقراطي من بين العوامل التي تم التعرض لها بإسهاب ، و التي ترتبت عن طيف واسع من الأدبيات لا يفوتها بالتأكيد المنطق السابق ، حيث اعتمدت على المقارنة بين تجارب البلدان للتوصل إلى تحديد عوامل الانتقال عموما ، و هي الغاية النهائية لأي مجهود فكري في هذا الصدد.

---

[1] بلقزيز ، <الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق و الممكنات> ، مرجع سابق ، ص 22-24.

[2] انظر برهان غليون ، <الديمقراطية العربية : جذور الأزمة و آفاق النمو> ، في غليون و آخرون ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية ، مرجع سابق ، ص 126- 166 ، و أيضا < الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة > ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سابق ، ص 247-268.

خلاصة و استنتاجات من الفصل الأول

إن محاولة علمية تتناول موضوع الانتقال الديمقراطي ، ستفتقد قاعدة تنطلق منها إلى قصدها بثبات من معالجة ظاهرة اجتماعية حيوية في البحث بحكم معطيات الواقع ، معقدة و متشابكة الأبعاد ، و ستسير على غير هدي ، ما لم تتخذ موقفا حاسما من مفهوم الديمقراطية الموغل بجذوره في التاريخ و الذي تتجاذبه الاتجاهات الفكرية ، الأيديولوجية ، و الثقافية ، و منه تستوفي مدلول الانتقال و تكتسي وضوحا في الخطاب.

و لعل السبيل الأمثل لتجاوز طابع الغموض في مفهوم الديمقراطية ، ضبط مجموع المقومات المحددة لنظام الحكم الذي يعبر عنه ، و التي تستقى من الرصيد الفكري و حتى العملي المتكون عبر التاريخ الإنساني ، و قد تبين من وراء ذلك أن الديمقراطية قابلة للتكيف و الإثراء بما يستجد على الصعيد الفكري و المادي ، حيث استوعبت التوسع الذي شمل مفهومي حقوق الإنسان و المواطنة ، و أبرزت قدرة على الانسجام مع التقدم في تكنولوجيا الاتصال ، و مادامت تعني اتساعا في مجال الحقوق و الحريات و شمولا في المشاركة السياسية لعموم المواطنين غير المعرفين على أسس عرقية ، و لغوية ، و طائفية ، و نحو ذلك ، مع إقامة مبادئ الشفافية و الحسبة و حكم القانون ، أي تدفع بقيم الحرية ، المساواة ، و العدالة ، و حفظ كرامة الإنسان ، و هذه مثل لا يتخلى عنها شرع و لا عرف يتحرى الحق و الرشاد ، فإن الديمقراطية تقبل المقاربة و المواءمة مع أي موروث حضاري ، بل قد تسهم في إثرائه و تمهد لإحيائه ، و تساعد على إدراك غاياته.

و يشير الانتقال الديمقراطي إلى تغيير ذو طابع جذري ، يحدث مرحليا ، يلحق بنظام الحكم و ينعكس على المجتمع ككل بأبعاده السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية ، تمثل مقومات الديمقراطية مؤشرات قياسه ، و التي تفرقه عن التحولات الشكلية التي تطرأ بمبادرة من رموز النظام التسلطي على طريقتهم في الحكم ، باعتماد مظاهر الديمقراطية و في مقدمتها الانتخابات دون جوهرها ببقاء الحقوق و الحريات منتقصة ، و تعطيل التداول و الرقابة على ممارسة السلطة في المجتمع .

و يبقى العامل المحدد لهذه الظاهرة التي حظيت بقسط وافر من اهتمام البحث السوسيولوجي و السياسي ، و خصوصا في مجال السياسة المقارنة ، محل خلاف ، إذ يركز جانب من الأدبيات على أهمية التنمية الاقتصادية و آثارها الاجتماعية كارتفاع الدخل الفردي ، و نسب التعليم ، بالإضافة إلى تزايد الوعي و المشاركة السياسية ، في حين تركز رؤى أخرى على

التغير التاريخي في بنى القوة و السلطة داخل المجتمع و التي تترتب عن تغيرات أوسع اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، كتلك التي يحدثها النظام الرأسمالي من حراك اجتماعي و اقتصادي ، و بروز طبقات و فئات اجتماعية تبحث عن مكانة داخل المجتمع و ضمن النسق السياسي ، فالتغير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية يتيح فرصا و يفرض قيودا على الأطراف المتنافسة على القيم و المكاسب المجتمعية ، و يفضي إلى توازنات جديدة بينها قد تؤدي إلى اعتماد النهج الديمقراطي لحل النزاع في ظل عدم قدرة أي جهة على الحسم ، كما يشدد فريق من المختصين على أهمية البنية الثقافية للمجتمع و مدى اشتمالها على قيم و مواقف تدعم الديمقراطية ، في حين يعتقد بعض آخر بأولوية المؤسسات السياسية في بناء الديمقراطية ، و أحد الاتجاهات البارزة ذلك الذي يقول بمركزية دور النخبة السياسية ، و التفاعلات و موازين القوة بين السلطة و المعارضة في تحديد مسار الديمقراطية ، من شكل الانتقال إلى احتمالات الترسيخ ، ذلك أن النخب تستغل المعطيات البنيوية و التوازنات الجديدة التي تخلقها في صراعها لتحسين موقعها أو الحفاظ عليه ضمن النظام السياسي الذي يتولى تحصيل و توزيع القيم داخل المجتمع ، و تترجمها من خلال الصفقات و الاتفاقات التي تتوصل إليها ، و التي قد تفضي إلى الديمقراطية كأفضل الحلول بصفتها تضمن تنافسا غير صفري و تداولا على السلطة و تؤمن الاستقرار السياسي.

و بالنظر إلى قدرة النخبة على توجيه الثقافة السياسية التي تتسم بعدم الحتمية حيث تؤثر و تتأثر بطبيعة النظام السياسي ، و إلى كون المؤسسات نتاج و تعبير عن تفاوض و توافق النخب ، تأخذ الدراسة بعامل النخبة السياسية كعامل محدد للانتقال الديمقراطي دون إنكار أهمية المتغيرات الأخرى في تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة.

الفصل الثاني

النخبة السياسية و علاقتها بعملية الانتقال الديمقراطي

الفصل الثاني: النخبة السياسية و علاقتها بعملية الانتقال الديمقراطي

تمثل النخبة السياسية العامل الواعي من بين المتغيرات الأخرى التي تحددها أدبيات الانتقال الديمقراطي ، حيث يقوم نشاط النخبة على الخيار العقلاني بحساب المكاسب و التضحيات ، و تحكمه الظروف التي تفرضها البيئة بأبعادها السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية ، و هذه الأخيرة قد تكون في حد ذاتها دافعة أو معيقة للانتقال الديمقراطي الذي هو كما يفترض كثير من أهل الاختصاص نتيجة مباشرة لعمل ، صراع ، و مساومة نخب المعارضة و نخب السلطة ، و التي ترضى بالتعددية و التداول لضمان وجودها و فرصها ضمن النظام السياسي ، و تقتنع بعدم جدوى النزاع الصفري لاسيما في حالة توازن القوى و الحاجة إلى الاستقرار السياسي لزيادة المنافع ، فالنخبة السياسية بهذا تتأثر بالمعطيات البنيوية للمجتمع في اتخاذ مواقفها و خياراتها الحاسمة بالنسبة للديمقراطية ، و تعكسها عبر مفاوضاتها و الصفقات و الاتفاقات التي تعقدها و آليات تجسيدها من إجراءات و مؤسسات ، لتكتسي الديمقراطية الوليدة طابعها الخصوصي الذي تأخذه من المجتمع بمكوناته الثقافية ، العقائدية ، الطائفية ، و العرقية و غيرها ، و على هذا الأساس يفرق الدكتور الشويري بين شروط الانتقال المرتبطة بالبيئة التي تؤمن الظروف الملائمة و المساعدة على إرساء الديمقراطية ، و آلياته المتعلقة بالقرارات و الخيارات السياسية للأفراد خصوصا من النخبة[1].

و كل ما تقدم يبرر اعتماد هذا البحث لعامل النخبة السياسية في محاولة للاستدلال على أنه متغير رئيسي أو مستقل بالنسبة للانتقال الديمقراطي ، و هذه المحاولة ستتحرى إظهار تفردها مقارنة بسابقاتها لألا تقع في التكرار و تعدم الجدوى ، و ذلك ابتداء من تعريفها الإجرائي لمفهوم النخبة السياسية بعد عرض إطاره النظري و بالاستفادة من التعريفات التي قدمت له ، قبل التعرض إلى العلاقة بين النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي من الناحية البنائية و الوظيفية ، بإظهار الطبيعة الأيديولوجية ، النفسية ، و التنظيمية للنخبة التي تدفع بالديمقراطية ، و تقديم الدلائل على دورها و الوسائل المتاحة لها و العوائق التي تعترضها في هذا السبيل ، ليكون بالإمكان قياس هذه العلاقة و هذا الدور في الجزائر من خلال الفصل الثالث.

[1] يوسف الشويري ، مرجع سابق ، ص 62.

المبحث الأول: مفهوم النخبة السياسية

النخبة ظاهرة ملازمة للاجتماع البشري ، و الهرمية و التفاوت واقعه في مصادر القوة و النفوذ و التأثير من موارد مادية ، ذهنية ، و شخصية ، و غيرها ، و هو ما من شأنه أن ينعكس على المكانة و الدور للأفراد أو الجماعات في المجتمع و النظام السياسي ، و يعطي أفضلية لفئة تمثل النخبة مقابل الجمهور في صنع القرارات و تحديد التوجهات العامة ، و من هنا كان اعتماد مفهوم النخبة السياسية المقترن بالنفوذ و التأثير على النظام السياسي من قبل علماء الاجتماع و السياسة واسعا كمدخل في دراساتهم للعديد من الظواهر ، كالثورات و الحركات الجماهيرية ، و النظم السياسية بأشكالها ، و السياسات العمومية ، و كذلك الانتقالات و الانتكاسات الديمقراطية[1].

فهذه الدراسة لا تشكل بدعة و لا استثناء في استعمالها لمفهوم النخبة السياسية ، مع ذلك تجد نفسها في حاجة إلى مرور ضروري و منطقي بالخلفية النظرية للمفهوم و خاصة وضع تعريف له ، لما لهذه الخطوة من أهمية بالنظر إلى التعقيد الملازم للمفاهيم في العلوم الاجتماعية و صعوبة تحقيق إجماع على تعريفها في ظل اختلاف الزوايا و الاتجاهات الفكرية بين الباحثين.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لمفهوم النخبة السياسية

ظهرت ملامح لمفهوم النخبة تاريخيا في فكر الفيلسوف الإغريقي أفلاطون الذي دافع عن حكم ذوي العقول النبيهة و الحكمة ، كما عبرت عنه مذاهب و معتقدات دينية كان لها تأثير في النظريات الاجتماعية ، و في الفكر الحديث يبرز عمل المفكر الفرنسي "سان سيمون" (Saint Simon) الذي قال بضرورة حكم العلماء و رجال الصناعة للمجتمع[2] ، غير أن ميلاده النظري كان مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين بفضل عالمي الاجتماع الإيطاليين "فلفريدو باريتو" (Vilfredo Pareto) ، و "جيتانو موسكا" (Gaetano Mosca) ، و بمساهمة الألماني "روبرت ميشلز" (Robert Michels) ، و يمثل باحثون آخرون من أمثال "رايت ميلز" (Charles Wright Mills) و "جيمس برنهام" (James Burnham) امتدادا

[1] John Higley , “Elite Theory in Political Sociology” , University of Texas at Austin : www.montreal2008.info/site/images/PAPERS/section1/RC%202%20-%20Higley-%201.3.pdf

[2] محمد بن صنيتان ، النخب السعودية : دراسة في التحولات و الإخفاقات . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 48 ، ط2 ، مارس 2005 ، ص 23.

لهؤلاء الثلاثة[1] ، و الذين أرسوا دعائم اتجاه جديد في الدراسة و التحليل السياسي و السوسيولوجي ينطلق من النخبة كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام ، فدراسة المنظومة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكن أن تتم انطلاقا من دراسة الفاعلين الرئيسيين في سلوكهم و اتجاهاتهم و أهدافهم و مدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيير في مجتمعاتهم ، بحكم مواقعهم و قدرتهم على صنع القرار و إنفاذ اختياراتهم في مختلف الميادين[2].

و يقوم هذا الاتجاه على مسلمة تلازم النخبة و المجتمع أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات و خصوصا السياسة[3] ، و مرده إلى أن المجتمعات تنتظم دوما حول قيم معينة كالثروة والقوة و الهيبة و المكانة و غيرها ، و هذه القيم تختلف من مجتمع لآخر و بين الأفراد في المجتمع الواحد ، و اختلاف توزيع القيم يوجد عملية ترتيب هرمي داخل المجتمع بناء على حيازة كل قيمة من هذه القيم[4].

و بالنسبة لمنظري النخبة الأوائل فإن السلطة هي القيمة الاعتبارية الأساسية ، حيث انصب تركيزهم على النخبة الحاكمة التي تمثل أقلية منسجمة و متماسكة في نظرهم ، واعية بمواقعها و مصالحها مجتهدة في الحفاظ عليها تمارس السلطة و الحكم على جماهير متسمة غالبا بالسلبية و التشتت ، مستعملة القمع و الإقناع في آن واحد ، و ثنائية النخبة الحاكمة و الأغلبية المحكومة صورة نموذجية لكل المجتمعات و النظم السياسية ، رغم اعترافهم باختلافات مهمة في طبيعة النخبة و علاقاتها بالجماهير باختلاف النظم ، أو ما يعبر عنه بقانون الوجود الأزلي للأوليغارشية الذي صنف هؤلاء في خانة الميكيافيلية الجديدة[5] ، فحكم الشعب و ضبط الأغلبية للنخبة غير وارد حتى في إطار الديمقراطيات في هذا الطرح إذ السيطرة دوما للأقلية التي قد تصل إلى السلطة بالاقتراع الذي قد لا تكسبه بديمقراطية معتمدة ما لديها من قدرات و أساليب للمناورة و الدعاية ، و مهما يكن الأمر ففي كل الأحوال أقلية فقط هي التي تحكم و تتولى صنع و اتخاذ القرارات ، و هو ما يعبر عنه ميشلز بقوله : << لقد سخر التطور التاريخي من كل

---

[1] إسماعيل علي سعد ، علم الاجتماع السياسي : بين السياسة و الاجتماع . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 180، 181.

[2] حافظ عبد الرحيم ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي : قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 59 ، 2006 ، ص 70.

[3] إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 182.

[4] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 224.

[5] حسن قرنفل ، المجتمع المدني و النخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟ . الدار البيضاء: مطابع إفريقيا الشرق، أكتوبر 1997، ص 148، 149، و انظر أيضا:

Antoine Tine, Op. cit, p 21.

المقاييس التي طورت للحيلولة دون الأوليغارشية أو لمنعها ، و إذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة فإن القوانين هي التي تضعف تدريجيا و ليس القادة >>[1].

إلا أن مفهوم النخبة و النخبة السياسية عرف تطورا من حيث مدلوله و طريقة طرحه ، و هو الذي كان ظهوره ردا على نظرية ماركس منهجا و موضوعا ، إذ يحاول تحليل المجتمع و فهم تغيراته انطلاقا من بناه الفوقية على عكس منهج ماركس الذي ينطلق في تحليل المجتمع و تفسير تغيراته و إدراك القوانين التي تحكمها من البنى السفلية مستندا إلى مفهوم الطبقة و الصراع الطبقي على أسس اقتصادية[2].

و يقدم الفكر النخبوي نظرة مغايرة لأساس السيطرة و التحكم في السياسة و المجتمع غير الجانب المادي المتمثل في ملكية وسائل الإنتاج ، فالنخب العسكرية مثلا تستولي على الحكم قبل أن تباشر في جمع الثروة[3] ، و من منطلق أن القوة لا تقترن بالإمكانيات الاقتصادية فحسب ، جادل مفكرو النخبة الأوائل بأن التغيرات التي تعرفها المجتمعات لا تترتب عن التغير في قوى و علاقات الإنتاج ، بل تنتج عن الدور الذي تلعبه النخبة الحاكمة التي تمثل عقل المجتمع و فكره المدبر الذي يدفعه إلى التغيير أو يجنح به إلى المحافظة (تفرقة باريتو بين النخبة المحافظة و المجددة) ، و هي التي تنظم شؤونه لتحكمها في فن الإدارة و التنظيم (تأكيد موسكا على القدرات التنظيمية للنخبة) ، و احتكارها للعمل السياسي (مقولة ميشلز عن الأوليغارشية)[4].

و يعتبر "باريتو" أبرز من ناظر "ماركس" من مفكري النخبة ، فرغم اعترافه بالصراع الطبقي كحقيقة تاريخية فإنه يختلف مع "ماركس" حول أساس هذا الصراع الذي لا يحكمه فقط المتغير الاقتصادي المتمثل في وسائل الإنتاج ، إذ قد تتصارع النخب و الجماهير للاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية ، كما يخطّئ "ماركس" في اعتقاده بأن الصراع الطبقي سيؤول إلى نهايته بانتصار البروليتاريا على البرجوازية معتقدا أن هذا الانتصار في حال حدوثه سيكون في صالح فئة قليلة تتحدث باسم البروليتاريا بمعنى سيفرز نخبة جديدة ، فالصراع يدار دوما لصالح النخبة

---

[1] سعد، المرجع السابق، ص 182، 183.

[2] عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 71.

[3] انظر بن صنيتان ، ص 27 ، و قرنفل ، ص 151.

[4] أحمد زايد ، < النخب السياسية و الاجتماعية ، مدخل نظري : مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري > ، في أحمد زايد ، الزبير عروس محررين ، النخب الاجتماعية : حالة الجزائر و مصر . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2005 ، ص 36 ، 37.

في حين تستغل الجماهير في تحقيق أهداف القلة ، و ينتهي "باريتو" بهذا إلى سحب صفة العلمية عن الإسهام الفكري لماركس[1].

و جوهر الخلاف بين النظريتين الماركسية و النخبوية كما يعبر عنه "حافظ عبد الرحيم" يكمن في تصور طبيعة العلاقة بين المجتمع و السياسة و أثرها على التغيير ، ففي حين يركز "ماركس" على دور الجماعات أو الطبقات الاجتماعية و يقلل من دور السياسة يتخذ النخبويون موقفا معاكسا[2] ، و يبقى أن فهم التفكير النخبوي في جانب كبير منه لا يتم دون إدراك رد الفعل الماركسي له[3].

و في سبيل الوقوف على التطور الذي عرفه الفكر النخبوي عرض موجز لأهم أفكار أعلامه الأوائل الذين كانت بينهم نقاط اختلاف و تأثير متبادل وفق تسلسل كرونولوجي ، و ذلك ليتسنى التعرف على أوجه التجديد مقارنة بالطرح الكلاسيكي ، ففلفريدو باريتو (V. Pareto) الاقتصادي و عالم الاجتماع الإيطالي (1848 – 1923)[4] ، و خصوصا من خلال كتابه "العقل و المجتمع" (The Mind and Society) ، مهد للنخبويين كأول من انتبه إلى أهمية التفاوت بين أفراد المجتمع في القدرات المادية و الذهنية في تحديد درجة قوتهم و تأثيرهم السياسي و الاجتماعي[5] ، إذ ينعكس هذا الاختلاف في المؤهلات على عملية توزيع الموارد الاجتماعية النادرة مفضيا إلى جعل عدم المساواة في توزيع الثروة و القوة أمرا أساسيا في المجتمع ، و الذي ينقسم بذلك إلى فئتين ، إحداهما تمثل نخبة أعلى ذكاء و أخرى غير ذلك ، و هذا الوضع مطلق يشمل كل النظم الاجتماعية ، حيث تستأثر القلة بممارسة القوة و النفوذ ، غير أن باريتو يعتقد أن التواجد في صفوف النخبة لا يضمن بالضرورة ممارسة الحكم ، فهو يفرق بين النخبة الاجتماعية (Social Elite) بشكل عام ، و النخبة الحاكمة (Ruling Elite) ، فالتفوق في استعمال القوة و الإقناع لصنع القبول لدى المحكومين إضافة إلى توازن القوى بين جماعات النخبة هو الفيصل في تحديد النخبة الحاكمة[6].

1 سعد، مرجع سابق، ص 211، 212.

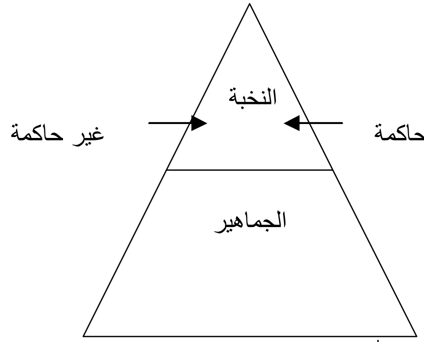
2 عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 71.

3 سعد، المرجع السابق، ص 211.

4 Tine, Op. cit, p 10.

5 ابن صنيتان ، المرجع السابق ، ص 24.

6 عارف ، مرجع سابق ، ص 226 ، و أيضا سعد ، ص 200.



الشكل2. 1 [*] رؤية باريتو للنخبة : حاكمة و غير حاكمة

و يؤكد "باريتو" على العامل النفسي الاجتماعي أو الرواسب (Residues) كما يعبر عنها و هي الخصائص و الصفات و القدرات الشخصية في تحديد النخبة ، و في هذا الإطار يعتقد أن الحكم يقوم على استعمال القوة و الخديعة في محاكاة واضحة لميكيافيلي ، فالنخبة الحاكمة تضم إما الأسود أو الثعالب أي أصحاب القوة و الشجاعة ، أو ذوي الذكاء و الدهاء ، مع أن السياسة كما يتصور في حاجة إلى الصنفين معا ذلك أنها مزيج بين العنف و الإقناع ، و التوازن بين النخب ذات الرواسب من النوع الأول مع التي تمتلك النوع الثاني هو ما يضمن الاستقرار السياسي برأيه ، و في حال اختل التوازن تكون الثورات و التغيرات ، و ما يسري على السياسة ينطبق على المجالات الأخرى كالاقتصاد مثلا حيث المضاربون هم الثعالب و أصحاب رؤوس الأموال الأسود الذين لا يختلفون فقط في المصالح بل في الطبع و الرواسب كذلك ، و يبدو أن اهتمامه الكبير بمسألة الاستقرار خصوصا بالنسبة للنظام السياسي هو ما قاده إلى أهم أفكاره و المتعلقة بما يسميه " دوران النخبة " ، فالنخبة كفئة تحتل قمة البناء الاجتماعي تصاب بالضعف و يعتريها الوهن بمرور الوقت مع رغبتها في المحافظة على وضعها ، و في وجود شريحة تأتي من مستوى اجتماعي أدنى تبتغي أن تبلغ مصاف النخبة يكون الصراع المفضي إلى عملية الدوران.

و يعتقد "باريتو" أن انفتاح النخبة و قدرتها على استيعاب عناصر جديدة يمنحها القدرة على الاستمرار و يساهم في استقرار النظام ، في حين يتسبب انغلاقها في عدم الاستقرار، و يفرق بذلك بين نوعين من دوران النخبة ، داخلي أو أفقي بحلول أفراد محل آخرين ، و خارجي أو عمودي يتعلق باستبدال نخبة بكاملها بأخرى ، و في كل الأحوال فإن دوران

[*] الشكل مأخوذ عن : رشاد القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

و تبدل النخب حتمية تاريخية ، فالتاريخ حسبه مقبرة الأوليغارشية دون أن يعني بذلك انتهاء النخبة كظاهرة أزلية لصيقة بالمجتمعات و النظم السياسية[1].

أما "موسكا" (G. Mosca) عالم الاجتماع الإيطالي الآخر (1858 – 1941) ، فاستعمل مصطلح "الطبقة الحاكمة" (The Ruling Class) عنوان كتابه الأبرز في هذا السياق أو الطبقة السياسية عوض النخبة ، حيث يظهر تأثره بالتحليل الطبقي ، و بحثه عن استبدال الأساس الاقتصادي في المقاربة الماركسية للمجتمع بالطرح السياسي النخبوي ، و يجادل بأنه في كل المجتمعات هناك طبقة حاكمة تمثل أقلية و طبقة محكومة من الأكثرية ، و أن سيادة الشعب تضليل كبير ، فالديمقراطية تصادرها أقلية هي الطبقة السياسية المسيطرة التي تلجأ إلى اعتماد مبادئ ديمقراطية تكسب من خلالها شرعية لتصرفاتها ، و التمثيل بالنسبة له ليس نقل إرادة الناخبين إلى عدد من المنتخبين إذ تنتهي سلطة الناخبين بانقضاء العملية الانتخابية ، ففي كل الحالات تحتكر الأقلية السلطة و مزاياها و تخضع الأغلبية سواء بطريقة شرعية نسبيا ، متعسفة ، أو عنيفة[2].

و ما يؤهل النخبة للسيطرة بالنسبة لموسكا هو أساسا قدرتها على التنظيم دون أن يتجاهل أهمية ما تحوزه من مؤهلات أخرى تجعلها موضع تقدير داخل المجتمع ، فكونها أقلية يساعدها على تحقيق العمل المنسق و المنظم و يمنحها تماسكا و قوة في مواجهة الأكثرية المشتتة ، أما دوافع التنظيم فيوضحها بما يسميه القانون النفسي الذي يحكم تصرفات الإنسان ، فالذين يفترض بهم تمثيل الشعب و رعاية مصالح المجتمع ككل ، بمجرد أن يحقق كل منهم غايته بانتخابه يتحول في سلوكه من خادم إلى سيد و ينشغل بمصالحه الخاصة ، و في سعيه نحو تحقيقها يرتبط بمن يشاركونه المطامح ليشكلوا أقلية منظمة يتوفر لها من المزايا و القدرات ما يجعل الأكثرية لا تقدر على رد الفعل إزاءها[3].

و فيما يخص طبيعة النخبة الحاكمة أو القواعد و الأسس التي تقوم عليها فهي تختلف في نظرة "موسكا" من مجتمع لآخر و بين مرحلة تاريخية و أخرى ، ففي مجتمع بدائي تكون القوة العسكرية مفتاح المكانة و التفوق السياسي ، و في آخر أكثر تقدما استخدام الرموز الدينية ،

---

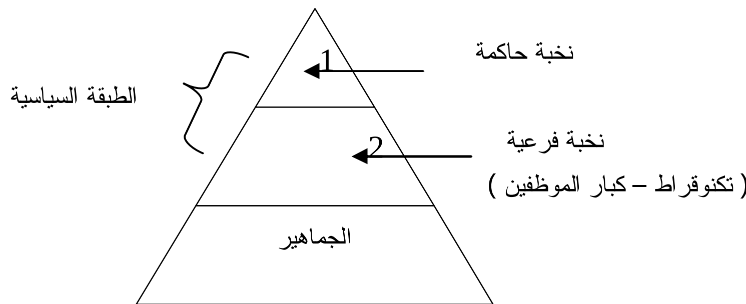
[1] عارف، مرجع سابق، ص 226، 227، و أيضا سعد، ص 200-204، كذلك Tine, Op. cit, p 10, 11.

[2] Ibid, p 11,12, et عارف، المرجع السابق، ص 227، سعد، ص 181.

[3] سعد ، المرجع نفسه ، ص 187-189.

و في مرحلة أخرى التفوق الاقتصادي ، فالبيروقراطية ، ثم المعرفة المتخصصة ، فثمة أسس مختلفة لوجود النخبة يطلق عليها موسكا الصيغة السياسية (Political Formula) ، التي تشير إلى القيم و الأيديولوجيات السياسية التي تبرر وجود النخبة في المجتمعات المختلفة ، فالنخبة بذلك تنشأ طبقا لطبيعة الصيغة السياسية المقبولة في المجتمع[1].

فضلا عن هذا يهتم "موسكا" بقضية دوران النخبة مبديا اختلافا عن "باريتو" انطلاقا من تصوره لعلاقة النخبة و الجماهير ، حيث يفترض وجود ارتباط و تواصل بين الطرفين ، و دورا أقل سلبية لطبقة المحكومين التي يمكنها ممارسة الضغط و التأثير على الطبقة الحاكمة لعدم الرضا عن سياساتها ، ما يمكن أن يؤدي إلى سقوط الأخيرة و حلول نخبة جديدة محلها كأمر يقتضيه تماسك و استمرار البناء الاجتماعي ، و في هذا اعتراف منه بالفارق بين الديمقراطية و غيرها من النظم السياسية ، و يعتقد أن تواصل النخبة بالمجتمع يكون أساسا من خلال نخبة فرعية تحتل مستوى أدنى من الطبقة السياسية يطلق عليها "الطبقة الوسطى" التي تضم كبار الموظفين و الأخصائيين و المديرين و العلماء و المثقفين ، و مهمتها أيضا إمداد النخبة بالكفاءات فهي مصدر التجنيد السياسي حسبه و هي عنصر حيوي في حكم المجتمع ، ومع أن "موسكا" يقر على غرار "باريتو" بوجود دوران داخلي للنخبة بتجنيد أعضاء جدد و دوران خارجي بحلول نخبة تعبر عن مصالح جديدة محل أخرى ، إلا أن تفسيره لهذه العملية كما يبدو يجمع الجانب الاجتماعي و السيكولوجي خلافا لباريتو الذي قدم تفسيرا سيكولوجيا خالصا[2].



الشكل 2. 2 * رؤية موسكا لمستويات النخبة (الطبقة السياسية) : حاكمة و فرعية

[1] عارف، المرجع نفسه، ص 227، 228.

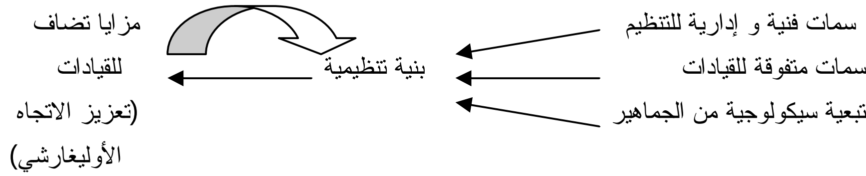
[2] ابن صنيتان ، المرجع السابق ، ص 25 ، 26 ، و أيضا سعد ، ص 187 ، 188 ، و عارف ، ص 227.
* الشكل مأخوذ عن رشاد القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

و عموما تتلخص أفكار كل من "باريتو" و "موسكا" عن النخبة حسب "توماس بوتومور" (T. B. Bottomore) في أنه : << في كل مجتمع هناك بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع ، و هذه القلة هي الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة التي تتألف من أولئك الذين يشغلون المواضع السياسية الهامة ، و أولئك الذين يستطيعون التأثير في القرارات السياسية تأثيرا مباشرا ، تخضع لتغيرات مهمة في عضويتها خلال فترة زمنية معينة ، و غالبا يكون مصدر هذه التغيرات ولوج أفراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع إلى مجال القلة الحاكمة ... أو إحلال النخبة القائمة بأخرى >>[1].

و يعتبر الألماني "روبرت ميشلز" (R. Michels) القطب الثالث للفكر النخبوي الكلاسيكي (1876-1936) ، و الذي ركز اهتمامه على التنظيمات الاجتماعية و الحزبية منها بالخصوص ، ليضع القانون الحديدي للأقلية أو الأوليغارشية (Iron Law of Oligarchy) ، لاسيما من خلال كتابه "الأحزاب السياسية" (Political Parties) ، حيث درس الأحزاب الاشتراكية في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى و بشكل أساسي "الحزب الاشتراكي الألماني" ، و كانت النتيجة التي توصل إليها أنه في كل تنظيم اجتماعي قائم على تقسيم للعمل سواء حزب سياسي أو نقابة أو غيرها عوامل تحتم ظهور حكم الأقلية <<من قال منظمة قال أوليغارشية>> ، إذ لا غنى لأي تنظيم عن دور القيادة الذي يمارسه القلة من ذوي المؤهلات و الكفاءة الفنية و الإدارية الذين يحتلون قمة الهرم التنظيمي ، و بما يجتمع لهم من مهارات و امتيازات تنظيمية يسيطرون على الأنشطة و الموارد و يوجهون بقية الأعضاء ، كذلك بما يتاح للجماعة القليلة من قدرة على الاتصال و التنسيق يمكنها العمل لأجل مصالحها الضيقة و الانسلاخ غائيا عن المنتسبين للتنظيم و الشريحة التي يمثلها من المجتمع ، و ما يساعدها في تقدير "ميشلز" وجود قابلية لدى الجماهير لأن تقاد و تحكم ، فهذه الأخيرة لا تبالي كثيرا بالشؤون العامة و المسائل السياسية إلا ما يمس بالمصلحة الخاصة و تتجنب تحمل المسؤولية ، و تجهل كيفية عمل النسق السياسي ككل و التنظيمات التي تمثلها أو تنتمي إليها بشكل خاص ، فداخل الحزب السياسي توجد فئة عريضة من الأعضاء الذين لا يؤدون دورا يذكر إلا تقديم دعمهم الانتخابي أو أصواتهم بإيعاز من القيادة ، مع ذلك فإن النخبة التي تميل إلى المحافظة في مواقفها و على مكانتها تسعى إلى استيعاب توجهات و أفكار المجتمع و استخدامها في الحصول على التأييد ، كما تستقطب أفرادا جددا من خارج دائرتها في محاولة الاستمرار ، و هي العملية التي أطلق عليها "باريتو" و أيضا "موسكا" دوران النخبة.

[1] ابن صنيتان ، نفس المرجع ، ص 25 ، 26.

و رغم تركيزه على الأحزاب فإن "ميشلز" الذي اعتمد أيضا تحليلا يجمع البعد النفسي و الاجتماعي صاغ نظريته لتشمل كل المنظمات الاجتماعية بما في ذلك الدولة ، داعما الاتجاه النقدي للديمقراطية أو حكم الأغلبية[1].



الشكل 2. 3* ميشلز : متغيرات تفضي إلى الأوليغارشية في التنظيمات الاجتماعية

و الملاحظ أن النظرية النخبوية التي انطلقت من تساؤل مركزي تقليدي فكريا مع مؤسسيها الثلاثة ، حول من يحكم أو يمارس السلطة و يصنع القرار السياسي في المجتمع ، قد تطورت بعد ذلك لتتجاوز صياغاتها الأولى من حيث أسس تعريفها لمفهوم النخبة ، و اتجاهات تناوله ، و المسائل التي يرتبط بها ، حتى صار مفهوما محوريا في التحليل السوسيولوجي تشير إليه كافة مساعي التنظير بشكل أو بآخر ، و قد كان للحركة السلوكية** في العلوم الاجتماعية تأثيرها في هذا التطور ، إذ دفعت إلى التركيز على البعد السلوكي القابل للملاحظة لأجل تحديد النخبة ، و في إطار ذلك تأكيد "هارولد لاسويل" (Harold D. Lasswell) على أن التحليل السياسي المقارن يقوم على معرفة الأصول الاجتماعية للنخب و مهاراتها الخاصة و توجهاتها.

و يعد إسهام "رايت ميلز" (C. Wright Mills) الأبرز في هذا السياق ، و الذي ربط بين مفهوم النخبة و مفهوم القوة الذي شاع استخدامه عند علماء السياسة السلوكيين المتأثرين بماكس فيبر ، من خلال طرحه لمفهوم "نخبة القوة" (Power Elite) في كتاب بهذا العنوان درس فيه المجتمع الأمريكي[2] ، حيث يتجاوز الأسس السيكولوجية أو النفسية (القدرات و المواهب

---

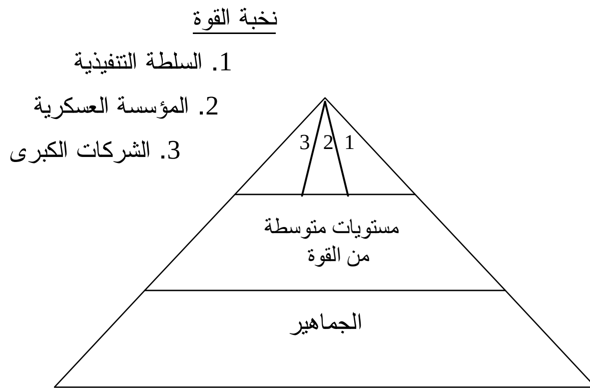
[1] سعد، مرجع سبق ذكره، ص 193- 198، أيضا عارف، ص 228-230، و كذلك
Tine, Op. cit, p 12.

* الشكل تمّ أخذه عن رشاد القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

** السلوكية: عبارة عن نموذج معرفي شمل جميع حقول العلوم الاجتماعية بداية من القرن العشرين و ازدهر بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة بشكل أساسي ، يرى فيه أصحابه ثورة (Behavioral Revolution) ، منهجية خاصة ، إذ قام على إحلال المنهج التجريبي الذي قوامه الملاحظة و الفرضية و التجريب محل المناهج التأملية دون إهمال دور القيم كمحرك أساسي للإنسان ، من خلال التركيز على السلوك الإنساني المتغير كمادة ، و اللجوء إلى أدوات التحليل الكمي بجانب الأدوات الذهنية مع التزام الحياد و الموضوعية ، بغية الوصول إلى الدقة في النتائج العلمية و تعميمها في تفسير واقع معين و التنبؤ به (ارجع إلى : عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، النظريات السياسية المعاصرة – دراسة للنماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة - . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 83-102).

[2] زايد، مرجع سابق، ص 37، 38، و أيضا عارف 230.

الشخصية) لتعريف النخبة عند من سبقوه لاسيما "باريتو" ، مجادلا بأن القوة و النفوذ ترتبط بمواقع و أدوار ضمن المنظمات الرئيسية في المجتمع ، فالمجتمع الحديث نظامي و القوة فيه كذلك ، و النخبة بالتالي هي التي تشغل المواقع المؤثرة في هذه المنظمات ، و يحدد نخبة القوة من هذا المنطلق في كبار التنفيذيين الحكوميين ، و القادة العسكريين ، و مديري أو أصحاب الشركات الاقتصادية الكبرى ، و يعتقد "ميلز" أن هذه الأطراف النظامية تشكل نخبة قوة قومية تربطها مصالح و أهداف مشتركة تدفعها إلى الاتصال و الاتفاق على السياسات و القيم التي تراعيها ، و الارتباط و التنسيق الحيوي لتماسكها و بقائها يبلغ ذروته في حال إمكان تبادل الأدوار و الوظائف بينها ، كما يشتمل بناء القوة في المجتمع حسب "ميلز" على مستوى متوسط من ذوي النفوذ و العلاقات يتبع النخبة لافتقاده للاستقلال الاقتصادي و التوجيه السياسي حتى إن لجأ إلى التنظيم ، فالعمل المنظم عاجز سياسيا إذا اعتمد على الحكومة ، أما الحلقة الأضعف فتتمثل في الجماهير المشتتة و الخاضعة التي لا تقدر على خلق وسائل مؤثرة للاتصال و الفعل السياسي ، و بهذا وصف الشعب الأمريكي ، لينتهي إلى أن قيم الحرية و الديمقراطية جزء من الأسطورة اللبرالية[1].



الشكل2. 4* نموذج نخبة القوة لرايت ميلز

و يقدم "جيمس برنهام" (J. Burnham) طرحا يلتقي فيه مع "ميلز" في تجاوز الأسس السيكولوجية للنخبة ، غير أنه يتميز عن كل النخبويين في التوجه الذي اتخذه ، إذ عمل على المزاوجة بين النخبوية و الماركسية ، ففي كتابه بعنوان "الثورة الإدارية"

[1] سعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 206-208 ، و كذلك بن صنيتان ، ص 27 ، 28 .

* الشكل 2. 4 مأخوذ عن القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

(The Managerial Revolution) ، الذي رأى فيه أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجيا بحيث تسيطر على المجتمع نخبة إدارية تتحكم بشؤونه الاقتصادية و السياسية ، اعتبر أن جوهر السياسة هو الصراع على "القوة الاجتماعية" (Social Power) أو الثروة و السلطة بين الجماعات المنظمة ، و الذي يؤول لمصلحة أقلية ، و يتجلى البعد الماركسي في رؤية "برنهام" في اعتقاده أن أساس التفوق و السيطرة داخل المجتمع هو التحكم في وسائل الإنتاج : << إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة ، فعلينا أن نحدد الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول>> ، و تسعى الجماعة المسيطرة أو الحاكمة حسبه إلى منع غيرها من الوصول إلى موقعها باستخدام قوة الدولة ، كما تتولى توزيع نتاج ما تسيطر عليه من وسائل وفق معاملة تفضيلية ، ذلك أن سلطة النخبة الحاكمة تضعف عندما تبدأ نخبة أخرى بالسيطرة على وسائل الإنتاج ، و يعتبر طرح برنهام نخبويا ذو طابع ماركسي لأنه تنبأ بحلول نخبة إدارية تكنوقراطية محل النخبة الرأسمالية لا بانهيار النظام الرأسمالي علي يد البروليتاريا ، فوجود فئة مسيطرة قانون اجتماعي ثابت عند النخبويين و هو واحد منهم[1].

و مفهوم النخبة بهذه النزعة الأوليغارشية و الطابع الضيق ، و رغم أنه فرض نفسه بقوة في التحليل السياسي و السوسيولوجي ، بحيث لا يمكن تجاهله ، لم يكن مقبولا كما هو في دوائر علمية أخرى ، فبالنسبة للسلوكيين هو نقيض نظري و منهجي لمبدأ التعددية و التحليل الوظيفي عندهم ، و مع ذلك عمدوا إلى صياغات أوسع من تلك التي قدمها "ميلز" بتأثير من مفهوم القوة ، حيث أدرجوا مفهوم "النخب المتعددة" (Plural Elites) انطلاقا من رؤية تعددية للحياة الاجتماعية ، على أساس أنه لا يمكن لجماعة واحدة أن تحتكر القوة و تستحوذ على النسق برمته ، و أن ثمة جماعات متباينة لكل منها تأثير في نطاق معين ، و من أصحاب هذا التوجه "روبرت دال" (R. Dahl) ، الذي يعترف أن للسياسة رجالها حتى و إن تعددت مصادر القوة ، و مع ذلك يرى أنه في كل مجال من مجالات الحياة السياسية و الاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيرا على صناعة القرارات ، فلكل مجال نخبته ، و النخب تتعدد بتعدد مجالات الحياة إذن.

و تعبر "سوزان كيلر" (S. Killer) بشكل أوضح عن مفهوم النخب المتعددة حين تفترض وجود نخب إستراتيجية (Strategic Elites) في ميادين الحياة المختلفة في الاقتصاد و السياسة

[1] سعد ، مرجع سابق ، ص 208-210 ، و بن صنيتان ، ص 37 ، و أيضا حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة . القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط3، 2007، ص 400.

و الثقافة و المجتمع المدني و غيرها ، لكل منها وظيفة في نطاق وجودها دون أن تصل بالضرورة إلى الحكم[1].

و حسب "ريمون أرون" (Raymond Aron) فإن : << النخب تتعدد بتعدد الموارد الاجتماعية و بتعدد و تنوع الرموز ، لذلك نتحدث عن نخبة اقتصادية ، و نخبة اجتماعية ، و نخبة سياسية ، و النخبة تتغير بتغير تلك الموارد ليعاد توزيع المراتبية الاجتماعية من جديد >>[2].

و حتى من زاوية ماركسية قدم عالم الاجتماع البريطاني "رالف ميليباند" (R. Miliband) تصورا عن تعدد النخب ، في محاولته لتطوير نظرية "ماركس" عن الدولة و علاقتها بالطبقة ، حيث يرى أن الطبقة الحاكمة أو المسيطرة تتمثل في عدد من النخب الاقتصادية و الاجتماعية التي لا تتولى ممارسة السلطة بصفة مباشرة ، و إنما تعتمد على نخبة أخرى تخولها تأمين مصالحها هي "نخبة الدولة" (State Elite) ، و التي تنقسم بدورها إلى نخب فرعية حسب البناء المؤسساتي للدولة : الحكومة ، الإدارة ، الجيش ، البرلمان ، القضاء ، و الهيئات المحلية[3].

فقد توسع مفهوم النخبة بفضل هذا التطور ليتجاوز نطاق العمل السياسي المباشر أو ممارسة السلطة و الحكم كما ظهر عند مؤسسيه ، حيث صار يشير حسب "أنطوني غيدنز" (A. Giddens) إلى الفئات التي تتصدر أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي ، مما أتاح دراسة النخبة بحصرها ضمن مجال نشاطها أو تواجدها بدراسة النخب المحلية مثلا.

و في هذا السياق ركز عالم الاجتماع الألماني "كارل منهايم" (K. Mannheim) من بين أعلام الفكر النخبوي على "النخبة المثقفة" (Intellectual Elite) أو الإنتيليجنسيا بتعبير "حافظ عبد الرحيم" ، و هي جماعة اجتماعية محايدة و غير متجانسة بحيث لا يمكن اعتبارها طبقة في تقدير "منهايم" ، يربطها " تراث علمي مشترك " ، تضطلع بتحديد توجهات المجتمع عبر تشخيص واقعه و تقييمه و كشف الاختيارات أمامه ، فالانتقاد هو " محرك المجتمع و وعيه " كما يقول[4].

---

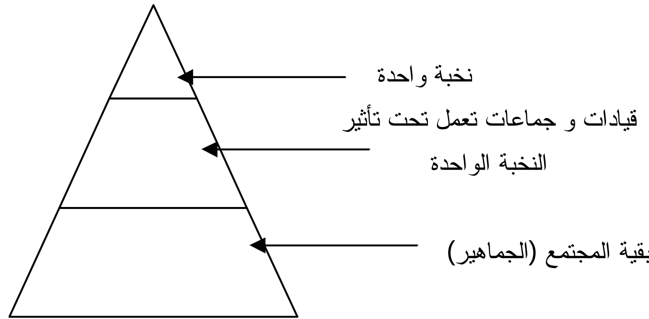
[1] زايد، مرجع سابق، ص 38، 39.

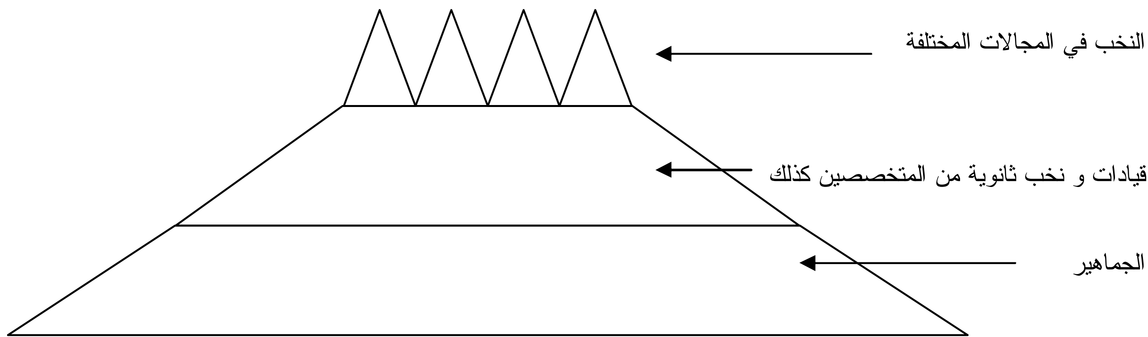
[2] عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] زايد ، نفس المرجع ، ص 39 ، 40 ، و كذلك ، منير السعيداني ، < النخب الفكرية العربية : بحث في إجرائية المفهوم > ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة 3 ، العدد 25 ، نوفمبر 2005 : http://www.ulum.nl/b32.htm

[4] عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 75.

الشكل 3. 1* : نموذج هرمي للنخبة بقمة واحدة للقوة





الشكل 3. 2* : النموذج التعددي للنخبة

و لقد استعملت مقولة تعدد النخب بشكل أساسي كرد ديمقراطي على النخبويين الكلاسيك ، الذين فرضوا تحديا كبيرا على مفكري الديمقراطية ، بكشفهم عن الطابع الأوليغارشي للسلطة السياسية التي تمارس دوما من قبل أقلية ، فأهم آلية للديمقراطية التي هي الانتخابات ذات طابع نخبوي كما يجادل "برنارد مانين" (Bernard Manin) رغم أنه غير محسوب على النخبويين ، بما أنها تقوم على اختيار الأفضل من قبل الناخبين ، بل إن لفظي نخبة (Elite) و انتخاب (Election) مشتقان من نفس المصدر في الفرنسية كما يوضح (Elire) بمعنى اختار و انتخب ، لكن هذا الرد بدا محاولة للتلاؤم مع مفهوم النخبة أكثر منه هجوما يستهدف دحضه معرفيا و منهجيا ، حتى أن البعض حاولوا تقديم نظرية نخبوية للديمقراطية (Elitist Theory of Democracy) كما يبين "علي الدين هلال" ، عبر الأخذ بفرضية أن كل مجتمع و نظام سياسي يفرز نخبة مع ادعاء وجود فارق في النظام الديمقراطي في طبيعة بنائها و تفاعلها[1] ، فمتى قامت النخبة على التعددية و انفتاح عضويتها من خلال العملية الانتخابية ،

[1] هلال ، في إبراهيم سعد الدين و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.
* الشكلان مأخوذان عن رشاد القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

و التنافس بين أعضائها و تشكيلاتها على أصوات و دعم الناخبين بالتكيف مع مطالبهم و تفضيلاتهم ، وذلك لإمكانية أن تقوم الهيئة الناخبة بإقصاء الزعماء السياسيين أو أعضاء النخبة الذين يخالفون إرادتها ، كان عملها وفق القواعد الديمقراطية حسب "ستيفن مونسما" (S. V. Monsma)[1].

و يؤكد "ريمون أرون" (R. Aron) العلاقة بين تعددية النخب و الديمقراطية في قوله بأن : << وجود نخبة واحدة موحدة يعني نهاية الحرية ، و وجود نخب متنوعة مشتتة يعني نهاية الدولة >>[2] ، كما يظهر التأثر بالقوة النظرية لمفهوم النخبة أيضا عند المفكر الفرنسي "موريس دي فرجيه" (M. Duverger) ، حين رأى أن النخبة الحاكمة تمثل الجماهير المحكومة ، و آثر صياغة "حكم الشعب بنخبة من الشعب" ، و يتفق معه "جوزيف شومبيتر" (J. Schumpeter) أيضا ، إذ عرف النهج الديمقراطي بأنه : << ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يسمح بالوصول إلى المناصب السياسية التي يكتسب الأفراد بفضلها قوة اتخاذ القرارات ، عبر الصراع التنافسي من أجل أصوات الشعب >>[3].

و إذا كان مفهوم تعدد النخب أكد بقوة على الفارق بين النخبة السياسية ، التي ركز عليها مفكرو النخبة الأوائل لاهتمامهم بالنخبة الحاكمة أو نخبة السلطة ، و النخب الاجتماعية الأخرى ، فإن أسس هذا التمييز تبقى مع ذلك غامضة ، ما يخلق صعوبة بالغة في ضبط مفهوم النخبة السياسية ، نتيجة التداخل بين المجال السياسي و المجالات الاجتماعية الأخرى و عدم اتضاح حدوده معها ، فالسياسة هي إدارة شؤون المجتمع من كافة النواحي كما يرى "إسماعيل علي سعد" ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية و الدينية أحيانا ، و ما هو سياسي لا ينحصر في الدولة أو السلطة كما كان الاعتقاد قديما ، فبفعل "التسييس المتزايد" حسب "كارل دويتش" (Karl Deutsch) أصبح للسياسة صلة بكل أوجه الحياة و الحياة ذاتها (الأمان الشخصي ، الكرامة ، التعليم ...).

من ناحية أخرى فإن النخب في المجالات الاجتماعية تحاول التأثير على النخبة السياسية و قراراتها في القضايا و المواقف التي تعنيها ، كما قد تسعى إلى ولوج المجال السياسي أو أنها

---

[1] القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص 147.

[2] عارف، مرجع سابق، ص 224.

[3] سعد، مرجع سابق، ص 212-214، و كذلك Joseph Schumpeter, Op. cit, p 269.

تجند للقيام بأدوار ضمنه ، و هذا التداخل و انعدام الاستقلالية لما هو سياسي و ما هو اجتماعي أو مدني مكمن الصعوبة في تعريف النخبة السياسية[1].

و قد اعتمدت من الناحية النظرية اتجاهات و اقترابات متعددة في دراسة و تحديد النخبة عموما ، فهنالك الاتجاه النفسي أو السيكولوجي الذي برز عند مفكري النخبة الأوائل و عند "باريتو" بالأساس الذي يؤكد على القدرات و السمات الشخصية للنخبة ، و الاتجاه التنظيمي عند "موسكا" و "ميشلز" و يركز على القدرات و المهارات التنظيمية ، إلى جانب الاتجاه الاقتصادي الذي ظهر مع "برنهام" و ربط النخبة بالسيطرة على وسائل الإنتاج و الموارد المادية في المجتمع ، في حين اتخذ "رايت ميلز" اتجاها نظاميا رأى فيه أن النخبة تتحدد في ضوء الطابع النظامي للمجتمع و المؤسسات التي تحتل أوضاعه القيادية[2] ، و قد سبق تبيان هذه الاتجاهات مع أصحابها بتفصيل.

أما من الناحية المنهجية فيمكن تمييز أربع اقترابات أساسية استعملت في التعرف على أعضاء النخبة ، و أقدمها اقتراب الملاحظة التاريخية الذي يعتمد على مهارة الباحث و قدرته في جمع المصادر التاريخية لتحديد النخبة ، و استخدمه كل من "باريتو" و "موسكا" ، أما اقتراب المنصب الرسمي فيقوم على تحديد المناصب الرسمية الهامة و المؤثرة في المجتمع ، و اعتبار من يشغلها أعضاء النخبة ، و يركز اقتراب صنع القرار على دراسة عملية صنع القرار و معرفة من يقوم بها باعتبارهم أعضاء النخبة ، كما يعتمد اقتراب السمعة في تحديد النخبة ، باعتبار الصيت و الشهرة أهم ميزاتها ، و قد يلجأ الباحث فيه إلى عينة من المبحوثين ليختاروا أعضاء النخبة باعتماد مؤشر السمعة من بين قوائم يعرضها عليهم ، و تواجه هذه العملية تحدي التزام الحياد من قبل الباحث و المبحوث على حد سواء[3].

و إلى جانب ما تقدم هناك محددات أخرى للنخبة لابد من معرفتها للاستدلال و التفسير انطلاقا من مفهوم النخبة تتمثل في[4]:

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية لأعضائها.

---

[1] أحمد زايد، < مقدمة: النخب (جماعات الصفوة) بين المجال السياسي و المجال الاجتماعي >، في زايد وعروس، مرجع سبق ذكره، ص11-14، و أيضا علي سعد ، ص 179 ، و القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة) ، المرجع السابق ، ص 79-80 ، و قرنفل ، مرجع سابق ، ص 154.

[2] ابن صنيتان ، مرجع سابق ، ص 37 ، 38 ، و نافعة ، مبادئ علم السياسة ، مرجع سابق ، ص 398-401.

[3] عارف ، مرجع سابق ، ص 231 ، 232 ، و أيضا بن صنيتان ، المرجع السابق ، ص 38.

[4] عارف ، نفس المرجع ، ص 233 ، و بن صنيتان ، ص 38 ، 39.

- السلوك السياسي و الاجتماعي و القيم التي يتبنونها ابتداء من القيم السياسية إلى معيشتهم الخاصة.

- منظورهم لأنفسهم و للعالم من حولهم ، و اتجاهاتهم نحو الوقائع و الأحداث ، و هذا يعتمد على تحليل مضمون خطاباتهم و كتاباتهم.

- الخصائص الشخصية و تعرف من خلال تحليل السلوك الفردي.

و يتم تناول و استخدام مفهوم النخبة غالبا من خلال << التعرف على بناء القوة داخل المجتمع ، و دراسة هيكلها و أعضائها من حيث الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية ، و تحديد مركز النخبة و محيطها أو النخب الفرعية ، و التعرض لانفتاح النخبة على اللانخبة أو ما يعرف بدوران النخبة ، و عمليات التجنيد للنخبة ، و النخب البديلة الممكنة أو المتوقعة ، و دراسة أدوارها و علاقتها بإدارة الصراع داخل المجتمع ، و مستويات العنف ، و الحراك الاجتماعي و السياسي ، و عمليات التمثيل و التعبير عن المصالح و بلورتها>>[1].

هذا و لم يسلم مفهوم النخبة من الانتقاد لاعتبارات معرفية و منهجية ، إذ يحيل إلى فكرة تميز جماعة عن سائر المجتمع و افتراض تماسكها و فاعليتها مقابل ذرية و تشرذم الجماهير ، و بذلك يناقض قيم المساواة و الديمقراطية ، و المضامين المثالية لخطابات بعض المثقفين و شعارات الحركات الجماهيرية و أيضا نظريات اجتماعية أخرى ، كما أنه يجنح إلى المحافظة و استمرار الأوضاع و يتشبث بالواقع و يرفض المثالية حتى أن "هلال" يقول أنه مجرد تبرير للواقع ، لكنه من وجهة نظر أخرى لم يحسم إشكالية الظاهر و الحقيقة ، فمن يتولى المنصب الرسمي و صنع القرار و يشتهر بأنه عضو في النخبة قد لا يكون في حقيقة الأمر كذلك ، فالنخبة قد تكون غير ظاهرة و لا يمكن الوصول إليها ، و الظاهر لا يعدو أن يكون أدوات و وسائل لقوى أخرى ، كذلك تستعمل مصطلحات متعددة في التعبير عن مفهوم النخبة تجعله يفتقد إلى الدقة في كثير من الأحيان ، كالنخبة الحاكمة و النخبة السياسية و نخبة القوة و الطبقة السياسية و الأوليغارشية ... ، و حتى مفهوم الطبقة ذو النزعة الماركسية استخدم كمرادف للنخبة رغم أنه يخالفها في الأصل ، و من الناحية المنهجية ثمة صعوبة في تحصيل معلومات عن النخبة خصوصا في النظم غير الديمقراطية ، زيادة على ذلك لا يولي الباحثون اهتماما كافيا للعلاقات الخارجية للنخبة مع المجتمع و الجماعات الأخرى فيه[2].

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، مناهج البحث في علم السياسة - كيف تكتب بحثا أو رسالة - . المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004، ص 217، 218.

[2] نفس المرجع، ص 218، و أيضا عارف، مرجع سبق ذكره، ص 234، و هلال، ص 43، كذلك Higley, “Elite Theory in Political Sociology”, Op. cit.

إن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النخبة لا تنقص قيد أنملة من حقيقة أنها أحدثت نقلة نوعية في الدراسات الاجتماعية و السياسية ، بإرسائها مدخلا جديدا للتحليل ينطلق من أعلى البناء الاجتماعي ، على أساس الدور المحدد لهذا المستوى في المسارات و الأحداث التي يعرفها المجتمع ، و تشكيلها تحديا و عقبة أمام افتراضات النظرية الماركسية كما في وجه الديمقراطية ، دفعت إلى مراجعات فكرية حاولت في الغالب إيجاد نقاط للتقارب و التوفيق مع نظرية النخبة أكثر من دفع انتقاداتها ، مساهمة في تطويرها و من منظور تعددي أكسب مفهوم النخبة مصداقية فكرية أوسع و مزيدا من القدرة التحليلية.

<u>المطلب الثاني: تعريف النخبة السياسية</u>

إن كلمة النخبة (Elite) استعملت في الأصل في ميدان التجارة خلال القرن السابع عشر للدلالة على السلع ذات النوعية الممتازة ، قبل أن يتوسع مدلولها لتشير إلى جماعات اجتماعية عليا من العسكريين و طبقة النبلاء ، ليسود استخدامها كمصطلح في الدراسات الاجتماعية و السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر و مستهل القرن العشرين بظهور نظريات سوسيولوجية للنخبة على يد "باريتو" ، و "موسكا" ، و أيضا "ميشلز"[1].

و يحيل لفظ "النخبة" و مصادر اشتقاقه في شتى اللغات إلى الندرة و القلة ، القائمة على الاصطفاء و الاختيار و الانتخاب و الأخذ من أفضل الشيء أو أميز مكوناته ، على أساس الرفعة و النقاوة و الصفاء و عدم الاختلاط مع ما هو عادي و مبتذل[2] ، ففي اللغة العربية تستعمل في الأعم كلمة "النخبة" التي تحمل معاني التفضيل و الامتياز مقابل نظيرتها الأجنبية ، و يفضل بعض الكتاب كلمة "الصفوة" التي لا تخالفها في هذا المعنى ، فيما يعتقد "إيليا حريق" أن تعبير "السراة" و يفيد أعلى الشيء أو أوله فسراة القوم سادتهم و قادتهم ، قد يكون أبلغ في هذا المقام لفصاحته و سهولة استعماله و اشتقاقه من جهة ، و بالأخص لأنه يبتعد عن معاني التفضيل و التبخيس نسبيا لاسيما أن القيادات قد لا تقترن بالفضائل أو لا تمثل الأفضل[3] ، و يبقى الشائع استعمال اصطلاح "النخبة" عما عداه.

---

[1] ابن صنيتان ، المرجع السابق ، ص 23 ، 24.

[2] السعيداني ، مرجع سابق.

[3] إيليا حريق ، < السراتية و التحول السياسي و الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث > ، <u>مجلة المستقبل العربي</u> . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985، ص 4.

و مما لا شك فيه أن وضع تعريف دقيق لمفهوم النخبة أجدى بكثير من الجدل على أنسب مسمياته ، فهذه العملية تكسبه الوضوح و تحصره في القصد لتزيل عنه غموض و اختلاط المعنى ، مع أنها صعبة المراس بحكم انتماء المفهوم إلى حقول معرفية متعددة كعلم الاجتماع ، و علم النفس الاجتماعي ، و علم السياسة ، ما يؤدي إلى اختلاف في الرؤى و التعريفات تبعا للزاوية المتخذة لتحديد المفهوم[1].

فمن منظور الإيطاليين "باريتو" و "موسكا" صاحبي السبق في استعمال المفهوم و إدراجه في البحث العلمي ، يمكن تعريف النخبة على أنها مجموعة قليلة من الأشخاص تتوفر لديهم شروط موضوعية (الثروة ، القدرة..) و ذاتية (المواهب..) تجعلهم يتميزون عن باقي أفراد المجتمع ، أما "لاسويل" (Lasswell) فيعرف النخبة على أساس التأثير الذي تمارسه على غيرها للحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب ، و يعتبر "جرانت باري" (Geraint Parry) أن النخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية و الاجتماعية ، و يربط "بانكس" (J. A. Banks) النخبة بعملية صنع القرار في المجتمع ، و هو يتفق في هذا مع رايت ميلز الذي يقيم علاقة وطيدة بين النخبة و امتلاك سلطة اتخاذ القرار عبر التربع على قمة المؤسسات المتحكمة في المجتمع (السياسية ، العسكرية ، و الاقتصادية) ، و بالنسبة لوليام "كورنهاوزر" (W. Kornhauser) فإن النخبة هي مجموعة الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه ، و ترى "سوزان كيلر" (S. Killer) أن النخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع و تحقيق المصلحة الجماعية[2].

و يبدو التباين بوضوح في تعريفات الباحثين للنخبة لاختلاف اتجاهات تفكيرهم و مداخل تحليلهم ، لكنها تسمح باستقاء مؤشرات لصياغة تصور مليم قدر الإمكان بجوانب تعريف النخبة أو خصائصها ، و يمكن القول بأن هذا المصطلح يعبر عن مجموعة من الأشخاص تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع ، تحظى بمكانة مهمة في النسق الاجتماعي لاعتبارات ذاتية (الذكاء ، الطموح ، الاجتهاد ، الإبداع ..) أو موضوعية (الإمكانيات الاقتصادية ، العلمية ، الوظيفية..) أو كليهما معا ، و هو ما يمكنها من ممارسة التأثير و مظاهر القوة من إقناع أو إغراء أو تهديد على الآخرين ، و المشاركة في عملية صناعة القرارات أو الضغط عليها و توجيهها في مختلف المجالات[3].

[1] عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 78، 79.
[2] نفس المرجع ، ص 74 ، و عارف ، ص 231 ، أيضا إدريس لكريني ، < النخبة السياسية و أزمة الإصلاح في المنطقة العربية > : http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10747
[3] لكريني ، نفس المرجع.

و هذا يدفع إلى القول بأنه في كل مجتمع من المجتمعات توجد نخبة تقوده و تدير شؤونه السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، و العسكرية ... ، لكن طبيعة النخبة و تعدد فئاتها و مراتبها تختلف بحسب المعايير و القيم الرمزية التي يبجلها المجتمع و القابلة للتغير بفعل التطور التاريخي ، ففي مجتمع بدائي يتصدر السحرة و الكهنة و الحكماء الهرم الاجتماعي ، أما في مجتمع بدوي فإن معايير مثل الشجاعة و الفروسية و الشعر و الثروة تؤهل إلى مصاف النخبة ، و تتشكل هذه الأخيرة في مجتمع أكثر تطورا و تحضرا من الفلاسفة و أهل العلم و المعرفة[1].

و قد مثلت النخبة السياسية و هي محور الاهتمام في هذا البحث المقصد الأول بمصطلح "النخبة" عند العديد من الباحثين ، و خصوصا في بدايات تناوله و طرحه ، حيث قرن كل من "باريتو" و "موسكا" بتقسيمهما للمجتمع إلى أقلية حاكمة و أكثرية محكومة مفهوم النخبة أساسا بممارسة الحكم أو السلطة ، كما يحصره "بنتام" (Puntam) في أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين ، و من هذا المنظور تقتصر النخبة السياسية على الوزراء ، رؤساء الدول ، البرلمانيين ، و كبار الموظفين ...، ففي تقدير "بوتومور" (Bottomore) تشمل النخبة السياسية الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع في فترة زمنية معينة ، و هذا ينطبق على أعضاء الحكومة و الموظفين الإداريين السامين و القادة العسكريين و العائلات ذات النفوذ و التأثير السياسي و أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى[2].

و في مقابل الاتجاه الذي يركز على النخبة السياسية أفرز تطور الفكر النخبوي اتجاها آخر سبق تبيانه يجادل بأن المجتمع يفرز نخبا أخرى في مختلف الميادين ، و هذه النخب ينحصر دورها و تأثيرها بالأساس في مجال اشتغالها و لا تلعب دورا سياسيا مهما كما يرى البعض و منهم "حسن قرنفل" ، في حين تتميز النخبة السياسية بكونها المقرر الأول للمجتمع و شتى توجهاته الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ...، و حسب هذا الرأي فالنخبة السياسية تحتل مركزا متميزا مقارنة بالنخب الأخرى ، بالنظر للنفوذ و التأثير الذي تمارسه في النظام السياسي ، و دورها المحوري في صناعة قراراته ، و هي تشكل في نظر كثير من الباحثين فئة اجتماعية متقاربة و متضامنة رغم بعض الاختلافات الأيديولوجية و السياسية بينها ، كما أكدوا أنها تأتي بطرق متعددة و مختلفة ، تتراوح بين الوراثة و التعيين و التزكية و استعمال القوة و بين الانتخاب ، كما أن النخب السياسية تتباين من حيث انفتاحها أمام أفراد المجتمع ، و صيغة و وتيرة تجددها

[1] نفس المرجع، كذلك عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 71، 78.

[2] لكريني ، و عبد الرحيم ، ص 74.

حسب طبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه ، فكلما كان الفضاء ديمقراطيا و منفتحا إلا و كانت حركية و حيوية التجدد باستمرار ، و العكس إذا كان النظام منغلقا و شموليا ، و بغض النظر عن شكل النظام و مهما بلغت درجة استقلالية النخبة السياسية ، فهي بحاجة إلى التواصل مع الفئات التي تمثلها و تحظى بدعمها كما يبين "شومبيتر" (Schumpeter) ، و عبر عن ذلك أيضا "فيبر" (Weber) فيما يخص الأحزاب و التنظيمات السياسية ، حيث أن القادة الحزبيين في تنافسهم على السلطة غالبا ما يحققون لأنصارهم بعض الرغبات و المطالب.

و في ضوء ما تقدم من معطيات فإن أبسط تعريف يمكن أن يقدم للنخبة السياسية هو << أنها أقلية داخل المجتمع ، تتوفر لها خصائص و قدرات ذاتية و إمكانيات موضوعية ، تمكنها من قيادة المجتمع و التأثير في مساره من خلال تحكمها في عملية صنع القرارات السياسية >>[1] ، و يمكن القول أيضا أن النخب السياسية تختلف عن بعضها في طريقة تشكلها و تجددها ، و في كيفية وصولها للسلطة و مغادرتها ، و في علاقاتها و تفاعلاتها الداخلية و مع الجماهير ، لاعتبارات تتعلق بالنخبة ذاتها و بأوضاع المجتمع و نظامه السياسي ، و بحكم موقعها الرائد في النسق الاجتماعي و السياسي و استئثارها باتخاذ القرارات الأساسية في الدولة أو تأثيرها فيها ، يمكن للنخبة السياسية أن تكون قاطرة لقيادة التطور و التنمية في مختلف المجالات ، و هذا ما تفترضه بعض الدراسات بالنسبة لإقامة الديمقراطية و المحافظة على استمرارها ، لكن ذلك يتوقف حسب "إدريس لكريني" على مدى قوة و مصداقية وتجدد هذه النخبة[2].

و في محاولة لتقديم تعريف شامل يقدر "أحمد زايد" بأن هناك نخبا سياسية عبر مستويات البناء الاجتماعي و السياسي تختلف في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة و نفوذ ، إذ يميل إلى تمييز النخبة الأقوى و الأكثر نفوذا و التي يطلق عليها "النخبة المركزية" المكونة من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية و التشريعية و القضائية ، و التي تدور في فلكها نخب سياسية و اجتماعية عديدة ، و من النخب السياسية قادة الأحزاب و كبار مناضليها ، و على المستوى المحلي الزعماء و القادة و أعضاء المجالس المحلية ، و مقابل ذلك تشمل النخب الاجتماعية النخب في الميادين المهنية كقادة النقابات ، و المدنية ، و الطوعية ، و النسوية ، و الدينية ، و الطلابية.

[1] لكريني ، نفس المرجع.

[2] المرجع نفسه.

و هذه النخب تتداخل مع بعضها البعض و مع النخبة السياسية بشكل يتعذر معه وضع تصنيف جامع مانع للنخب[1] ، و يجعل من الصعب تعريف النخبة السياسية أو غيرها باعتبار أن تحديد ما يقابلها أو النخب غير السياسية و تمييزها عنها جزء مهم من تعريفها ، و مرد ذلك إلى غياب حدود واضحة بين السياسي و الاجتماعي كما تبين سابقا ، لكن ذلك لا يمنع من الاجتهاد لتقديم تعريف مليم.

فالنخبة السياسية لا تنحصر فيمن يشاركون و يؤثرون مباشرة في صناعة القرار السياسي أو ما يطلق عليه زايد "النخبة المركزية" ، لوجود فئات اجتماعية أخرى تنشغل بالسياسة و تسعى للتأثير بطرق مختلفة على مخرجات النظام السياسي ، و بدونها لا يحتمل حدوث أي تغيير سياسي كما هو الحال بالنسبة للانتقال الديمقراطي الذي يعتمد بشكل أساسي في نظر غالبية المختصين على نشاط النخبة المعارضة ، حيث تحاول النخبة الحاكمة المحافظة على امتيازاتها في ظل الوضع القائم أو النظام التسلطي ، الذي يمنحها سلطات واسعة لا تتنازل عنها إلا إذا أجبرت على ذلك نتيجة لتوازنات جديدة للقوة يخلقها النشاط المعارض ، كما أن النخبة التي تتبوأ مواقع السلطة قد تكون في الواقع واجهة لنخبة اقتصادية أو عسكرية هي التي تتحكم في النظام السياسي.

و على هذا الأساس يتبنى هذا البحث ليؤدي غرضه تعريفا موسعا للنخبة السياسية معتمدا متغير "التأثير السياسي" ، حيث يربطها بالقدرة على ممارسة تأثير معتبر و واضح في الشؤون السياسية و مسارات المجتمع بصرف النظر عن طبيعته ، و هذا التأثير نخبوي بطبيعته كما بين ذلك "لاسويل" (Lasswell) لأنه يقوم على عوامل ذاتية و موضوعية ليست متاحة لأي كان ، لكنه يتعدى نطاق الاختصاص السياسي فلا يقتصر على من يشغلون المناصب السياسية الرسمية من أعضاء الجهاز التنفيذي و ممثلي الشعب أو ذوي الانتماءات الحزبية فقط ، و بذلك يمكن تعريف النخبة السياسية إجرائيا* و استنادا إلى ما سبق بأنها مجموعة من الأفراد تحتل بفضل مؤهلاتها الذاتية و الموضوعية مراكز رفيعة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي (الفكري و الأكاديمي و الإعلامي) ، مما يؤهلهم في وجود الدافع أو

---

[1] أحمد زايد، < نخب ما بعد الاستعمار >، مجلة الديمقراطية، السنة 7، العدد 25، يناير2007:
http://democracy.ahram.org.eg/archive/Index.asp?CurFN=file1.htm&DID=9083

* التعريف الإجرائي: يقوم على أساس الخبرة الواقعية باللجوء إلى تحليل الظاهرة موضوع البحث باعتماد الملاحظة و القياس و غيرها من الأساليب بما يتفق مع طبيعتها ، دون التنكر للإطار النظري الذي يوجه البحث ، و بذلك يتيح للباحث إمكانية التميز عن غيره بإعادة البحث و الدراسة و تفسير الظاهرة و إعطاء مدلولها ، كما يساعده على ضبط نتائج بحثه و دقتها (انظر القصبي ، مناهج البحث في علم السياسة...، المرجع السابق ، ص 58.).

الاستعداد النفسي للإسهام نسبيا في بلورة أو على الأقل التأثير في مخرجات النظام السياسي من جهة ، و في الرأي العام من ناحية أخرى بفضل الوسائل و القنوات التي في حوزتهم ، و هذا ينطبق على السلطة الحاكمة و الموالين لها و المعارضين على السواء[1].

و في التعريف السابق تستوجب عبارتا: "الدافع" و "الاستعداد النفسي" التوقف عندهما ، و كشف مغزاهما ليتضح المراد بالنخبة السياسية في هذا البحث ، فالدافع من وراء السعي للعب دور سياسي قد يكون المصلحة الضيقة لشخص أو جماعة أو مؤسسة ، كما يمكن أن يكون الغرض هو الصالح العام و تحسين أوضاع المجتمع ككل ، و الدافع مهما كان نبيلا أو أنانيا يتداخل مع الاستعداد النفسي و هو الميل و الرغبة في النشاط و المبادرة السياسية ، و هذه الميزة مفتقدة عند بعض من خاصة الشعب و مثقفيه (المساهمون في حقول الفكر أو الأدب أو العلم و أصحاب الاختصاص الفني و المهني) ، و هذا ما أكده "خير الدين حسيب" المستعين بقسطنطين "زريق" في التعريف السالف للمثقفين إذ يميز بينهم المثقفين الملتزمين ، الذين يجمعون العلم و المعرفة مع الاهتمام بشؤون المجتمع و العمل لأجل تغييره نحو الأفضل ، فقد يكون أحد ما أستاذا كبيرا في التاريخ ، الفيزياء ، أو الأدب ...، لكنه لا يهتم بأحوال المجتمع[2].

و من أشهر من دعوا إلى الثقافة لأجل التغيير "ماركس" << كان هدف الفلاسفة تفسير العالم ، في حين أن المطلوب هو تغييره >> ، كما جسد ذلك "ميكيافيلي" بفكره المنحاز و الغائي الذي سخره لأجل وحدة إيطاليا ، و تعززت فكرة "المعرفة للتغيير" من خلال أعمال "غرامشي" و "سارتر" ، و يرى "الطاهر لبيب" أن "ابن خلدون" الذي كان يقول أن العلماء بعيدون عن السياسة كان أقرب البشر إليها ، و الفارق في الرؤية يكمن في التمييز بين ممارسة السلطة و علم السياسة[3].

و في هذا الإطار يمكن القول بأن المثقفين و المفكرين منهم بالخصوص يجوز تصنيفهم ضمن النخبة السياسية إذا ما انشغلوا بقضايا المجتمع و حاولوا إصلاح أوضاعه ، عبر السعي للتأثير على مخرجات النظام السياسي و تقييمها و نقدها و توعية و توجيه الرأي العام* بخصوصها ،

[1] خالد سليمان ، < العوامل المعيقة لتحركات الشارع : حالة الأردن > ، في امحمد مالكي و آخرون ، تحرير علي خليفة الكواري ، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 259 ، 260.

[2] خير الدين حسيب، < دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد 343، سبتمبر 2007، ص 9.

[3] وميض نظمي ، < المثقف العربي بين السلطة و الجماهير : إشكالية العلاقة الصعبة > ، في جيهان سليم و آخرون ، الثقافة العربية : أسئلة التطور و المستقبل . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 29، ديسمبر 2003، ص 84، 85.

* الرأي العام: يشير إلى التعبير الإرادي عن أحكام و وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها و تكامل مفاهيمها بشأن مسألة تهمها و تمس مصالحها (انظر القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص 51).

و يفترض أنه يمكنهم المساهمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي إذا قاموا بالمعارضة و الضغط و التعبئة في مواجهة نخبة السلطة ، التي من المستبعد أن تبادر إلى هذه العملية و تتخلى عن نهجها التسلطي في الحكم و ميزاته بالنسبة لها دون باعث قوي ، فهذا التغيير ذو طابع سياسي و ليس مرجحا أن تقوده نخبة غير سياسية.

و بناء على ما تقدم يمكن تعريف النخبة السياسية ببساطة بأنها : << تشمل كل الأشخاص الذين لديهم القدرة و أيضا المصلحة و الرغبة في القيام بدور سياسي ملموس مهما كان شكله داخل المجتمع>>.

و عليه فمفهوم النخبة السياسية إذن و من زاوية نظر معدلة ، لا يتعلق فحسب بالمنصب أو الموقع ضمن سلطات النظام السياسي أو العمل السياسي عموما حتى المعارض منه ، و إنما يخص كل من يمكنه القيام بدور و تأثير فعال في السياسة و المجتمع مهما كانت طبيعته ، ليشمل بذلك السياسة بأبعادها العملية الفنية و العلمية المعرفية و الفكرية ، و هذا التعريف و إن بدا واسعا فإنه لا ينطبق غالبا إلا على نخبة النخبة ، ومن خلاله يكتسب المفهوم جدواه في دراسة الانتقال الديمقراطي ، و يصلح معه تقديم طرح مناسب للمنطق و الواقع و إيجاد الحجج التي تدعمه.

المبحث الثاني: الخصائص البنائية للنخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي

إن البحث في هيكل أو بناء النخبة السياسية و مدى انفتاحه أو انغلاقه على المجتمع و أمام عضوية فئات جديدة ، و خصائص تركيبتها من حيث الخلفيات الاجتماعية ، الطبقية ، الأيديولوجية ، المهنية و غيرها ، و الاتجاهات و المواقف ، و المقومات النفسية ، خطوة أساسية في أي دراسة سواء تستهدف تشخيص واقع النخبة السياسية في بلد ما ، أو تنطلق منها كمدخل لتحليل الأوضاع السياسية و الاجتماعية و تفسير مسارات المجتمع ، فالمتغيرات السابقة يفترض أنها تتدخل في تحديد سلوك و دور هذه النخبة المؤثر ، ناهيك عن كونها عناصر ضرورية لاستتمام تعريفها و تمييزها عن غيرها من النخب و عن الجماهير.

المطلب الأول: الخلفيات ، الاتجاهات ، و السمات الشخصية للنخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي

إن عضو النخبة السياسية لا يأتي من فراغ ، فهو ينتسب إلى طبقة اجتماعية ، و إلى حيّز قبلي أو عشائري أو سلالي ...، له انتماؤه الديني ، الحزبي ، و المهني ، يتميز من حيث السن و المستوى العلمي و التجارب و الخبرات السابقة و الأيديولوجيات و المعتقدات التي يؤمن بها ، و هي العوامل التي تشكل خلفيته الاجتماعية و الثقافية التي تزوده بمعايير للحكم على المسائل و المواقف السياسية ، و إن كان تأثيرها نسبيا من فرد لآخر و بحسب الظروف ، فقد يقلل عضو النخبة أحيانا من أثر هذه العوامل على سلوكه و آرائه بل قد يتخذ سلوكا مضادا لما تفرضه ، و يكون تأثيرها كبيرا في أحيان أخرى ، و المتوقع أن يكون عضو النخبة السياسية أكثر تعلما و معرفة و قدرة ، و من مركز اجتماعي أعلى و ذا اطلاع و اهتمام بالشؤون العامة بصورة تفوق ما يتميز به الفرد العادي من عامة الشعب.

و في هذا الاتجاه و على اتصال وثيق بمسألة الخلفيات ميز كل من "روبرت دال" و "هارولد لاسويل" بين الرجل السياسي و الرجل العادي أو المدني ، فالأخير يكتفي في تقدير "دال" بتلبية حاجاته البيولوجية و الاجتماعية ، أما الرجل السياسي فيسعى لتعظيم حاجاته عبر تقدير حجم موارده و توزيعها على مختلف الأنشطة بما فيها السياسة ، و يحاول فرض سيطرته على الرجل المدني من خلال المناصب العامة ، أما "لاسويل" فكان سباقا في إبراز الفارق على أساس أن الرجل السياسي يتميز بحاجته لممارسة السلطة[1].

[1] القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 ، 168 .

و على هذا فالخلفيات تمثل أساسا لتميز الفرد و ربما لبلوغه مصاف النخبة ، كما أنها عناصر محددة نسبيا لسلوكه و مواقفه السياسية ، و يمكن بيان أهمية الخلفيات في قراءة لعلاقتها بموقف النخب السياسية من الانتقال الديمقراطي ، فالنخبة الحاكمة في النظم التسلطية في أغلب البلدان النامية ، و بالنظر لتواجدها المستمر في دائرة السلطة و النفوذ المبرر في تقديرها بقيادتها لنضال التحرير ضد المستعمر كأقل المكاسب التي تحق لها في المقابل ، تضل متشبثة بنهجها الأحادي الذي يقوم على استبعاد أو استمالة كل من هو متعارض مع مصالحها ، و المستوحى في نظر "أحمد زايد" من التقاليد الأبوية القبلية أو السلطانية أو العسكرية للحكم ما قبل الاستعمار على أساس القوة و الغلبة و أيضا من النظام الاستعماري و ربما من التكوين العسكري لغالبية هذه النخبة المسيطرة ، و من المستبعد أن تتخلى نخبة السلطة عن هذه الرواسب و عن المزايا التي تتمتع بها بمعية الموالين لها و المنتفعين منها و تدعم الديمقراطية ، رغم ما قد يعرفه خطابها من تحول في المفردات لمواكبة التهافت العالمي على الديمقراطية و غيرها من المفاهيم اللبرالية ، و اللجوء إلى تحسينات مظهرية شكلية لطريقتها في الحكم[1].

في المقابل فإن النخبة السياسية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الديمقراطية يفترض كثير من الباحثين على غرار "خالد سليمان" أن تكون من صفوف المعارضة ، و التي تتمتع بهامش من الاستقلالية عن السلطة و إملاءاتها ، و تتواجد في مواقع سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية متفرقة ، كالأحزاب السياسية و المجالس النيابية و مراكز البحوث و الصحف المعارضة و منتديات الكتاب و الشركات الخاصة و مختلف الجمعيات المدنية ... ، و لا يكفي أن تتخذ هذه النخبة موقفا معارضا لكي يتوقع منها السعي لإرساء الديمقراطية ، فذلك يتوقف على مدى إيمانها بالديمقراطية و اقتناعها بها كأفضل نهج سياسي[2] ، و لعل ذلك يعود إلى ثقافتها و اطلاعها على واقع و تجارب البلدان الديمقراطية ، و بفعل المعاناة التي تتكبدها تحت وطأة الاستبداد الذي يعمل على تهميشها و كبت صوتها و فرصها في الظهور و الإبداع ، و إدراكها لمسؤولياتها تجاه شعبها و ارتباطها بطموحاته و آماله في الأفضل ، و هذه المبادئ ترتبط بقدر كبير بطبيعة التنشئة الاجتماعية و السياسية لهذه الفئة.

و على صلة وثيقة بالخلفيات و المبادئ تكون الاتجاهات ، و هي المواقف التي تنعكس في المشاعر و السلوك إزاء القضايا المطروحة ، و تستشف من القرارات و الخطابات

---

[1] زايد، < نخب ما بعد الاستعمار >، مرجع سابق، و خالد سليمان، المرجع السابق، ص 262.

[2] سليمان، نفس المرجع، ص 262، 263.

و الكتابات ، و تتميز اتجاهات أفراد النخبة بكونها أكثر عمقا و تنظيما و انسجاما مع نسق المعتقدات الذي تنتمي إليه كحزب سياسي مثلا ، كما تكون أكثر ثباتا و استقرارا بالمقارنة مع مشاعر و سلوك الأفراد العاديين ، و هذا يجعلها أقل تأثرا بضغوط و تغيرات البيئة المحيطة[1].

و كما هو حال الخلفيات فإن ثمة اتجاهات متوافقة مع غاية الانتقال الديمقراطي في بلد يشهد نظاما تسلطيا أو ديمقراطية الواجهة ، هي الاتجاهات المعارضة و اليسارية في معجم السياسة التي تميل إلى التغيير ، و أخرى متعارضة هي التي تحبذ المحافظة على الوضع القائم لاستفادتها منه ، مع أنه ينبغي التنبيه مجددا إلى حقيقة أن معارضة النظام السياسي و المطالبة بتغييره لا تكون دوما في سبيل إقامة الديمقراطية ، حتى و إن اتخذت هذه الأخيرة شعارا و هدفا معلنا ، كما أن هناك اتجاهات متضاربة بشأن عملية تأسيس الديمقراطية خارج الفضاء الغربي ، حيث تطرح مسألة الخصوصية الثقافية و تناقش من زوايا فكرية تتراوح بين الهروب و التغريب بتعبير "أمين الزاوي" ، أي بين نزعة الانكفاء نحو الماضي و بين السعي للذوبان في الآخر القوي و الغالب ، و الاتجاه الوسطي الذي لا يتنكر لموروث الأمة ، بل يسعى لقراءته و إزالة أي شوائب و تشوهات عنه ، لإحيائه و محاولة إثرائه و تطويره من خلال التجاوب مع روح العصر ، و التفاعل مع الآخر و منجزاته بموضوعية دون إحساس بالتفوق أو النقص هو الأجدر بقيادة الانتقال الديمقراطي ، << فالأمة التي لا يعرف مواطنوها تاريخهم الثقافي و الفكري ، أو يعرفونه مشوها و منقوصا و منتقى ، لا يمكنها أن تؤسس لمشروع سياسي أو اقتصادي أو ثقافي مستقبلي ناجع و ناجح >>[2] ، و لا يمكنها ذلك دون تمحيص إيجابيات الأمم الأخرى و الاستفادة منها.

و يتأثر سلوك و نشاط عضو النخبة كذلك بسمات شخصيته ، فالاختلاف بين الناس في الميزات النفسية من طبائع و ميول ، و القدرات الذهنية من معارف و مؤهلات ينعكس على تصرفاتهم ككل بما فيها السياسية ، و قد حاول بعض الباحثين إثبات هذه العلاقة على غرار كل من "هارغروف" (Erwin Hargrove) و "باربر" (James D. Barber) في دراستيهما للشخصيات الرئاسية ، حيث قاما بتصنيفها إلى أنماط حسب طريقة الأداء و درجة النشاط و الحيوية ، كما قدم "يونج" (Young) من خلال نظريته التي عرضها الدكتور "حامد ربيع" سبع نماذج قيادية قد يجتمع أكثر من نموذج منها عمليا في شخصية واحدة ، تشمل :

---

[1] القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص 168 ، و أيضا عراف ، مرجع سابق ، ص 233.

[2] أمين الزاوي، < التخوين و التخويف و التهويد سلاح >، يومية الشروق، العدد 2688 ، الخميس 13 أوت 2009 ، ص 17.

1. الرئيس : و يتميز بحب السلطة و تعزيز موقعه فيها ، كما يتمتع بالقدرة على الإقناع و جذب الجماهير و يخشى التغيير.

2. القائد الديمقراطي: يتميز بالمهارة في العلاقات العامة ، و يسعى للتأقلم مع اتجاهات الجماهير ، يظهر التسامح و رفض العنف و التواضع.

3. القائد البيروقراطي: هو بالأساس موظف قبل أن يكون زعيما سياسيا ، يتصف بأنه عملي و منظم مستعد للتفتيش عن أخطاء الآخرين و انتقادهم ، لكنه يفتقد عادة للمبادرة و المرونة في التعامل.

4. القائد الدبلوماسي: هو على عكس البيروقراطي مرن في التعامل ، حذر في استخدام الألفاظ ، لا تعبر كلماته عن أفكاره ، و لا مظهره عن باطنه ، و يجد سعادته في التلاعب بالمواقف و الأفراد.

5. القائد المصلح: يطمح إلى عالم جديد أفضل ، يؤمن بالكمال و لا يرضى بالتوفيق و الحلول الوسط ، لا تثنيه الصعوبات و مستعد للتضحية.

6. مهيج القلاقل و مثير الفتن: متعصب لأقصى حد ، لا يعرف سوى الصديق أو العدو ، القوة عنده هي الأسلوب الأصيل لخلق عالم جديد ، و الثورة أداة التقدم الوحيدة.

7. القائد العقائدي: فيلسوف أكثر منه رجل حركة ، أي أنه يحلم أكثر مما يعمل ، يقدم فكريا صورة مثالية للعالم يتوقع أن تتجسد حتى دون أن يسعى إليها ، فهو غير واقعي.[1]

و إلى جانب هذه الأنماط من القيادات يتحدث "القصبي" عن شكل آخر له حضور قوي في الدول النامية لاسيما في فترات سابقة ، و هو ما يعرف بالكاريزما أو القائد المخلّص و رجل المهمات الصعبة و الملهم لشعبه كما يصور ، و هذا النمط يستند حقيقة إلى سمات شخصية للقائد كحضوره القوي و خطابته ، لكنه يعتمد أيضا على الظروف المحيطة و الجهود المبذولة و الاستراتيجيات المتبعة لتهيئ له هذا الدور و في مقدمتها الدعاية الإعلامية ، و هذا النموذج مثله "عبد الناصر" في مصر ، و "نكروما" في غانا ، و "سوكارنو" في أندونيسيا ، و أيضا "بومدين" في الجزائر.

و من الباحثين من تعدى دراسة شخصيات القادة و الرؤساء إلى فئات أخرى من النخبة السياسية ، كدراسة شخصيات النواب و أعضاء المجالس التشريعية كما فعل "باربر" (Barber)[2] ، غير أن ما يهم في هذا المقام ليس حصر أنماط الشخصيات و السلوك

---

[1] القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص 174-177.

[2] نفس المرجع ، ص 177 ، 180.

السياسي ، و هو أمر على أي حال صعب إدراكه ، كما أن المحاولة في هذا المضمار تواجه صعوبة منهجية ، حيث تعتمد بالأساس على ما يتاح من الوثائق والمذكرات و السير الذاتية و على رؤية و تفسير الباحث لها ، و ليس من السهل وضع إطار نظري يقوم على مقابلات مدروسة ، و بلورة مقاييس أو مؤشرات للحكم و من ثم تصنيف نماذج الشخصية لدى أعضاء النخبة السياسية[1].

و ما جاء ذكره سابقا من أنماط إنما كشاهد على علاقة البناء النفسي و الذهني بالسلوك السياسي ، و منتهى و غاية البحث هو تحديد هذه العلاقة بالنسبة للانتقال الديمقراطي ، حيث أكد "لينز" (Juan Linz) على ضرورة "الإخلاص" للديمقراطية من طرف النخبة المعارضة لأجل إرسائها و أيضا لإبقائها[2] ، فالإيمان بالديمقراطية و التمسك بمقوماتها أو مبادئها هو الشرط الأول لنجاح النخبة السياسية المعارضة في مسعاها لتغيير النظام و تحقيق انتقال ديمقراطي ، و فضلا عن صدقيتها هناك سمات أخرى تنبغي لهذه النخبة كالشعور بالمسؤولية و المبادرة لقيادة أفراد المجتمع و تعبئتهم لمساندة مشروعها ، و المثابرة عليه و الثبات في وجه المصاعب التي تعترضه ، بالإضافة إلى التواصل مع الجماهير و القدرة على الإقناع.

إن الاختلاف إذن بين من يمكن إدراجهم في خانة النخبة السياسية على أساس دورهم المؤثر في الحياة السياسية ، من ناحية الخلفيات الاجتماعية ، و المناهل التربوية و الفكرية ، و المواقف و الاتجاهات فيما يخص مختلف القضايا المطروحة في المجتمع و خصوصا إزاء الطريقة التي تمارس من خلالها السلطة و تدار دواليب الحكم ، و كذا من حيث السمات النفسية و الذهنية ، ينعكس بالضرورة على طبيعة توجههم و دورهم بالنسبة لعملية الانتقال الديمقراطي في بلد يحكمه نظام تسلطي أو يعتمد ديمقراطية الواجهة ، فنخبة سياسية وطنية مرتبطة بآمال شعبها و تطلعاته ، عارفة و مقدرة لتراثه و مدركة لأسباب رقيه و تطوره ، منفصلة عن مشاريع و إملاءات الحكم التسلطي أو أي قوى أخرى غير وطنية ، و مؤمنة بالديمقراطية و مقوماتها ، مناضلة في سبيل إقامتها ، هي الأقدر و الأجدر لقيادة الانتقال الديمقراطي.

---

[1] نفس المرجع ، ص 176.

[2] دياموند ، ترجمة سمية فلوعبود ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

المطلب الثاني : مواقع النخبة السياسية ضمن النسق الاجتماعي السياسي العام* و الانتقال الديمقراطي

إن تعريف النخبة السياسية الذي يتبناه هذا البحث على أساس حيازة مؤهلات ذاتية و موضوعية لممارسة دور و تأثير ملموس بصرف النظر عن طبيعته على المجتمع و نظامه السياسي ، بالإمكان أن ينطبق على أفراد ينتشرون عبر كامل النسق الاجتماعي السياسي ، حيث لا يقتصر على من يمارسون السلطة و يشغلون مواقع الحكم ، و يدرج كل من يملك مؤهلات لممارسة نشاط مؤثر سياسيا سواء قدم نفسه كمعارض و بديل للسلطة أو كان لا يهدف للوصول إلى السلطة و إنما التأثير على توجهاتها ، دون أن يتسع ليشمل عموم الشعب الذي يؤثر في السياسة بشكل غير إيرادي و ظرفي في أغلب الأحوال نتيجة التعبئة في محطات و مواعيد كالاستفتاءات و الانتخابات ، و بهذا قد يكون العسكري و المثقف و المفكر و الإعلامي و رجل الأعمال عضوا في النخبة السياسية ، ناهيك عن قادة و مناضلي الأحزاب و الجمعيات.

و يولي باحثون أهمية خاصة لفئة المثقفين و لاسيما المفكرين الذين بالإمكان << أن ينغمسوا في الحياة السياسية ، و يتولوا القيادة و التنظير و التخطيط لحركات تحريرية أو ثورية ، أو لبرامج و أيديولوجيات و مبادئ و شعارات بهدف بلورة وسائل و مسارات تتبع لبلوغ المجتمع المثالي الذي ينشدونه ، أو تكوين أحزاب سياسية و حركات و جمعيات جديدة .... و تعبئة مختلف الموارد و الطاقات لأجل أهدافهم و تفضيلاتهم >>[1] ، و إن كان دورهم السياسي يتوقف بالدرجة الأولى على مدى اهتمامهم و توجههم نحو الحياة السياسية و قضايا المجتمع ، و قدرتهم على التماسك و الثبات على مواقفهم لألا يكونوا مجرد أدوات أو لسان حال السلطة الحاكمة.

و القيادات العسكرية في البلدان النامية بالخصوص و إن لم تسيطر على السلطة مباشرة فإنها تتمتع بنفوذ قوي داخل النظام السياسي ، و تساهم بشكل أساسي في تحديد توجهاته ، و عليه فإن إبعادها عن دائرة النخبة السياسية ينافي الواقع ، كما أن تحليل عملية الانتقال الديمقراطي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الأدوار المعيقة كما الممهدة ، فيتعرض إلى مواقف و ممارسات

---

* المقصود بالنسق الاجتماعي السياسي العام : مجموع البنى الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية ، العسكرية ، و غيرها التي تحكم الحياة داخل المجتمع ، المتمايزة و المتداخلة في آن واحد ، و كما جاء عند إسماعيل علي سعد << السياسة هي إدارة شؤون المجتمع من كافة النواحي ، الدينية و الاقتصادية و العسكرية و الفكرية ، و محصلة هذه الأوجه تشكل النسق الاجتماعي السياسي الذي تدور فيه الجماعة البشرية >> (انظر إسماعيل علي سعد ، مرجع سابق ، ص 179.)

[1] القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص 183.

النخبة الحاكمة التي قد تكون عسكرية في حد ذاتها أو مدعومة و ربما موجهة من طرف العسكر ، و إلى تفاعلها مع المعارضة الديمقراطية ، و من جهة أخرى فإن النخبة العسكرية قد تسهم في تعزيز الديمقراطية عوض تقويضها كما تفترض أغلب الأدبيات بسبب طبيعة الجيش الذي يدار بطريقة غير ديمقراطية بواسطة الأوامر ، كما هو رأي الرئيس الراحل لحركة التمرد أو المعارضة جنوب السودان "الحركة الشعبية لتحرير السودان" (الشريك في السلطة الآن بفضل معاهدة نيفاشا) "جون غارانغ" (John Garang) ، و على خلافه طور كل من "لوكهام" (Robin Luckham) و "وايت" (Gordon White) مصطلح "السياسيين الديمقراطيين" (Democratic Politicians) الذين يكرسون جهودهم لدعم النظام الديمقراطي في البلدان طور الانتقال ، و يمكن وفقا لهما أن يوجد هؤلاء في العديد من الأماكن المفاجئة بما في ذلك ضمن الجيش و الاستخبارات ، و لكي تنجح المعارضة الديمقراطية لابد أن تتحلى بالواقعية و الدهاء السياسي بحيث لا تعزل المؤيدين للديمقراطية من العسكريين و تعمل بالعكس على عقد تحالفات معهم ، زيادة على ذلك يعتقد "لوكهام" (Luckham) أن أي ترتيبات لضمان سيادة مدنية و رقابة ديمقراطية على الجيش و تخليه عن السلطة المكتسبة في ظل الحكم الاستبدادي ، تتطلب إجماعا بين المدنيين و العسكريين حول الإصلاحات التي تكرس السيادة المدنية مقابل احترام حاجة الجيش إلى إبقاء احترافيته و أن يكون له صوت في سياسة الأمن الوطني[1].

إن النخبة السياسية التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية إذن قد تنتشر عبر كامل النسق الاجتماعي ، بحيث يمكن أن تتواجد ضمن مختلف قطاعات المجتمع و مجالاته ، السياسية ، الفكرية ، الدينية ، الاقتصادية ، و العسكرية ، بشرط أن يتوفر لها بجانب المؤهلات الموضوعية للتأثير السياسي الاستعداد النفسي للاضطلاع بالمسؤولية السياسية ، ذلك أن الانتقال الديمقراطي تغيير سياسي و لا يرجح أن تقوده نخبة غير سياسية كما قيل سابقا ، كما أنه لا غنى عن نخبة سياسية لقيام الديمقراطية و اشتغالها كما يرى "لاري دايموند" (L. Diamond) ، الذي يردف على ذلك أن : << الاختيارات المتخذة و التحالفات المعقودة بين مجموعة صغيرة نسبيا من الزعماء و الاستراتيجيين في الحكومة ، الجيش ، الأحزاب السياسية ، اتحادات العمال ، و مجموعات مصالح أخرى ، إضافة إلى مختلف المنظمات

[1] Philip C. Aka, Op. cit, p 73, 74.

المدنية ، تحدد شكل انتقال النظام ... كما أن للنخب دور أساسي في تفعيل و تعزيز و استقرار الديمقراطيات الجديدة >>[1].

و يستشف من هذا الرأي أيضا أن النخبة السياسية تمتد إلى أبعد من السلطات الرسمية ، و في إطار النسق السياسي الذي هو جزء من النظام الاجتماعي العام ، فإنها تتواجد عبر وحداته الفرعية أو الأطراف الوسيطة بمعنى داخل الأحزاب السياسية و جماعات الضغط و المنظمات المدنية التي تساهم في بلورة المدخلات و تحاول التأثير على المخرجات ، و لا تقتصر على "الصندوق الأسود" (Black Box) في نظرية "ديفيد إيستون" (D. Easton) أو الصناع الرسميين لقرارات التوزيع السلطوي للقيم على المجتمع في الحكومة و البرلمان[2].

فجل الباحثين الذين درسوا عملية الانتقال الديمقراطي يؤكدون على دور النخبة المعارضة الملتزمة بالديمقراطية مشروعا و ممارسة ، في دفع النخبة الحاكمة التي تحتفظ في أغلب الأحيان رغم تغير التوازنات بفعل نشاط المعارضة بالأساس و قيامها بالتعبئة و الضغط بقدر من القوة و النفوذ يحول دون عزلها من الحياة السياسية ، إلى القبول بصفقة تقضي بانفتاح النظام السياسي أمام جميع الأطراف و استفادة الكل نسبيا من القيم التي يوزعها باعتماد مبدأ التنافس غير الصفري ، و يبدأ ذلك بحدوث انقسام داخل النظام التسلطي نفسه بين المتشددين و المعتدلين نتيجة الضغوط حسب نموذج "أودونيل" (G. O'Donnell) و "شميتر" (Ph. Schmitter) على مسألة اللجوء إلى انفتاح تكتيكي أو دفاعي (Defensive Extrication) كما عبر "كوليير" (R. B. Collier) و "ماهوني" (J. Mahoney) ، و إقامة ديمقراطية انتخابية (Electoral Democracy) على الأقل تكون قابلة بعد ذلك لأن تصبح أكثر تحررا ، شمولا ، شفافية ، مسؤولية ، و فعالية ، حيث أن الانتقال الديمقراطي عملية تطورية مرحلية تتطلب كفاحا مستمرا و تحديا دائما على رأي "ريتشارد سكلار" (Richard L. Sklar) ، و لعل البداية تكون بحدوث التوافق بين النخب على إثر التقارب الذي يكون بين معتدلي طرفي السلطة و المعارضة و قيام ما يسميه "بيرتن" (M. Burton) ، "غونتر" (R. Gunther) ، و "هيجلي" (J. Higley) نخبة موحدة

[1] Larry Diamond ,"Civil Society and the Development of Democracy " , Working Paper , June 1997 , p 1 , 2 : www.march.es/ceacs/publicaciones/working/archivos/1997_101.pdf -

[2] القصبي ، مناهج البحث في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص 153 ، و أيضا فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية و التحليل . عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2002، ص 32.

بالتراضي (Consensually Unified Elite) ، التي تمثل شرطا في اعتقادهم لتعزيز و استقرار الديمقراطية[1].

و مراجعة هذه الأفكار إنما لتبيان أن نخبة السلطة قد يكون لها دور هي الأخرى في عملية الانتقال الديمقراطي ، و إن كانت المعارضة كما يجمع الباحثون هي المسؤولة عنها بالدرجة الأولى ، و النتيجة أن النخبة السياسية التي تساهم في هذه العملية قد تتواجد عبر كامل النسق السياسي ، أي داخل تنظيماته الرئيسية المخولة مباشرة باتخاذ القرارات و ضمن وحداته الثانوية أو مؤسساته الوسيطة التي تنحصر في الدولة المعاصرة في الأحزاب السياسية و المجتمع المدني ، و إن كان المدلول الأخير ينزع إلى التمايز عن السياسي و الاستقلال عن السلطة ، فإذا كان هناك من يعتبر الأحزاب السياسية جزءا من المجتمع المدني على غرار "ستيفن فيش" (M. Steven Fish) فثمة من يستبعدها من عناصره كما يفعل "دايموند" (L. Diamond) ، و الذي يرى بأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة و إنما كذلك عن المجتمع السياسي ، و يعني به جوهريا النظام الحزبي إذ يقول في ذلك : << إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ، و لكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تنقل موضعها و نشاطها الأساسي إلى المجتمع السياسي ، و تفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تؤدي الوظائف الفريدة من التوسط و تعزيز و بناء الديمقراطية >>[2].

فما يميز تنظيمات المجتمع المدني عن الأحزاب في نظر أصحاب الرأي الأخير أنها تكتفي بالتوسط بين الدولة و المجال العام و ممارسة التأثير و لا تسعى للوصول إلى السلطة ، في حين يتشارك المفهومان تقريبا في ما عدا ذلك من الخصائص ، و التي حددها كل من "لابالومبارا" (J. La palombara) و "واينر" (M. Weiner) في مؤلفهما "الأحزاب السياسية و التنمية السياسية" ، من حيث وجود تنظيم لا يرتبط في وجوده و استمراره بقادته ، يتسم بالتواصل و الانسجام بين فروعه و مركزه ، و يسعى للحصول على دعم و تأييد شعبي لبرامجه و أهدافه[3] ، و أيضا تقوم هذه التنظيمات السياسية و المدنية من المفروض على طوعية الإنشاء و العضوية ، عدم الربحية و السعي للصالح العام ، و الاستقلال نسبيا

[1] Diamond, Op. cit, p 1, 4, 25, 26.

[2] متروك الفالح ، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكاليات المجتمع المدني في ضوء تريف المدن . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2002، ص 26، 27. و Diamond , Ibid , p 6 .

[3] جان ماري دانكان ، علم السياسة ، ترجمة محمد عرب صاصيلا . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 1995.

عن سلطة الدولة ، مع أنها تعمل في إطار قوانينها الأساسية التي تضع القواعد و تهيئ الظروف لنشاط مختلف القوى و تنافس المصالح الاجتماعية[1].

كما أن تنظيمات المجتمع المدني تؤدي دورا سياسيا و إن كان غير مباشر بتدخلها في شؤون اجتماعية تقع ضمن مسؤوليات الحكومة فتقلص بذلك من سلطتها عليها ، و تحاول التأثير في القرارات الحكومية المتعلقة بميادين نشاطها ، إلى جانب أنها تساعد على تجسيد الحرية الفردية و حقوق المواطنة من جهة ، و تدعم المشاركة الجماعية و التضامن من جهة أخرى ، فتسهم في تنمية ثقافة الحقوق و الواجبات أو الحس المدني ، و يفترض كذلك أن هذه التنظيمات تغرس القبول بالاختلاف و التعددية داخل المجتمع كنتيجة لاختلافها و تعددها في حد ذاتها.

و هذا ما يجعل كثيرا من الباحثين و بينهم "دايموند" (Diamond) يربط بين حيوية المجتمع المدني و بين بناء و تعزيز الديمقراطية ، لأن ذلك كفيل باستنفار جماهير الشعب بشكل مستمر لتدل بدلوها فيما يخص إدارة و توجيه الشؤون العامة و على رأس ذلك طريقة الحكم و مدى ديمقراطيته ، و يجعل الديمقراطية تشتغل بشكل جيد وفق خطين متوازيين متكاملين من القمة إلى القاعدة و العكس ، و يفعّل الرقابة الشعبية على الحكومة ، ناهيك عن كون هذه المؤسسات المدنية تعتبر مدارس للتنشئة السياسية الديمقراطية و إفراز القيادات و النخب التي تدعم الديمقراطية على مستوى الهيئات و المؤسسات في الساحة السياسية[2].

إن الخوض السابق في خصائص و مميزات المجتمع المدني يؤكد إمكانية اعتبار تنظيماته وحدات ثانوية للنظام السياسي على غرار الأحزاب السياسية ، بالنظر لإمكانية اضطلاعها بدور الوساطة بين الحكومة و المجتمع ، بل و تدخلها بشكل مباشر و ملموس في بعض الشؤون المجتمعية الواقعة تحت الإشراف الحكومي كحماية البيئة و التكافل الاجتماعي على سبيل المثال ، و بغض النظر عما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من خلاف على تعريفه و تحديد العناصر و القوى المندرجة في إطاره و الخارجة عنه ، و تفاقم وضعه هذا بامتداده إلى مجالات ثقافية جديدة بعيدا عن منشئه[3] ، مع أن جبهة عريضة من الباحثين تصر على الالتزام بالمصدر الغربي للمفهوم و مرجعيته المتمثلة في الحق الطبيعي ، العقد

---

[1] Diamond, Op. cit, p 6 , also
عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية و الأسس الثقافية و المحددات الخارجية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 322.

[2] رشيد، نفس المرجع، ص 322-327، و كذلك
Diamond, Op. cit, p 4, 5, 9, 25.

[3] الفالح ، المرجع السابق ، ص 28 ، و أيضا خالد سليمان ، في المالكي و آخرون ، الكواري محررا ،مرجع سابق ، ص 263.

الاجتماعي ، الحداثة ، العلمانية ، و المجتمع الصناعي ، دون نكران الأثر الكبير للعمل الماركسي النقدي لأنطونيو "غرامشي" (Antonio Gramsci) بعد الحرب العالمية الأولى و نظريته عن المجتمع المدني الذي سبق تحديده مع هيجل في "التنظيمات و النشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة و الدولة" كمجال لمحاولة "الهيمنة" الثقافية أو الأيديولوجية من طرف الطبقة العاملة و فرض عقيدتها في مواجهة المجتمع السياسي و هو الدولة و أجهزتها بالنسبة إليه التي تمارس "السيطرة" حسبه أي القهر و القمع لجعل الجماهير متطابقة مع نمط الإنتاج[1].

و من هذه الخلفية ينظر لمفهوم المجتمع المدني على أنه ينطوي على التعارض مع المجتمع الريفي أو البدوي و تجمعاته و فعالياته القائمة على الروابط الأسرية ، القبلية ، الطائفية ، و المناطقية...، و ما يصطلح عليه المجتمع الأهلي في الأدبيات العربية ، كما يستبعد هذا المفهوم في الفكر الغربي معاني البدائية و التوحش و يستدعي التحضر في المقابل ، و لا يتوافق مع الانتماء إلى الجيش و إلى المؤسسة الدينية أو الكنيسة في هذه الحالة ، مما يجعله بهذه الصيغة يتنافر مع أوضاع المجتمعات التي تعرف حضورا قويا لتكوينات و جمعيات على أساس الروابط التقليدية و للمؤسسة الدينية كما هو الحال عربيا ، و يرهن في هكذا بيئة وجوده و دوره أصلا في اعتقاد أصحاب هذا الاتجاه.

فيما هناك من يرى بأن هذا المفهوم قابل لأن يحور ليتوافق مع بيئته الجديدة ، فالمرجعية الأوربية في نظر الجابري ينبغي ألا تتخذ إلا للاستشارة لا كنموذج يهيمن على الفكر و يوجه الرؤية ، بل هذا المفهوم قادر على استيعاب الجمعيات الأهلية و الدينية و أولى له ذلك كما يذهب إيليا حريق ، فحسبه المجموعات التقليدية تؤسس للتنوع و التعدد و تمنع الهيمنة و الاستبداد[2] ، كما ينطبق عليها وضع المجتمع المدني في رأي "دايموند" (Diamond) حين تتدخل في مسائل عمومية تتجاوز أعضاءها في المدى كحال المؤسسات الدينية وهي تسعى لمحاربة الفقر ، الإدمان على المخدرات ، و ترقية رأس المال البشري ، و محاولتها التأثير على السياسات العامة ككل و منها المتعلقة بتنظيم ممارسة الشعائر الدينية[3].

---

[1] سعيد بنسعيد العلوي ، < نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 158، السنة 14، أبريل 1992، ص 48-68 ، و كذلك عمر فرحاتي ، عبد العالي دبلة ، < أهمية دور المجتمع المدني في الحياة السياسية و الاجتماعية > ، مجلة الفكر . بسكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد الأول ، مارس 2006 ، ص 90، 91.

[2] الفالح، مرجع سابق، ص 30،28،25 ، و خالد سليمان ، ص 293 ، و أيضا محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2005، ص 182، 183.

[3] Diamond, Op. cit, p10.

و أجدى من الانغماس في هذا الجدل الفكري و التحيز لأحد أطرافه التعامل مع المجتمع المدني كوضع قائم ، رغم ما قد يشوبه من شوائب و يعتريه من نقائص ، بوجود جمعيات و تنظيمات تعمل في مختلف المجالات و خارج السلطة المباشرة للدولة و لو صوريا (حسب التشريعات و القوانين الأساسية) كحد أدنى ، نتيجة للاستنساخ الممنهج أو التلقائي و المفروض أساسا لاسيما في عصر العولمة عن النموذج الغربي في المجتمعات الأخرى التي لا تزال تتطلع إلى التحديث و العصرنة ، و التي تجمع على حد قول "الجابري" مظاهر المجتمع التقليدي و الحديث[1] ، حتى أن هذا المفهوم أعيد إحياؤه نظريا في الغرب و ربط بعمليات الانتقال إلى الديمقراطية و تعزيزها قبل أن تنتقل هذه المعالجة إلى المجالات الثقافية الأخرى بما فيها العربية في محاكاة واضحة للفكر الغربي.

و من هذا المنطلق يتم تحليل المجتمع المدني هنا بوصفه وضعا قائما و أهم من ذلك باعتباره فضاء للنخبة السياسية ، ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني بالرجوع إلى "الجابري" من جديد : << ليست في حقيقة الأمر إلا "الأطر" الاجتماعية حيث تنتظم فعاليات النخب الحديثة ، السياسية و الاقتصادية و الثقافية >> ، و بعبارة أخرى أدق فإن هذه المؤسسات و برامجها أو مشاريعها تقوم بإيحاء و توجيه من النخبة و تعمل تحت قيادتها ، مع أنها تسعى إلى حشد أكبر عدد ممكن من المؤيدين و المنخرطين من عامة الشعب لزيادة نفوذها في النسق الاجتماعي و السياسي ، فالمجتمع المدني كما يقول "الجابري" في موضع آخر : << تبنيه النخب العصرية التي نجحت في شق طريقها لتحقيق مشاريعها و طموحاتها و اكتساب ما يكفي من القوة و الخبرة ، مما يؤهلها لمأسسة نشاطها و استقطاب القوى الحية الأخرى ، و بالتالي قيادة مسيرة التحديث >>[2].

و طرح المجتمع المدني على هذا النحو حتى و إن لم يرقى في كل الأحوال إلى الصورة النموذجية التي يقدمها "الجابري" يمهد لإثارة واحدة من الإشكاليات الطارئة على ساحة البحث العلمي المتخصص في الانتقال الديمقراطي ، المتعلقة بالنخبة المخولة بإرساء الديمقراطية و ترقيتها ، و ذلك من حيث مجالها و طبيعة نشاطها و خصوصا علاقتها بالسلطة السياسية ، هل تنتمي إلى الأحزاب و بالتالي تقدم نفسها كمعارضة سياسية و بديل لنخبة السلطة ، أم أنها موجودة على مستوى الجمعيات المدنية فتحاول التأثير على السلطة للحصول على

[1] الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، المرجع السابق ، ص 180 ، 181.

[2] الجابري ، < إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي > ، في الكواري و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 ، 189 .

مكاسب في ميادين عملها و بعضها ذو طابع سياسي و له بعد ديمقراطي كترقية الحريات و حماية حقوق الإنسان ؟

و قد تطرق عدد قليل من الباحثين لهذه المسألة من زاوية مخالفة لتلك التي انحاز إليها السواد الأعظم الذي يربط إرساء و تعزيز الديمقراطية بحيوية و فاعلية المجتمع المدني استنادا إلى الحجج التي سبق عرضها ، حيث يعتقد "طوماس كاروتيرز" (Thomas Carothers) أن فشل كثير من الانتقالات و جهود "المساعدة الديمقراطية" (Democracy Aid) راجع إلى التدقيق في نموذج مثالي للمؤسسات ، و ذلك عوض العمل على خلق تعددية سياسية حقيقية داخل المجتمعات و تحسين تشكيلة و نوعية الفاعلين السياسيين أساسا عبر تدعيم النشاط الحزبي كما و كيفا من خلال إعادة النظر في القواعد و الأنظمة التي تحكمه ، كما يرى أن من المفيد خلق ارتباطات بين الأحزاب و المجتمع المدني بدل تشجيع مؤسساته على التزام الحياد إزاء السياسات الحزبية ، لأن هذا كفيل بخلق مراكز موازية للقوة مقابل السلطة السياسية القائمة ، في حين أن مجرد التركيز على إيجاد هيئات غير حكومية يمثل مقاربة ناقصة لمواجهة تحدي بناء الديمقراطية[1].

و يذهب "إيليا حريق" إلى أبعد من هذه الفكرة ، حيث يرى أن التأكيد على المجتمع المدني و دوره ملهاة يرحب بها الطغاة كحال التركيز الحاصل في بعض الأدبيات على الجانب الثقافي أو الذهنيات و المسالك كما يفضل لأنها توجه الأنظار بعيدا عن الاستبداد و بنيته ، فمنتهى و غاية الترويج لفكرة المجتمع المدني من قبل بعض الأنظمة التسلطية هي إسقاط السياسة عن المجتمع ، و حصره في شؤون اجتماعية من قبيل العمل النقابي و الخيري[2] ، في حين أن المطلوب بالنسبة للانتقالات الديمقراطية هو تكوين جبهة سياسية قوية مضادة للاستبداد في رأي كلا الباحثين ، فانعدام التوازن بين الدولة و التكوينات الاجتماعية الفرعية لقلة مواردها و تشتت اهتماماتها على الأرجح يؤدي إلى استدامة الاستبداد نسبة إلى "متروك الفالح" ، و على هذا الأساس قدم "وحيد عبد المجيد" البديل الذي يراه لمفهوم المجتمع المدني و هو المجتمع أو الجماعة السياسية (Political Community) ، معتبرا أن المفهوم الأخير يمثل المدخل الأفضل لإقامة الديمقراطية من خلال تنافسية النخب ، عوض التعويل على المجتمع المدني و التعلق بديمقراطية المشاركة التي تحتاج إلى تغييرات جوهرية في التركيب الاجتماعي و الثقافي و السياسي لتقليص السلبية و اللامبالاة داخل المجتمع ، و هو ما يحدث

[1] Carothers, Op. cit, p18, 19.

[2] حريق ، في ابتسام الكتبي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 31 ، 32.

بالتدريج و يتطلب وقتا[1] ، كما أن المجتمع المدني و المشاركة لا تتطور إلا في وجود الديمقراطية أساسا.

لكن هذه الانتقادات لم تنقص شيئا من جاذبية مفهوم المجتمع المدني و حضوره في الدراسات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة لاسيما كمقاربة مثمرة و وصفة ناجعة للانتقالات الديمقراطية ، و يمكن ذكر الدراسة التي قدمها "دايموند" في هذا السياق على سبيل المثال ، حيث حاول أن يدعم هذا الاتجاه النظري بأدلة عملية ، بإشارته إلى أهمية مساهمة المجتمع المدني في بعض الانتقالات خلال الموجة الثالثة كما كان الحال في الفلبين ، كوريا الجنوبية ، و الشيلي ، و في بعض البلدان الإفريقية أين تسببت التنمية الاقتصادية في زيادة تعقيد التركيبة الطبقية و اختلاف المصالح و أدت بالتالي إلى ترقية الحياة الجمعوية مما ولد ضغوطا على السلطة في سبيل التفتح و إطلاق الحريات[2].

و بقراءة الأفكار السابقة قراءة متعمقة تتجاوز التعارض الظاهري بينها ، يمكن التوصل إلى حقيقة تكاملها باتجاه نتيجة واحدة تستشف أيضا من كل ما جاء في هذا الجزء من البحث ، هي أن النخبة مسؤولة بالدرجة الأولى عن عمليات الانتقال الديمقراطي ، هذه النخبة يتعذر من الناحية النظرية تحديد مجال تواجدها و نشاطها ضمن النسق الاجتماعي و السياسي ، فقد يختلف موضعها بحسب الحالة أو البلد فتكون مرة معارضة حزبية و في أخرى نخبة جمعوية ، و لا يستبعد أبدا أن تكون عسكرية جزئيا ، فربما كانت متعددة المواقع متحدة على التوجه و الغاية لإحداث تغيير سياسي ديمقراطي ، إلا أن لهذه النخبة ما يحددها و يميزها ، و في مقدمة ذلك أنها سياسية بمعنى أنها تكون جبهة معارضة مباشرة للسلطة السياسية القائمة في نظام تسلطي لا تتخذ موقف الحياد إزاء ممارسات السلطة و لا تذعن أو تتحالف معها ضد الصالح العام ، بالإضافة إلى التزامها و صدقيتها في المطالبة و السعي لإقامة الديمقراطية فلا تكتفي بمكاسب و إغراءات ظرفية خاصة بها أو بجماعة تمثلها و تتنازل عن معالجة الأوضاع السياسية و الاجتماعية بشكل عام و جذري لإنهاء أسباب تدهورها.

[1] الفالح، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

[2] Diamond, Op. cit, p 28-31.

المطلب الثالث: دوران النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي

إحدى الفرضيات الأساسية و القوية في نظرية النخبة أنه لا يمكن لأي نخبة أو جماعة مسيطرة في مجال ما أو على المجتمع ككل أن تبقى ثابتة على حالها دون تغيير في بنائها ، إذ لا بد أن يصيبها التاريخ بهرم فيزيقي و تآكل للقيم التي تدعم وجودها سواء المادية أو المعنوية أو الفكرية ، لذلك ارتأى مفكرو النخبة أن التجديد ضرورة وجودية بالنسبة لها من خلال حراك أفراد من اللانخبة (Non Elite) نحو النخبة (Elite) و ما يعرف بالدوران الداخلي ، فحسب "باريتو" (V. Pareto) تحدث الثورات لما تنخفض نسبة انتقال الأفراد نحو النخبة ، فإذا لم تتمكن النخبة القائمة من تطعيم نفسها بعناصر و حتى قيم و أفكار جديدة لزيادة قدرتها على البقاء ، انتهت من ناحية الفعل لتحل محلها نخبة أخرى تتشكل من العناصر التي منعت من الارتقاء في سلم المراتب الاجتماعي ، أي حدوث دوران خارجي ، بل إن مصير كل نخبة تتصدر مسرح الأحداث في فترة زمنية هو الأفول و إن لم يكن ذلك على النحو الذي صوره باريتو بنهاية دورة النخبة بشكل مطلق و بداية أخرى ، ولكن عبر تواتر الأجيال ، فاستقراء التاريخ كما لاحظ "ميشلز" (R. Michels) يبين أن العناصر الجديدة تندمج مع العناصر القديمة في النخبة و تزيلها تدريجيا[1].

و قد قامت "كولابينسكي" (M. Kolabinski) من خلال دراستها عن النخب في فرنسا بتقديم التصنيف الأدق لأشكال دوران النخبة في تقدير "بوتومور" (Bottomore) ، حيث حصرتها في ثلاث أنماط ، أولها انتقال أو تغير مواقع فئات داخل النخبة نفسها ، أما الصنفان الثاني و الثالث فيتعلقان بارتقاء شرائح من المجتمع أو العامة إلى مصاف النخبة ، بدخول أفراد من مستويات أدنى إلى دائرة النخبة ، أو في الحالة الأخرى تشكيل نخب جديدة من طرف أفراد من الفئات الأدنى اجتماعيا و الدخول في صراع على النفوذ و السلطة مع النخبة القائمة[2].

و عموما فإن دوران النخبة حقيقة تاريخية بالنسبة لمفكرين أمثال "باريتو" (Pareto) ، "موسكا" (Mosca) ، "كولابينسكي" (Kolabinski) ، "بيرين" (H. Pirenne) ، و "شومبيتر" (Schumpeter) ، رغم الاختلاف بينهم في تحديد الأسباب المتحكمة في هذه الظاهرة ، فإذا كان باريتو أرجعها إلى التغيرات في الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة

---

[1] إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 200، 201، و أحمد زايد، في زايد و عروس، مرجع سبق ذكره، ص 41، أيضا حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 82.

[2] محمد بن صنيتان ، مرجع سابق ، ص 32، 33 ، و عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 81.

و أيضا للمستويات الاجتماعية الدنيا ، فإن كل من "موسكا" و "بيرين" و "شومبيتر" ركزوا في تفسيرها على العوامل الاجتماعية و التغيرات الاقتصادية أو السياسية التي تخلق فرصا و قيما جديدة تسمح بارتقاء فئات على حساب أخرى في الهرم الاجتماعي ، مع اعترافهم بأهمية الميزات الفردية[1].

و من المهم في هذه المرحلة من البحث معرفة العلاقة بين دوران النخبة السياسية أو التغير في بنائها باعتباره ظاهرة ملازمة و حتمية بالنسبة لها على رأي أعلام الفكر النخبوي ، و بين حدوث عملية الانتقال الديمقراطي ، و بتعبير أدق ما هي الظروف و الأحوال التي يفضي فيها دوران النخبة إلى انتقال ديمقراطي ؟

إجابة على هذا التساؤل يمكن القول بادي الأمر بأن ثمة إجماعا بين الباحثين في الانتقال الديمقراطي على تلازم هذا التغير في طبيعة النظام السياسي ، و المرتبط حسبهم بتغيرات أوسع في البنى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، مع تغيير في بناء النخبة الحاكمة الممسكة بزمام السلطة ، و تختلف درجة هذا التغيير باختلاف طبيعة الانتقال الذي عرفه النظام بحسب توازن القوى بين السلطة الاستبدادية و المعارضة المؤيدة للديمقراطية.

فقد يكون هناك بالرجوع مرة أخرى إلى الأشكال التي حددها "هانتغتون" (Huntington) متفقا مع "لينز" (Linz) و "ماينوورينغ" (Mainwaring)[2] ، تغيير سطحي في حالة كان التحرير بمبادرة من النخبة الحاكمة ، و ذلك بإقحام عناصر جديدة في دائرة السلطة لمجرد إعطاء الانطباع بوجود تبدل في طريقة الحكم ، كمنح مناصب و امتيازات لشخصيات عرفت بمعارضتها للنظام لاحتواء قدرتها على ممارسة الضغط و توجيه الرأي العام و تسخيرها في كسب نقاط على سلم الشرعية ، و إقامة تعددية مزيفة على مستوى البرلمان و غير ذلك من السيناريوهات و التكتيكات التي قد تتبع لإنعاش النظام التسلطي ، ذلك أن التحرير بمبادرة من السلطة الحاكمة لا يؤدي في الغالب إلا لديمقراطية الواجهة ، في حين أن نموذج الانتقال الذي يرجى أن ينتهي إلى ديمقراطية راسخة في نظر الباحثين هو الذي ينطلق بتوافق النخبة السياسية من المعارضة و السلطة على التشارك في الحكم و قبول التنافس الحر و العادل الذي يضمن تساوي الفرص السياسية لجميع الأطراف ، أو على انسحاب نهائي للدكتاتورية الشخصية أو العسكرية من السلطة مقابل ضمانات بعدم المتابعة و المساءلة و مصادرة الممتلكات و ما تبقى من حقوق مدنية و حتى سياسية ، و الانتقال بهذا الشكل يؤدي إلى

[1] بن صنيتان ، نفس المرجع ، ص32-35 ، و عبد الرحيم ، ص 82.

[2] Huntington, Op. cit, p 583, and G. Munck, p 358.

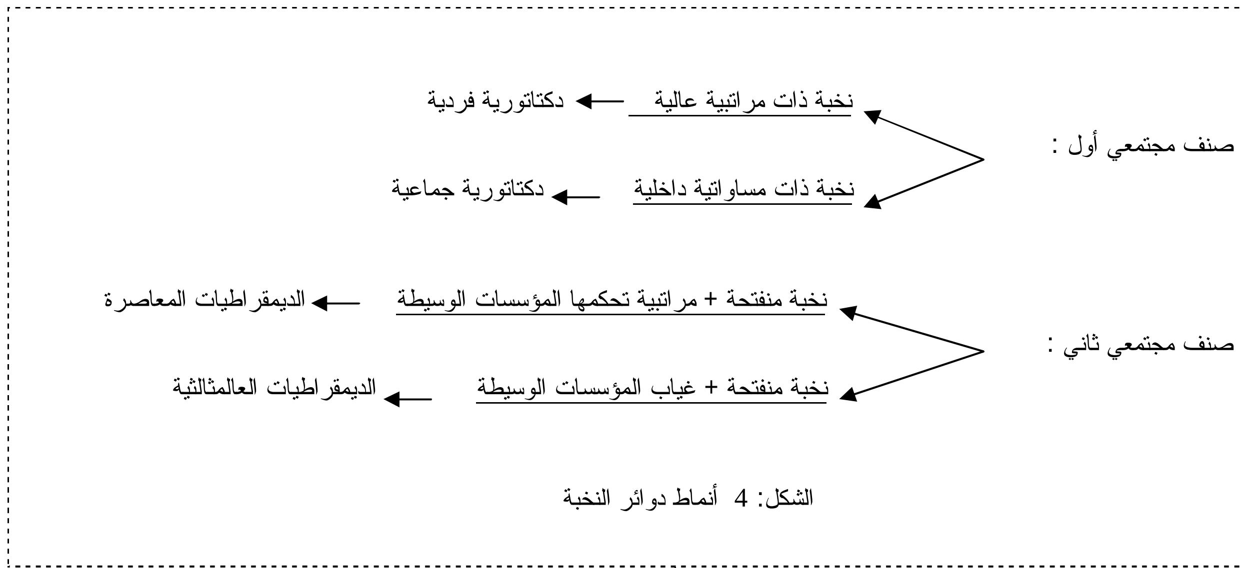
تغيير كبير و قد يكون جذريا أحيانا في بناء النخبة الحاكمة ، و هذا ما ينطبق أيضا على الانتقال الذي يأتي نتيجة لسقوط النظام التسلطي في أعقاب ثورة داخلية أو هزيمة في حرب أو تدخل أجنبي ، و الذي يصعب قيادته إلى بر الأمان أو إلى ديمقراطية راسخة نتيجة هشاشة و عدم استقرار الأوضاع خصوصا الأمنية ، و التعطل الظرفي لمؤسسات الدولة التي تحتاج إلى وقت لإعادة البناء و الاشتغال بشكل جيد ، عكس الحال في النموذج السابق حيث تكون التعديلات المؤسساتية الضرورية للديمقراطية مع استمرار وجود الدولة و مؤسساتها التي تحفظ النظام العام الأمنية منها و القضائية.

و يستخلص أن النتيجة الحتمية لأي انتقال ديمقراطي هو تغير واضح في بناء النخبة الحاكمة و النخبة السياسية ككل التي يفترض أن تصبح أكثر اتساعا من حيث العدد و تنوعا من ناحية الاتجاهات و الهياكل التنظيمية ، لكن هذا ينبئ باتجاه آخر للعلاقة بين الانتقال الديمقراطي و دوران النخبة ، في حين أن الانشغال في هذا البحث المعبر عنه بالتساؤل المطروح سابقا و كذا الإجابة يتعلقان بمرحلة ما قبل الانتقال ، و كيف أن التغير الذي يحدث بالضرورة في بناء النخبة الحاكمة و هو حقيقة ثابتة نظريا يمكن أن يؤدي إلى انتقال ديمقراطي ، و بعبارة أخرى قراءة و تحليل العلاقة التي تمّ الانتهاء إليها بشكل مقلوب على أساس أن الانتقال متغير تابع للدوران الذي هو متغير مستقل ، و لأجل ذلك تكون نقطة البداية إظهار طبيعة النظام التسلطي ، و الذي هو نسق اجتماعي يعرف أساسا بانغلاق دائرة نخبته و بانخفاض كبير في وتيرة دورانها أو تغير بنائها[1].

فمن الناحية النظرية يتم عادة التمييز بين صنفين للنخبة تبعا لدرجة أهلية الأفراد الجدد في الانتماء إليها ، فإذا كانت هذه الدرجة عالية توصف النخبة بالمنفتحة (Open Elite) ، و في حالة العكس فالنخبة منغلقة (Closed Elite)[2] ، و يرتبط نمط النخبة و طريقة تنظيمها و تفاعلها داخليا و مع الجماهير وفق أنصار المدرسة التعددية أو اللبرالية بطبيعة النظام السياسي و الأيديولوجية التي ينتهجها المجتمع ، فالدوائر المفتوحة للنخبة تتواجد في النظم الديمقراطية التعددية التي تسمح بالتنافس السياسي ، في حين تخص الدوائر المغلقة النظم الاستبدادية و الشمولية المعتمدة على الحزب الواحد ، و يمكن التعبير عن الاتجاه السابق و رؤيته لأنماط النخبة بدقة عبر الشكل البياني التالي :

[1] أحمد زايد، في زايد و عروس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 80.



الشكل: 4 أنماط دوائر النخبة

الشكل مأخوذ عن : عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 80 ، 84.

و على طرف النقيض من الاتجاه السابق ، موقف طيف آخر من الباحثين على غرار "ميشلز" (Michels) و "رايت ميلز" (Wright Mills) ، يرون أن الأوليغارشية أو نخبة القوة تسعى للمحافظة على تماسكها الداخلي و على حدودها ، و لا تسمح بالدخول إلى دائرتها إلا لمن تشرف على تكوينهم و تدريبهم لفترة من الزمن بحيث يتوافقون مع خصائصها ، و لا يشكلون مصدر قلق أو تمرد[1] ، فالنخبة في هذا الرأي تنزع إلى المحافظة على هويتها و تكوينها و على الاستمرار في مواقع السلطة و النفوذ ، علاوة على ذلك هنالك من يثير مسألة الاختصاص و الميل إلى امتهان العمل السياسي بالنسبة للنخبة السياسية ، ففي مقالة له بعنوان "السياسة كمهنة" (Politics as Vocation) أكد "ماكس فيبر"(M. Weber) : << إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة و الحذق و القدرة على الإدارة و الممارسة الديمقراطية >> ، و هذا يرتبط في تقدير "أحمد زايد" بمدى استقلال السياسي عن الاقتصادي و الاجتماعي بمعنى انفصال الممارسات الحزبية عن الطبقة و المكانة و ارتباطها بالمؤهلات التي تصبح أساس دخول دائرة النخبة السياسية[2].

و قد سعى كل من "كوليت يسميل" (Colette Ysmal) من خلال (Les Elites Politiques : Un Monde Clos) ، و "دانييل غاكسي" (Daniel Gaxie) بمؤلفه (Les Professionnels de la Politique) ، إثبات حقيقة احتراف السياسة في الواقع

[1] زايد، المرجع السابق، ص 44.

[2] نفس المرجع ، ص 41.

الفرنسي ، و تعدى النقاش حول مسألة الاحتراف في مثل هذه الأدبيات إلى معالجة العلاقة بين شغل المنصب السياسي و حيازة المؤهلات و الدراية السياسية[1] ، فحتى في إطار الأنساق المفتوحة لا بد أن تتوفر شروط و مؤهلات للعضو الجديد في النخبة ، حيث يفترض أن يصل إلى مصافها عبر الانتخابات كآلية معتمدة لاختيار أفضل العناصر ، و لذلك هو بحاجة إلى القدرات المالية و الإعلامية لإقناع الناخبين من جهة ، و من جهة أخرى يحتاج إلى القدرات الفنية و التنظيمية إذ تميل هذه الأنساق إلى التخصص و توخي الخبرة و الكفاءة لدى المترشحين ، كما أن السمات الشخصية من غير المؤهلات المكتسبة كالميل و الاستعداد النفسي لممارسة السياسة تمنح أفضلية لبعض الأفراد لدخول دائرة النخبة على حساب آخرين ، فهناك فروق فردية بين "الإنسان السياسي" (Homo Politics) و "الإنسان المدني" (Homo Civicous) ، و بهذا فإن دخول دائرة النخبة السياسية حتى في الأنساق المفتوحة ليس متاحا لأي كان بل يفترض شروطا موضوعية[2] ، و عملية تجنيد عناصر جديدة إذن ليست تلقائية و إنما تخضع في كل الأحوال إلى مقاييس تختلف بحسب طبيعة النخبة.

و في حالة الأنساق المغلقة فهذه المقاييس و الشروط ذاتية أي تحددها أساسا النخبة القائمة سعيا منها للمحافظة على هويتها و تعزيز نفسها بعناصر تدعم تواجدها و استمرارها ، و إن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على التكوين النفسي و الذهني للنخب الجديدة متعلقة بالبنى الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية الخارجة نسبيا عن سلطة النخبة الحاكمة ، فالظروف المختلفة التي نشأت فيها الأجيال الجديدة من النخبة تؤثر نسبيا على اتجاهاتها و مواقفها إزاء قضايا كالإصلاح و التحرير السياسي مقارنة بالأعضاء الأقدم ضمن نخبة النظام التسلطي ، و لعل هذا ما يفسر ظهور انقسام بين متشددين و معتدلين داخل نخبة الحكم الاستبدادي من منظور "أودونيل" (O’Donnell) و "شميتر" (Schmitter) يمهد لبداية الانتقال الديمقراطي[3] ، ذلك أن الأجيال الجديدة ربما تكون أكثر تأثرا بالمجتمعات المتقدمة في كافة النواحي بما فيها السياسية ، و صورتها البراقة التي تصدّرها عبر الآلة الإعلامية المتطورة ، من ناحية أخرى فإن التطورات التاريخية و انعكاسات جهود التنمية في كثير من الدول النامية الإيجابية منها كانتشار التعليم ، و السلبية بفشل البرامج و بطلان الوعود و استفحال الفقر و تنامي الهوة بين

---

[1] William Genieys, “The Sociology of Political Elites in France: The End of an Exception? “, International Political Science Review, Vol 26, No. 4, 2005, p 417, 418.

[2] زايد ، نفس المرجع ، ص 45.

[3] Munck, Op. cit, p 358.

الطبقات ، لعبت دورا أساسيا في خلق ظروف مؤثرة في تكوين النخب الجديدة ، حيث شجعت الفئات المتعلمة خاصة على السعي لتسلق الهرم الاجتماعي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، و التمرد على الشعارات الشعبوية لنظام ما بعد الاستقلال لإيجاد موطئ قدم داخل الدولة و مؤسساتها على سبيل المثال في الواقع العربي برفع شعار "الإسلام هو الحل" أو المناداة بالبديل "اللبرالي" ، و هي الأصوات التي باتت تمثل المعارضة كما يبين "الجابري" من خلال استقرائه للتاريخ العربي أو الجيل الثالث من النخبة ، الذي تمخض عن بعض ملامح التحديث كانتشار التعليم و النزوح إلى المدن ، و أدرك جيلي الكفاح السياسي و الكفاح المسلح ضد الاستعمار ، هذا الأخير آلت إليه دفة الحكم و اضطلع بمهمة البناء و التشييد عقب الاستقلال بعد أن كسب الصراع السياسي و إن بوسائل أخرى كالانقلاب العسكري[1].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التطورات التاريخية على مستوى البنى الاجتماعية ، الثقافية ، و الاقتصادية ، تؤدي إلى ظهور أفكار و مصالح جديدة داخل المجتمع تنعكس على ذهنيات و مسالك الأجيال الناشئة من النخبة ، حتى بالنسبة للأفراد الذين يتم تجنيدهم من قبل الحكم الاستبدادي ، كحتمية تاريخية وجودية يقتضيها طموحه في الاستمرار و البقاء ، و ذلك لتعويض النقص لدواعي بيولوجية أو تدعيمه بمداخل أيديولوجية تحسن هامش الشرعية ، و بدورها تعددية الأفكار و المصالح تؤدي إلى التنافس و الصراع بين النخب الناشئة و نخبة الحكم ، مما قد يقود النظام السياسي في نهاية الأمر إلى الانفتاح و اعتماد النهج الديمقراطي كحل سلمي يحفظ الاستقرار السياسي و استمرار الدولة ، و بهذا فإن الدوران الداخلي الذي تعرفه النخبة الحاكمة قد يؤدي إلى دخول أفراد معتدلين إلى دائرة الحكم يتعاملون بمرونة مع مطالب التحرير السياسي و ضغوط المعارضة ، لأنه في حالة تجاهلها تكون النتيجة المتوقعة بقوة سقوط النظام و نخبته لاسيما إذا فقد القدرة على القمع و الإغراء و المناورة لفشله اقتصاديا ، بثورة شعبية و انقلاب سياسي ينحاز فيه العسكر إلى المعارضة أو يتخذون موقف الحياد ، و ربما أسفر ذلك عن انتقال ديمقراطي بحسب المسارات السياسية اللاحقة و مدى صدقية و نزاهة المعارضة في مسعاها ، و على هذا النحو تتحدد العلاقة بين دوران النخبة السياسية و عملية الانتقال الديمقراطي.

[1] الجابري ، <إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي > ، في الكواري و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 190-192.

المبحث الثالث: النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي تحليل وظيفي *

يدرس هذا البحث بالدرجة الأولى أهمية وجود نخبة مناضلة تقوم بتعبئة و تأطير جماهير الشعب من أجل تحقيق انتقال سياسي ينتهي إلى ديمقراطية راسخة ، ذلك أنه من المفروض أن بكل مجتمع نخبة أو نخبا بالأحرى تتميز بقدرات موضوعية و مؤهلات ذاتية فائقة عن العامة تجعلها أجدر بالقيادة ، و أقدر على تشخيص المشاكل ، و معرفة الخيارات و الحلول ، و تحديد الوسائل الكفيلة بتجسيدها ، و أيضا على استمالة و إقناع الرأي العام ، و كسب دعم الجماهير لتوجهاتها ، كما أن كل مشروع و عمل ناجح يتطلب قيادة و حسن تدبير ، و أيضا تكاثفا للجهود ، و هذا ما يبرر مبدئيا دور نخبة سياسية في الانتقال الديمقراطي ، و هي نخبة تم تعريفها في هذا البحث لا على أساس شغلها لمواقع السلطة و المناصب السياسية ، و إنما بناء على انشغالها بالواقع السياسي و الاجتماعي ، و استعدادها للتأثير فيه و تغييره إن رأت ذلك بفضل الإمكانات المعنوية و المادية التي تحوزها ، كما يتدخل في تحديدها و تمييزها إخلاصها لوطنها و شعبها و لمبادئها الديمقراطية ، و التي تواجه أزمة المشاركة و العزوف السياسي للمواطنين كخاصية لصيقة بالنظام التسلطي ، و ذلك بالعمل على تعبئتهم لدعم موقفها من النظام السياسي القائم و سعيها لإقامة نظام ديمقراطي ، فقدرتها على ممارسة الضغط على السلطة و تجريدها من الشرعية مرتبط أساسا بمدى التأييد الشعبي الذي تلقاه من جهة ، و من جهة أخرى باقتناع و تمسك مؤيديها بتوجهاتها و أهدافها الإستراتيجية و قابليتهم لتحمل التضحيات من أجلها ، و يختص هذا المبحث بتقديم الدلائل المنطقية و القرائن الملموسة على دور النخبة السياسية في الانتقال الديمقراطي ، و إلى جانب ذلك تعداد الآليات و الوسائل المتاحة لها للاضطلاع بهذه المسؤولية ، و كذلك العوامل التي تؤثر على قيامها بهذا الدور.

* في المبحثين الثاني و الثالث من هذا الفصل تم اعتماد المقترب البنائي الوظيفي (Structural-Functional Approach) : و يعود الفضل في استخدام هذا التحليل في العلوم السياسية إلى كتابات "ديفيد إيستون" (David Easton) و "جبرائيل ألموند" (Gabriel A. Almond) ، المتأثرين بعلماء الاجتماع و الأنثربولوجيا الذين كان لهم السبق في اعتماد هذا المدخل في الدراسات الاجتماعية ، بعد أن استوحوه من علوم الطبيعة و الأحياء ، و يقوم على افتراض أن كل نسق سياسي أو اجتماعي يتكون من مجموعة من الأبنية و الأدوار المتكاملة و المنسجمة ، كما هو حال الكائن الحي الذي يعتمد على مجموع أعضائه التي تؤدي وظائف مختلفة لكنها متكاملة ، بحيث أن أي اختلال في دور عضو من الأعضاء ينعكس على الجسم بأكمله ، و عليه فالتحليل البنائي أو البنيوي يتعلق بدراسة المكونات و الأعضاء أو الوحدات ، أما الوظيفية فهي بحث الأدوار الخاصة بوحدات و أجزاء النظام (القصبي ، مناهج البحث في علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189- 192).

المطلب الأول : دور النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي : إثباتاته النظرية و العملية

في سبيل إثبات مركزية دور النخبة السياسية في الانتقال الديمقراطي يعتمد في هذا البحث على الاستدلال* بشكليه ، الاستقراء بجمع الحجج المنطقية و الاستعانة ببعض الأطروحات السابقة التي تؤكد الطابع الجوهري لهذا الدور و شكله أو كيفية القيام به ، و الاستنباط بجمع الأدلة من التجارب الواقعية لبعض البلدان حسب المادة العلمية المتوفرة.

و ابتداء يجدر التنويه بأن الربط بين عملية الانتقال الديمقراطي و نشاط ، تفاعلات ، و خيارات النخبة السياسية ، ليس بدعة و لا ابتكارا خالصا لهذا البحث ، فقد كان "روستو" (D. Rustow) في الرعيل الأول من الأدبيات التي عنت بمسألة الانتقال الديمقراطي ، ركز على دور النخبة السياسية و أهمية التوافق الذي يكون بين أطرافها لحل نزاعاتهم سلميا و قبولهم للتعدد في إطار الوحدة بالنسبة لإقامة الديمقراطية ، ملفتا إلى ضرورة التمييز بين الشروط القاعدية أو الممهدة المتعلقة بالظروف البنيوية و التي تتمثل بالنسبة إليه أساسا في الوحدة الوطنية ، و عند آخرين في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أو التغيير الثقافي ، و بين السبب الرئيسي و المباشر لقيام الديمقراطية و هو القرار (The Decision) الذي يصدر عن قيادات القوى السياسية المتنازعة على إثر التفاوض و المساومة و التوافق في الأخير[1].

و بالتزامن تقريبا مع طرح "روستو" (Rustow) تطرق "روبيرت دال" (Robert Dahl) في مؤلفه الموسوم (Polyarchy) "حكم الأكثرية" إلى متغير النخبة السياسية من زاوية مختلفة ، حيث أشار إلى أهمية تبلور ثقافة سياسية تنافسية في أوساط النخبة ، و التي تساعد لاحقا على تأهيل باقي الطبقات الاجتماعية مع إقحامها في السياسة للمشاركة بمقتضى هذه الثقافة التنافسية السلمية ، مفضية إلى ديمقراطية مستقرة كما حصل تاريخيا في إنجلترا و السويد على حد زعمه[2].

* الاستدلال: بالفرنسية (Raisonnement) هو التفكير المنطقي و إعمال العقل للوصول إلى الحقائق ، و يعتبر منهجا بدائيا لكنه أساسي للمعرفة العلمية لا يمكن الاستغناء عنه لاسيما في العلوم الاجتماعية ، و له طريقان ، استدلال استنباطي أو قياسي (Déduction) ينطلق من مسلمات أو حقائق مثبتة لاستنتاج معلومات جديدة ، و استدلال استقرائي (Induction) ينطلق من الملاحظة الواقعية لحالات فردية محددة ثم صياغة فرض أو مجموعة من الفروض لإيجاد علاقات ترتبط بالحالة العامة التي يتناولها البحث ، و قد بات الجمع بين الطريقتين أو الاستدلال الاستقرائي القياسي يعبر عن التوجه الحديث للبحث في العلوم الاجتماعية إضافة إلى محاولة تطبيق المنهج التجريبي الإمبريقي (القصبي ، نفس المرجع ، ص 32-35 ، و موريس أنجرس ، منهجية البحث في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف ، سعيد سبعون . الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص 468، 462، 465).

[1] Dankwart A. Rustow, “Transition to Democracy: Toward a Dynamic Model”, Op. cit, p 355, 356.

[2] لاري دايموند ، ترجمة سمية فلو عبود ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

و قد اعتمد مدخل النخبة في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي من قبل عدد من الدراسات اللاحقة ، التي ظهر تأثرها جليا بروستو من ناحية ، غير أنها من ناحية أخرى حاولت إبراز تفردها في فهم و تقدير دور النخبة السياسية ، و من أشهرها دراسة "أودونيل" (G. O'Donnell) و "شميتر" (PH. Schmitter) بعنوان : "الانتقال من الحكم التسلطي" (Transition From Authoritarian Rule) ، و التي تعتبر أن الانتقال الديمقراطي يحدث نتيجة الصراع و التنافس و التفاوض الذي يفضي إلى التوافق و عقد صفقة سياسية في الأخير بين نخبة السلطة و المعارضة الديمقراطية ، و يسبق ذلك حدوث انشقاق داخل السلطة بين اتجاه محافظ ، و آخر يرى بأن مصالحه تتعزز أو أن المخاطر تقل باعتماد إصلاحات لبرالية[1] ، و هي نفسها وجهة النظر التي أسس عليها "صامويل هانتنغتون" (S. Huntington) نظريته عن أشكال الانتقالات الديمقراطية خلال الموجة الثالثة ، التي ربطها بنتيجة التفاعل الذي يأخذ طابع الصراع أو التعاون في بعض الأحيان بين النخب في السلطة و المعارضة ، و يتميز طرحه باحتساب اتجاه ثالث داخل السلطة إلى جانب المحافظين و المصلحين اللبراليين و هم الديمقراطيون ، بينما يوجد في صفوف المعارضة المعتدلون الديمقراطيون و المتطرفون الثوريون أو دعاة إزالة النظام و رموزه نهائيا[2].

و يحصي تراث ما يسمى علم الانتقال أطروحة أخرى يدعي أصحابها تقديم تفسير دقيق باعتماد متغير النخبة السياسية لا لعملية الانتقال الديمقراطي و حسب ، بل لترسيخ و استقرار الديمقراطية كذلك ، إذ يعتقد كل من "مكاييل بيرتن" (Michael Burton) ، "جون هيغلي" (John Higley) ، و "ريتشارد غونتر" (Richard Gunther) ، بأن الانتقالات و الانهيارات الديمقراطية يمكن أن تفهم بشكل أفضل من خلال الاستمرار و التغير في العلاقات الداخلية للنخبة الوطنية ، بدل التركيز على الطبيعة الاحتمالية و غير المتوقعة للاختيارات النخبوية ، فالنخبة الوطنية الموحدة بالتراضي (Consensually Unified National Elite) حسبهم و هي نادرة تاريخيا تنشئ نظاما سياسيا مستقرا يمكن أن يتطور إلى ديمقراطية حديثة كما في السويد ، أو بريطانيا ، و الولايات المتحدة ، و تتشكل النخبة الوطنية حسبهم من مجموع الأشخاص القادرين بحكم مواقعهم في السلطة و مختلف المنظمات و الحركات على التأثير على مخرجات السياسة الوطنية جوهريا و بانتظام ، و التي تكون موحدة حين يحصل الإجماع بين

---

[1] نفس المرجع، ص 12، 13، و أيضا
Gerardo L. Munck, " Democratic Transitions in Comparative Perspective", Op. cit, p 358.

[2] Samuel P. Huntington, How Countries Democratize, Op. cit, p 588, 589, see also Munck, Ibid, p360.

أعضائها على قواعد و إجراءات العمل السياسي وصولا إلى تحزب مقيد ، و كذلك حين يشاركون في هيكل متكامل للتفاعل يتيح التواصل الموثوق نسبيا و الفعال بين بعضهم البعض ، و مع صناع القرار الأكثر مركزية ، هذا التوافق على قواعد العمل السياسي القائم على التفاعل الشامل لأطياف النخبة براغماتي يأتي نتيجة لتقديرها بأن السياسة كمساومة و تنافس على أساس حاصل إيجابي هي أفضل من الصراع الصفري المقترن بالخوف و هاجس الخسارة ، فاللجوء إلى وسائل العنف و الإكراه ممكن في غياب الضوابط و كون الخاسر يخسر كل شيء.

و يظهر أن هذا الطرح قد استلهم من غيره بدليل أنه يتقاطع بشكل واضح حسب "دايموند" مع نظرية دال عن نشأة "الأمن المتبادل" ، و "مرحلة القرار" في التغيير عند روستو و خصوصا مقولته عن "قبول التعدد في إطار الوحدة" ، كما يقترب من مفهوم "لينز" حول الإخلاص الديمقراطي و ما جاءت به دراسات متأخرة حول الانتقالات الديمقراطية عن المعاهدات السياسية و الاقتصادية[1].

و هذه الدراسة تأخذ هي الأخرى بالنخبة السياسية كعامل محدد للانتقال الديمقراطي ، و تحاول تأسيس طرحها على بعض ما جاء في الأدبيات ، إذ أنها تنطلق من تأكيد الفارق الذي نبّه عليه "روستو" (D. Rustow) بين الارتباط أو وجود علاقة و بين السببية[2] ، فالظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي أكدت عليها بعض الدراسات كارتفاع الدخل و القدرة الشرائية و وجود طبقة وسطى ، و الثقافية كانتشار التعليم و الوعي السياسي ، لا تؤدي تلقائيا إلى انتقال ديمقراطي في غياب العنصر البشري المسبب الحقيقي للانتقال ، فلا بد من مبادرة سياسية للضغط على النظام التسلطي و نخبته لدفعه باتجاه الديمقراطية ، و هذه المبادرة تضطلع بها نخبة معارضة مناضلة كما يصفها "إسماعيل الشطي"[3] ، تتميز بخصائص نفسية و ذهنية على رأسها ما يسميه "لينز" (J. Linz) الإخلاص (Loyauté / loyalty) للديمقراطية[4] ، بالإضافة إلى النزاهة من الأنانية و المصالح الضيقة ، و ارتباطها بطموح شعبها في العيش الكريم الذي يعني القدرة على تأمين الحاجات المادية و كذلك المعنوية أو التمتع بالحقوق و الحريات ، بالإضافة إلى ما يميز النخبة

---

[1] John Higley, Michael G. Burton, “Democratic Transitions and Democratic Breakdowns: The Elite Variable”, Op. cit, p 1-6, and

دايموند ، نفس المرجع ، ص 13.

[2] Rustow, Op. cit, p 342.

[3] إسماعيل الشطي، < الكويت و تجربة الانتقال إلى الديمقراطية >، في علي خليفة الكواري محررا ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

[4] Diamond, Linz, Lipset, Les Pays en développement et l’expérience de la démocratie, p 22.

أصلا من قدرات ذاتية هي بالأساس المعرفة و الخبرة ، و موضوعية كالمكانة الاجتماعية و المنصب ، مما يتيح لها جذب و تعبئة الجماهير وراء مشروعها السياسي.

فعملية الانتقال الديمقراطي لا تحدث تلقائيا بالنظر إلى نزوع النظام الاستبدادي و نخبته للاستمرار و البقاء ، و حتى في حالة سقوط النظام القائم فإن الديمقراطية لن تكون تحصيلا حاصلا ، فالديمقراطية و الحرية عموما تؤخذ و لا تعطى ، و لذا هي تعتمد على المبادرة التي هي نخبوية في أصلها ، ذلك أنه بالإضافة إلى التفاوت في القدرات لا يرجح أن يكون المجتمع بأكمله على درجة واحدة من الوعي بواقعه و أيضا بسبل و آليات تغييره ، و على هذا تكون النخبة بأفرادها المستعدين من مختلف النواحي للعمل و النضال السياسي صاحبة الدور الأساسي في عملية الانتقال الديمقراطي ، و ذلك من خلال ممارسة الضغط على السلطة القائمة كما يفترض كثير من الباحثين ، بل و الدخول معها في صراع لاسيما إذا كانت الظروف مهيأة ، كما حصل في بعض بلدان أوربا الشرقية التي سبق انتقالها إلى الديمقراطية تحولها إلى أنظمة هجينة أو "تسلطية تنافسية" تقر بوجود المعارضة نظريا ، إذ حصل الانتقال في أعقاب فوز المعارضة السياسية بالانتخابات و بعدها قبول المتنافسين بالنتائج كما في حالتي سلوفاكيا 1998 و كرواتيا 2000 ، و حدوث ما يطلق عليه "الانتخابات التحولية" (Transformative Elections) ، أو رضوخ الحكومات التسلطية بعد فشل آلة القمع في إسكات جماهير الشعب التي خرجت في مظاهرات واعتصامات دفاعا عن خيارها الانتخابي مثلما وقع في صربيا عام 2000 ، جورجيا 2003 ، و أوكرانيا 2004 في صورة "ثورات انتخابية" (Electoral Revolutions)[1].

و في دراسته للحالة السلوفاكية يؤكد "دوسان أندروسك" أن الانتقال كان محصلة النضال المدني الذي خاضته جماعة منتخبة ممثلة لائتلاف المنظمات غير الحكومية عرفت بجماعة "جريميوم" (Gremium) ، لتتمكن هذه القيادة النخبوية المنتظمة في إطار جمعوي في نهاية المطاف من الإطاحة بالحكومة التي سعت إلى التضييق القانوني و العملي على المجتمع المدني أو القطاع الثالث ، من خلال تعبئة جماهير الشعب لدعم حملتها السياسية غير المتحزبة لإجراء انتخابات حرة و نزيهة و رفع معدلات التصويت في سبتمبر من عام 1998 [2].

[1] دميترو بوتيخن ، < الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية : نموذج أوكرانيا > ، في سامح فوزي محررا ، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع و الطموح – خبرات من أوربا الشرقية و العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

[2] دوسان أندروسك ، < أساليب واستراتيجيات الاحتجاج : النموذج السلوفاكي > ، في نفس المرجع ، ص 21- 43.

أما في المكسيك فقد كان الثاني من يوليو سنة 2000 إيذانا ببداية الانتقال إلى الديمقراطية بعدما أطاح المكسيكيون بالحزب الثوري المؤسسي (PRI) الذي ظل جاثما في السلطة لواحد و سبعين عاما كما تشخص "جوليا بريستون" (Julia Preston) و شريكها "ساموبل ديلون" (Samuel Dillon)[1] ، و هو الوضع الذي وصفه "دانيال ليفي" (Daniel C. Levy) بالاستقرار السياسي و ثبات الحكومة المدنية في غياب الديمقراطية[2] ، فقد تمكن الحزب من التحكم في طبقات العمال و الفلاحين بفضل تغلغله في المجتمع ككل و تنظيمه المحكم و منعه لوجود أي تنظيمات مستقلة ، إلى جانب سيطرته على الموارد و إتقانه لأسلوب الترغيب و الترهيب ، لدرجة أن سياسة التصنيع المنتهجة بين 1940 و 1970 لم تظهر انعكاساتها على النظام المكسيكي خلافا لافتراضات باحثين من أمثال "ليبست" (Lipset) و "روشماير" (Rueschemeyer) ، لكن الأزمة الاقتصادية التي برزت في البلد مع بداية الثمانينات و العائدة أساسا للمديونية ولدت ضغوطا خارجية لاسيما من طرف الولايات المتحدة و صندوق النقد الدولي الذي فرض سياسة تقشفية ، انعكست على تقدير نظام الحزب الواحد (PRI) لكلفة القمع من ناحية و كلفة التحرير السياسي و الاتجاه نحو التعددية و الديمقراطية من ناحية أخرى ، و خصوصا في ظل التغيير الذي شمل صناع القرار الاقتصادي بالأساس واعتماد النظام على التكنوقراطيين من ذوي التكوين الخارجي أو "النخبة الجديدة" لأجل إعادة هيكلة الاقتصاد المكسيكي.

و قد فضلت نخبة التكنوقراط المتشبثة بالمزايا السياسية أكثر من الحزب نهجا براغماتيا يقوم على الانتقال بشكل تدريجي و تكتيكي ، باعتمادها على أساليب قديمة للحزب و أخرى مبتكرة كخلق برامج للدعم الاجتماعي لإبقاء تبعية العمال و الفلاحين و تجنب أي رد فعل على السياسة الاقتصادية يهدد الاستقرار و يحول دون المضي قدما في الإصلاحات النيولبرالية التي مثلت هدفها الأول ، كما لجأت إلى تحالف غير رسمي مع حزب من المعارضة أصلا يتشارك معها في الغاية الأخيرة باعتباره ممثلا لمصالح رجال الأعمال حسب "إليسا فان أوستن" (Elyssa Van Osten) و هو "حزب العمل الوطني" (PAN) ، و تخلص هذه الباحثة بناء على ما سبق إلى أن الانتقال الديمقراطي من خلال انتخابات سنة 2000 التي فاز بها مرشح

---

[1] جوليا بريستون ، ساموبل ديلون ، < ديمقراطية بمشاركة الجميع .. المكسيك نموذجا > ، قراءة شرين أحمد فهمي ، منتدى إسلام أون لاين ، 2006 : http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2006/03/article05.shtml

[2] Daniel C. Levy., “Le Mexique : le maintien du gouvernement civil sans la démocratie”, in L.Diamond, J. J. Linz, S. M. Lipset, Les pays en développement et l’expérience de la démocratie, pp 207-270.

الحزب الأخير "فينسنت فوكس" (Vincente Fox) كان متوافقا مع طرح "أودونيل" (O'Donnell) و "شميتر" (Schmitter) ، باعتبار أن نخبة الحزب الحاكم (PRI) اختارت طريقا للوصول بشكل تدريجي إلى ديمقراطية كاملة على أساس بنية النظام السياسي و التغييرات الاقتصادية التي شهدها العالم[1].

و في حالة إندونيسيا كذلك يمكن الوقوف على أهمية النضال إضافة إلى الخيارات و التحالفات النخبوية بالنسبة لانطلاق عملية الانتقال من نظام "سوهارتو" (Suharto) بين سنة 1995 و 1999 باتجاه الديمقراطية ، و التي واكبت من جهتها الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ، حيث برزت اتجاهات متنافسة ، فمن جهة الرئيس "حبيبي" (Habibie) و قائد القوات المسلحة "ويرانتو" (Wiranto) و المتحالفين معهما كانوا يفضلون الدمقرطة الموجهة من فوق ، فيما اتخذت مجموعة من النخبة السياسية موقفا راديكاليا جذريا يقضي بإزاحة نخبة السلطة المعرقلة حسبها للديمقراطية ، و من جهة أخرى وجدت معارضة معتدلة يمثلها الزعيم المسلم ذو التوجه اللبرالي "عبد الرحمن وحيد" (Abdurrachman Wahid) الذي يحظى باحترام وسط النخبة ، و المدعوم بقاعدة شعبية ريفية من شرق و وسط جزيرة "جاوة" ، و رمز الحزب القومي "ميجاواتي" (Megawati) بنت الرئيس الراحل "سوكارنو" (Sukarno) التي كابدت تضييق النظام عليها بشكل خاص و على الحركة الديمقراطية ككل ، إلى جانب الزعيم المسلم التحديثي و اللبرالي نسبيا "أميان رايس" (Amien Rais) الذي تتبعه جماهير من مسلمي الحضر ، و قد حاول الطرف الأخير استغلال الموقف الراديكالي كورقة ضغط للمساومة على انتخابات حرة و عادلة ، و كذلك سعى إلى عقد ائتلافات للوصول إلى أحسن صفقة ممكنة مع السلطة القائمة ، كالتقارب الذي حصل بين "ميجاواتي" و "وحيد" و قاد الأخير إلى التفوق في استحقاق الرئاسة في جوان 1999 و إقامة نظام توافقي جديد ربما كان بداية الطريق إلى ديمقراطية كاملة[2].

إفريقيا لم تبقى على هامش الموجة العالمية للديمقراطية و قدمت هي الأخرى نماذج للانتقال من النظم الاستبدادية ، أبرزها كان نهاية نظام التمييز العنصري (apartheid) في جنوب إفريقيا سنة 1990 ، حيث برز رمز عالمي للنضال من أجل الحرية هو "نيلسون مانديلا"

[1] Elyssa Van Osten, "Authoritarian Durability and Democratic Transition in Mexico", Working Paper, March 2006, pp 27-38. : www.virginia.edu/politics/grad_program/print/wwdop-2006-paper-vanosten.pdf -

[2] Olle Tornquist, "Dynamics of Indonesian Democratisation", Third World Quarterly, Vol. 21, No. 3, 2000, pp 383-423.

(Nelson R. Mandela) الذي صار الرئيس الأول الأسود للبلد بعد انتخابات 1994 [1] ، و الذي يقف شاهدا لصالح مدخل النخبة السياسية في تفسير الانتقال الديمقراطي ، و إن كان "آدم حبيب" (Adam Habib) يفضل المقاربة التعددية في مجهوده التنظيري للانتقال في ضوء المشهد الجنوب إفريقي بمراعاة الظروف البنيوية المتعلقة بالبيئة الداخلية و الخارجية معا ، إذ يجادل بأنّ سلوك و خيارات الفاعلين في السياق الذي يدرسه تأثرت باعتبارات مختلفة سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، أيديولوجية ، و عسكرية ، فمثلا تراجع الخطاب الاشتراكي انعكس على القدرة الدعائية لأطراف على حساب آخرين ، كما أن خيارات "المؤتمر الوطني الإفريقي" (ANC) الحزب الذي قاد التحرير من الاستعمار ثم من النظام العنصري ، قد تأثرت بثبات الجهاز العسكري للدولة ، و بالطابع الجغرافي للبلد الذي لا يبعث على صراع تقليدي أساسه ريفي ، و ينتهي إلى أن دراسة الانتقال في جنوب إفريقيا أو غيرها من البلدان يقتضي حصر المتغيرات البنيوية التي تحدد وتيرة ، محتوى ، و نتائج الانتقال ، لكن الوحدات التي يشتمل عليها البناء الاجتماعي العام كالطبقات ، المجموعات الاجتماعية العرقية و غيرها ، الحكومات الأجنبية ، المنظمات المالية الدولية ، هي التي تحرك في تقديره عملية الانتقال.

و هذه الوحدات إنسانية لا يتعلق عملها فقط بالظروف البنيوية و إنما أيضا بعوامل كالمصلحة و الخصائص النفسية و الذهنية لأعضائها ، و بهذا لا يمكن اعتبار الظروف البنيوية المتغير المستقل في عملية الانتقال الديمقراطي ، ذلك أنه في حالة وجود ظروف بنيوية ملائمة ما الذي يضمن تحرك الفواعل تعزيزا لعملية الانتقال و العكس غير اقتناعها و إرادتها ، من جهة أخرى فإن الفاعلين ينحصرون في البيئة الداخلية بمعنى العودة إلى الطرح الذي يعتمد النخب و من ورائها الحركات الاجتماعية بالأخص العمالية و المجتمع المدني كمتغير مستقل و الذي يصفه "حبيب" بالمنهج المتوارث في تفسير الانتقالات الديمقراطية من "روستو" و "دال" إلى "أودونيل" و "شميتر" و غيرهم ، و يحاول تعديه لصياغة طرح ديناميكي كما يدعي[2].

فالأطراف الداخلية هي التي تحدد شكل الانتقال و نتائجه كما يمكن أن تدفع بالديمقراطية إلى الترسيخ أو تعيقها لأنها في نهاية الأمر هي المعنية بممارستها ، أما الأطراف الخارجية فإن تدخلها ظرفي و يقتصر في أغلب الأحوال على دعم الجهات الداخلية المناصرة للديمقراطية ، و لا أدل على ذلك من اتجاه كثير من الدول النامية التي أجبرت على إجراء تعديلات هيكلية

---

[1] Adam Habib, "The Transition to Democracy in South Africa: Developing A Dynamic Model", Transformation 27, Johannesburg, 1995, p 50.

[2] Ibid, pp 58-60.

اقتصادية و أيضا سياسية جراء المشروطية الدولية نحو أنظمة هجينة ديمقراطية المظهر استبدادية الجوهر ، و على الأرجح لا توجد و لن توجد ديمقراطية حقيقية في غياب إرادة داخلية لذلك في جنوب إفريقيا أو أي مكان آخر من العالم.

ففي دراسة أخرى تتناول نفس الحالة يبرز "رايموند سوتنر" (Raymond Suttner) طرحا آخر يقول أصحابه بأهمية النخبة المعارضة ليس فقط بالنسبة لإقامة الديمقراطية و لكن أيضا لأجل ترسيخها ، و هو ما يعتبر في هذا البحث مسارا واحدا يطلق عليه "الانتقال" انطلاقا من التحولات المؤسسية إلى تكريس الحقوق و الحريات من خلال عمل هذه المؤسسات و الممارسة السياسية ككل و في حياة المواطن العادي ، كما يجادل هؤلاء بأن وحدوية المشهد السياسي في جنوب إفريقيا الذي يسيطر عليه "المؤتمر الوطني الإفريقي" (ANC) قد يكون أكبر عائق أمام ثبات و استدامة الديمقراطية ، فلا بد أن تكون إمكانية تداول السلطة قائمة بشكل دائم ، مع أنّ "سوتنر" (Suttner) يعتقد بأن هذا الاتجاه يقع في النمطية بمحاولته تعميم نتائج دراسة بعض الحالات ، و يرى أن وجود معارضة لا يكفي وحده لتعزيز الديمقراطية ، بل هناك ما هو أهم من العوامل كالإجراءات الدستورية المصانة بجهاز قضائي مستقل ، و الاندماج الشعبي في عملية ديمقراطية مشاركاتية ، و رقابة تنظيمات المجتمع المدني[1] ، مع ذلك و إن كانت هذه العوامل مهمة فعلا فإنه لا غنى عن معارضة سياسية حقيقية لوجود الديمقراطية ، حيث أن مبدأ التنافس على أصوات الناخبين يجعل كل طرف سواء من السلطة أو المعارضة يسعى لتقديم برنامج مليم بطموحات الناخبين ، كما أن المعارضة تحاول في كل مرة التقاط أخطاء و نقائص السلطة لإظهارها للرأي العام مما يزيد من فرص الرقابة الشعبية و الشفافية السياسية ، و يجعل السلطة أحرص على إتباع سياسات ترضي مختلف أطياف و فئات المواطنين[2].

إن نضال النخبة هو ما يقود أيضا إلى خلق نظام سياسي ديمقراطي ينسجم مع البنية الاجتماعية و التوازنات الداخلية للقوى في كل بلد ، و هذا ما يذهب إليه "دانكورت روستو" (D. Rustow) مستشهدا بحالة لبنان ، و يعبر عن ذلك بالقول : << إن البلدان لا تصل إلى الديمقراطية باستنساخ القوانين الدستورية أو الممارسات البرلمانية لبعض الديمقراطيات السابقة ، و إنما عبر التعرض لنزاعاتها الخاصة و محاولة ابتكار أو تكييف إجراءات فعالة لتسويتها >>[3].

---

[1] Raymond Suttner, "Democratic Transition and Consolidation in South Africa: The Advice of the Experts", Current Sociology, Vol. 52, No. 5, September 2004, pp 755-758.

[2] Riadh Bouriche, "La Boone Gouvernance Serait Le Nom de L'Après Démocratie", Le Quotidien D'Oran, Jeudi 22 février 2007, p 13.

[3] Rustow, Op. cit, p 354.

و نضال النخبة المعارضة للاستبداد الذي ينطبق عليه ما يسميه الشيخ "يوسف القرضاوي" "الجهاد المدني" ، الذي يخص حسب تعريفه النهوض بحاجات المجتمع المادية و المعنوية و التصدي لمشكلاته ليتبوأ مكانة لائقة بين غيره من المجتمعات[1] ، و ليكتب له النجاح ينبغي أن يكون في اتجاهين متكاملين أولهما محاولة الضغط على السلطة القائمة و أيضا تعبئة جماهير الشعب في مواجهتها من خلال نشر الوعي بينهم بتأثيراتها السلبية على أحوالهم ، و وضعهم في صورة ما ينبغي أن تكون عليه أوضاع المجتمع و حكمه نسبة إلى موارده المادية و البشرية ، و ليس هذا فقط فالتوجه نحو الشعب يكتمل بإقناعه بالديمقراطية و جعله يعتنقها فكرا وممارسة ، فعلى عاتق النخبة تقع مسؤولية المراجعة الثقافية لتحديد مرجعية فكرية يقوم على أساسها الحكم الديمقراطي و حسم التناقضات بين الدين و العلمانية ، الإسلام و اللبرالية ، الموروث الحضاري و الحداثة و غيرها ، و البحث عن إجماع ضروري في هذه النقطة ، أو أنه على النخبة بالأحرى خلق ثقافة جديدة داخل المجتمع[2] تساعد على إرساء و بقاء الديمقراطية.

و هذا مرده إلى اعتبارين ، أولا أن قدرة النخبة المعارضة على تغيير النظام ترتبط بمدى تعبئتها للشعب و اصطفافه إلى جانبها و اعتناقه لمشروعها السياسي ، << فجماهير الشعب هي القادرة على خلق الضغط السياسي و القوة الضرورية لجلب التغيير >>[3] ، مما يجعل هذه المعارضة في موقف قوة مقارنة بالسلطة و يمنحها الشرعية اللازمة ، << فأي شبكة نخبة و أي نظام سياسي جديد بحاجة إلى شرعية شعبية >>[4] ، و ثانيا لأن الديمقراطية الحقيقية ليست فقط النظام الذي تحاول فيه النخب الوصول إلى السلطة من خلال التنافس على أصوات الناخبين كما عرفها "شومبيتر" (J. Schumpeter) ، بل هي بالدرجة الأولى نظام يحقق بإجراءاته و مؤسساته مسؤولية الحكومة أمام الشعب و رقابته لها ، و كذا تجاوبها مع مشاعره و تفضيلاته و مصالحه ، و يضمن الحقوق و الحريات الفردية و سيادة القانون على جميع المواطنين ، و هذا ما يقتضي انشغال و مشاركة عموم الشعب في الحياة السياسية خارج

---

[1] يوسف القرضاوي ، < فقه الجهاد : دراسة مقارنة لأحكامه و فلسفته في ضوء القرآن و السنة > ، يومية الشروق ، عدد 2411 ، الأحد 21 سبتمبر 2008 ، ص 10.

[2] برهان غليون ، مجتمع النخبة . بيروت: مهد الإنماء العربي، دراسات الفكر العربي، 1986، ص 19، 20.

[3] L. Diamond, “Civil Society and the Development of Democracy”, Op. cit, p 4.

[4] Tornquist, Op. cit, p 388.

الدورات الانتخابية و قدرته على استخدام المؤسسات و مراقبة ممثليه ، إلى جانب تمسكه بمعايير الديمقراطية و قيمها[1].

بمعنى أن أساس جودة الحكم و ديمقراطيته هو بناء "المجتمع الطيب" (Good Society) كما ذكر "ديفيد ماثيوس" (David Mathews)[2] ، و هنا تكمن أهمية خلق ثقافة جديدة داخل المجتمع ، فعلى الأرجح أي مشروع حضاري و ليكن الديمقراطية لا يقوم في مجتمع إلا على دعامتين ، الجانب القيمي المعياري الذي يتطابق مع ما يسميه "ألموند" (G. Almond) و "فيربا" (S. Verba) "ثقافة مدنية" ، و الجانب التشريعي و الردعي الذي يضع معالم و حدود المجتمع المثالي المرغوب و يحول دون السلوكيات التي تقوض وجوده ، و هذان الجانبان متأصلان في الشريعة الإسلامية.

إن هذا الطرح لدور النخبة التي تعتبر سياسية بحكم اهتمامها و سعيها للتأثير في شؤون المجتمع و الحكم ، و الذي يؤكد على أنه لا يكفي أن تدخل هذه الأخيرة في مواجهة مع الاستبداد ، و أنه يتعين أيضا على أعضائها بذل مجهود في سبيل نشر الوعي و تحقيق تغيير ثقافي للمجتمع ، يستلهم من رائدين من رواد الإصلاح في الجزائر فكريا و عمليا ، الشيخ العلامة "عبد الحميد بن باديس" و الأستاذ "مالك بن نبي" ، و كلاهما استيقن أن المشروع النهضوي التحرري يعتمد على استنفار طاقات الشعب بأكمله و لاسيما الشباب ، فقد انبرت جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ العلامة "بن باديس" إلى محاربة الخرافية و الطرقية المنحرفة حفاظا على النهج الإسلامي القويم ، و كشف دسائس المستعمر التي تهدد الشخصية الوطنية ، وعكفت على تربية و تعليم الناشئة ، حيث أدرك علماء الجمعية أن إصلاح المجتمع أو بالأحرى تغيير ثقافته مدخل لتعديل أوضاعه ، و أن أي حركة للتغيير سلما أو عنفا لا تتم دون تهيئة نفسية و عقلية ملائمة[3].

و اتخذ الأستاذ "بن نبي" من الآية القرآنية << إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم >>[*] عنوانا لفكره و من ذلك حديثه عن "القابلية للاستعمار" ، فلا وجود لاستعمار و لا لحكم غلبة دون وجود اختلال داخلي ثقافي بالأساس يخص المجتمع نفسه ، فقد يحدث الغزو

---

[1] Ibid, p416, and Diamond, Op. cit, pp 2, 3, 5.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[3] البشير قلاتي ، دراسات في مسار و واقع الدعوة الإسلامية في الجزائر: نحو وعي جديد للتغيير الاجتماعي و البعث الحضاري. قسنطينة : منشورات مكتبة إقرأ ، 2007 ، ص 53 ، 54 ، 108.

[*] سورة الرعد، آية 11.

و يكون التحكم و التوجيه ظاهريا فقط ، أما الاستعمار فيرتبط بأرضية اجتماعية مهيأة لوجود الجهل ، التحلل الخلقي ، غياب الإيجابية في التفكير و الفعالية...، و بهذا فعوامل التخلف و التقدم داخلية ينتجها المجتمع بنفسه[1].

و قد ألقى "بن نبي" على النخبة مسؤولية نشر الوعي بين جماهير الشعب ، و تأسيس ثقافة جديدة داخل المجتمع على أنقاض تقاليد بالية و ذهنيات موروثة تعترض التغيير و التقدم ، فحسبه << الشعب هو الذي يخلق ميثاقه و نظامه الاجتماعي و السياسي الجديد عندما يغير ما في نفسه >> ، فعلى النخبة الساعية للتغيير الذي قانونه السامي << غير نفسك فأنت تغير التاريخ >> أن لا تنشغل بالصراعات السياسية و التنافس على السلطة عن مهمتها النبيلة المتمثلة في إحياء الضمائر و إنارة العقول[2].

و إذا تم قبول منطق أن الانتقال الديمقراطي قد يبدأ بصراع نخبوي يتعمد على تعبئة جماهير غير راضية على وضعها الاجتماعي ، فإن تكريس الديمقراطية يقوم على جعلها طابعا مميزا لثقافة المجتمع و بالتالي غرسها في وجدان و سلوك عموم المواطنين ، و هذا يقع على عاتق النخبة السياسية التي يمتد دورها على طول فترة الانتقال إلى غاية ترسيخ الديمقراطية ، و عليه فإن النخبة التي يرجى منها العمل على تحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية هي تلك المخلصة لمبادئها الديمقراطية و غاياتها الوطنية ، و ليست التي ترفع هذه المبادئ و الغايات كشعارات و تتخذها أسلوبا للمناورة ، و سرعان ما تنقلب عليها بمجرد الوصول إلى السلطة.

المطلب الثاني: آليات النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي

تعتمد النخبة السياسية في الطرح الذي يتبناه هذا البحث بالأساس على نضال سياسي ثوري من حيث الغاية دون الأسلوب لتحقيق الانتقال الديمقراطي ، باعتبار أن هذه العملية ترتبط بتغيرات جذرية في الترتيبات السياسية و القيادات و المبادئ و التوجهات و القيم من جهة[3] ، و من جهة أخرى فإن الطريقة التدريجية باعتماد المواجهة السياسية للنظام التسلطي دون اللجوء إلى العنف أكثر أمنا و أضمن للوصول إلى الديمقراطية ، لأنها تبقي على الاستقرار السياسي و استمرار

---

[1] قلاتي ، نفس المرجع ، ص 106-110.

[2] مالك بن نبي ، مشكلات الحضارة : مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، ترجمة بسام بركة ، أحمد شعبو . دمشق: دار الفكر، ط2، 2002، ص 99، 100، و أيضا محفوظ سماتي، < النخبة في فكر مالك بن نبي >، مجلة رؤى، السنة 4، العدد 20، 2003، ص 88-90.

[3] القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: الحراك السياسي و إدارة الصراع ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 ، 123 ، كذلك يمكن الرجوع إلى ، بلقزيز ، < الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق و الممكنات > ، مرجع سابق ، ص 17، 18.

الدولة ، و تعفي من التحديات الأمنية و الخسائر المادية و البشرية التي قد تنسف بالمشروع الديمقراطي ، كما أن احتمالات الثورة و بالأخص نجاحها ضئيلة جدا في كثير من الدول الراهنة في الشرق الأوسط مثلا التي تعد الأقل تجاوبا مع الموجة العالمية للديمقراطية ، أين تحكم أنظمة تسلطية عمدت إلى بعض مظاهر الديمقراطية كالانتخابات الرئاسية التي يكتسح فيها مرشح السلطة منافسيه ، و المجالس المنتخبة المشوهة في تركيبتها ، و الفاقدة لقدرتها التمثيلية و الرقابية ، و ذلك تمويها للرأي العام في الداخل و الخارج و سعيا لإبقاء تحكمها في المجتمع[1] ، خصوصا باعتمادها الواسع على الأجهزة القمعية ، و على شراء الذمم بمنح الإتاوات و المناصب بفضل ما يذره الاقتصاد الريعي ، و سيطرتها على وسائل الإعلام و توجيه الرأي و الفكر ، بالإضافة إلى دعم الأطراف الخارجية لاستقرار هذه الدول سياسيا كمصلحة إستراتيجية حفاظا على مصادر تموينها بالمحروقات ، و وقاية من امتداد الأزمات إلى حدودها.

و لكل هذه الأسباب يمكن اعتبار **الأسلوب النضالي السلمي التدرجي** أكثر واقعية ، بعمل المعارضة الديمقراطية على زيادة قوتها **بالتحالف** مع الجهات الراغبة في التغيير حتى من داخل السلطة ، و الأجهزة الأمنية ، و المؤسسة العسكرية ، ناهيك عن قوى المعارضة الأخرى ، و لاسيما من خلال **تعبئة** جماهير الشعب و قبل ذلك **نشر الوعي السياسي** بينها ، أي جعلها تفهم و تدرك فكريا الفرق بين وضع المجتمع و نظام الحكم القائم و بين ما يجب أن يكون عليه ، بحيث يظهر أثر هذا الإدراك على سلوك و اتجاهات الأفراد إزاء قضايا المجتمع و ممارسات السلطة بزيادة مظاهر الامتعاض و الرفض و تغيير منحى الولاء و الدعم السياسي[2].

و عليه فإن الدور المنتظر من النخبة السياسية وفق هذا التصور هو بالأساس **أيديولوجي فكري** ، و هذا ما يجعله معتمدا بالدرجة الأولى على **الاتصال السياسي** (Political Communication) ، و هو << نقل الأفكار و القيم و المعلومات ذات المغزى السياسي بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع ، لأجل الإقناع و تحقيق أهداف قد تتعلق بتغيير القيم و قواعد السلوك و النظم الاجتماعية >>[3] ، و الذي لا غنى عنه في التفاعل لأجل التوعية و الإقناع ، و من ثمة إقامة العلاقات السياسية سواء بين النخب أو بينها و بين الجماهير ، للوصول إلى مرحلة التوحد و تكاثف الجهود في إطار جبهة سياسية تجابه الاستبداد ، أي تحقيق

[1] في هذا الطرح : عبد النور بن عنتر ، < الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي > ، مرجع سابق ، ص 13-15.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 260، 261، و أيضا رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 248-250.

[3] السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي- : الأدوات و الآليات . الأزاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص 67-69.

التعبئة الاجتماعية (Social Mobilization) و هي << جعل الطاقات الكامنة غير المستخدمة للشعب متاحة أمام الفعل و النشاط الجمعي ، الأمر الذي يتطلب إحداث تغيير في القيادة و التوجيه (دور النخبة) >> ، و في تعريف "كارل دويتش" (Karl W. Deutsch) هذه العملية أيضا : <<... تجعل الناس عرضة لأنماط جديدة من التنشئة و السلوك >>[1] ، و بالتالي فالتعبئة تتعلق بجعل جماهير الشعب مستعدة لدعم الديمقراطية و تقبل ثقافة سياسية جديدة ، و تقترن إذن **بالتنشئة السياسية** (Political Socialization) وهي عملية تعتمد على ما يمكن تسميته "النقل الثقافي" أو السعي لتوجيه الإدراك و السلوك السياسي للأفراد ، أي تهدف إلى تزويد الفرد بالمعلومات و القيم و المعايير لجعله قادرا على معرفة حقوقه و واجباته للتكيف في إطار المجتمع و النظام السياسي ، و أيضا تحديد مواقفه و توجهاته إزاء القضايا و الأحداث السياسية ، غايتها هي تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع و نقلها عبر الأجيال ، فهي مستمرة في الزمان و المكان و لا ترتبط بفئة سنّية ، و قد تتعلق **بتغيير أو خلق ثقافة سياسية جديدة** تتلاءم مع التطلعات و الرهانات المستجدة أو المجتمع المثالي المنشود[2].

فالانتقال إلى الديمقراطية الذي بات شعارا يرمز إلى غاية المنتهى عند النخبة و الجماهير على حد سواء في الدول النامية ، يعتمد لتحقيقه على خلق ثقافة سياسية مناسبة تظهر في طريقة تفكير و سلوك الحكام و المحكومين ، و الأمر ينطبق على الشعار الذي كان مرفوعا في هذه الدول في فترة الستينيات و السبعينيات كما يبين "الجابري" أي "الانتقال إلى الاشتراكية"[3] ، ففي غياب ثقافة سياسية خاصة لدى جماهير الشعب ناهيك عن النخب تعرف بوضوح الحقوق و الواجبات و تدفع إلى المشاركة و قبول التعدد و الاختلاف ، لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية و لا أن تستمر ، فلا يكفي تدوينها كقواعد دستورية و إنما ينبغي أن تمارس الأفكار و المبادئ و الحقوق الديمقراطية فعليا من طرف عامة الناس[4] ، كما أن الديمقراطية لن تشتغل بشكل جيد إلا إذا مارسها المحكومون الذين يفرضون على الحكام الالتزام بمقوماتها و عدم الالتفاف عليها و الوقوع في الفساد[5].

---

[1] علي عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 203 ، 204.

[2] سمير خطاب ، التنشئة السياسية و القيم – مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية- . القاهرة : إيتراك للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 38-42 ، و عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري :دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية . طرابلس: دار الرواد، 2002، ص 34، 35، كذلك الزيات، المرجع السابق، ص 18-23.

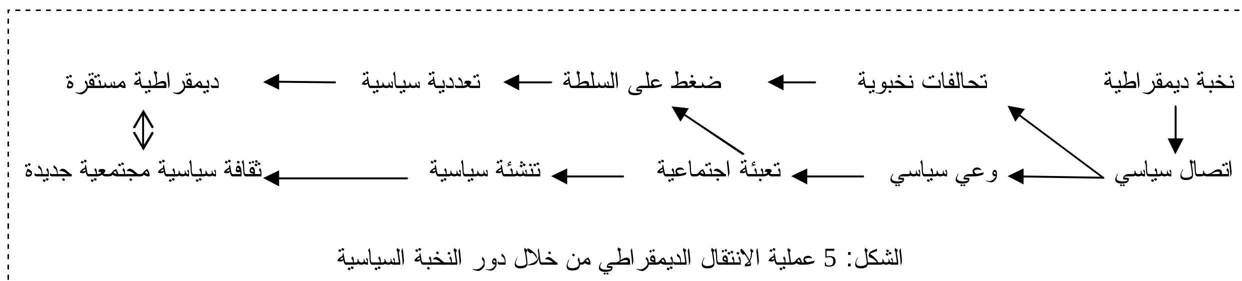
[3] الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 201-204.

[4] سمير العبدلي ، مرجع سابق ، ص 55.

[5] Christian Welzel, "Effective Democracy, Mass Culture, and The Quality of Elites: The Human Development Perspective", International Journal of Comparative Sociology, Vol. 43, No. 3-5, 2002, p 325.

و على هذا فإن النخبة الديمقراطية لأجل أن يحالفها النجاح ينبغي أن تعمل في اتجاهين متوازيين ، السعي لتغيير النظام السياسي من جهة و المجتمع من جهة أخرى من خلال إرساء ثقافة جديدة ، فقد تنجح من خلال عملية التعبئة و التنشئة الأولية في كسب تأييد يسمح لها بالضغط على النخبة الحاكمة للظفر بتعددية سياسية ، نتيجة تزايد تكاليف التحكم و السيطرة مقابل الفرص التي يتيحها الانفتاح و التعدد السياسي ، و الذي ربما سمح للديمقراطيين باعتلاء سدة الحكم ، لكن الديمقراطية الحقيقية تتلازم مع وجود مجتمع ديمقراطي (الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى شعب ديمقراطي) ، و هو ما يرتبط بتنشئة سياسية مستمرة على الديمقراطية من خلال إصلاح النظام التعليمي خصوصا باعتباره أهم مصادر الثقافة الديمقراطية ، التي تتشبث بالمقومات الأساسية لنظام ديمقراطي و تحافظ على خصوصية المجتمع في نفس الوقت[1] ، و في هذا الصدد برز مفهوم "التربية من أجل الديمقراطية" (Education pour la Démocratie) كأحد المفاهيم الرئيسية في علم اجتماع التربية[2].

يمكن القول في ضوء ما تقدم إذن أن دور النخبة السياسية في الانتقال الديمقراطي ليس مجرد شعارات ترفع أو حماس يخمد و مبادرة تنقطع بمجرد الوصول إلى السلطة ، بل عمل مستمر يبدأ من التعبئة و الضغط السياسي لأجل تغيير مؤسسات النظام السياسي ، و إلى غاية جعل الديمقراطية ثقافة مجتمعية أي تكريسها كمقومات للتفكير و السلوك لمجمل أفراد المجتمع حكاما و محكومين.



الشكل: 5 عملية الانتقال الديمقراطي من خلال دور النخبة السياسية

[1] عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي و الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 100-107.

[2] مصطفى محسن، < التربية و مهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر و مطالب المستقبل >، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 26، العدد 294، أغسطس 2003، ص 36-43، و يمكن الرجوع إلى :
Joel Westheimer, Joseph Kahne, “What Kind of Citizen? The Politics of Educating for Democracy”, American Educational Research Journal, Vol. 41, No. 2, Summer 2004, pp 237–269.

المطلب الثالث: العوائق التي تعترض النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي

إن الانتقال الديمقراطي كما تم التوصل إليه في هذا البحث هو نتيجة مباشرة للفعل البشري ، و الذي تقوده نخبة سياسية وطنية الأهداف مخلصة لمبادئها ، و هذا لا يمنع من الاعتراف بوجود أهمية نسبية للعوامل البنيوية المتعلقة بالظروف السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية لكل بلد ، انطلاقا من قاعدة تعقد و تشابك الظواهر الاجتماعية ، فهذه العوامل لها تأثيرها على المجتمع ككل و قابليته لعملية الانتقال ، و أيضا على مبادرة و دور النخبة السياسية ، من حيت تشكيلها لبيئة إما دافعة أو معيقة للديمقراطية التي هي في كل الأحوال محصلة لعمل النخبة و انعكاس لثقافة مجتمعية جديدة ، فمن الصعب دحض الفرضيات التي تربط بين مستويات التعليم و الوعي ، أو بين اليسر المادي للأفراد و المشاركة السياسية ، أو التي تقيم علاقة بين تزايد النشاط الاقتصادي بفعل التصنيع و الرأسمالية ، و الحراك الاجتماعي و المصالح الاجتماعية الجديدة ، و بين حيوية المجتمع المدني و ظهور التعددية السياسية ، و بين الثقافة أو القيم و المعتقدات و العادات السائدة في المجتمع و نظامه السياسي ، و جميع هذه المتغيرات من وعي ، مشاركة ، ثقافة سياسية ، مجتمع مدني ، و تعددية تمثل عوامل موضوعية مؤثرة سلبا أو إيجابا في طبيعة النظام السياسي و على النخبة السياسية و دورها الأساسي في إقامة الديمقراطية.

و إلى جانب ما قد ينجم إذن عن ظروف المجتمع من عوائق موضوعية ، فإن منها ما هو ذاتي يرتبط بالنخبة السياسية نفسها ، و التي ينبغي إجلاؤها إتماما لتحليل و تفسير دور النخبة السياسية في الانتقال الديمقراطي.

فالنخبة السياسية تتأثر فعلا بأوضاع المجتمع و النظام السياسي القائم ، فالأنظمة التسلطية تصادر حق المعارضة أو تهمشها و تضع القيود على حرية النشاط و التعبير السياسي ، و قد تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية التي تحولت من استثناء إلى قاعدة في بعض الدول العربية على سبيل المثال ، و التي ترتبط بتضييق الحريات إلى أدنى الدرجات و تجميع سلطات التشريع و القضاء إلى جانب التنفيذ في يد النخبة الحاكمة أو الدكتاتور[1].

[1] يمكن الرجوع إلى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 . عمان : المطبعة الوطنية، 2005، ص 14، على الإنترنت :

http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004a.pdf

و ينعكس تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية كذلك على روح المبادرة عند النخبة ، و على اهتمام الجماهير بمشروعها السياسي بسبب صعوبة تأمين أبسط حاجيات العيش ، و من الناحية الثقافية فإن انحطاط مستوى التعليم يؤثر على إنتاج النخبة من الجانب الكمي و النوعي ، و أيضا على مستوى الوعي عند غالبية الشعب ، و تشكل بعض السلوكيات و العادات الاجتماعية كتفشي المحسوبية و العصبية للقبيلة أو الجهة على حساب الشعور بالانتماء الوطني عراقيل في وجه النخبة التي تقود مشروع الانتقال الديمقراطي.

لكن العوائق التي تقف في مقدمة مسار الانتقال هي تلك المتعلقة بالنخبة السياسية ذاتها ، و التي يفترض أن تحظى بأولوية المواجهة إذ تطعن في أهلية النخبة لقيادة الديمقراطية بالأساس ، و أول النقائص التي تعتري النخبة و تعيقها عن الاضطلاع بهذه المسؤولية في نظر الكثير من الباحثين تتعلق بمدى مصداقية هذه النخبة و تمسكها الفعلي بالديمقراطية ، فالمعارضة التي تتبنى الديمقراطية في العديد من البلدان نتيجة لتنامي الخطاب الديمقراطي إثر التحولات العالمية و المحلية ، يعاب عليها تقاعسها في اعتماد الديمقراطية في تنظيماتها و نشاطاتها و حتى برامجها[1] ، ذلك أنها ترفع شعار الديمقراطية للوصول إلى السلطة بهدف الاستحواذ عليها و ليس المشاركة فيها ، حيث يؤخذ على المعارضين الإسلاميين في الدول العربية مثلا ، و الذين باتوا يطالبون بالديمقراطية و حرية الانتخابات ، أنهم لا يقبلون المراجعة أو الاعتراض على مشروعهم السياسي و لو في بعض جوانبه[2] ، و هي الذريعة التي تحججت بها الأنظمة لتأجيل الديمقراطية عبر خلق هاجس "الانتخابات لمرة واحدة" ، أو التخويف من لجوء الإسلاميين إلى تعطيل الديمقراطية بعد استغلالها مرة فقط[3].

كذلك تفتقد النخبة بشكل عام في بعض البلدان إلى ثقافة التعايش و الحوار ، و ترفض الطرف الآخر رفضا قطعيا ، مستبعدة خيار المساومة و التسوية القائمة على الحل الوسط و تغليب الصالح العام ، و هي مبادئ ضرورية لقيام الديمقراطية التي تعتمد عملية سياسية غير صفرية لا يؤدي فيها فوز طرف إلى زوال الطرف الآخر ، لأن وجوده ضروري لمراقبة أداء الطرف الحاكم و اقتراح مشروعات بديلة تؤدي إلى حيوية و فعالية عمل الدولة[4].

---

[1] بلقزيز ، في الإصلاح السياسي و الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 112 ، 113.

[2] غسان سلامة، < مقدمة: أين هم الديمقراطيون ؟ > ، في ووتربوري و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص 12.

[4] بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 16.

و يسود في البلدان المتخلفة مظهر رئيسي من مظاهر الفساد السياسي للنخب الحاكمة و المعارضة على حد سواء ، و هو احتكام العمل السياسي للمصالح الضيقة و الروابط الانتهازية أو العصبية التقليدية ، الأسرية ، القبلية ، الإقليمية أو الجهوية ، و ذلك ما يعرف بالزبائنية السياسية (Political Clienteship / Clientélisme Politique)[1] ، مما يعني أن كثيرا من النشاط المعارض في هذه البلدان يعاني التزييف و غياب مشروع سياسي ذو بعد وطني غايته الصالح العام و الطموحات و التطلعات المشتركة لكافة المواطنين ، بل يذهب "عبد الإله بلقزيز" إلى أن الحركات و الأحزاب المعارضة العربية التي يتناولها في دراسته يعوزها إجمالا المشروع السياسي أو الرؤية النظرية المتماسكة و الواضحة للنظام الديمقراطي الذي غدا شعارا مشتركا بينها ، و محط مزايدة و دعاية من مختلف الأطياف و الاتجاهات السياسية من اليسارية إلى القومية و حتى الإسلامية ، التي بقيت عاجزة جميعها عن بلورة مشروع سياسي يترجم رؤيتها للدولة و تنظيم المجال السياسي و الاقتصادي و غيره[2].

و في هذا الصدد يعتقد "برهان غليون" أن أحد أبرز المعوقات التي تواجه المسار الديمقراطي في الوطن العربي ، و الذي يقبل التعميم حيث أنه ينسحب على مناطق أخرى من العالم ، هو وجود انقسام و غياب إجماع بين النخب على جدوى و ماهية الديمقراطية القابلة للتطبيق في هذا المجال الحضاري ، فمن جهة هنالك انقسام بين من يتخذون الديمقراطية مجرد مادة للاستهلاك الشعاراتي أو وسيلة للضغط على السلطة مع إنكار إمكانية تحقيقها ، و بين من يرون ضرورة تجسيدها في أرض الواقع و يؤمنون بذلك و هم أقلية من المثقفين و أصحاب الرأي كما يقول.

و من جهة أخرى فإن الانقسام الأخطر الذي يرهن قيام الديمقراطية ، هو الانقسام بين النخب حول الثوابت و القيم الكبرى أو ما تم تسميته في هذا البحث الخلفيات الأيديولوجية الموجهة للمجتمع ككل ، و التي لا يرجى حدوث انتقال ديمقراطي دون حصول توافق عليها ، و ذلك بين أصحاب التوجهات العلمانية و الإسلامية ، و بين دعاة الاغتراب و المتمسكين بالخصوصية الثقافية المتحفظين على اللبرالية الغربية ، فالتوحد و الاتفاق بين نخب المعارضة هو ما من شأنه أن يمهد لعمل بناء يفضي إلى إقامة الديمقراطية[3].

---

[1] فضيل دليو ، <الزبائنية السياسية و الاجتماعية في عصر الديمقراطية> ، المجلة العربية للعلوم السياسية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، شتاء 2008، ص 172-174.

[2] عبد الإله بلقزيز ، المعارضة و السلطة في الوطن العربي : أزمة المعارضة السياسية العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص 30، 31.

[3] برهان غليون ، <الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة> ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 255-257.

و لعل الشائبة الأكبر التي يمكن أن تصيب المعارضة و العقبة الكؤود التي تعترض عملها وقوعها في مأزق التبعية للسلطة ، فهذه النخبة لا يكفي أن تستقل تنظيميا أو عضويا سواء في إطار حزب أو جمعية ، و حتى في إطار اتحاد أو تحالف سياسي ، فالمحك الحقيقي هو مدى استقلالية قراراتها و حرية توجهاتها ، و هو ما يقوم على حيادها إزاء مواقف السلطة و التزامها بالتعبير عن قاعدتها الجماهيرية[1] ، و يرتبط بشكل أساسي بقدرتها على تأمين مواردها الخاصة و انعتاقها من كفالة الدولة من خلال الهبات و المنح.

إن النخبة السياسية ينبغي أن تحقق إذن مجموعة من الشروط و تتخطى عددا من العوائق لتكون أهلا لرفع لواء الديمقراطية و قيادة مساعي إقامتها ، و في مقدمتها التزامها بالديمقراطية ليس شعارا فقط و إنما عملا أيضا في طريقة تنظيمها و نشاطها و اتخاذها للقرارات ، و كثقافة تقتضي التسامح مع الاتجاهات الأخرى و قبول التعددية و رفض التطرف ، إلى جانب قدرتها على صياغة مشروع سياسي ديمقراطي يمكنها من تعبئة مختلف الأطياف و التوجهات داخل المجتمع ، و ذلك انطلاقا من إطار فكري يتجاوز أوجه التنافر بين اللبرالية الغربية كحاضنة للديمقراطية و الخصوصية الثقافية التي تميز مجالها الجديد ، و يذكي نقاط الالتقاء و التقارب وصولا إلى مقاربة مقبولة على نطاق واسع يستند إليها الانتقال الديمقراطي ، و كذلك ظفرها برهان الاستقلالية في مواجهة القيود و المضايقات المفروضة من النظام التسلطي.

[1] بلقزيز ، المعارضة و السلطة في الوطن العربي : أزمة المعارضة السياسية العربية ، المرجع السابق ، ص 39 ، 40.

خلاصة و استنتاجات من الفصل الثاني

إن كل مجتمع بشري يضم بالضرورة مجموعة من الأشخاص تتميز بامتلاك قدرات معنوية أو مادية ، أو لها رصيد معين من المعرفة ، الخبرة ، أو السمات الشخصية ، التدين ، المنصب ، المال ، أو العلاقات ، و غيرها من القيم و الرموز التي تحظى بالتقدير و التمجيد اجتماعيا في فترة زمنية ، و الأفراد الذين يحوزون إحدى هذه القيم و الرموز أو يجمعون عددا منها يرتبون ضمن مصاف النخبة ، و يكونون أهلا لاحتلال مراكز القيادة و التوجيه كل في ميدان تخصصه و مجال نشاطه ، أو أجدر بممارسة النفوذ و التأثير على مراكز صنع القرار ، و من هذا المنطلق اكتسى مفهوم النخبة منذ بروزه في فكر الإيطاليين "باريتو" و "موسكا" ، و أيضا الألماني "ميشلز" ، أهمية خاصة في التحليل السوسيولوجي و السياسي لتفسير مسارات المجتمع و التغيرات التي تطرأ عليه من خلال بنيته الفوقية أو مستوياته الأعلى بحكم مسؤوليتها عن تحديد خياراته و توجهاته ، و مادام الحكم و السياسة تعبيرا عن إدارة شؤون المجتمع في مختلف النواحي و الميادين ، فإن النخبة الحاكمة و السياسية تحتل مكانة متميزة بين غيرها من النخب بالنظر إلى دورها في بلورة و توجيه برامج و سياسات مختلف القطاعات و سعيها للتأثير عليها.

و تعتبر النخبة السياسية أوسع مدلولا من النخبة الحاكمة المعرفة على أساس ممارسة السلطة ، أو الانتماء لمختلف أجهزة الدولة ، فوصفها الجامع أنها تنطبق على كل من يمتلكون المؤهلات و الاستعداد النفسي لممارسة أدوار سياسية أو التأثير على النظام السياسي القائم و مختلف الشؤون الاجتماعية ، و هو تعريف مانع لإدراج فئات أخرى من النخبة تتوفر على قدرات ذاتية و موضوعية ، لكنها تقصر نشاطها و تأثيرها في مجالات اختصاصها و تنؤو بنفسها عن المستوى الكلي ، و بهذا يتعذر حصر النخبة السياسية ضمن إطار أو مجال اجتماعي معين ، إذ بالإمكان أن تتواجد عبر كامل البناء أو النسق الاجتماعي و السياسي ، و أن تتوحد على مطلب الديمقراطية مكونة جبهة سياسية مناوئة للاستبداد.

و إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي وفق تعريفها في هذا البحث تشير إلى تغيير سياسي بالدرجة الأولى إيرادي و مخطط له انعكاساته على كافة الجوانب الاجتماعية ، فإنها منطقيا ليست مجرد تحصيل حاصل عن تهيئ عدد من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، بقدر ما هي نتيجة لموقف أو مشروع و عمل سياسي ، و بالتالي تعتمد على قيادة

تتولاها نخبة سياسية مناضلة كما أثبتته التجارب الواقعية للدول ، تتمتع بخصال إضافية زيادة على القدرات الذاتية و الموضوعية لأعضائها و استعدادهم النفسي للدلو بدلوهم في القضايا و الشؤون الاجتماعية ، و التعامل مع مخرجات النظام السياسي بروح نقدية بناءة لتوجيه الرأي العام ، و الضغط على القرارات و السياسات لدفعها نحو الأفضل ، إذ ينبغي أن تكون هذه النخبة المعارضة مؤمنة حقيقة بالديمقراطية ، وطنية في أهدافها ، نزيهة من الارتباط بالحسابات الانتهازية و المصالح الضيقة ، ولا شك في أن هذه المبادئ و المواقف تتأثر بالخلفيات الاجتماعية و الثقافية لأعضاء هذه النخبة أي بطرق تنشئتهم الاجتماعية و تكوينهم العلمي و مختلف انتماءاتهم العرقية و الدينية و المهنية ... ، و أيضا سماتهم الذهنية و النفسية كتحمل المسؤولية و المبادرة و طول النفس و المثابرة و الثبات أمام الصعاب ، إضافة إلى القدرات الخطابية و مستوى الإقناع و القبول أو المصداقية عند الجماهير.

كما أن للعامل التاريخي دوره في تبدل الخلفيات و الاتجاهات و ظهور المصالح المتقاطعة مع مسعى الانتقال الديمقراطي ، و المتمثل فيما يصطلح عليه "دوران النخبة" بشكليه الخارجي من خلال تعاقب الأجيال و بروز نخب اجتماعية جديدة نتيجة أي تحولات بنيوية اقتصادية و ثقافية و اجتماعية ، و التي تطمح إلى قيادة المجتمع في ضوء تصوراتها و تطلعاتها المثالية ، و كذا الداخلي حيث يتغير بناء النخبة الحاكمة بفعل استقطابها لعناصر جديدة كحتمية يقتضيها مسعاها الدؤوب لإنعاش و تمديد وجودها ، و الذي قد يؤدي إلى تراجع نزعة المحافظة عند الأعضاء الجدد و اتسامهم بمرونة أكثر و انفتاح إزاء مطالب التغيير ، لتأثرهم بالأفكار المعاصرة أو تقديرهم الجيد لتكاليف سقوط النظام مقابل مزايا المنافسة السياسية التي تبقي على فرصهم في تحقيق المكاسب.

و النتيجة الأخرى التي ينبغي التنويه بها و التأكيد عليها مرارا ، هي أنه لا يمكن حصر النخبة السياسية الديمقراطية ضمن مجال اجتماعي أو سياسي معين ، إذ بالإمكان أن تنتشر عبر كامل المؤسسات و الفعاليات داخل المجتمع بما في ذلك السلطة القائمة ، إضافة إلى المجتمع المدني ، الأحزاب السياسية ، المؤسسة العسكرية و الدينية ، و في ميدان الاقتصاد و الثقافة و الفكر... ، و يتوقف قيامها بدور فعال لتحقيق الانتقال الديمقراطي على مدى توحدها و تشكيلها لجبهة سياسية معارضة تسعى للتغيير على المستوى الكلي أي للنظام السياسي القائم و طريقة ممارسة الحكم ، في حين أن التشرذم و النشاط و التأثير في حدود الاختصاص ، كالعمل الخيري و الإنساني على مستوى الجمعيات و الاكتفاء بالمحطات الانتخابية بالنسبة للأحزاب ، لا يرجى منه أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية.

إن دور النخبة السياسية لا يتوقف عند تعبئة جماهير الشعب لممارسة الضغط على السلطة القائمة ، و لا ينتهي بقبول الأخيرة للتعددية و إجراء تحولات مؤسساتية فيما يخص الانتخابات و مجالس التمثيل ، فتحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب نضالا سياسيا مستمرا من قبلها ذو طابع فكري أيديولوجي بالأساس يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي من ناحية ، و من ناحية أخرى إحداث تغيير ثوري للعادات و السلوكيات السياسية في المجتمع ، و إرساء ثقافة ديمقراطية تتسم بالإيجابية و المشاركة و قبول التعدد و الاختلاف ، و ذلك بالاعتماد على اتصال سياسي فعال يستغل الوسائل و التكنولوجيات المتاحة أحسن استغلال ، و المساهمة في التنشئة و الإشراف على البرامج التربوية ، و هو ما يتطلب كذلك إيجاد أرضية فكرية متوافق عليها لصياغة مشروع لإقامة الديمقراطية يمتص الخلاف بين دعاة التغريب و المتشبثين بالخصوصية ، و يمزج مزايا التراث و إيجابيات التقدم المعاصر للحفاظ على ثوابت الأمة و إحياء تطلعاتها في النهوض الحضاري ، و يقتضي أيضا وقوف النخبة الديمقراطية بثبات في وجه العوائق و العقبات سواء التي مصدرها المجتمع ككل أو السلطة ، بالإضافة إلى تحقيق استقلاليتها و إثبات مصداقيتها.

الفصل الثالث

النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي في الجزائر

الفصل الثالث: النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي في الجزائر

الأحداث و التحولات التي عرفها النظام الدولي أواخر ثمانينيات القرن العشرين بنهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشرقي ، و التوجه المطرد للدول الاشتراكية و النامية بصفة عامة نحو تبني قواعد اقتصاد السوق و إقرار التعددية في الجانب السياسي ، كانت لها تداعياتها على الجزائر ، حيث شكلت الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية المتفجرة في أكتوبر من عام 1988 عاملا حاسما لإدخال تعديلات على النظام السياسي و الاقتصادي من وحي النهج الدولي المدعوم بترسانة من المنظمات و الإجراءات على رأسها المشروطية الاقتصادية ، فأمام عمق الأزمة و قلة الخيارات لم يكن للسلطة القائمة من منفذ لإنقاذ النظام بل و الدولة سوى الإسراع في إقرار التعددية من خلال دستور فيفري 1989 ، لتنقاد بعد ذلك في ظل تفاقم الوضع السياسي و المنزلق الأمني الخطير الذي أخذته البلاد جراء إجهاض أول انتخابات تشريعية تعددية في 1991 ، و خصوصا مع تزايد أعباء المديونية للإذعان لشروط صندوق النقد الدولي التي تدفع نحو تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة و إزالة قيودها على الاستثمارات الأجنبية ، و تحجيم تدخلها الاجتماعي لتوفير الموارد المالية و مواجهة عجز الخزينة العمومية عن الالتزام بسداد الديون و فوائدها.

و في خضم هذه الظروف عرفت الديمقراطية في الجزائر مخاضا عسيرا لم يكتب له الانفراج لغاية اللحظة ، و على هذا الأساس تركز الدراسة في هذا الفصل على هذه المرحلة التاريخية الممتدة بين أحداث أكتوبر 1988 و الظرف الراهن ، و إن كان لا مناص من الرجوع أحيانا إلى ما قبل هذه الحقبة الزمنية بالنظر إلى تواصل الأحداث و امتداد الظواهر عبر التاريخ ، و ذلك لمعرفة الأبعاد الحقيقية للأزمة التي عرفها نظام الحكم في هذه الفترة ، و الوقوف على تطوراتها و ما انجر عنها من نتائج في مختلف الميادين بفعل الخيارات و الإجراءات المتبعة من قبل النخبة الحاكمة ، و تأثيراتها على واقع و مستقبل الديمقراطية في البلاد ، و هذا ما يتطلب نظرة فاحصة للأوضاع القائمة على مستوى البنى السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، و الثقافية بحكم علاقتها بطبيعة الحكم و طريقة ممارسة السلطة في المجتمع كما تم تبيانه سابقا ، إذ جرى التأكيد على تعدد العوامل المؤثرة في قيام الديمقراطية أو بقاء الحكم الاستبدادي بناء على نظريات مجموعة من الباحثين التي شددت على أهمية متغيرات من قبيل الرفاه و اليسر

المادي و نسب التعليم و الوعي و غيرها ، و ذلك رغم القول بمحورية دور النخبة السياسية في هذا السياق ، و هذا ما يجعل الفصل في خطواته اللاحقة يخص النخبة السياسية في الجزائر طبعا بالدراسة و التحليل للوقوف على بنائها ، و حقيقة مواقفها و أدوارها فيما يتعلق بعملية الانتقال إلى الديمقراطية.

<u>المبحث الأول: الأوضاع القائمة في الجزائر و مؤشرات الانتقال الديمقراطي</u>

إن ظروف المجتمع و أحواله في شتى الأصعدة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، و الثقافية ، تؤثر على أوضاع الحكم كما أنها تتأثر بها ، ذلك ما خلصت إليه كثير من البحوث و الدراسات التي حاولت إثبات هذا الافتراض ، فناهيك عن تأثير البنية السياسية الذي لا نقاش فيه من خلال طبيعة القوى الناشطة فيها و التنافس بينها ، و الشرعية التي تستند إليها السلطة و عقيدتها السياسية ، فإن البنية الاقتصادية و الاجتماعية أيضا لها تأثيرها هي الأخرى ، إذ ينعكس مستوى الدخل الفردي المرتبط بدرجة النمو الاقتصادي على مدى الاهتمام بشؤون المجتمع و المشاركة السياسية كما يجادل عدد من الباحثين ، و هي عوامل مؤثرة بالتالي في قيام الديمقراطية أو العكس من ذلك بقاء الاستبداد.

و يؤيد بعض الباحثين أيضا فرضية أن الحراك الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن التحديث الذي قوامه تنامي النشاط الصناعي و التجاري على حساب الأنشطة التقليدية الزراعية ، أو عن التوجه نحو اقتصاد السوق كما حصل في كثير من بلدان الكتلة الاشتراكية ، يؤدي إلى تزايد المصالح الاجتماعية المتنافسة ، و هو ما يظهر أثره على التعددية و حيوية المجتمع المدني و هما عاملان مهمان أيضا بالنسبة للديمقراطية ، و في الميدان الثقافي فإن مستويات التعليم و الأمية تنعكس على درجات الوعي السياسي عند عامة الشعب ، كما أن العادات و التقاليد و السلوكيات ، و طبيعة الروابط و العلاقات السائدة في المجتمع كتلك المرتبط بالحياة القبلية و العشائرية لها تأثيرها هي الأخرى على نظام الحكم.

و تأسيسا على هذه الأطروحات التي سبق عرضها بإسهاب تكون الخطوة التالية للبحث قياس تأثير هذه العوامل في الحالة الجزائرية التي يتناولها ، و ذلك من باب النتيجة المسجلة سابقا حول توخي عدم اختزال تأثير أي عامل من العوامل التي اعتبرتها الأدبيات مؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي ، و هذا رغم الأخذ بالنخبة السياسية كعامل محدد.

المطلب الأول: الوضع السياسي في الجزائر و مؤشرات الانتقال الديمقراطي

إن معالجة أوضاع الحكم و السياسة بصفة عامة تقود بصفة آلية إلى إثارة قضية وجود الدولة ، لاسيما في الجزائر التي خضعت للاستعمار لفترة زمنية طويلة لقرن و ربع القرن ، إذ لا مجال لممارسة الحكم و السياسة إلا في إطار دولة ، ما يعني إقليما بحدود جغرافية معلومة ، و شعبا يشغل هذا الحيز الجغرافي يخضع لسلطة هذه الدولة و مؤسساتها ، فقد ضلت هوية الجزائر غير واضحة المعالم تسمية و حدودا إقليمية منذ تفكك المغرب العربي بعد سقوط دولة الموحدين عام 1261 ، و ظهور الحفصيين و الزيانيين و المرينيين ، و قبل ذلك مع الفتح الإسلامي في القرن السابع للميلاد و تسمية "المغرب الأوسط" التي خصها بها العرب المسلمون إلى أن أصبحت إيالة عثمانية في القرن السادس عشر ، حيث كانت مرحلة الجزائر العثمانية حاسمة في تكوين مقومات الأمة الجزائرية و كيان دولتها المتميزة حسب "ناصر الدين سعيدوني" ، إذ شهدت اختيار مدينة "الجزائر" كعاصمة قارة ، مع تشكيل الحدود التي امتدت حينها من "أدرار" إلى "القالة" و من "الجزائر" إلى "بسكرة" و "ورقلة" و إدخال فكرة السيادة الترابية من خلال المواجهة للغزو الأوربي ، و وضع قوانين إدارية و إقامة أنظمة اقتصادية و اجتماعية و إقامة علاقات سياسية خارجية[1].

و قياسا بالمفهوم الحديث للدولة الذي برز في أوربا القرون الوسطى اعتبارا من معاهدة ويستفاليا سنة 1648 ، و المعرف حسب "مارك ويبر" (Mark Webber) بثالوث من الخصائص ، وجود أرض بحدود معلومة ، حكومة ذات سيادة مما يعني عدم وجود أي سلطة أعلى من سلطة الدولة في الشؤون الداخلية و الخارجية ، و رعايا من السكان يخضعون لهذه السلطة[2] ، يمكن اعتبار إيالة الجزائر في العهد العثماني و دولة "الأمير عبد القادر" التي أسسها إبان مقاومته للاحتلال الفرنسي (1832-1848) العمق التاريخي لدولة الاستقلال بالنظر إلى دورها في إرساء مقومات الشخصية الجزائرية ، إذ تمثل القومية بما هي << منظومة من القيم و الرموز و المبادئ التي تضفي على الفرد الإحساس بأنه جزء من جماعة سياسية واحدة ركيزة أخرى للدولة الحديثة (الدولة القومية) المتسمة بالقطرية على خلاف الإمبراطوريات و الدول التقليدية >>[3] ، و وجود القومية متمحورة خاصة حول الشريعة الإسلامية و من بعدها

---

[1] إسماعيل قيرة و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002، ص 50.

[2] مارك ويبر ، < الدولة و اكتساب كيان الدولة > ، في برايان وايت ، ريتشارد ليتل ، مايكل سميث ، قضايا في السياسة العالمية ، نسخة مترجمة . الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 26.

[3] مراجعة أنتوني غيدنز ، مرجع سبق ذكره ، ص 468.

اللغة العربية كما أكد الشيخ "عبد الحميد بن باديس" ردا على الاندماجيين و المشككين في وجود سابق على الاحتلال لأمة جزائرية متميزة ، هو العامل الأساسي لصمود الجزائر 130 سنة في وجه الاستعمار كما يجادل "أبو القاسم سعد الله" ، أما دولة الاستقلال منذ 1962 و التي استكملت بناء مؤسساتها في نهاية السبعينيات فهي التي تجمع خصائص الدولة الحديثة[1] ، و منه فإن دراسة أحوال الحكم و السياسة لا تكون إلا في إطارها المجالي ، الزماني ، الاجتماعي ، و المؤسساتي.

إن دراسة النظام السياسي القائم و أوضاع الساحة السياسية الراهنة كذلك تستوجب الرجوع إلى منطلقات الحكم و العمل السياسي عند قيام الدولة الحديثة من ناحية ، و الوقوف على التراكمات التاريخية للتوجهات و الخيارات المتخذة من قبل النخبة الحاكمة من ناحية أخرى ، فقد تولت حركة "جبهة التحرير الوطني" التي أشرفت على معركة التحرير ، و خاضت المواجهة العسكرية و السياسية مع المستعمر الفرنسي ، وضع الأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية حتى قبل الاستقلال ، حيث كان الاتفاق بين قادة الجبهة على << بناء دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية و شعبية ، في إطار المبادئ الإسلامية >> ، كما ورد في بيان "أول نوفمبر 1954" ، بمعنى أن المرجعية الإسلامية هي أساس التوحد في كفاح التحرير ، و هي التي تؤطر أي توجه أيديولوجي لدولة الاستقلال سواء تم اعتماد اللبرالية أو الاشتراكية[2] ، كما كان على رأس الأهداف المبرمجة للثورة التحريرية التي عبر عنها بيان نوفمبر ، إلى جانب بيان مؤتمر الصومام (20 أغسطس 1956) ، و برنامج طرابلس ، إقامة دولة قوية قادرة على قيادة عملية التنمية و التحديث ، و هو ما تكرس خلال السبعينيات بعد أن أكملت الدولة بناء مؤسساتها لتصبح القوة الوحيدة في المجتمع[3].

إلا أنه بمجرد التأكد من استقلال البلاد بموجب اتفاقيات "إيفيان" ، برز الصراع على السلطة داخل جبهة التحرير بمناسبة دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة في طرابلس من 7 جوان إلى 27 ماي 1962 [*] ، و ذلك بين الجناح السياسي المتمثل في الحكومة المؤقتة برئاسة

[1] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 51، 52.

[2] نفس المرجع ، ص 86 ، 87.

[3] علي بوعناقة ، عبد العالي دبلة ، < الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 20، العدد 225، نوفمبر 1997، ص 49، 50.

[*] تصدر جدول أعمال الدورة تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب و انتخاب مكتبه السياسي ، حيث تم أيضا تحديد هياكله الأخرى المتمثلة في المؤتمر و الأمين العام ، بجانب الاتفاق على إنشاء مجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور للبلاد و التشريع باسم الشعب ، إضافة إلى تعيين حكومة ، و بسبب الخلافات التي وقعت تأخرت عملية إنشاء المكتب السياسي التي بادر إليها "بن بلة" و جماعته في "تلمسان" بتاريخ 22 جويلية 1962 لأجل السيطرة على جبهة التحرير و المجلس الوطني للثورة و إضعاف الحكومة المؤقتة ، و قد تميزت هذه الدورة بحضور =

"بن خدة" ، و الجناح العسكري الذي تمثله بالأساس قيادة الأركان و على رأسها العقيد " هواري بومدين" و بعض قادة الولايات ، و قد كان الحسم في صالح الطرف العسكري و حليفه السياسي "أحمد بن بلة" ، الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس لحكومة جزائرية عادية في 29 سبتمبر 1962 قبل أن يصبح أول رئيس للدولة ، كما ظهر الخلاف على صعيد آخر بشأن طبيعة النظام السياسي بين ذوي التوجه اللبرالي الداعين لإنشاء نظام برلماني تعددي ، كما هو حال "فرحات عباس" الذي ترأس الهيئة التشريعية "المجلس التأسيسي" التي قامت بتزكية الحكومة و أنيط بها إعداد أول دستور للبلاد ، قبل أن يستقيل نتيجة رفضه لتدخل المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الذي سيطر عليه "بن بلة" و هو أحد مؤسسيه في عمل المجلس ، و "حسين آيت أحمد" الذي اختار المعارضة رغم محاولة احتوائه في إطار المكتب السياسي مؤسسا حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) ، و بين المفضلين للنهج الاشتراكي و نظام الحزب الواحد ، و هو اتجاه ذو نفوذ قوي يتزعمه "بن بلة" ، إذ تمكن من السيطرة على المكتب السياسي و بالتالي على حزب جبهة التحرير الوطني ككل ، و كذا على أغلبية أعضاء المجلس التأسيسي التابعين للحزب ، بالإضافة إلى تربعه على الحكومة ، و قبل و أهم من ذلك كسب دعم القوة الأولى المتمثلة في جيش التحرير الوطني ، مما مكنه من فرض منطقه.

وهكذا كانت نشأة النظام السياسي في الجزائر على أساس علاقات القوة التي حذت به نحو التسلطية و كرست هيمنة الرئيس و من ورائه الجيش ، حيث تجسد الشكل الرئاسي المتشدد للحكم (Présidentialiste) في نظر سعيد بوالشعير من خلال دستور 10 سبتمبر 1963 ، بعد أن طبع مرحلة إعداده[1].

لقد أخذت الجزائر منذ 1963 إذن بالأيديولوجية الاشتراكية التي تعتمد من الناحية السياسية نظام الحزب الواحد و تركيز السلطات عوض فصلها ، حيث اعتبرت سلاحا نظريا و استراتيجيا كما ورد في الميثاق الوطني في 1976 للقضاء على التخلف و تحقيق التنمية و آمال الشعب الجزائري ، مما يعني اعتماد صيغة منقحة و معدلة لهذه الأيديولوجية عبر إسباغها بالخصوصية الجزائرية لاسيما الاعتراف بأولوية الدين الإسلامي ، و اختزال بعض من مبادئها الأخرى كضرورة زوال الدولة ، و المادية الجدلية و الثورة العنيفة ...[2] ، و قد كان لهذا

= القادة العسكريين لجميع الولايات لاجتماعاتها ، في حين كانوا فيما سبق يفوضون نوابا عنهم ، و الهدف كان على الأرجح إسماع صوت الجيش و تحديد مكانته و دوره المستقبلي في النظام السياسي.

[1] بمزيد من التفصيل : سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري . عين مليلة-الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 1990 ، ص 33-49.

[2] نفس المرجع ، ص 92 ، 93.

الاختيار ما يبرره في تلك الفترة بالنسبة لدولة مستقلة حديثا ، و من ذلك ما راج حينذاك عن المزايا المفترض أن يحققها هذا الشكل من النظام ، كأنه يحفظ وحدة الأمة التي عرفت بها إبان مقاومة المحتل ، و يعفي من الخلافات السياسية و من تشتيت الجهود بدل تركيزها على رهان التنمية و دعم الاستقلال ، كما يزيل الفوارق الطبقية و يحقق العدالة الاجتماعية ، و زيادة على ما تقدم يرى "عبد الحميد مهري" أن الأخذ بالأحادية الحزبية بعد الاستقلال كان نتيجة التأثر الفكري باتجاهات ثلاث ، أحدها التوجه الناصري القومي الذي رأى في وحدة السلطة طريقا للتنمية و مقاومة الإمبريالية ، و اليساري الماركسي الذي اعتبر أن نهج الحزب الواحد يقطع الطريق أمام سيطرة القلة من البرجوازية ، و أخيرا التوجه الإسلامي الذي ينبذ الفرقة و الاختلاف ، و هذه الاتجاهات السياسية الثلاث التي ضمتها جبهة التحرير الوطني دفعتها إلى اعتناق مبدأ الحزب الواحد[1] .

لكن الحزب الواحد في الجزائر (جبهة التحرير الوطني) الذي تولى الحكم و قيادة سياسات التنمية من الناحية النظرية أو بحسب النصوص ، كان في الواقع حزبا ضعيفا و واجهة للسلطة الحقيقية[2] ، إذ عمد رئيس الجمهورية إلى الانفراد بالسلطة على حساب باقي مؤسسات النظام و أجهزة الدولة ، كما حدث خصوصا في عهدي الرئيسين "أحمد بن بلة" و "هواري بومدين" ، فقد سعى "بن بلة" الذي حصل على مقاليد الرئاسة بعد ترشيحه لها بفضل دعم الجيش و سيطرته على الحزب و الجهاز التشريعي "المجلس الوطني" ، إلى تركيز السلطة و حصرها في شخصه (شخصنة السلطة) من خلال الصلاحيات الواسعة التي خولها إياه الدستور كمشاركته للمجلس الوطني في حق التشريع بموجب المادة (58) ، و عبر قيادته للحزب الذي ادعى له دورا قياديا من الناحية النظرية الدستورية و أقر بتبعية الدولة له و من ثمة تمثله فيه باحتلاله منصب أمينه العام ، ليصبح بذلك صاحب السلطة العليا في الحزب والدولة ، كما عمل على إبعاد معارضيه و منافسيه من السياسيين و العسكريين ، مما أدى إلى تعميق الخلافات و الصراعات السياسية[3] ، و تدهور موقف الرئيس بعد تنكره للقوة التي جاءت به إلى الحكم ، لينقلب عليه حليف الأمس "هواري بومدين" و يطيح به من خلال حركة 19 جوان 1965 التي اعتبرت من قبل مدبرها "تصحيحا ثوريا".

---

[1] عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية . قالمة-الجزائر : منشورات جامعة 8 ماي 1945 (قالمة) ، 2006 ، ص 86.

[2] بوعناقة ، دبلة ، مرجع سابق ، ص 49 .

[3] ناجي، نفس المرجع، ص 88-90، و أيضا خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44) ، فبراير 2003 ، ص 126 ، 127.

و تميز حكم "هواري بومدين" باعتماد رؤية جديدة تقوم على إعطاء مكانة محورية للدولة بحيث تصبح نظريا القوة الوحيدة في المجتمع ، و تجسد السلطة و النظام و وحدة الشعب ، عبر اكتسابها صرحا مؤسساتيا استكمل تشييده في فترة السبعينيات ، بإصدار الدستور و الميثاق الوطني ، إنشاء المجلس الشعبي الوطني ، إقامة المجالس الولائية و البلدية ، و إجراء أول انتخاب لرئيس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام ، و بذلك حاول "بومدين" خلق مصدر للشرعية يتمثل في الشرعية الدستورية ، بالإضافة إلى المشروعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى[1] ، أما الحزب فاتخذ دعامة لمؤسسات الدولة و مشروعية النظام السياسي ، فانحصرت مهمته في التعبئة السياسية و الاجتماعية ، و الإشراف على المنظمات الجماهيرية التي أنشأت لذات الغرض[2] ، كما تم اعتماد برامج و سياسات اجتماعية ، اقتصادية ، و ثقافية شعبوية ، كمجانية العلاج و التعليم ، التأميم و الثورة الزراعية ، و سياسة التعريب...[3] ، إلى جانب امتصاص المعارضة بإعمال سياسة "العصا و الجزرة" ، فبينما تعرضت بعض الشخصيات للاعتقال و العزل السياسي ، بل و حتى التصفية الجسدية كما يبين "إسماعيل قيرة" و زملاؤه ، تم إسكات أطراف أخرى بالمناصب و الإغراءات المادية[4] ، و هو ما مكن "هواري بومدين" من إعادة تركيز السلطة في يده ، لتستمر ظاهرة شخصنة السلطة في عهده أيضا و يبقى الرئيس محور النظام السياسي ، خصوصا مع السلطات الواسعة التي أقرها له دستور (1976) و التي تعدت بكثير السلطات التي حظي بها "أحمد بن بلة" ، بترؤسه لمجلس الثورة و السلطة التنفيذية ، و احتلاله منصب الأمين العام للحزب و وزير الدفاع ، و القائد العام للقوات المسلحة[5].

و يمكن القول إجمالا أن فترة حكم "بومدين" عرفت إرساء القواعد المؤسساتية للدولة الحديثة ، و محاولة تدعيم شرعية النظام بالأساس الدستوري القانوني ، و مشروعيته من خلال التوجه التعبوي الاجتماعي ، كما شهدت تبلور آليات و ميكانيزمات لتعامل النظام مع خصومه ، مكنته من مواجهة التحديات التي اعترضته على غرار محاولة الانقلاب التي قام بها قائد أركان الجيش "طاهر الزبيري" سنة 1967 ، و بالتالي تحقيق الاستقرار و المضي قدما في تطبيق

[1] والي ، نفس المرجع ، ص 127 ، 128 ، و أيضا بوعناقة و دبلة ، المرجع السابق ، ص 50.

[2] والي ، نفس المرجع ، ص 128 ، 129 ، و ناجي ، مرجع سابق ، ص 92.

[3] بوعناقة و دبلة ، مرجع سابق ، ص 50 ، و ناجي ، ص 91.

[4] قيرة و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 ، 107.

[5] ناجي ، مرجع سابق ، ص 94.

برامجه و سياساته ، و رغم السلبيات التي شابت حكم "بومدين" لاسيما من ناحية ممارسة الحريات الفردية و الجماعية ، و ضعف القدرة الاستهلاكية نتيجة ندرة المواد ، فإن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر كانت زاخرة بإنجازات النظام السياسي داخليا و خارجيا ، بفضل المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الاجتماعية و الثقافية التي ساهمت في ترقية مستوى المعيشة ، و توسيع الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد الاستقرار الاجتماعي ، و كذا بفضل الحضور المتميز في الأحداث و المحافل الدولية نتيجة التعاطف و الاحترام و السمعة العالمية النابعة من التوجه التحرري التضامني للثورة الجزائرية[1].

و بوفاة "هواري بومدين" في ديسمبر 1978 ظهر الصراع على السلطة مجددا ، و كان الحسم مرة أخرى من طرف المؤسسة العسكرية الأكثر قوة و تنظيما ، فبعد أن تسابق على كرسي الرئاسة كل من "محمد الصالح يحياوي" المسؤول السامي في حزب جبهة التحرير ، و جناحه الذي كان ينادي بتقوية الحزب و دعم الاتجاه الاشتراكي و حماية منجزات الثورة ، مع الجماعة التي تؤيد "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية حينها الذي كان يدعو إلى الإصلاح الاقتصادي و فتح المجال للقطاع الخاص ، تدخل الجيش مرجحا كفة أكبر ضباطه سنا و رتبة "الشاذلي بن جديد" و دافعا مؤتمر الحزب لترشيحه ليكون رئيسا للجمهورية[2].

و في مرحلة أولى من حكمه تمتد من توليه الرئاسة إلى منتصف الثمانينيات ، سعى "الشاذلي بن جديد" إلى إقامة توازن سياسي مع المؤسسة العسكرية من خلال محاولة تقوية الحزب الواحد الذي استمر اعتماده في هذه الفترة ، و أوكل مهمة إعادة هيكلته و تنشيطه إلى "محمد الشريف مساعديه" الأمين العام للجنته المركزية بين (1980 و 1988) ، عبر تشجيع الإدارة الجماعية و حرية الانتخاب الداخلي ، و التشديد على تبعية إطارات المنظمات الجماهيرية و أعضاء الجمعيات المنتخبين للحزب ، كما عمل على تخفيف الطابع العسكري للحكومات و الإدارة العليا للبلاد بدعم التواجد التكنوقراطي ، و اعتمد إجراءات لكسب التعاطف و القبول الشعبي لحكمه ، كإطلاق سراح السجناء السياسيين و أبرزهم الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة" ، و فتح باب العودة

---

[1] بوعناقة و دبلة ، المرجع السابق ، ص 52 ، و أيضا قيرة و الآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 ، 109.

[2] غاني بودبوز ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر و موقف النخبة السياسية منها : دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ،2005 ، ص 168 ، و كذلك ناجي ، مرجع سابق ، ص 95.

أمام المنفيين ، و تعهده بتطهير الحياة السياسية و الاقتصادية من مظاهر الفساد[1] ، و كذلك لجأ إلى سياسة استهلاكية تقوم على محاربة الندرة السائدة في فترة سابقة[2].

لكن التغيرات الطارئة على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية كنتيجة مباشرة لانخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينيات ، بالإضافة إلى تراكم الديون الخارجية ، و عجز المؤسسات العمومية ، و ضعف الإنتاج الصناعي و الفلاحي ، أدخلت السلطة القائمة في أزمة خانقة خلال المرحلة اللاحقة ، حيث انتشرت ملامح التذمر الشعبي و عمت الإضرابات ، بفعل سياسة التقشف المعتمدة لمواجهة الأزمة ، التي أثرت على الأسعار و القدرة الشرائية للمواطن ، لما ترتب عنها من تجميد للأجور و انتشار للبطالة ، ليشهد يوم 5 أكتوبر 1988 ذروة هذه الأزمة ، حيث خرجت الجماهير في مظاهرات مناهضة للنظام بالعاصمة ، عرفت أعمالا تخريبية استهدفت أساسا مؤسسات الدولة و مقرات الحزب ، و انتهت بعد تدخل الجيش بخسائر بشرية و مادية معتبرة تضاربت الأرقام بشأنها (189 قتيل و 1442 جريح حسب الإحصائيات الرسمية في اليومين الموالين للأحداث)[3].

و بغض النظر عن مسببات هذا الهيجان الشعبي سواء كان عفويا كما رأى البعض مثل "مولود حمروش" ، أو كان مدبرا في تقدير آخرين على غرار "عبد العزيز بوتفليقة" ، فإنه أوجد الذريعة و الدافع بالنسبة للسلطة لإجراء تعديلات على النظامين السياسي (اعتماد التعددية السياسية) و الاقتصادي (تبني قواعد اقتصاد السوق)[4] ، ذلك أن هذا الحدث أرخ حسب "محمد هشماوي" لسقوط المشروعية التاريخية التي استندت إليها النخبة الحاكمة منذ الاستقلال ، و بالتالي خلق الحاجة إلى بناء الحكم على أسس جديدة[5] ، و إن كانت جميع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الموصوفة سابقا مجتمعة مع الأوضاع الدولية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي ، و انتشار توجه التحرير السياسي و الاقتصادي عالميا ، خلفيات للقرار السياسي الذي أوحى به الرئيس "الشاذلي بن جديد" في خطاب 10 أكتوبر من ذات السنة ، و تجسد عمليا من خلال دستور 23 فيفري 1989 ، و الذي أقر قيام نظام حكم جديد

---

[1] قيرة و الآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 ، و ناجي ، نفس المرجع ، ص 96.

[2] بوعناقة و دبلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

[3] بوالشعير ، مرجع سابق ، ص 178 ، 179.

[4] قيرة و الآخرون ، مرجع سابق ، ص 112.

[5] Mohammed Hachemaoui, “Permanences du jeu politique en Algérie”, Politique Etrangère, N. 2, été, 2009, p 309.

و جمهورية ثانية على رأي "سعيد بوالشعير" ، بتبنيه لقواعد سيادة الشعب و الحرية و التعددية الحزبية و الفصل بين السلطات ، على خلاف الجمهورية الأولى و نظامها الاشتراكي القائم على حزب واحد يحتكر السلطة و يقود و يوجه الشعب دون مراقب أو منازع ، و هكذا فإن مظاهرات أكتوبر 1988 و من بعدها دستور 1989 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي ، و بداية من الناحية النظرية القانونية لمسار الانتقال نحو نظام ديمقراطي قائم على الحرية و التنافس و التداول السلمي للسلطة[1].

و للوقوف على التحولات التي عرفها النظام السياسي بعد هذه المحطة الفارقة ، و مدى مطابقته لمقومات النظام الديمقراطي ، و بالتالي حقيقة انتقاله إلى الديمقراطية من عدمها كمشروع أعلنت عنه و بادرت به السلطة ، من الضرورة تبيان أهم السمات و الميكانيزمات أو قواعد و آليات العمل السياسي التي ميزت النظام في مرحلة الأحادية ، حيث لا خلاف بين الباحثين على أن الجيش انفرد بموقع و دور مركزي في نظام الحكم خلال هذه الفترة ، كونه كان وراء تأسيسه و وضع قواعده منذ أن حسم لصالحه أزمة صيف 1962 و من ثم انقلابه الأبيض في 1965[2] ، و على ذلك يضع عدد منهم نظام الحكم في الجزائر في خانة "البيروقراطية العسكرية" ، لكن ما يثير الإبهام و يطرح التساؤل هو مدى استقلالية رؤساء الجمهورية ، الذين انفردوا طيلة هذه المرحلة بسلطات دستورية واسعة تؤهلهم للسيطرة على كامل المؤسسات و الأجهزة في الدولة بما في ذلك الجيش ، و ربما ينتهي البحث عن إجابة مقنعة عند طرح "عبد القادر يفصح" ، الذي يرى أن الجماعة العسكرية التي تنبثق منها السلطة ليست متجانسة و لا ثابتة ، بمعنى أن كل رئيس اعتمد عند مجيئه على جماعة معينة من العسكريين تمثل قطيعة مع الحكم السابق ، كما كان الحال في عهد "الشاذلي" الذي عمل على إبعاد رموز حكم "بومدين"[3].

فالرئيس إذن هو الذي يجسد سلطة جماعة نخبوية هي من العسكريين في هذا التشخيص ، و إن كانت درجة التبعية لهذه الجماعة اختلفت نسبيا بين الرؤساء الثلاثة ، إذ سعى "بن بلة" إلى الانفراد بالسلطة كما حقق "بومدين" نوعا من الاستقلالية ، إلا أن الحاجة إليها بقيت دوما قائمة كدرع للحكم الذي قام منذ البداية على الغلبة و القوة في وجه الجماعات الأخرى ، و يتولى الرئيس بالنظر إلى تركيزه لجميع السلطات في يده إقامة التوازنات التي تضمن استتباب الأوضاع الاجتماعية و استقرار السيطرة له و لجماعته.

---

[1] بوالشعير ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

[2] Hachemaoui, “Permanences du jeu politique en Algérie”, p 309, 310

[3] بوعناقة و دبلة ، مرجع سابق ، ص 59 ، 60.

و انطلاقا من هذه النقطة تتحدد ميزة أخرى للنظام تتمثل في اعتماد الزبونية كأساس للعلاقات السياسية ، فكل رئيس عمل على إحاطة نفسه ببطانة اختارها على أساس روابط الزمالة و الجهة و التوافق الأيديولوجي ، فبحسب "زارتمان" (William Zartman) وجدت ثلاث معايير للانتماء إلى محيط "بن جديد" ، الارتباط الجهوي بمحور "قسنطينة-عنابة" ، الخبرة في الجيش الفرنسي ، و العمل بعد الاستقلال في منطقة "وهران" ، و إن كانت العلاقات الشخصية و المصلحة تحكم أكثر عملية الاختيار هذه.

من ناحية أخرى فإن أسلوب الإقصاء كان تقليدا متوارثا لتعامل السلطة مع المعارضين و المنافسين خلال هذه الفترة ، و ذلك بطريقتين إما بالإكراه من خلال الاعتقال و النفي ، و تصفية الحسابات عبر الاتهام بالفساد و خيانة مبادئ الثورة ، و إما بالإغراء بالمزايا و التسهيلات المادية بالمناصب و القروض أو بالإحالة على ما يسمى التقاعد المريح (Chomalux)[1] ، و هذا الأسلوب كما يرى "محمد هشماوي" كان مرتكزا على آلية أساسية هي "الفساد" ، و يمكن تعريفه بالنسبة لهذه الحالة بأنه : (التصرف في الأموال العمومية و عائدات الريع و توزيعها دون رقيب ، و على غير وجه مشروع لتحقيق مصالح ضيقة) ، فالفساد حسب "هشماوي" << لم يكن ظاهرة ظرفية ، بل كان منذ إقامة النظام ، ميكانيزما لتسوية النزاعات ، و صفقة لمبادلة المشاركة السياسية ، و تعويضا اقتصاديا عن التنازل عن السلطة ، و آلية للتحكم السياسي ، نهجا لتلطيف الحكم الاستبدادي ، مكافأة للمخلصين ، ترضية للمنافسين ، و رشوة للمعارضين >>[2] ، و ذلك في ظل إضعاف أجهزة الرقابة ، الحزب و البرلمان المنبثق عنه و تحكم رئيس الجمهورية فيه[3] ، فإلى جانب إقصاء و تهميش المعارضين و المنافسين ، سعت السلطة إذن اعتمادا على ذات الآلية إلى تكوين كتلة اجتماعية متحالفة معها من المسيرين التكنوقراط ، و البيروقراطيين ، و البرجوازيين الصغار ، و القيادات النقابية ، و الإنتلجنسيا الجامعية كما جاء في أطروحة "ناير" (K. S. Nair)[4].

كما قام النظام على نموذج تعبوي مراقب لمشاركة سياسية شكلية اتخذت كأداة لمساندة قراراته و سياساته شعبيا ، في حين تم إلغاء كل خيارات التسييس المستقل في الإطار الحزبي ،

[1] نفس المرجع ، ص 54-60.

[2] Hachemaoui, “Permanences du jeu politique en Algérie”, p 311.

[3] Ibid, p 311, 312.

[4] بوعناقة و دبلة ، نفس المرجع ، ص 56 ، 57.

الجمعوي ، أو النقابي ، و قد عمد الرئيس إلى إقامة علاقة مباشرة له مع الشعب ، كآلية أخرى للتعبئة و زيادة مشروعية الحكم ، و هو ما كان على حساب المؤسسات الدستورية خصوصا في عهد "بومدين" ، الذي تمكن بفضل سلطاته و شخصيته ، مع قدرته على استعمال رموز الثورة ، من تكريس الانطباع عنه كنموذج لضمان الوحدة الوطنية و تحقيق المطامح الشعبية[1].

و بعد أن تم إقرار دستور فيفري 1989 ، دخلت الجزائر مرحلة أخرى ، تفرض من الناحية النظرية إقامة القطيعة مع نظام الأحادية و قواعد الحكم التي عرفها ، و في المقابل إرساء التعددية ، و الحرية ، و الفصل بين السلطات ، و غيرها من المبادئ التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي المزمع إقامته ، و هنا يأتي التساؤل عن مدى تجسيد القواعد الدستورية للحكم في إطار النظام السياسي الجديد ، و مدى تحقق الديمقراطية في أرض الواقع ، و الإجابة تدفع إلى المقارنة بين أوضاع و ميكانيزمات و قواعد الحكم في كلا النظامين و المرحلتين.

و ينبغي الإشارة بادي الأمر إلى أن قرار الانتقال من الأحادية إلى التعددية في الجزائر كان انفراديا و مستعجلا بمبادرة من السلطة ، و لم يكن موضوعا للتدارس و النقاش و التداول بين فعاليات المجتمع ، فهذا التغيير كان في نظر النخبة الحاكمة المنفذ الوحيد من الأزمات التي تعرض لها نظام الحكم و على رأسها تآكل الشرعية ، و هذا ما يفسر إلى حد كبير الانطلاقة المتعثرة للديمقراطية[2] ، فبعد أول انتخابات تشريعية تعددية جرى دورها الأول في ديسمبر 1991 اكتسح فيها حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" منافسيه حاصدا أعلى نسبة من الأصوات (24.59%) ، و أغلبية مقاعد البرلمان (43.72% / 188 مقعدا) ، مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية ، و 16 لجبهة التحرير الوطني[3] (الرجوع إلى الملحق لمزيد من التفصيل) ، عادت المؤسسة العسكرية إلى واجهة النظام السياسي في يناير 1992 ملغية المسار الانتخابي بعد استقالة أو إقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" ، و مشكلة هيئة لقيادة الدولة "المجلس الأعلى للدولة" جمعت كل السلطات الدستورية[4] (التفاصيل في ملحق) ، مع حظر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و اعتقال قياداتها ، و باعتماد هذه الأخيرة لمبدأ "المغالبة" بالاعتصام و التظاهر في

---

[1] والي ، المرجع السابق ، ص 137 ، 138.

[2] بوقارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 ، 34.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان نتائج الانتخابات التشريعية (26 ديسمبر 1991) ، الجريدة الرسمية . الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، العدد 1، السنة 29، الصادرة في 4 يناير 1992، ص 5، 6.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة ، الجريدة الرسمية . الجزائر: الأمانة العامة للحكومة ، العدد 3، السنة 29، الصادرة في 15 يناير 1992، ص 80-82.

الشوارع و الساحات العامة ، تحولت المواجهة بعد ذلك إلى صراع دامي بظهور جناح عسكري للجبهة (الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS) قوامه حوالي 27000 مقاتل في تقديرات رسمية سنة 1993 ، أسفر عن ما سمي "عشرية سوداء" و خلف حصيلة مأساوية من الضحايا (مئة ألف 100000 قتيل بين 1992 و 1999 كما أعلن الرئيس "بوتفليقة" في جوان 1999) ، ناهيك عن الخسائر المادية[1].

و هذا الانقلاب العسكري النابع من نزعة محافظة لأصحابه المتخوفين من انعكاسات التعددية إذا طبقت بشكل ديمقراطي سليم ، لاسيما على نفوذهم و امتيازاتهم في ظل النظام القائم ، و لما ستخلقه من صراع مستمر مع الإسلاميين بالدرجة الأولى حول شكل الدولة و النظام و مصدر شرعيتهما[2] ، جعل السلطة تواجه وضعا متأزما في مختلف الأصعدة ، سياسيا نتيجة تغييب الشرعية الدستورية و الشعبية ، و اقتصاديا بفعل الديون الخانقة و تراجع الإيرادات ، زيادة على المأزق الأمني ، مما هدد و جود النظام و الدولة على حد سواء ، فلجأت المؤسسة العسكرية لتهذيب مظهرها و تحجيم أزمة الشرعية إلى "محمد بوضياف" كشخصية تاريخية ليترأس "المجلس الأعلى للدولة" ، مع تحديد أجل لسلطة هذه الهيئة ينقضي باستكمال عهدة رئيس الجمهورية التي بدأت في ديسمبر 1988 و تنتهي في سنة 1993.

و بعد اغتيال "بوضياف" في يونيو 1992 تم اختيار "علي كافي" لخلافته ، مما يمثل استمرارا في الاعتماد على المشروعية التاريخية الثورية ، و في مواجهة جبهة الإنقاذ تواصل اعتماد القبضة الحديدية و استخدام الأساليب القمعية ، و بالموازاة مع ذلك كان العمل على تحقيق المشروع الذي طرحه "بوضياف" قبل اغتياله ، بفتح حوار بين القوى و التيارات السياسية و تنظيمات المجتمع المدني للتوصل إلى حل للأزمة[3] ، و الذي انتهى بعد ذلك في أكتوبر 1994 إلى إنشاء لجنة للحوار الوطني برئاسة "يوسف الخطيب" ، و كان من المفروض أن يتوج بالمصالحة الشاملة في ندوة الوفاق الوطني مطلع عام 1995 ، لكن هذه العملية السياسية فشلت في آخر المطاف ، لإصرار السلطة على إقصاء جبهة الإنقاذ ، و تنكرها لكل المبادرات خارج إشرافها[4] ، مثلما حصل سنة 1994 مع بادرت أحزاب المعارضة التي تمثل 80% من

[1] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 112 ، 113 ، و أيضا
Luis Martinez, “Algérie : Les Nouveaux Défis”, Mars / Avril 2003 : http://www.ceri-sciences-po.org

[2] والي ، المرجع السابق ، ص 148.

[3] هناء عبيد ، < أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر > ، أحمد منيسى محررا ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004 ، ص 141 ، 142.

[4] قيرة و الآخرون ، المرجع السابق ، ص 125.

الوعاء الانتخابي في تشريعيات 1991 ، (حزب جبهة التحرير ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حزب القوى الاشتراكية ، و حزب العمال) ، التي اجتمعت في "سانتيجيديو" (Sant'Egidio) بروما برعاية المجمع الكاثوليكي ، للتوصل إلى أرضية حل وفاقي للأزمة السياسية[1] ، فرغم ما تمثله هذه الأحزاب في ميزان الشرعية تم تجاهلها من قبل السلطة التي طبقت عليها قاعدة الإقصاء السياسي القديمة ، مع التعتيم عليها إعلاميا و تدبير زعزعتها داخليا و إسقاط قيادتها كما وقع لجبهة التحرير ، مقابل العمل على تشكيل توازن سياسي معها ، باستدراج التنظيمات النقابية و الأحزاب العلمانية و بعض التيارات الإسلامية إلى أحضانها ، باعتماد منطق الترغيب و الترهيب و الدعاية بشعار المصلحة الوطنية[2].

و قد حاول "اليمين زروال" الذي ترأس المجلس الأعلى للدولة منذ 1993 بعد تمديد المرحلة الانتقالية إلى غاية 1996 ، إنهاء الأزمة الأمنية بفتحه لمفاوضات مع زعماء الجبهة الذين أخرجهم من السجن إلى الإقامة الجبرية و كذلك مع جناحها المسلح بصفة مباشرة و في سرية ، حيث التزم الجيش الإسلامي للإنقاذ باتفاق الهدنة في أكتوبر 1997[3] ، رغم أن هذا المسعى اصطدم بالانقسامات التي عرفها المسلحون الإسلاميون بظهور أجنحة أكثر تشددا تعارض جبهة الإنقاذ و ترفض مهادنة السلطة ، كالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) ، و من بعدها "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" (GSPC) التي تحولت إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" حاليا[4] ، و أبقى "زروال" في ذات الوقت على خيار الحسم العسكري الميداني بتأثير من الاستئصاليين داخل المؤسسة العسكرية و خارجها ، و تمسك بقرار الحظر السياسي لجبهة الإنقاذ ، أما سياسيا فعمل على إعادة الشرعية من خلال أول انتخابات رئاسية تعددية فاز بها في نوفمبر 1995 ، و كذا دستور 1996 الذي أتاح اتخاذ إجراءات يسرت الحفاظ على النظام بشكله القائم ، خصوصا بإقرار قانوني الأحزاب السياسية و الانتخابات في فبراير 1997 ، الذين سمحا بإعادة تشكيل الساحة السياسية من خلال خلق توازنات جديدة و ضبط العمل الحزبي بإلغاء المرجعيات الدينية و العرقية و نحوها قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 1997.

---

[1] Martinez, "Algérie : Les Nouveaux Défis".

[2] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 126.

[3] عبيد ، المرجع السابق ، ص 142 ، 143 ، و أيضا قيرة و الآخرون ، مرجع سابق ، ص 124.

[4] Hicham Ben Abdallah El Alaoui, "Les Régimes Arabes Modernisent L'Autoritarisme", Le Monde Diplomatique, Avril 2008, p 10, 11 : http://www.monde-diplomatique.fr/2008/04/EL_ALAOUI/15781

و بهذا حقق زروال نجاحا ملحوظا ظهر مع هذه الانتخابات في تجديد شرعية النظام و الدولة و تحجيم المعارضة و تهميش بقايا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و أسهمت جهوده بقسط وافر في انفراج الأزمة ، لاسيما بعد ميثاق الوفاق الوطني الذي توافقت عليه بدعوة منه ثمانية أحزاب من التيارين الوطني و الديني ، معلنة تمسكها بسيادة القانون و وحدة الأمة و عدم الرجوع إلى الانزلاق السابق[1].

و بالتزامن مع ذلك توترت العلاقة و تعمق الخلاف بين "زروال" و المؤسسة العسكرية بسبب مساعيه لتحييدها و التخلص من هيمنتها استنادا إلى القاعدة الشعبية و الدستورية ، و إصرار الجيش على أن يدير تفاوض الهدنة مع قادة الإنقاذ ، لألا يسجل أي تقدم في الملف الأمني أو على صعيد السلم المدني في الرصيد الشخصي للرئيس ، فيكسبه شعبية و هامشا للمناورة إزاء العسكريين ، مما عجل باستقالته في سبتمبر 1998 قبل انتهاء العهدة الرئاسية ، لتجرى بعد ذلك انتخابات مبكرة في أفريل 1999 ، فاز فيها بالرئاسة "عبد العزيز بوتفليقة" في خضم انسحاب منافسيه الستة ، بعد أن نال تزكية العسكر التي لا غنى عنها ، و قدم كمرشح للإجماع الوطني ، الذي تسعفه خبرته و تجربته السياسية و عدم تحزبه ، في إيجاد أرضية سياسية لحل الأزمة تستوعب مختلف القوى و الاتجاهات[2].

و قد عمل "بوتفليقة" على استكمال المسار الذي بدأه "زروال" لتحقيق السلم المدني ، فبعيد انتخابه و في سبتمبر 1999 عرض قانون الوئام المدني للاستفتاء الشعبي ، والذي جاء ليرسم اتفاق الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ في 1997 ، و أهم ما نص عليه العفو الشامل عن كل الجماعات المسلحة التي تقبل الهدنة ، فكانت الموافقة عليه بنسبة 98% ، و قد كان عرضة للانتقاد من طرف المعارضة لاقتصاره على تناول الشق الأمني للأزمة دون أبعادها الأخرى ، و في مقدمتها الجانب السياسي[3] ، لكنه فتح المجال أمام مبادرة أشمل في إطار "مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية" الذي كان محل استفتاء في سبتمبر 2005 ، و تضمن مزيدا من إجراءات العفو ، مع إقرار تعويضات مادية لمفقودي و ضحايا الأزمة ، و حماية معنوية للمنفكين عن معاداة و محاربة الدولة ، و هذا القانون الذي كان محل موافقة يمكن توصيفه أيضا بأنه محاولة هروب نحو الأمام ، بتحاشي الخوض في الأزمة و تبعاتها للتوصل إلى حلول

[1] عبيد ، نفس المرجع ، ص 143 ، 144 ، و كذلك والي ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[2] عبيد ، نفس المرجع ، ص 144 ، 145 ، و والي ، ص 149 ، 150.

[3] عبيد ، نفس المرجع ، ص 145 ، و أيضا قيرة و الآخرون ، المرجع السابق ، ص 113-115.

جذرية لأسبابها و منصفة للمتضررين كالمفقودين مثلا ، مقابل إلقائها على عاتق الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة ، و تثمين موقف الجيش و تكريس النظام القائم[1].

هذه الإجراءات سمحت باسترجاع الأمن و الاستقرار السياسي بنسبة عالية في البلاد ، و مكنت "بوتفليقة" من دعم حكمه الذي مدده لعهدة ثالثة بعد تعديله للدستور في نوفمبر 2008 لاسيما المادة (74) (في ملحق للمطالعة) ، و بالرغم من بعض الصعوبات التي واجهته كصراعه مع رئيس حكومته و زعيم حزب جبهة التحرير الوطني "علي بن فليس" ، الذي نافسه في انتخابات 2004 رافضا تزكية الحزب ل"بوتفليقة" ، و المدعوم من قبل قائد الأركان "محمد العماري" و جماعته بعد تأزم علاقة الأخير بالرئيس إثر تأخره في دعم وزير الدفاع السابق "خالد نزار" ، الذي تعرض لتحقيق قضائي في باريس بعد إفادات العسكري الفار "سوايدية" ، التي حملته مسؤولية أعمال قمعية خلال الأزمة ، إلى جانب ذلك الضغوط من طرف العسكر الذين عادوا للعمل في الظل مع إبقاء نفوذهم و احتفاظهم بحصة لممثليهم في الجهاز الحكومي ، و إن كان "بوتفليقة" نجح نسبيا في إقامة التوازن معهم مبقيا وزارتين إستراتيجيتين ، الداخلية و الطاقة خارج تأثيرهم ، فلم يمسهما في عهده إلى اليوم أي تعديل[2].

و أعاد حكم "بوتفليقة" بعث قواعد النظام المتوارثة عن الأحادية ، لتتكشف حقيقة التحول السياسي الذي عرفته البلاد خصوصا مع انفراج المأزق الأمني ، إذ أن التغيير الذي وقع لم يتجاوز في الغالب حدود النصوص المكتتبة و الإجراءات الشكلية على غرار التعددية و الانتخابات ، فكان بمثابة تحديث للنظام التسلطي كما يعبر "العلوي" و انتقال إلى نظام هجين[3] ، أو "ديمقراطية موجهة" (Guided Democracy) حسب "العربي صديقي" ، و "فريديريك فولبي" (F. Volpi)[4].

فما وقع مجرد تحول تكتيكي ساهم في إبقاء نظام كان على شفى الانهيار بعد مظاهرات أكتوبر 1988 و الصراع مع الإسلاميين ، و الحقيقة أن "الإرهاب" الذي وقع صب في مصلحة النظام شيئا ما و ساهم في إبقائه ، بجانب تحسن الوضع الاقتصادي و تزايد إيرادات الدولة بفعل

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية ، الجريدة الرسمية . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 42 ، العدد 55 ، 15 أوت 2005 ، ص 3-7.

[2] Hachemaoui, "Permanences du jeu politique en Algérie", pp 316, 319.

[3] El Alaoui, "Les Régimes Arabes Modernisent L'Autoritarisme".

[4] Larbi Sadiki, "Guided Democracy in Algeria and Egypt" , Australian Journal of International Affairs, Vol. 49, Issue 2 , November 1995 , pp 249-266 , also Frédéric Volpi , Islam and Democracy : The Failure of Dialogue in Algeria . London: Pluto Press, 2003, p 72.

ارتفاع أسعار المحروقات ، و كذا الدعم و المساعدات الخارجية الفرنسية خصوصا في ذروة الأزمة و التي كانت ضخمة في تقدير المعارض و اللاجئ السياسي في بريطانيا "محمد العربي زيتوت"[1] ، حيث كانت فرنسا متخوفة أكثر من غيرها من انعكاسات الأزمة على أمنها الوطني بحكم تواجد جالية جزائرية كبيرة و نشاط إسلامي واسع بها[2].

فقد اتجه "بوتفليقة" نحو تركيز السلطة و شخصنتها من جديد ، مقابل تهميش المؤسسات الدستورية الأخرى ، في مقدمتها البرلمان ، و حتى الحكومة التي تحولت إلى مجرد سكريتاريا للرئيس تسهر على تنفيذ برنامجه و تخضع لمحاسبته ، و هو ما تحقق له من جهة بفضل السلطات الدستورية الواسعة (المادتان 77 و 78) ، و التي تدعمت فيما يخص تعيين الطاقم الحكومي بمجمله زيادة على الوزير الأول في التعديل الدستوري الأخير ، الذي نص صراحة على التزام الحكومة بتنفيذ برنامج الرئيس و بالتالي مسؤوليتها أمامه (المادة 79) [3] ، مما يجعل السلطة التنفيذية تنحصر في رئاسة الجمهورية ، من جهة أخرى فإن التحالف الحزبي الثلاثي المعروف بالتحالف الرئاسي* الموالي لبوتفليقة ، و الذي يحوز الأغلبية البرلمانية جعل المؤسسة التشريعية خاضعة تماما لإرادة الرئيس** ، و ساهم في القضاء على المعارضة ، الأمر الذي تحقق خصوصا من خلال إحياء السلطة لأسلوب الإقصاء و التضييق مقابل الإغراء أو الزبونية السياسية ، حيث ترفض اعتماد أحزاب جديدة منذ سنوات ، كما تتهم بدعم الانشقاقات داخل بعض الأحزاب و الانقلاب على قياداتها ، كما حدث لحزب "جبهة التحرير الوطني" لما كان بقيادة "علي بن فليس" ، و حركة الإصلاح و زعيمها "عبد الله جاب الله" ، ما يتم إرجاعه أساسا إلى تحيز القضاء و عدم استقلاليته عن السلطة.

و من الآليات التي يستند عليها هذا الأسلوب كذلك التعتيم الإعلامي نتيجة السيطرة خاصة على الإعلام الثقيل المرئي و المسموع ، و غلق المجال أمام بعض القنوات الأجنبية الخاصة للعمل

---

[1] العربي صديقي ، مرجع سابق ، ص 392 ، 393.

[2] Mohand Salah Tahi, “Algeria’s democratisation process: a frustrated hope”, Third World Quarterly, Vol. 16, No. 2, 1995, p 218.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-19 يتضمن تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 45 ، العدد 63 ، 16 نوفمبر 2008 ، ص 4-8.

* يضم أحزاب "جبهة التحرير الوطني"، "التجمع الوطني الديمقراطي"، و "حركة مجتمع السلم".

** كثيرا ما يلجأ الرئيس إلى التشريع بمرسوم بين الدوارات البرلمانية وفقا لصلاحياته الدستورية مما يضعف سلطة البرلمان و يكرس تبعيته ، التي تؤكدها الأرقام فمن بين 120 قانون صادق عليه البرلمان منذ 1997 أربع منها فقط كانت من اقتراح النواب ، كما تم إهمال ثلث الأسئلة الشفوية و الكتابية للوزراء منذ 2007 (يومية الخبر ، السنة 20 ، العدد 5812 ، الأحد 8 نوفمبر 2009 ، ص 2).

في الجزائر ، و يبقى الفساد أداة رئيسية لإعمال هذه القاعدة التي تتعامل بها السلطة مع معارضيها ، فالفضيحة الكبرى التي اسمها "عبد المؤمن خليفة" رجل الأعمال الذي صعد بسرعة البرق لينشئ إمبراطورية للمال متمثلة في بنوك تجارية و حتى شركة طيران ، قبل أن يسقط بسرعة معلنا إفلاسه و يفر إلى بريطانيا تاركا عددا كبيرا من الضحايا الذين فقدوا مدخراتهم المالية في بنوكه ، تعد أكبر شاهد و لم تكن لتحدث على الأرجح لولا وقوف أشخاص نافذين وراءه خصوصا من العسكريين ، و من غير تسهيلات السلطة في بلد كالجزائر يعاني فيه المستثمرون الأمرين من أمراض البيروقراطية.

فالتحكم في توزيع الريع في غياب الرقابة و المعايير الموضوعية بقي إذن آلية أساسية لدحر المعارضين و تصفية الحسابات معهم ، و كذلك تحقيق غاية أخرى تتمثل في كسب التأييد و التجنيد السياسي لخلق التوازن في مواجهة قوى الضغط الاجتماعية الحقيقية على السلطة ، كما هو حال كثير من الجمعيات التي تحظى بدعم سخي من الدولة ، و حال المركزية النقابية "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" الخاضعة للسلطة التي نصبتها مشرفا على العمل النقابي ، فيما تهمش و ترفض الاعتراف بالنقابات المستقلة.

و من أهم الشواهد على الفساد تفشي ظاهرة اختلاس البنوك العمومية ، و لعل إحدى أكبر الفضائح المالية و أغربها و أكثرها إثارة للتساؤلات عن الرقابة قضية العام في 2009 باختلاس 3200 مليار سنتيم من "البنك الوطني الجزائري" لم تكتشف إلا من خلال رسالة مجهولة تلقتها المديرية العامة للبنك[1] ، إلى جانب الحديث عن حصول مسؤولين في الدولة على رشاوى في صفقات و مشاريع كبرى حصلت عليها مؤسسات أجنبية ، كما كشفته التحقيقات القضائية بحق ضالعين في أخذ عمولات مقابل تسهيل حصول مجمع صيني على صفقة إنجاز مقطع من الطريق السيار شرق-غرب[2] ، ما يجعل الجزائر من الدول المتأخرة في قضية مكافحة الفساد في تقارير صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و حسب منظمة الشفافية الدولية من خلال "مؤشر إدراك الفساد" (ICP) ، المعتمد في قياس درجات فساد الإدارات العمومية و السياسيين ، حيث احتلت الجزائر المركز 92 من بين 180 دولة[3] (يمكن الإطلاع على المزيد في الملحق).

[1] يومية الخبر ، السنة 19 ، العدد 5679 ، الجمعة 26 جوان 2009 ، ص 2.

[2] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5799 ، الاثنين 26 أكتوبر 2009 ، ص 3.

[3] فضيل دليو ، مرجع سبق ذكره ، ص 175-177 ، و أيضا
Transparency International : http://www.transparency.org

و استنادا إلى جل المعطيات السابقة تعتبر منظمة "بيت الحرية" (Freedom House) من خلال المسح السنوي الذي تجريه الجزائر بلدا غير حر في 2009 [1] (الملحق لتفاصيل أخرى) ، و لهذا يبقى على الجزائر أن تخوض تحديات كبيرة في سبيل تحقيق الديمقراطية و الحكم الرشيد ، حتى بالنسبة لآلية التقييم التابعة لمنظمة (نيباد) "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا" ، التي تعترف ببعض الإنجازات المحققة فيما يخص استرجاع الأمن و العملية السياسية الدستورية[2].

و خلاصة كل ما تقدم في هذا المطلب ، أن التحول الذي عرفه النظام السياسي في الجزائر من حيث الشكل ، باعتماده لقواعد دستورية منفتحة على المشروع الديمقراطي ، و بإقراره من الناحية القانونية للتعددية و الحريات و الحقوق السياسية ، لم يفضي إلى تغيير جذري و لا جوهري ، حيث احتفظ النظام بطابعه الرئاسي ، في حين يسود الاعتقاد نظريا بأن النظام البرلماني هو الأنسب لتحقيق الانتقال الديمقراطي ، و الأدهى من ذلك أنه أبقى على القواعد غير الرسمية للحكم و ممارسة السلطة ، و التي أعيد بعثها بعد انفراج الأزمة ، إذ عاد الحكم ليستند إلى جماعة مصلحة من العسكريين أساسا ، و ليتركز و يتم تشخيصه في رئيس الجمهورية ، من خلال إلغاء المعارضة باستعمال أسلوب العصا و الجزرة ، و إخضاع العلاقات السياسية و تولي المناصب العليا في الدولة لأسس زبونية ، مع اعتماد التعبئة و التجنيد السياسي بديلا للمشاركة الحقيقية ، و مرد ذلك إلى أن التجربة الديمقراطية الجزائرية النابعة من مبادرة السلطة لم تنتج عن قناعة أو عن ثقافة سياسية جديدة للنخبة الحاكمة ، و أجهضت قبل أن تولد لأنها لم تجد الأرضية المناسبة المتمثلة في توافق نخبوي و ثقافة ديمقراطية قائمة على المرونة و قبول التعدد و الاختلاف ، و قابلة للتعميم عبر عملية التنشئة السياسية.

---

[1] Freedom House : www.freedomhouse.org

[2] Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs, "Rapport d'Evaluation de la République Algérienne Démocratique et Populaire", Rapport d'Evaluation du MAEP N. 4, juillet 2007, p 60-137.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي-الاجتماعي و مؤشرات الانتقال الديمقراطي

اتبعت الدولة الجزائرية الحديثة نظاما اشتراكيا له فلسفته في إدارة الاقتصاد و تسيير الشؤون الاجتماعية ، و طبقت في ظله سياسات كانت لها آثار و انعكاسات على بنية الاقتصاد و أحوال المجتمع ، لم تختفي كليا مع انتهاجها لاقتصاد السوق الحر الذي يعبر عن أيديولوجية مخالفة ، استوحت منها برامج و سياسات تمخضت هي الأخرى عن نتائج اقتصادية و اجتماعية ، و عليه فإن الأحوال الراهنة للبنية الاقتصادية و الاجتماعية إنما تعبر عن تراكمات الخيارات المتخذة منذ قيام الدولة الحديثة بعد الاستقلال.

فقد شهدت الجزائر بداية سياسة اقتصادية تنموية حقيقية في عهد الرئيس "هواري بومدين" ، لإحداث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية ، و إنهاء التخلف البنيوي الناجم عن نمط الإنتاج الاستعماري المرتبط باحتياجات الاقتصاد الفرنسي ، و ذلك في إطار النموذج الاشتراكي القائم على التخطيط و الملكية العامة لوسائل الإنتاج بسيطرة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية ، حيث لجأت الدولة إلى سياسة التأميم لكامل الموارد الطبيعية ، قبل أن تنطلق في إستراتيجية تنموية قائمة على الصناعة كقطب لتعميم منافع التنمية أو فكرة "الصناعة المصنعة" ، و التي واجهت صعوبة في تأمين الخبرات و المهارات ، لأجل التعامل مع التكنولوجيات و التجهيزات المستوردة و استغلالها على أحسن نحو ، و هو ما انعكس على المردودية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبرى التي تم تشييدها ، و التي عرفت ضعفا و عجزا ماليا مستمرا ، كما أن الاعتماد شبه الكامل على عائدات المحروقات لتمويل هذه المشاريع ساهم في تعميق تشوه و تبعية البنية الاقتصادية[1] ، خصوصا بسبب إهمال القطاعات الأخرى و على رأسها القطاع الزراعي ، رغم بعض النقاط الإيجابية التي تسجل لصالح هذه السياسة الاقتصادية كمساهمتها في خلق بناء تحتي صناعي بمعدل استثمار فاق 20 مليار دولار[2].

و قد تم اللجوء إلى مراجعة هذه الإستراتيجية التنموية في مستهل الثمانينيات قصد مواجهة النقائص و السلبيات التي عرفتها ، من خلال إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات للتغلب على مصاعب التسيير في المركبات الضخمة بتقسيمها إلى وحدات صغرى ، و كذلك توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تم إهمالها كالزراعة و السكن ، و العمل على مواجهة الندرة في المواد الاستهلاكية في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج "ضد الندرة" ، مع استمرار

[1] ناجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 ، و أيضا عنصر العياشي ، < سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر > ، في العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر . القاهرة : دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، يوليو 1999 ، ص 41 ، 42.

[2] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 224 ، 225.

التركيز على قطاع المحروقات كميدان رئيسي للتشغيل ، و مصدر أساسي للدخل الوطني و تمويل برامج التنمية ، لكن مساعي الإصلاح هذه فشلت في بلوغ غاياتها ، بل ساهمت في تعميق الفشل الاقتصادي نتيجة توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة ، و بقاء ضعف مردودية و عجز الجهاز الإنتاجي ، مما تسبب في إفلاس معظم المؤسسات بمجرد رفع الدولة لدعمها في بداية التسعينيات ، و تكريس الاقتصاد الريعي (98% من إجمالي الصادرات عام 1980) الذي جعل البلد رهينة للأسواق العالمية[1].

و قد أدت الصدمة البترولية سنة 1986 و الانخفاض الحاد في الأسعار إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية بصورة متسارعة نتيجة تراجع الموارد المالية ، و دخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود و أزمة خانقة في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات ، حيث عرفت جل المؤشرات الاقتصادية الكلية انكماشا ملحوظا في هذه الفترة ، بتسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي السنوي (-1.8% في 1988 ، -2.9% في 1989 ، و -2.2% سنة 1993) ، و عجز في ميزان المدفوعات قدر ب 10.9 مليار دينار جزائري في سنة 1988 ، و تقلص لاحتياطات الصرف التي لم تكن تكفي سوى لتغطية شهر و نصف من الاستيراد في 1993 ، و تراجع في قيمة الدينار (5.93 دينار = 1 دولار في 1988 / 18.13 دينار = 1 دولار سنة 1991) ، مقابل ارتفاع مستويات التضخم (16.1% في 1993 ، و 38.5% سنة 1994) ، و ارتفاع مطرد للمديونية الخارجية (26.5 مليار دولار عام 1990) و خدماتها (73% من قيمة الصادرات سنة 1991) مع وصول أقساط منها إلى آجال السداد[2] ، حيث أن المديونية اعتمدت كمصدر آخر لتمويل الإستراتيجية التنموية إلى جانب المحروقات امتثالا لنظرية اقتصادية سائدة آنذاك.

هذه الوضعية الاقتصادية المتردية انعكست على الظروف الاجتماعية ، التي سجلت تدهورا كبيرا هي الأخرى ، بعد أن شهدت مرحلة ازدهار في ظل تدخل الدولة و سياساتها الاجتماعية و توجهها الشعبوي ، من خلال برامج الترقية الاجتماعية الخاصة بالصحة و التعليم و السكن و غيرها ، و خصوصا في بداية الثمانينيات تحت شعار "من أجل حياة أفضل" ، بتوفير السلع

---

[1] نفس المرجع ، ص 223 ، 225 ، 229 ، 236.

[2] عبد العزيز شرابي ، <النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية> ، حوليات . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي ، طبعة 1998 ، ص 74 ، و أيضا محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية (تشريح وضعية) . الجزائر : منشورات مطبعة دحلب ، 1993 ، ص 213.

الاستهلاكية و الكمالية و محاربة الندرة ، مما ساهم في اتساع الطبقة المتوسطة في فترة السبعينيات و الثمانينيات التي تمثل كما ورد سابقا ركيزة للاستقرار الاجتماعي[1].

لكن الأزمة الاقتصادية التي تميزت بانخفاض في معدل الاستثمار بنسبة 4.2% ، و انخفاض مصاحب في مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40% ، و ارتفاع في معدل البطالة[2] ، جعلت المستوى المعيشي ينحدر بشكل كبير ، إذ تراجع الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 4.3% و 15.7% ، كما أدى تدهور قيمة الدينار بمعدل يفوق 260% في 1991 بالنسبة إلى عام 1985 إلى ارتفاع سريع للأسعار أثر على القدرة الشرائية[3] ، و على مستوى الاستهلاك الوطني الذي شهد تراجعا مستمرا بين 1986 و 1993 ، و هو ما يمكن إرجاعه كذلك إلى عدم مواكبة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي لمعدل الزيادة السكانية الكبير (3.4% في 1980 و 2.8% سنة 1999)[4].

و أمام هذه الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية كانت الجزائر في حاجة ماسة إلى مزيد من القروض الأجنبية لتعديل المؤشرات الاقتصادية ، و في ظل عجزها المالي و انغلاق الأسواق المالية الدولية في وجهها ، و ارتفاع حجم مديونيتها و الخدمات المستحقة عليها ، و تجمع آجال تسديدها في سنتي 1991 و 1992 ، كان عليها اللجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين ، و بالتالي الرضوخ لشروطهما المتعلقة بتحرير الاقتصاد و اعتماد نظام اقتصاد السوق تبعا لقوانين المؤسستين المعتمدة منذ 1978 ، حيث انطلقت الجزائر فعليا في إصلاحات بهذا الاتجاه منذ دستور 1989 ، و في إطار التزامها باتفاق التثبيت الاقتصادي (Stand-by) الأول مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ، و الذي تبعه اتفاق من نفس النوع في 3 جوان 1991 ، بإنهاء العمل بالنظام الاشتراكي ، و حصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية ، مع الإقرار بحق الملكية الخاصة ، و تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية ، و مبادرتها لتغيير المنظومة القانونية في مقدمتها قانون النقد و القرض في أفريل 1990[5].

---

1 قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 109 ، 236.

2 لخضر عزي ، محمد اليعقوبي ، السعيد فكرون ، <تحليل آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمدينة المسيلة – دراسة اقتصادية اجتماعية- > ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد 24 ، سبتمبر 2005 : http://www.ulum.nl/b17.htm

3 بهلول ، المرجع السابق ، ص 214.

4 عمار عماري ، <الاقتصاد الجزائري ، الماضي القريب و استشراف المستقبل> ، مجلة العلوم الإنسانية . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، عدد 14 ، ديسمبر 2000 ، ص 196.

5 بهلول ، مرجع سابق ، ص 214 ، 215 ، 220 ، و كذلك لخضر عزي ، محمد اليعقوبي ، السعيد فكرون ، < وجهة نظر في آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي – الجزائر مثالا- (دراسة اقتصادية اجتماعية) >: http://www.iraqcp.org/members3/0060301ad.htm

لكن السلطة في الجزائر ترددت بعد ذلك في متابعة سياسات المؤسسات المالية الدولية ، الهادفة لتمكين البلدان الخاضعة لها من استعادة قدراتها على الوفاء بديونها المتراكمة و الحصول على قروض جديدة ، زيادة على فرض النموذج الرأسمالي للاقتصاد[1] ، و المرتكزة نظريا على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية ، و المدرجة في إطار برنامجين متعاقبين ، برنامج التثبيت الذي يمتد من سنة إلى سنتين ، و برنامج إعادة الهيكلة من ثلاث إلى خمس سنوات ، و التي تتمحور حول تخفيض قيمة العملة الوطنية ، تحرير التجارة الخارجية ، العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي ، و تقليص الاستثمارات العامة و قصرها على مشروعات البنية الأساسية ، زيادة أسعار منتجات القطاع العام و الرسوم المفروضة على الخدمات العامة ، الخصخصة و تشجيع الاستثمار الخاص ، تجميد الأجور و الرواتب ، خفض العمالة الحكومية ، رفع أسعار الفائدة ، و إدارة المديونية الخارجية بإعادة جدولتها و مراجعة خدماتها ، و أضيف إليها إجراء اجتماعي معروف بالشبكة الاجتماعية يقوم على خلق مناصب شغل و مساعدة الفئات الأكثر فقرا[2].

و يرجع التردد و التماطل من قبل المسؤولين الجزائريين إلى التنازلات السياسية و الاقتصادية الكبيرة التي يفرضها اللجوء إلى المؤسستين الدوليتين و إعادة جدولة الديون ، و تعقد و طول المفاوضات مع الدائنين ، و لذا تقرر اعتماد إجراءات اقتصادية وطنية تقضي بدعم الصادرات من المحروقات[3] ، و كذا التقشف من خلال تحجيم الواردات من مواد التجهيز و حتى المواد الاستهلاكية ، و تجميد الأجور و التوظيف ، ما أثقل كاهل غالبية شرائح المجتمع ، لكن هذه السياسة لم تمنع من تأزم الوضعية الاقتصادية و المالية أكثر فأكثر ، ففي أواخر سنة 1993 حدث شبه انقطاع للموارد المالية مع تسجيل رصيد سالب لاحتياطات الصرف ، و تفاقم الديون الخارجية و خدماتها نتيجة اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل بسبب انغلاق الأسواق المالية الدولية ، حيث وصلت المديونية إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993 ، و قفزت إلى 29.5 مليار دولار في 1994 ، و بلغت الفوائد المستحقة عليها 9.05 مليار دولار في 1993 ما يمثل 82% من قيمة الصادرات التي قدرت ب 11.01 مليار دولار ، و 9.1 مليار دولار سنة 1994 ، حوالي 95% من عائدات الصادرات 9.5 مليار دولار.

---

[1] حسين بن الطاهر ، <انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر> ، حوليات . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، العدد 4 ، أكتوبر 2001 ، ص 82.

[2] شرابي ، مرجع سابق ، ص 70 ، 71.

[3] بهلول ، مرجع سابق ، ص 221.

و في ظل انفجار الأزمة الأمنية كان اللجوء مرة أخرى إلى المؤسسات المالية الدولية أكثر من ضرورة لإنعاش نظام و دولة تحتضر[1] ، لتوقع الجزائر في أفريل 1994 اتفاقا مع صندوق النقد الدولي يقضي بتطبيق برنامج التثبيت لمدة سنة ، و من ثم برنامج إعادة هيكلة يمتد من أفريل 1995 إلى مارس 1998 ، ما سمح لها بإعادة جدولة الديون و تخفيف عبئ خدماتها بعد الاتفاق مع الدائنين (انخفضت من 82% من قيمة الصادرات سنة 1993 إلى 42% سنة 1995 و 31% سنة 1996) ، و مكنها خلال فترة قصيرة من تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ، بتسجيل معدلات نمو إيجابية (3.9% سنة 1995 ، 4% سنة 1996 ، و 4.5% سنة 1996) ، و تخفيض معدل التضخم من 38.5% سنة 1994 إلى 7% سنة 1997 ، و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات سمح بتكوين احتياطات صرف بلغت 4.23 مليار دولار في 1994 ، و وصلت إلى حدود 8 مليار دولار في نهاية 1997 حسب "حسان زروقي"[2].

هذه النتائج الاقتصادية السريعة تحققت بفضل عودة أسعار المحروقات للارتفاع و زيادة إنتاجها من جهة ، و نظير تضحيات اجتماعية جسيمة للجزائريين من ناحية أخرى ، بفعل حل عدد كبير من المؤسسات العمومية المفلسة ، و تسريح عمالها الذين وصل عددهم تقريبا إلى 500000 سنة 1997 ، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 30% ، و هي نسبة تمثل حسب إحصائيات رسمية 2.2 مليون شخص من الطبقة النشطة ، 80% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة ، و كذلك التدني الفادح للقدرة الشرائية بما يقارب 80% نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار بعد تحجيم دور الدولة الاجتماعي ، حيث تضاعفت أسعار المواد الاستهلاكية ، و من ضمنها الكهرباء و الغاز و الماء حوالي عشر مرات ، و أدى ذلك إلى انحطاط الظروف المعيشية للجزائريين بوقوع 30% منهم في درجة تحت مستوى الفقر ، في حين لم تحدث الشبكة الاجتماعية الممولة من طرف البنك الدولي أي تأثير يذكر[3].

و بناءا على هذه المعطيات فإن المؤشرات الاقتصادية المحققة أثناء و بعد الانتهاء من تطبيق برنامج إعادة الهيكلة لا تعبر بأي حال عن تعافي تام للاقتصاد الوطني ، رغم ما أبداه خبراء صندوق النقد الدولي من إعجاب باستمرار الجزائر في تحسين وضعيتها الاقتصادية ، بتحقيق

---

[1] Hassane Zerrouky, “Algérie Les Ravages du Néo-Libéralisme”, Economie et Politique, N. 616-617, Novembre-decembre 2005, p 22.

[2] شرابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74، 75، و بن طاهر ، المرجع السابق ، ص 82 ، 83 ، و أيضا
Idem

[3] بن الطاهر ، مرجع سابق ، ص 86 ، و كذلك
Zerrouky, p 22, 23.

معدل نمو يراوح كمتوسط 5% إلى غاية سنة 2005 ، و التحكم في معدل التضخم ، و التمكن من تخفيض نسبة البطالة ، و التزايد المطرد لاحتياطات الصرف التي بلغت 55 مليار دولار العام 2005 ، مع تقليص المديونية إلى غاية 19.1 مليار دولار و خدماتها إلى 12.1% ، إذ أن السياسة النيولبرالية القائمة على انسحاب الدولة الاجتماعي و تقليص النفقات العمومية ، لم تؤدي إلى خلق اقتصاد منتج يمكن من خلق مصادر جديدة للإيرادات من غير الريع ، و أن الوفرة المالية نجمت بالأساس عن طفرة في أسعار النفط ، كما أن هذه السياسة أنتجت البؤس و الإحباط لدى كثير من الشرائح الاجتماعية ، لتسببها في تردي الظروف المعيشية التي لم تتحسن كثيرا بعد انتهاء مدة الاتفاق مع صندوق النقد ، لبقاء السلطة ملتزمة بكثير من بنوده التقشفية ، و توصياته اللاحقة بتفادي الزيادة في الأجور ما لم يرتبط ذلك بالنمو خارج قطاع المحروقات ، رغم انخفاض معدل البطالة (20% في 2004) ، و تقلص نسبة من يعيشون دون مستوى الفقر إلى 20% أيضا في 2005[1].

و يدل على ذلك تكاثر حركات الاحتجاج من إضرابات و ثورات شوارع و مواجهات للشباب مع قوى الأمن ، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة ، ناهيك عن هجرة الكفاءات في مختلف المجالات منذ عشرية التسعينيات ، كما يشهد المجتمع الجزائري اتساعا للتفاوت الاجتماعي بين فئاته و شرائحه المختلفة ، بظهور طبقة من الأثرياء الجدد على أساس تشكيل سريع للثروات بطرق مشبوهة و غير مشروعة في الغالب كاختلاس الأموال العمومية ، ما يزيد من الاحتقان الاجتماعي في غياب معايير واضحة للامتياز و الأداء و الفعالية تمنح مشروعية لتفاوت يكون في الحدود المعقولة ، و أيضا وجود ضوابط صارمة تشرف عليها مؤسسات و أجهزة دولة تحظى بالمصداقية[2].

و في ضوء ما تقدم تواجه الجزائر العديد من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية ، بما أنها لم تتمكن من إنهاء الاختلال الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد ، لاستمرار الارتباط بالريع (97.8% حسب الخبير الاقتصادي "محمود مجيطنة")[3] ، و التبعية للخارج لتأمين مختلف الاحتياجات في مقدمتها الغذاء ، نظرا لضعف الإنتاجية الفلاحية المعتمدة بالأساس على الطبيعة ، و الصناعية كذلك (40 مليار دولار كفاتورة استيراد في 2008) ، و ذلك رغم الطفرة المالية بوصول

---

[1] Idem, aussi Riadh Bouriche, “Le FMI et La Politique Economique en Algérie”, Le Quotidien d’Oran , 20 octobre 2005 , p 10.

[2] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 232 ، 235 ، و أيضا العياشي ، مرجع سابق ، ص 45.

[3] يومية الخبر ، السنة 19 ، العدد 5623 ، الجمعة 1 ماي 2009 ، ص 2.

احتياطي الصرف إلى 143.1 مليار دولار في نفس السنة ، و على الرغم كذلك من 200 مليار دولار تم صرفها في إطار برنامج "الإنعاش و النمو الاقتصادي" خلال عشرية من حكم الرئيس "بوتفليقة"[1] ، حيث بقيت الجزائر عاجزة عن إيجاد الطريقة المثلى لتسيير احتياطاتها الضخمة و توجيه الاستثمارات الهائلة نحو خلق اقتصاد منتج.

و في هذا الصدد يرى عدد من الباحثين أن تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو أحد الحلول لتأمين احتياجات السوق المحلية و رفع مستوى التشغيل كمرحلة أولى ، و بعد ذلك المساهمة في تنويع الصادرات[2] ، كما أن على الجزائر معالجة ظواهر مرضية أخرى تخص الاقتصاد غير الرسمي ، و التهرب الجبائي ، و التعامل مع قضية الاستثمار المحلي و الأجنبي الذي بقي دون مستوى تطلعات المسؤولين و اتجه خصوصا صوب سوق المحروقات الأكثر رواجا و الأقل مخاطرة ، و الذي يسارع إلى تحويل الأرباح نحو الخارج مما يسبب عدم الاستفادة منها داخل البلاد ، و لذلك ثمة حاجة لإصلاح القطاع المصرفي و سن الترسانة القانونية التي تضمن الشفافية و المحاسبة ، و تحمي المال العام.

و من الناحية الاجتماعية ليس على الجزائر أن تلتزم حرفيا بما يمليه صندوق النقد الدولي كما يجادل الأستاذ "رياض بوريش" في وضعها الحالي ، فلا بد أن تكون هناك مراجعة لقضية الأجور و القدرة الشرائية ، لتحقيق نتائج اقتصادية تتعلق بالتحفيز المادي لزيادة إنتاجية العمل ، و أيضا حفز الاستهلاك و الطلب كما تفعل كبرى الدول الرأسمالية عند الأزمات حسب الخبير "مجيطنة" ، لما لذلك من انعكاس على مستوى الاستثمار و التشغيل ، و من الناحية الاجتماعية تحسين الأوضاع المعيشية ، و زيادة فرص الاستقرار الاجتماعي خصوصا بعد تآكل الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام الأمان[3] ، حيث ترزح الجزائر حاليا في المرتبة 104 على سلم التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بناءا على العديد من المعايير الاجتماعية ، ما جعلها تدرج في خانة التنمية البشرية المتوسطة[4] ، و بدون تنمية بشرية

---

[1] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5545 ، السبت 7 فيفري 2009 ، ص 2 ، و أيضا الخبر ، السنة 19 ، العدد 5710 ، الاثنين 27 جويلية 2009 ، ص 5.

[2] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5570 ، الأحد 8 مارس 2009 ، ص 5.

[3] Bouriche, “Le FMI et La politique économique en Algérie”, et
الخبر ، السنة 19 ، العدد ، 5623 ، المرجع السابق ، ص 2.

[4] United Nations Development Programme , Human Development Report 2009 , New York , 2009 , p 143-202 : http://hdr.undp.org

و استقرار اجتماعي لن يكون بالإمكان المضي قدما نحو تحقيق تنمية اقتصادية و سياسية أيضا بإقامة ديمقراطية حقيقية.

و تتميز الجزائر بخصائص اجتماعية أخرى تمثل سلاحا ذو حدين ، إذ بالإمكان استغلالها على نحو إيجابي في التنمية على مختلف الأصعدة ، كحجم السكان الكبير ، و نسبة الشباب العالية ، و من حيث ظاهرة التعددية الاجتماعية اللصيقة بكل المجتمعات ، حيث يعتبر المجتمع الجزائري متوسط التجانس طبقا لمعيار نسبة الأقليات المعتمد في دراسة "سعد الدين إبراهيم" المقارنة للمجتمعات العربية[1] ، كما أن المجتمع بأسره تقريبا يعتنق الدين الإسلامي.

المطلب الثالث: الوضع الثقافي و مؤشرات الانتقال الديمقراطي

يعد العامل الثقافي بعدا مهما للأزمة التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التحول إلى التعددية السياسية ، و يتجلى بصفة خاصة في مأزق الهوية ، و الهوية كما ترى "ليلى العرباوي" كانت و لا تزال الإطار الكبير الذي تتحرك فيه إشكالية الثقافة الوطنية ، ذلك أن الثقافة الوطنية في نظرها و لأسباب تاريخية على رأسها الاستعمار ، كانت دوما مسيّسة و موظفة لخدمة قضية ما كمواجهة الاحتلال ، و لم تستقل قط لتكون مطلوبة في ذاتها و لذاتها[2].

فالاستعمار الفرنسي أنتج مأزق الهوية و تسبب في تشويه البنية الاجتماعية و الثقافية ، بممارسته لما يسميه "أحمد طالب الإبراهيمي" المحو و الطمس للشخصية و الثقافة ، و كلاهما تعبير عنده عن الهوية في بعدين نفسي و عقائدي أو أيديولوجي ، و ذلك من خلال الفرنسة و الدمج القسري ، ما ولد مقاومة ثقافية إما بالتمسك بالتقاليد عند غالبية من المجتمع ، و بالتأكيد على البعد الإسلامي العربي للهوية الوطنية عند نخبة متكونة في المساجد و الزوايا و خاصة في الجامعات الإسلامية (الزيتونة و القرويين و الأزهر) ، لاسيما و أن الإسلام يعتبر عقيدة راسخة في الوعي الجزائري ، و من هنا كان النظر إليه كعامل للتوحيد و تجاوز التشتت ، و مع ذلك ورّث المستعمر شرخا في الوجود الاجتماعي و تناقضا في البناء القيمي ، بتذكيته للفوارق على أسس جهوية ، عرقية ، و لغوية ، و التي تعدت إلى خلافات و تناقضات أيديولوجية ، ازدادت تأججا و بروزا مع التحول إلى ظرف تاريخي مغاير انتهت فيه العلاقة الاستعمارية مع الغرب

[1] حسين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 231.

[2] ليلى العرباوي ، <إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر> ، مجلة المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 24 ، العدد 275 ، يناير 2002 ، ص 129.

و استمرت و تعززت العلاقة الحضارية ، من خلال محاكاة نموذجه للحداثة و نقل مقوماته و خصائصه و إن كان بشكل مشوه غالبا ، يفتقد إلى تمحيص ما هو إيجابي مكتفي بالمظهر دون الجوهر و بغير التزام حقيقي ، ما عمق الخلاف و التناقض حتى بالنسبة للذات مع نفسها بين الادعاء و الموقف الفعلي ، و أضفى ضبابية و ميوعة على معايير الالتزام و المثل العليا التي يحتكم إليها الفعل الاجتماعي ، و بهذا يمكن القول أن الأزمة الثقافية في الجزائر المتمحورة حول الهوية نجمت عن صدمتين تاريخيتين منفصلتين و موصولتين معا[1].

هذه الأزمة تظهر في الانقسام بين ثنائيات ثقافية متناقضة و متصادمة في ظل غياب آليات للتعايش ، (عربي - بربري) ، (مفرنس - معرب) ، (سلفي – حداثي) ، تتداخل بعض أطرافها على غرار العربي مع الإسلامي ، و البربري مع المفرنس و العلماني ، لتكوين اتجاهات كبرى أو أيديولوجيات مختلفة جذريا ينفي كل منها الآخر و يرفضه ، فهذا الانقسام الثقافي تم استيعابه في الساحة السياسية بحدوث تسييس للتعدد القيمي بتعبير "إسماعيل قيرة" و زملائه ، برز بقوة في شكل تناقض و استقطاب بين تيارات سياسية مع إعلان التعددية ، و كان من الأسباب الرئيسية لانطلاقتها المتعثرة ، و هذه الوضعية الثقافية تعيق الديمقراطية و تصادر أي كلام عن انتقال ديمقراطي بالجزائر في ظلها ، ذلك أن التوافق حول الهوية الثقافية و تعبيراتها السياسية و المؤسسية كما ترى "هناء عبيد" ، هو نقطة البدء لبناء الأمة و من بعدها النضوج السياسي و التطور الديمقراطي للمجتمع ، فهذا التوافق الذي يحيل مجددا إلى مسألة المرجعية أو القاعدة الفكرية التي ترسى عليها الديمقراطية ، يعتبر الأرضية الصالحة لغرس ثقافة ديمقراطية لا غنى عنها في هذا السياق تتسم بتقبل الخلاف و الحوار و التساوم و التداول على السلطة و غير ذلك[2].

و قد سجلت هذه الحالة من التشتت كما عبر عنها "حزام والي" غيابا أو تواريا بالأحرى تاريخيا إبان حرب التحرير ، التي يصفها الأستاذ "محمد بوضياف" من جامعة المسيلة ، بأكبر عملية و أحسن فعل مشترك ، جمع الجزائريين عبر كامل التراب الوطني ، ما يجعلها بجدارة مرجعا بعد الفتح الإسلامي للهوية الجزائرية ، و أيضا في مرحلة الأحادية خصوصا خلال حكم "هواري بومدين" ، حيث نظام الحكم قائم على حصر هوية و ثقافة المجتمع في إطار الخيار الأيديولوجي الذي لا يقبل الخلاف ، و التوجه الوطنياتي (Le Nationalisme) الذي لا يحتمل التنوع العرقي و لا الديني الأخلاقي ، بتبني الإسلام كمرجعية أساسية إلى جانب الطرح

[1] نفس المرجع ، ص 130 ، و عبيد مرجع سابق ، ص 161 ، و أيضا ناجي ، ص 125 ، كذلك والي ، ص 156 ، و قيرة و آخرون ، ص 190.

[2] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 190-192 ، و كذلك عبيد ، مرجع سابق ، ص 161.

الماركسي المجرد من المادية ، باعتباره الدعامة الأولى للوحدة الوطنية (جل الجزائريين مسلمون) كما كان خلال الثورة التحريرية ، و ذلك في ضوء رؤية السلطة للإسلام ، بوصفه قادرا على استيعاب مقتضيات الحداثة عبر التحصيل العلمي و التقني المعاصر ، و كذا الانسجام مع الطرح الاشتراكي الذي تتبناه ، و من جهة أخرى اعتماد اللغة العربية (سياسة التعريب منذ 1967) ، و هو ما زاد من حدة الخلاف و التناقض الثقافي ، بفعل الشعور بالغربة و الإحساس بالتهميش ، لاسيما في منطقة القبائل التي تقيم بها الأقلية البربرية أو الأمازيغية التي تعتبر حسب "سعد الدين إبراهيم" أكبر الجماعات اللغوية في الوطن العربي ، و التي تتركز في دول المغرب العربي ، و من بينها الجزائر حيث يمثل البربر المتكلمون بالأمازيغية 20-25% من سكانها في منتصف التسعينيات ، و 40-75% من الجزائريين المقيمين بفرنسا.

و هذا بالنظر خصوصا إلى التعامل مع الأمازيغية كتراث شعبي و فلكلور في تلك الفترة لا علاقة له بالرمزية الوطنية ، مما دفع مواطني منطقة القبائل (50 كلم شرق العاصمة الجزائر ، و الممتدة 200 كلم شرقا إلى غاية بجاية ، و حوالي 100 كلم من البحر المتوسط إلى الجنوب) إلى رفع مطالبهم اللغوية و الثقافية بشكل واضح منذ الثمانينيات ، و تزايد النشاط السياسي و الاجتماعي للهيئات و التنظيمات التي تتبنى هذه القضية ، رغم تجاهلها من طرف النظام السياسي ، و بلوغها حد المواجهة العنيفة مع الأجهزة الأمنية للدولة مثلما حصل سنة 1980 في أحداث ما يعرف بالربيع الأمازيغي ، و هي الأحداث التي تكررت في ربيع 2001 ، ففي ظل التعددية و جدت القضية فضاء أفسح نسبيا للتعبير عن نفسها خصوصا بعد استتباب الوضع الأمني ، كما أن تعامل السلطة كان مغايرا ، عبر محاورتها للجان القرى و العروش القبائلية ، و من ثم اعتمادها للأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب العربية اللغة الرسمية ، إثر تعديل الدستور في أفريل 2002 ، و جدير بالذكر أن هذه القضية تحركها عوامل أخرى فلا يمكن فهمها استنادا إلى الجانب الثقافي اللغوي فقط ، و من ذلك المتغيرات الإقليمية و الدولية ، كالدور الفرنسي المشبوه بدعم المؤتمر العالمي للأمازيغية[1].

و الحقيقة أن أحد العوامل الرئيسية لمأزق الهوية و التعدد الثقافي هو طريقة تعامل السلطة مع هذه المسألة ، التي يبدو أنها تتجاهلها و تتعمد تأجيلها ، و ذلك عوض طرحها و معالجتها جديا

[1] محمد بوضياف ، <الثقافة السياسية في الجزائر> ، مجلة العلوم الإنسانية . بسكرة : جامعة محمد خيضر ، العدد 11 ، ماي 2007 ، ص 114 - 116 ، 120 ، والي ، المرجع السابق ، ص 156 ، و بن عنتر ، ص 16 ، و ثناء فؤاد عبد الله ، < التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية> ، في منيسى محررا ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 ، أيضا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 02-03 المتضمن تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية . الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، السنة 39، العدد 25، 14 أبريل 2002، ص 13، و كذلك
Camille Lacoste-Dujardin, “Géographie culturelle et géopolitique en Kabylie”, Hérodote, N.103, 2001, p 58,59.

و بشكل شامل ، مكتفية بردات فعل إزاء قضايا منعزلة تأخذ أبعادا خطيرة ، كما وقع في منطقة القبائل ، و كذلك مع أحداث "بريان" في مدينة "غرداية" التي عرفت أعمال عنف و تخريب بين شهري مارس 2008 و فبراير 2009 مرتبطة بالاختلاف المذهبي بين "الإباضية" و "المالكية" ، و ذلك بعد مناوشات متقطعة في سنوات ماضية ، حيث أوفدت الحكومة الوزير المنتدب للجماعات المحلية لدى وزير الداخلية "دحو ولد قابلية" ، للإشراف رفقة المسؤولين المحليين على توقيع اتفاق بين أعيان و ممثلي الفئتين سمي "ورقة طريق" لإنهاء الفتنة ، نصت بالأساس على التزام الطرفين بالحوار و إشاعة السلم[1].

و استنادا إلى رأي "العياشي عنصر" ، فإن ظاهرة الانقسام بين هويات متناقضة و متصارعة ، ترجع من ناحية أخرى إلى << العجز عن الانتقال بالمجتمع من الوضع التقليدي ، المتميز بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على الانتماء لمجموعات تضامنية ، ... تحدد هويتها عوامل مثل القرابة ، الدين أو الطائفة بالأحرى و اللغة ، في عزلة عن التفاعل مع المحيط و مواجهة التحديات و الضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متعدد و متجدد في تكوينه ، و تعابيره ، و دلالاته القيمية ، و مرجعياته ، و ذلك إلى مجتمع عصري يقوم على التنوع و التعدد المستند إلى خصائص مكتسبة بالأساس ، ...، مرتبطة بدور الأفراد و المجموعات و مكانتهم في البنية الاقتصادية ، و موقعهم في الفضاءات السياسية ، الاجتماعية و الثقافية ، و هو مجتمع يعترف صراحة و ليس ضمنا بهذا الثراء و التنوع في قيمه و معاييره ، و في ذات الوقت يخضعها لقواعد ضبط تحظى بالاتفاق النسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الشرائح و القوى الاجتماعية ، ... و كذلك تعيين أساليب الحراك الاجتماعي و طرق التداول على السلطة و دوران النخب ...، إضافة إلى مأسسة ظاهرة الصراع الاجتماعي>>[2].

هذا الطرح يشخص مأزق الهوية و كذا عوائق التنمية في شتى المجالات ، بما في ذلك تحقيق الانتقال الديمقراطي ، في طبيعة البنية الثقافية ككل ، و التي هي بحاجة إلى إعادة تشكيل في سبيل تحديث المجتمع و الدولة ، و إيجاد حلول لمختلف القضايا و المشكلات ، و هذا يقتضي تجنب المغالاة في تسييس النقاش حول الثقافة و خصوصا قضية الهوية باستغلال عناصرها كاللغة و الدين لأغراض و مصالح ضيقة ، و التركيز على خلق ثقافة أو هوية ثقافية جديدة بتعبير "هناء عبيد" تكون محل توافق ، و هذا يكون بالتزام الوسطية و الاعتدال و الإيجابية في

[1] يومية الخبر ، السنة 19 ، العدد 5550 ، 12 فيفري 2009 ، ص 15 ، و العدد 5593 ، 1 أفريل 2009 ، ص 7.

[2] العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

اعتماد و انتقاء القيم و المعايير المكونة للبناء الثقافي الجديد ، و هي عملية تتجاوز السلطة في واقع الأمر ، في حين تستدعي جهود النخب و القوى الحية في المجتمع[1].

و خلق هذه الثقافة الجديدة يمثل ضرورة قصوى في نظر كثير من الباحثين لإقامة الديمقراطية ، بالنظر إلى مسؤوليتها في حسم مسألة الخلفية الفكرية أو الأيديولوجية التي تبنى على أساسها ، و من جهة أخرى دورها في إسباغ سمات ديمقراطية على الثقافة السياسية كنسق فرعي من الثقافة العامة للمجتمع ، و هي بقدر ما تحتاج إلى نقاش موسع ، و تحقيق توافق عليها في أعلى مستوى بين النخب و أهل الرأي ، تتطلب العودة إلى الجذور التاريخية للمشكلات المطروحة ، كالطبيعة التسلطية للحكم في نظر "محمد حربي" ، لأنها نتيجة لتراكمات ماضية ، و هذا يحيل إلى منظور "لاري دايموند" للثقافة << كبنية جيولوجية ذات ترسبات من عدة مراحل و أحداث تاريخية >> ، و هنا يكمن دور الثقافة الجديدة في محو بعض هذه الترسبات المعيقة للتحديث و الديمقراطية ، و تقتضي أيضا تعميمها بغرسها في المجتمع بكافة شرائحه و فئاته[2].

و مما تقدم في هذا المبحث ، يمكن القول أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة لإرساء الديمقراطية و ترسيخها ، ليس فقط في الجانب السياسي ، بإجراء التعديلات المؤسساتية الضرورية ، تجسيدا لتوافق يحصل بين جميع القوى و الأطياف السياسية في المجتمع ، بل أيضا من الناحية الاقتصادية ، بالعمل على خلق اقتصاد منتج ينعكس على الظروف المعيشية ، و يضمن الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، و يدفع الأفراد إلى المشاركة بحيوية و فعالية على مختلف الأصعدة ، نحو إنتاجية أفضل و تنمية شاملة ، ما يتوقف على خلق ثقافة جديدة تحقق التكامل الوطني ، و تضمن تنافسا اجتماعيا سلميا ، بتغيير أسس الانتماء و معايير التفوق و الاستحقاق.

[1] نفس المرجع ، ص 44-47 ، عبيد ، المرجع السابق ، ص 161.

[2] Mohamed Harbi , “Culture et démocratie en Algérie : retour sur une histoire” , Le Mouvement Social , N. 219-220, avril-sept 2007 , pp 25-34 , et
دايموند ، ترجمة فلوعبود ، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

المبحث الثاني: واقع النخبة السياسية في الجزائر

انطلق هذا البحث من نظرية برزت في سبعينيات القرن العشرين مع "دانكورت روستو" ، تقيم علاقة شرطية سببية بين دور النخبة و عملية الانتقال الديمقراطي ، و التي استمر اعتمادها إلى الآن من قبل الباحثين في علم السياسة و الاجتماع ، باعتبارها تمثل أحد أهم التفسيرات المقدمة لظاهرة الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية ، و إن كان ذلك من غير الاحتفاظ بالضرورة بصيغتها الأولى بالنسبة للبعض مع محاولة بلورتها ، من خلال تعديل نسبي في المنطلقات و النتائج ، و هو النهج الذي تم الحرص على حذوه بالنسبة لهذا البحث ، بإعادة طرح النظرية بطريقة مبتكرة ، من حيث استعمال مفهوم النخبة السياسية و تعريفه ، و كذلك من حيث تصور دور هذه النخبة في إقامة الديمقراطية ، و تقدير أنه يسير في اتجاهين ناحية السلطة الحاكمة بالضغط عليها ، و أيضا اتجاه جماهير الشعب لتعبئتها من أجل الالتفاف حول مشروع تغيير النظام السياسي ، و ليكون الشعب ركيزة للديمقراطية الناشئة ، فلا مجال للحديث عن ديمقراطية في غياب مشاركة شعبية حقيقية ، و من هذا المنطلق إثبات العلاقة أيضا بين النخبة السياسية و ترسيخ الديمقراطية ، خصوصا من خلال تأثيرها في متغير أساسي آخر متمثل في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

و الخطوات التالية لهذا البحث تتضمن محاولة لإسقاط نظرية النخبة بصيغتها هذه على الحالة الجزائرية ، و هو ما يدعو إلى التعرف أولا على واقع النخبة السياسية في الجزائر لاسيما الديمقراطية منها ، قبل التعرض إلى حقيقة دورها و نشاطها المتعلق بتحقيق انتقال ديمقراطي.

المطلب الأول: بناء النخبة السياسية في الجزائر

يتحدد وضع النخبة السياسية أو واقعها بشكل أساسي من خلال هيكلها ، بمعنى تركيبتها من حيث خلفيات و اتجاهات أعضائها و سماتهم الشخصية ، التي تؤثر بشكل نسبي كما سبق تبيانه نظريا في مواقفهم و سلوكهم السياسي ، و تقتضي دراسة وسط النخبة السياسية في الجزائر بخصائصه الراهنة ، الوقوف على أحواله التاريخية و ظروف تكوينه[1] حتى قبل الاستقلال ، بالنظر لانعكاساتها المحتملة.

و في هذا الصدد يشير "رياض الصيداوي" إلى حالة الانقسام و الصراع التي عرفتها "جبهة التحرير الوطني" بصفتها حاضنة للعمل السياسي خلال ثورة التحرير ، و كذلك في مرحلة

[1] انظر ، مصطفى حداب ، < بنية النخب في الجزائر > ، ترجمة باتسي جمال الدين ، في زايد و عروس ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

الأحادية ، و التي يرجعها إلى التنافس بين الجناحين العسكري و السياسي على الزعامة ، و الذي مر بعدة مراحل حاسمة من انطلاق الثورة ، التي تمثل في حد ذاتها تفضيلا لخيار المواجهة المسلحة للمحتل على النضال السياسي ، من طرف مجموعة 22 المؤسسة للجبهة التي انفصلت عن حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ، إلى مؤتمر "الصومام" الذي يعد محطة لمحاولة هيكلة العمل الثوري ، و الذي لم ترضي نتائجه بعض العسكريين و الناشطين السياسيين في الخارج على غرار "بن بلة" و "آيت أحمد" ، بعد تقريره لأولوية العمل السياسي و النشاط الداخلي ، التي سعى إليها "عبان رمضان" و حلفاؤه من السياسيين المدنيين الملتحقين بالثورة ، و في حين تم تحييد سياسيي الخارج عن دائرة الصراع بعد حادثة تحويل فرنسا لوجهة الطائرة المقلة لهم إلى الجزائر بدل تونس ، و إلقاء القبض عليهم و سجنهم في أكتوبر 1956 ، سعى العسكريون إلى قلب الطاولة على السياسيين ، إذ استغل كل من "كريم بلقاسم" و "عبد الحفيظ بوالصوف" استشهاد "العربي بن مهيدي" ، للدعوة إلى عقد مؤتمر وطني لتعويض الأخير في لجنة التنسيق و التنفيذ.

و بانعقاد المؤتمر الثاني للجبهة في القاهرة في أوت 1957 ، تمكن العسكريون من استعادة التوازن بل ترجيح كفتهم بإلغاء أفضلية السياسيين و إقرار التكافؤ ، و لم يكتفوا بهذا النصر السياسي في المؤتمر ، و قرروا تصفية "عبان" الذي لم يغفروا له محاولة السيطرة على "جبهة التحرير" ، باستدراجه إلى كمين و اغتياله في "مراكش" في ديسمبر 1957 ، و منذ هذه الواقعة تكرس أسلوب التآمر و التصفية في مواجهة الخصوم في إطار الجبهة و الدولة قبل و بعد الاستقلال ، كما يستنتج "الصيداوي"[1].

و قد عاد الصراع على السلطة ليطفو على سطح الساحة السياسية الجزائرية عشية الاستقلال في صائفة 1962 ، حيث كان الحسم من جانب قيادة الأركان برئاسة "هواري بومدين" و حليفها السياسي "أحمد بن بلة" ، و هذه المحطات التاريخية إضافة إلى انقلاب جوان 1965 ، و التدخل العسكري في 1992 ، تعتبر الشواهد الواقعية التي من خلالها يمكن تشخيص علاقة العسكري و السياسي ، و تقديم تفسير لمكانة الجيش المتميزة و دوره و تأثيره في إطار النظام السياسي الجزائري ، ففي تقدير كثير من المحللين و الباحثين يبقى القرار السياسي النهائي بيد العسكر الذين يقومون بتزكية و اختيار رئيس الجمهورية ، و يتكلم البعض عن وجود ازدواجية

[1] رياض الصيداوي ، < صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، الحزب ، الجيش ، الدولة > : http://rsidaoui.blogspot.com

في السلطة ظاهرة و باطنة أو خفية[1].

و من خلال ما تقدم يمكن القول بأن التكوين و الخلفية العسكرية مثلت دوما قيمة جوهرية و منفذا سالكا لدخول وسط النخبة السياسية في جزائر ما بعد الاستقلال ، حيث أن هذه الأخيرة غير معرفة على أساس المنصب ، و إنما التأهيل و القدرة على التأثير السياسي ، و بالتالي فإن الدقة و الموضوعية في هذا البحث و غيره ، تقتضي عدم اختزال نخبة العسكريين التي تمثل طرفا ثابتا ضمن هيكل النخبة السياسية ، بالنظر لما لهذه الفئة من تأثير و دور سياسي محدد في الجزائر كما في عديد البلدان ، حتى بالنسبة لعملية الانتقال الديمقراطي ، سلبيا كما قد يبدو من التدخل العسكري سنة 1992 لتوقيف المسار الانتخابي ، مع عدم استبعاد وجه إيجابي للدور العسكري مستقبلا ، خصوصا من قبل الأجيال الجديدة من الضباط ، بحسب طبيعة التكوين الذي يتلقونه أو بالأحرى القيم و المعايير التي يحملونها.

و تعتبر المشاركة في ثورة التحرير أو المشروعية الثورية حسب "مصطفى حداب" ، أهم رأس مال مكتسب و أبرز السبل لبلوغ المراكز السياسية الأكثر أهمية ، و هذا خلال مرحلة الحزب الواحد على الأقل ، إذ يجوز القول بتراجع تأثيرها في حقبة التعددية دون نفيه على الإطلاق ، و قد كان الجيش و الحزب المؤسستين اللتين تعكسان و تجسدان الاستفادة و الانتفاع من المشاركة في الثورة ، حيث استأثرت المؤسستان لاسيما العسكرية منهما بالتعيينات في المناصب السياسية ، و إن كان النظام السياسي استقطب بعضا من ذوي الكفاءات و التكنوقراط المرتقين في السلم الإداري ، أما الأوساط الفكرية و الجامعية و الفنية ، فكان ثقلها الاجتماعي و السياسي محدودا في هذه المرحلة.

و قد أدت التغيرات الطارئة على النظامين السياسي و الاقتصادي منذ عام 1989 ، إلى إرساء سبل جديدة لدخول وسط النخبة السياسية ، و التي من شأنها التأثير عليها من الناحية البنائية ، و ذلك نتيجة لما أسفرت عنه هذه التغيرات من تعديلات في العديد من المجالات ، كاعتماد التعددية الحزبية ، بالإضافة إلى الخصخصة الاقتصادية ، و صعود الصحافة المستقلة ، و غيرها ، أتاحت حشد و استغلال قيم و رؤوس أموال لم تكن مقدرة في النظام القديم ، كرأس المال الاقتصادي ، أو إحياء ماضي سياسي تعرض للقمع و الاحتجاج خلف منطق الحزب الواحد ، أو الارتباط بالإسلام بالشكل الذي تعكسه الحركات الإسلامية المعاصرة في كثير من

[1] الصيداوي ، نفس المرجع ، و مسلم بابا عربي ، < المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الخامسة ، العدد 35 ، خريف 2007 : http://www.ulum.nl/c110.html ، كذلك
Jean-François Daguzan, “ Maghreb, Les armées en politique : des trajectoires divergentes ”, Confluences Méditerranée, N. 29, Printemps 1999, p 26.

الدول العربية و الإسلامية ، غير أن هذه المتغيرات لم تحدث في أرض الواقع سوى اتساع محدود للغاية في دائرة النخبة السياسية ، و خاصة منها العناصر المضطلعة بأدوار الحكم و اتخاذ القرار السياسي ، و هو ما يرجع لغلبة الاتجاه المحافظ داخل النخبة الحاكمة فيما يتعلق بتجنيد أعضاء جدد[1] ، و ذلك ما يمكن ملاحظته على سبيل المثال في ثبات الطاقم الحكومي ، الذي لم يطرأ عليه تغيير كبير خلال العشرية الأخيرة.

و بالرجوع مجددا إلى ما كتبه "رياض الصيداوي" ، يمكن الوقوف على خاصية أخرى من الخصائص البنائية للنخبة السياسية الجزائرية ، و مظهر آخر لانقسامها يعود إلى الخلاف الأيديولوجي و الثقافي أو اللغوي بالأحرى ، و الذي برز أيضا منذ المراحل الأولى لتأسيس الدولة الحديثة بعد الاستقلال ، في حين كان الحرص على تحقيق الوحدة و التضامن و تجميع مختلف الشرائح الاجتماعية و الأحزاب و الحركات في خضم الثورة التحريرية ، و تجنب تبني أيديولوجية من قبل "جبهة التحرير الوطني" يستند إليها مشروع الدولة و المجتمع بعد خروج الاستعمار ، حيث تزامن استقلال البلاد مع بداية صراع متشابك ، فالبعد الرئيسي العسكري-السياسي للصراع على السلطة اكتنفه بعد آخر مرتبط بالأيديولوجية ، بالأساس بين ذوي التوجه الاشتراكي و اللبراليين ، و الذي تضمن أيضا خلافا بين اتجاه يؤكد على الإسلام في شكله الشعبي و ليس الحركي ، في مواجهة قلة غير مؤثرة من الملتزمين حرفيا بمصدر الأيديولوجية الغربي ذو الطابع العلماني ، أما البعد الثقافي اللغوي فيتمثل في انقسام النخبة بحكم ظروفها التاريخية و تكوينها إلى مفرنسين و معربين.

و معروف أن الغلبة كانت للاتجاه الاشتراكي الذي تبنى الإسلام و التعريب ، و ذلك لاعتبارات داخلية كون أتباعه ينتمون إلى الطبقات الفقيرة الأوسع داخل المجتمع و المهيمنة في الجيش ، التي استهوتها فكرة العدالة الاجتماعية ، مقابل الأصول البرجوازية للفئة الثانية أو اللبراليين ، و خارجية تتمثل في التأثر من جانب جناح واسع داخل "جبهة التحرير" بالمد الاشتراكي العالمي و مساعدات الدول الاشتراكية للثورة ، لكن "الصيداوي" يستطرد ليبين أن الاشتراكية لم تكن واحدة في وجدان مختلف القيادات السياسية التي تتبناها ، فكانت بدورها محورا للخلاف و الصراع ، كما أن التوجه الأيديولوجي لم يكن في حقيقة الأمر العامل الحاسم في التحالفات أو النزاعات النخبوية ، و في التأهيل للمناصب السياسية خلال مرحلة تطبيق الاشتراكية ، و يرجع

[1] حداب ، المرجع السابق ، ص 23-29.

ذلك إلى أولوية المصالح الضيقة و الطموحات الشخصية على الأيديولوجية و حتى الثقافة و اللغة[1].

و قد عاد الصراع الأيديولوجي و الثقافي بقوة إلى الساحة السياسية مع قيام التعددية بعد أن توارى أو تم كبته في فترة الأحادية ، و لكن بوجه مغاير و بأطراف أو ثنائيات جديدة ، فالاشتراكية لم تعد عموما طرحا يثير الحماس و يدعو إلى التعصب ، بعد أن تم التخلي عنها في توجيه الممارسة السياسية و الاقتصادية بالجزائر ، و التوجه نحو مقومات اللبرالية باعتماد اقتصاد السوق و التعددية السياسية ، ناهيك عن سقوط نماذجها العالمية ، لتحل محل الثنائية الأيديولوجية المتصارعة السابقة المواجهة بين الإسلام السياسي الصاعد منذ نهاية الثمانينيات مع العسكر الذين استولوا على الحكم و وقفوا في وجه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ، و مع أنه ربما لا يصح الحكم على هؤلاء بأنهم علمانيون ، لأنهم لم يقدموا أبدا تبريرا أيديولوجيا لتدخلهم ، الذي كان في الواقع نتيجة تخوفهم من فقد زمام الأمور و الخروج من دائرة السلطة و التحكم في عملية توزيع القيم على يد الإسلاميين ، لكن سلوكهم لقي استحسانا و تأييدا سياسيا و حزبيا ذا توجه علماني.

من ناحية أخرى فإن الصراع الثقافي اللغوي ازداد حدة بتصاعد الخطاب البربري المطالب بالحقوق الثقافية و الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ، و إن لم يكن هذا الأخير حديث العهد و لا وليد هذه الفترة.

و يشير "الصيداوي" كذلك إلى وجود خلفية أخرى للصراع النخبوي في الجزائر تتمثل في الانقسام الإثني و الجهوي ، مدعيا أن التحالف العربي الشاوي فرض نفسه على حساب القبائل و استأثر بالمواقع الريادية في "جبهة التحرير" التاريخية ، و في الحزب و الدولة خلال الأحادية ، كما كانت الهيمنة على مراكز السلطة و القرار من جانب المنحدرين من جهة الشرق على حساب الغرب ، و مع أن لهذا الرأي أمثلة واقعية كثيرة تدعمه[2] ، فإن اعتبارات أخرى موضوعية قد تتدخل في تفسير هذه الظاهرة كما يذهب "عبد الناصر جابي" ، من أهمها أن الشرق الجزائري كان مسرحا لأهم الأحداث السياسية منذ بداية القرن الماضي ، حيث عرفت المنطقة مولد الكثير من الحركات و التنظيمات السياسية و بالتالي النخب ، فهي موطن حركة النواب –بن جلول- ، و جمعية العلماء المسلمين ، و حركة أحباب البيان و أحزاب "فرحات

[1] الصيداوي ، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

عباس" الأخرى ، كما تميزت المنطقة الشرقية بحضور مميز لأبنائها في قيادة الحركة الوطنية و من بعدها ثورة التحرير (داخل و على رأس مجموعة 22).

و يرى "جابي" أيضا أن المعطيات المرتبطة بإنتاج النخبة قد تفسر أيضا بالكثافة السكانية ، و حتى بالحضور الثقافي المتميز لبعض المدن ، حيث يسجل في مقاله مثلا حضورا قويا لمدينة "تلمسان" في وسط النخبة السياسية بالمقارنة مع المدن الغربية الأخرى ، و لعل النتيجة المهمة التي يمكن التوصل إليها ، و هذه المرة من خلال نتائج دراسة "جابي" التي تناولت رؤساء الحكومة كعينة من النخبة السياسية في الجزائر ، أنه على أهمية متغيرات كالخلفية العسكرية أو المدنية ، و الانتماء المهني ، اللغوي ، و الجهوي ، في دراسة هيكل النخبة السياسية الجزائرية ، فإن المصلحة و العلاقات الشخصية و الاقتراب من دوائر القرار هي العوامل الأساسية التي تحكم عملية التجنيد للنخبة السياسية[1].

و قد كان من الطبيعي أن تفرز التعددية السياسية تعددا و اختلافا و تنافسا بين اتجاهات و أيديولوجيات سياسية ، أما الصراع فيعتبر حالة مرضية تميز هيكل النخبة السياسية ترهن الممارسة الديمقراطية ، التي تقتضي ثقافة سياسية تتسم بالتعايش و تقبل الاختلاف و احترام مبدأ التنافس و التداول السلمي على السلطة ، إذ بالإمكان من الناحية النظرية التمييز في جزائر التعددية بين ثلاث تيارات سياسية رئيسية تعرفها الساحة السياسية على نحو مشابه لأغلب الدول العربية ، هي التيار الإسلامي ، الوطني ، و العلماني أو الديمقراطي كما يسمى.

و في ضوء ما كتبه الناشط السياسي الإسلامي "عبد الرزاق مقري" ، فالتيار الوطني ذو توجه عروبي إسلامي ، لكن إسلامه محافظ أو تقليدي يختلف عن الإسلام السياسي الحركي ، بمعنى أنه يعترف بالإسلام كقيمة اجتماعية دون أن يتبناه كخلفية أيديولوجية لمشروعه السياسي ، فيما يصف "مقري" العلمانيين ، بأنهم فرنكوفونيون و تغريبيون ، و يرى أن الاتجاهين السابقين ممثلان في النخبة الحاكمة ذات المسحة العلمانية المعتدلة ، و التي تجمع حسبه على التخوف من صعود التيار الإسلامي[2] ، لكن الواقع يظهر أن هذه الحساسيات بما فيها التيار الإسلامي ممثلا بالحزب الذي ينتمي إليه "مقري" ذاته ، و رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية متواجدة حاليا في المحور المتحالف مع السلطة (التحالف الرئاسي) ، و كذا في محور المعارضة[3] ، حيث بات هذا

---

[1] عبد الناصر جابي ، < رجال مرحلة الانتقال المعطلة > ، في زايد و عروس ، مرجع سبق ذكره ، ص 133 ، 134 ، 145 ، 146.

[2] عبد الرزاق مقري ، < التحول الديمقراطي في الجزائر : دراسة ميدانية > ، ص 8 :
http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

[3] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 128.

الانقسام من أهم الميزات البنائية للنخبة السياسية الجزائرية ، ما يؤكد مجددا أن الصراع النخبوي يحتكم إلى المصلحة و الزبونية قبل الأيديولوجية.

و في هذا الإطار تجادل الباحثة "إيزابيل فيرنفيلز" (Isabelle Werenfels) ، بأن : << التقسيم التقليدي السائد للنخب الجزائرية وفق ثنائيات معرب-فرنكوفوني ، لائكي-إسلامي ، و محافظ-إصلاحي ، هو تقسيم سطحي و مبسط لا يعكس الحقيقة ، لأن تقاطع المصالح الظرفية أو البعيدة كثيرا ما يجمعها و يعيد تقسيمها إلى فئات أكثر تعقدا و تشابكا >>[1].

و في دراستها الحديثة التي تناولت النظام السياسي في الجزائر و آفاق تغييره منذ عودة الانتخابات عام 1995 ، من خلال تحليل دوائر و اتجاهات النخبة ، و طبعا ديناميكياتها و استراتيجياتها ، قامت هذه الباحثة بتقسيم النخبة السياسية في الجزائر إلى ثلاث دوائر ، دائرة مركزية تضم ما يسميه الجزائريون "أصحاب القرار" (Les Décideurs) ، و دائرة محيطة تضم فاعلين لديهم سلطة اتخاذ قرار محدودة لكن حضورهم قوي من الناحية الاستشارية ، و دائرة ثالثة خارجية تشمل من يمتلكون تأثيرا غير مباشر و مؤقت في أغلب الأحيان على القرار السياسي ، و يقتصر تأثيرهم على إحراج السلطة لاحتلالهم مراكز تؤدي من المفروض أدوار الاستشارة و النقض و المساومة ، و هي تعتمد مقاربة تقوم على السمعة للتمييز لاسيما بين الفاعلين المركزيين و المنتسبين للدائرة الثانية ، بالنظر إلى أن المنصب الرسمي قد يكون مضللا و بالخصوص في الجزائر ، حيث تصنف معظم الوزراء ضمن الخانة الثانية ، في حين ترى أن البرلمانيين و النقابيين و ممثلي المجتمع المدني ينتمون إلى الدائرة الثالثة ، و هي تقر بصعوبة تصنيف الأشخاص ضمن هذه الدوائر ، و تعترف بإمكانية تنقلهم بينها ، لكنها تعتبر هذا التصنيف مفيدا و عمليا في تحليل الاتجاهات النخبوية[2].

و انطلاقا من مقابلاتها لما يزيد عن مئة شخصية من النخبة الجزائرية ، و بمراعاة متغيرات أخرى كالسن و الخلفيات الاجتماعية ، قامت "فيرنفيلز" (Werenfels) بالتمييز بين خمس فئات كبرى للنخبة تعرفها الساحة السياسية من حيث الاتجاهات و المواقف ، فهناك حسبها فئة تريد العودة إلى الحكم الصارم الذي عرف في عهد "بومدين" تسميهم "الديناصورات الجديدة" ، و كذلك يوجد "ثوريون جدد" ، و "راديكاليون ديمقراطيون" ، بالإضافة إلى تيارين إصلاحيين ، أحدهما إسلامي ، و الآخر وطني ، و تبين أن جل من ينتمون إلى الجيل الثالث من النخبة

---

[1] يومية الخبر ، السنة 19 ، العدد 5588 ، 27 مارس 2009 ، ص 2.

[2] Clement M. Henry , "Review of : Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995 , by Isabelle Werenfels" , Middle East Journal , Vol. 62 , Issue 1 , Winter 2008 , p 149.

المولودين بعد 1959 ، و هم عموما يتموقعون في الدائرة الثالثة من حيث النفوذ و التأثير على القرار السياسي ، ذوو توجه إصلاحي ، كما ترى أن طيف واسع من الشخصيات النخبوية الأكبر سنا التي تصنف ضمن الدائرة الثانية القريبة من صنع القرار تنتمي إلى هذا الاتجاه ، لكنها في تقدير الباحثة عموما تبرز هذا الموقف في مستوى الخطاب دون جانب السلوك و العمل[1].

و من السمات التي تميز هيكل النخبة السياسية في الجزائر كذلك ، الضعف الكبير الذي تعرفه المعارضة ، نتيجة للتضييق الذي تمارسه السلطة ، و كذلك بفعل التشرذم و التصارع الأيديولوجي ، و عجزها عن خلق كتل و تحالفات تجعلها في موقف قوة أمام النخبة الحاكمة ، و أهم من ذلك افتقارها إلى برامج واقعية في طرحها و وطنية في نطاقها ، تتضمن ردودا على مختلف المسائل بما فيها المتعلقة بالحكم و الديمقراطية ، و هذا ينسحب على الحركة الديمقراطية الأضعف في الحقيقة ، رغم تبني مختلف التيارات السياسية حتى التي حظيت منها بمواقع في السلطة الديمقراطية في خطاباتها و برامجها ، لكن هذا الاستعمال لم يتعدى في واقع الأمر بالنسبة للكثير منها ميدان الدعاية ، ذلك أن تاريخ الجزائر السياسي لم يخبر مشروعا سياسيا يتضمن رؤية شاملة عن الأساس و الطريقة لإقامة الديمقراطية ، إذا تم استثناء حالات ناذرة من ضمنها مفهوم (الشوراقراطية) الذي قدمه المرحوم "محفوظ نحناح" ، و الذي يعتبر الديمقراطية آلية قائمة على حكم الأغلبية يتم إعمالها بمؤسسات على شاكلة ما هو موجود في الغرب ، و تطبق على قاعدة الشريعة الإسلامية التي تمثل عقيدة و أيديولوجية شمولية ، كما تشير المعطيات الواقعية إلى غياب الديمقراطية عن ممارسات مختلف التنظيمات السياسية و سيطرة الزعامات التاريخية عليها ، في حين يقطع الطريق أمام الأجيال الجديدة من المناضلين و السياسيين ، مما أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاق داخل هذه التنظيمات ، و عليه فالحاجة ملحة لبروز نخبة جديدة من السياسيين ، و أيضا ثقافة سياسية ذات خصائص ديمقراطية[2] ، و هذا لا يتحقق دون على عمل إستراتيجي و مخطط من قبل نخبة سياسية مناضلة على جبهتي السلطة و المجتمع على النحو الذي تم وصفه في هذا البحث.

و إجمالا يمكن القول أن الانتقال من الأحادية إلى التعددية أوقع تغييرات على النخبة السياسية من الناحية البنائية ، و إن لم يكن ذلك على نحو جد واسع ، حيث رفع من قيمة بعض رؤوس الأموال المادية و المعنوية غير المقدرة سابقا ، و بالتالي أحدث قنوات و سبلا جديدة لبلوغ

---

[1] Idem.

[2] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 304-311.

مصاف النخبة عموما و السياسية منها خصوصا ، من خلال بروز إمكانية التعدد و الاختلاف في الاتجاهات السياسية ، و القدرة على استغلال الرصيد من الثروة ، و مختلف مؤهلات و أوجه التأثير الاجتماعي و السياسي عبر العمل الصحفي و المنتوج الفكري و غيره ، و هذا في مقابل تراجع أهمية المشروعية التاريخية الثورية.

غير أن إبقاء النظام السياسي و نخبته الحاكمة التي يبقى للعسكر باع كبير فيها لمفعول المعايير التقليدية ، بتحكيم المصلحة و الزبونية في عملية استقطاب و تجنيد العناصر الجديدة ، مع التضييق و التعتيم على المعارضة ، قلل من أهمية هذا التغيير و آثاره في أرض الواقع ، و أبقى على المظاهر السلبية التي ميزت بناء النخبة السياسية منذ الاستقلال ، و المتمثلة في الصراع الذي يصل إلى حد العنف المادي ، و الانقسام على أساس الجهة ، و الثقافة أو اللغة بالأحرى ، و الإثنية ، و الدين أو التدين ، و الأيديولوجية المعبرة عن الهويات السابقة ، و بخلاف ذلك فهذه الأخيرة تظل عنصرا ثانويا في النزاعات النخبوية ، و لا أدل على ذلك من الانقسام الحالي للنخبة السياسية إلى معسكرين على أساس الولاء للسلطة أو معارضتها.

المطلب الثاني: علاقة النخبة السياسية بالسلطة و بجماهير الشعب في الجزائر

جرت المجادلة و الحجاج في هذا البحث على أن دور النخبة السياسية هو العامل المحدد بالنسبة لعملية الانتقال إلى الديمقراطية ، و أن عمل هذه النخبة الديمقراطية يكون في اتجاهين ، تلقاء السلطة بالضغط عليها اعتمادا على مختلف أساليب الاحتجاج و التعبير عن الرفض للحكم التسلطي ، و نحو عموم المواطنين لبث الوعي بمشروعها و تكوين عمق شعبي بتعبير "برهان غليون" ، بحيث لا تبقى الحركة الديمقراطية حبيسة الأوساط المثقفة و السياسية[1] ، و هو ما يتيح لها استغلال قوى الضغط الاجتماعية من ناحية ، و يساعدها على نشر و تعميم الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع ككل من جهة أخرى ، و بهذا يمكن تعزيز ممارسة الديمقراطية و ترسيخها مستقبلا.

و من هذا المنطلق تكون محاولة التعرف على طبيعة العلاقة أو طريقة تعامل النخبة السياسية ، و المعارضة منها هي المعنية في هذا المقام و خاصة المعتنقة للديمقراطية ، مع السلطة المتمثلة في المؤسسات و الأشخاص المخولين بممارستها ، قبل توجيه الاهتمام إلى تحليل علاقة هذه

[1] برهان غليون ، < الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة > ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 257.

المعارضة بجماهير الشعب أو بالأحرى مجموع المواطنين المتمتعين بالحقوق السياسية و المدنية ، و المشكلين لما يسمى الوعاء الانتخابي.

تتسم المعارضة في الجزائر كما تم تبيانه سابقا بالضعف البنائي نتيجة التشتت و غياب التنسيق و التكامل ، و الوظيفي لافتقادها عموما لمشروع متكامل ، و إستراتيجية واضحة للعمل ، و هذا ما يمكن التحقق منه في أرض الواقع ، إذ تكتفي في الغالب بردات الفعل إزاء مشاريع السلطة ، كما وقع مثلا مع التعديل الدستوري الأخير و العهدة الثالثة للرئيس الحالي ، و تطل في المواعيد الانتخابية لتختفي فيما عداها من أوقات ، و إن كان لهذه الوضعية تبريرها الموضوعي المرتبط بممارسة السلطة للتضييق و التعتيم عليها ، و بالرغم من أن الانتقال إلى التعددية يرتبط من الناحية النظرية بالإقرار بإمكانية و شرعية المعارضة ، و بالتالي انتهاء طابعها السري و أسلوب العنف الذي عرفت به في مرحلة الأحادية ، و الذي يظهر على سبيل المثال في أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980 ، و في انتفاضة أكتوبر 1988 التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر على كل الأصعدة ، فإن وضع المعارضة في الواقع لم يتغير كثيرا ، حيث أنها لم تجد على ما يبدو القنوات التي من المفروض أن تؤمنها التعددية للتعبير عن نفسها سلميا ، و سرعان ما عادت إلى العنف بعد الانقلاب العسكري على الشرعية الانتخابية في يناير 1992 ، ليعرف البلد صراعا دمويا أو حربا أهلية كما تعرف بحكم خسائرها البشرية و المادية[1].

فالمعارضة في الجزائر تتعرض لإضعاف ممنهج من قبل السلطة ، التي تمارس الإقصاء في مواجهة الأحزاب و الشخصيات السياسية المؤثرة التي تحاول مخالفة نهجها ، و الأمثلة الواقعية التي تؤكد ذلك وافرة ، تظهر في ما تعرض له حزب "جبهة التحرير" بقيادة "مهري" و من بعده "بن فليس" ، و كذا حركة الإصلاح مع "عبد الله جاب الله" ، و في إبعاد سياسيين بارزين من سباق الرئاسيات باختلاق معوقات إدارية كما وقع مع المرحوم "محفوظ نحناح" في 1999 رغم أنه شارك في 1995 متحصلا على نسبة 26% من الأصوات[2] ، السيناريو الذي تكرر مع "أحمد طالب الإبراهيمي" في انتخابات 2004 رغم أنه شارك قبلها في 1999 ، و تعمل السلطة في المقابل على تشكيل جبهة موالية لها في إطار لعبة التوازنات ، بإعادة احتضان "جبهة التحرير" مع أحزاب أخرى ، إضافة إلى تنظيمات نقابية و جمعوية ، و ذلك باعتماد الزبونية السياسية ، بمنح حقائب وزارية ، و تقديم الدعم المالي ، و تخصيص الفضاء الإعلامي لاسيما

[1] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 122-124.

[2] مقري ، المرجع السابق ، ص 6.

الثقيل ، في إطار السياسة التعبوية التي يعتمدها النظام الحاكم ، و هذا ما أدى إلى تحجيم تمثيل المعارضة في المؤسسات المنتخبة ، و تراجع كبير لوزنها الاجتماعي بالمقارنة مع السنوات الأولى للتعددية ، و المقصود هنا خاصة هو التيار الإسلامي ، مما يجعلها غير مؤثرة على السلطة.

و يعتقد الأستاذ "رياض بوريش" بأن السبب في إضعاف المعارضة يكمن في غياب الرغبة لدى النظام الحاكم في وجود معارضة سياسية حقيقية ، تبرز أوجه النقص في سياساته و تساعده على تحقيق "الحكم الرشيد"[1] ، و في نظر "الهواري عدي" فإن طبيعة نظام الحكم الدولاتي (Le régime étatique) في الجزائر ، حيث يتمثل النظام في الدولة أو يتداخل معها ، لدرجة ربط سقوط النظام بزوال الدولة ذاتها ، جعلت الأحزاب في منطق النظام و النخبة الحاكمة مجرد أدوات لإعطاء الشرعية لمؤسسات الدولة ، و الأمر ينسحب على تنظيمات المجتمع المدني الأخرى ، و هذا عوض أن تكون الأحزاب مؤسسات تمثيلية للتيارات السياسية و الأيديولوجية في المجتمع ، و التي يشكل أحدها أو مجموعة منها في النهاية النظام الحاكم وفق مبدأ التداول في الدول الديمقراطية ، بحيث يكون النظام مؤقتا و يتعلق بقاؤه بالموافقة الانتخابية[2].

و يعبر "عبد النور بن عنتر" عن هذا الواقع بوصفه غيابا لدولة المؤسسات ، و الذي استشفه من تحاور السلطة بعد أزمة ربيع 2001 (مسيرات احتجاج واسعة ضد السلطة في منطقة القبائل و العاصمة) مع البنى القبلية التقليدية المتمثلة في لجان القرى و العروش القبائلية بدلا من المؤسسات الدستورية[3].

و يستخلص من الآراء السابقة أن السلطة تهمش النخب السياسية و خاصة المعارضة أو التي لا تساير توجهاتها ، و من وسائلها في ذلك تحجيم دور و أهمية المؤسسات الحديثة التي تنشط من خلالها ، و هذا الواقع يؤدي إلى تفشي اليأس في أوساط المعارضة ، و لجوء أطراف كثيرة منها إلى اعتزال العمل السياسي ، أو تبني التوجهات المتطرفة و أسلوب العنف لأجل التغيير[4].

[1] Bouriche , “La Bonne Gouvernance Serait le Nom de L’Après Démocratie” , cité.

[2] Lahouari Addi , “ Les Partis Politiques en Algérie” , Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée , N° 111-112 , CNRS Aix-en-Provence, 2005 , p 156.

[3] بن عنتر ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 ، 17.

[4] مقري ، مرجع سابق ، ص 10.

فمنذ الانسحاب الجماعي لستة مرشحين للانتخابات الرئاسية في 1999 ، صارت المقاطعة من أهم تكتيكات المعارضة ، و التي عجزت عن تنسيق جهودها لإبداء مواقف قوية و تقديم مشاريع موازية لما تطرحه السلطة ، إذا تم استثناء اجتماع عدد من الأحزاب في إطار مبادرة "سانتيجيديو" رغم تجاهلها من قبل النظام الحاكم ، كما أنه في إطار ردود الفعل على مشروع تعديل الدستور و العهدة الثالثة للرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" ، أعلن الرئيس السابق لحركة "الإصلاح" "عبد الله جاب الله" عن مبادرة لتوحيد التيار الإسلامي ، و في حوار له مع يومية "الخبر" صرح بأنه يثمن أي مجهود لخلق قطب سياسي موازي للسلطة ، و اعتبر أن ما لوحت به شخصيات سياسية و تاريخية ، هي "عبد الحميد مهري" ، "حسين آيت أحمد" ، و "مولود حمروش" ، مجرد مواقف و ليست مبادرة في هذا السياق ، لعدم قيام أصحابها بأي اتصالات ، و على كل فإن التشتت و غياب التنسيق هو من الأسباب الرئيسية لضعف المعارضة و عدم قدرتها على ممارسة ضغط و تأثير فعال على النظام ، و هذا ما ينعكس على الحركة الديمقراطية و مساعي تحقيق الانتقال الديمقراطي.

و من أهم العوامل المحددة لثقل و تأثير النخبة السياسية بشكل عام قاعدتها الشعبية ، أو مدى قدرتها على تعبئة جماهير الشعب و الحصول على دعمهم لتوجهاتها و مشاريعها ، و في هذه النقطة تشير "إيزابيل فيرنفيلز" (I. Werenfels) إلى ضعف لارتباط بين النخبة و الجماهير في الجزائر ، و تقدر بأن دور الوساطة الذي من المفروض أن تضطلع به المؤسسات كقنوات للعمل السياسي بين النخبة و الجماهير أو قطاعات المجتمع هو جد ضعيف ، حتى بالمقارنة مع الدول المجاورة كالمغرب و تونس ، و هو ما ترجعه بدورها إلى هشاشة دولة المؤسسات و غياب حكم القانون ، و تردف بأن : << العمل السياسي يتحدد عوضا عن المؤسسات و القواعد الرسمية من خلال التكوين الذهني للفاعلين السياسيين ، الذي يتراوح بين قيم و معايير مشتركة ، و تقديرات شخصية لمكاسب و التزامات غير رسمية ، و هناك تصور مشترك واحد عموما حسبها بأن السلطة و الوصول إليها يعفي من المسؤولية الشخصية عن الأعمال و النتائج السياسية ، أما المكاسب و الالتزامات غير الرسمية فتتأتى من ارتباط النخبة السياسية بشبكات اقتصادية و اجتماعية ، كالقبائل ، الجهات أو المناطق ، و المطالب الدينية...>>[1].

[1] Henry, Op. cit , p 149, 150.

و ما توصلت إليه "فيرنفيلز" (Werenfels) هو نفس ما ذهب إليه "محمد هشماوي" في دراسته المتمحورة حول التمثيل البرلماني ، حيث يرى بأن الوساطة الزبونية (Médiation Clientélaire) هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين النخبة السياسية و جماهير الشعب في الجزائر ، فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقات الشخصية ، أو الانتماء إلى عصب و جهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء "التبادل الاجتماعي" ، مع أن الزبونية ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية ، وبفعل وضعية النائب بعد انتخابه (شهرته بوصفه نائبا ، تؤدي إلى التقرب منه ولو للحصول على تسهيلات شخصية في مواجهة تعقيد إجراءات و معاملات الإدارة ، كما يبين "هشماوي" من خلال بعض الأمثلة في مقاله) ، فالانتخابات التشريعية و حتى المحلية هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس الزبونية ، وهذا الوضع يجعل المواطنة السياسية تفقد محتواها ، ويحول دون بروزها في الواقع ، ومرد ذلك إلى الروابط البدائية السائدة من عصبية محلية ، جهوية ، إثنية أو لغوية و غيرها ، و التي تعوق الروابط المدنية الحديثة مثل المواطنة ، الطبقة ، المكانة الاجتماعية و المهنية ، الانتماء الأيديولوجي والحزبي ، وما إلى ذلك[1] ، وهو ما يطرح من جديد فكرة الحاجة إلى تحديث المجتمع كما تمت الإشارة إليه سابقا مع "العياشي عنصر" ، وإعادة النظر في معايير الانتماء و التقييم الاجتماعي[2].

و من الشواهد كذلك على ضعف تواصل النخبة السياسية مع الجماهير ، وانسحابها من حياتهم الاجتماعية ، أن جل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية و المطلبية في الجزائر ، التي تتصدر لها في كل مرة فئة الشباب خاصة بفعل الامتعاض و عدم الرضا عن الأوضاع المعيشية ، كانت دوما ذات طابع متسرع و غير ناضج و مرتبط بالعنف ، لافتقادها كما يجادل "عبد الناصر جابي" إلى التأطير والتنظيم ، نتيجة لغياب دور الأحزاب و الجمعيات و النقابات أو النخبة بصفة عامة في هذا المجال[3].

---

[1] محمد هشماوي< النائب البرلماني الجزائري كعنصر للوساطة الزبونية > ، في زايد وعروس ، مرجع سبق ذكره ،ص173- 190، و أيضا ،
Mohammed Hachemaoui,"La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et Prédation (1997-2002)", Revue Française de Science Politique, Vol.53, N.1, Février2003, pp35-72.

[2] العياشي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] عبد الناصر جابي ، < الأسطورة ، الجيل ، و الحركات الاجتماعية في الجزائر : أو الأب الفاشل و الابن القافز > ، في يسرى مصطفى محررا ، المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي . القاهرة : ميريت للنشر و المعلومات ، 2002، ص 154، وكذلك جابي ،< سيناريو مكرر لحراك معطل > ، في يومية الخبر، السنة 19، العدد5798، الأحد 25 أكتوبر2009 ، ص03.

زيادة على ذلك فإن ثمة خاصية سوسيولوجية لم تتم الإشارة إليها سابقا من خلال التحليل البنائي للنخبة السياسية في الجزائر ، و التي تنذر بوجود ما يمكن تسميته بحالة اغتراب للنخبة عن المجتمع ، يلفت إليها الباحث في الشؤون الاجتماعية والتاريخية "عبد المجيد مرداسي" ، و تكمن في التزايد المطرد لعدد ذوي الجنسية المزدوجة في أوساط النخبة عموما ، و لاسيما في الحكومة والمناصب العليا في الدولة[1].

ومن خلال التحليل السابق لعلاقة النخبة السياسية بالسلطة و بجماهير الشعب ، يمكن القول بأن المعارضة بالجزائر و الحركة الديمقراطية بصفة خاصة ، بحاجة إلى تنسيق جهودها ، للثبات في مواجهة مضايقات السلطة ، وتقديم مشاريع سياسية متكاملة تتضمن البدائل لما تطرحه الأخيرة ، و التي تتمكن من خلالها من تعبئة الرأي العام ، إذ لا بد لها أيضا من تكوين قاعدة شعبية تدعمها وتمنحها قوة ضغط و قدرة على التأثير ، الأمر الذي يجعلها في موقف يسمح لها بالمبادرة لإحداث التغيير السياسي و تحقيق الانتقال الديمقراطي ، وهذا بتقوية ارتباطها بالجماهير و الاقتراب الدائم منها ، حتى خارج الاستحقاقات السياسية و المواعيد الانتخابية.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه النخبة السياسية في الجزائر

تعتبر العوائق التي تواجه النخبة السياسية من أهم الجوانب التي تحدد واقعها ، و بالتالي مدى انعكاسه على دورها في عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، وهو ما يدفع إلى محاولة الكشف عن طبيعة هذه العقبات بالنسبة للحالة الجزائرية ، والتي تبين من خلال الدراسة النظرية سابقا ، أنها تكون عموما إما موضوعية خارجة عن نطاق النخبة أو ذاتية مرتبطة بالنخبة نفسها.

وترتبط العوائق الموضوعية بشكل رئيسي بما تخلقه السلطة من قيود مختلفة على النشاط السياسي للمعارضة بصفة خاصة ، ومن ذلك القيود المؤسساتية الدستورية ، و المتمثلة أساسا في الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية مقابل إضعاف المؤسسات الأخرى ، وفي مقدمتها الهيئة التشريعية ، بإقرار حق الرئيس في التشريع بأوامر بين دورات البرلمان، وتدخله في تشكيل الغرفة الثانية (مجلس الأمة) التي يعين ثلث أعضائها[2] ، مما يؤدي إلى تركيز السلطة في مؤسسة رئاسة الجمهورية ، وينعكس على معايير ضرورية لوجود الديمقراطية مثل الرقابة ، المحاسبة و الشفافية.

[1] يومية الخبر، السنة 19، العدد 5799، الاثنين 26 أكتوبر2009، ص 2.

[2] قيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 136 ، 137.

كما أن السلطة تضع القيود على الممارسة السياسية من خلال ما تصدره من قوانين ، ومن أخطر هذه القوانين على الحريات و الديمقراطية تلك التي تقيم حالات الاستثناء و الطوارئ ، لأنها تجعل أي نشاط وسلوك سياسي خاضعا لتقدير السلطة و قابلا للاحتراز من قبلها ، تحت غطاء الظروف و مقتضيات قانون الطوارئ ، وما يتيح اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات أصلا في كثير من الدول العربية ومنها الجزائر ، التي صارت "تستقعد الاستثناء وتستثني القاعدة " ، هو الخلل في البنية الدستورية التي تتوسع في تحديد ظروف تقريرها وصلاحيات عملها ، حيث أن حالة الطوارئ التي تم فرضها بمرسوم رئاسي في فبراير1992 لم يعلن عن رفعها إلى الوقت الراهن (ديسمبر2009)[1] ، والتي تعززت بقرار حظر المسيرات بعد أحداث ربيع 2001 بالعاصمة.

و يعتبر القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية الصادر في مارس 1997 كذلك من الآليات القانونية التي أوجدتها السلطة للتحكم في الساحة السياسية ، إذ مكنها من معاملة الأحزاب معاملة انتقائية تبعا لحجمها الانتخابي وخطورتها عليها ، بفعل الشروط التي يفرضها لاعتماد الأحزاب ، وذلك وفقا للسلطة التقديرية لوزارة الداخلية[2].

وفي هذا السياق يشير "عابد شارف" من خلال مشاركته في النشرة الإخبارية المغاربية لقناة الجزيرة (الحصاد المغاربي) بوصفه محللا سياسيا ، قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، إلى أنه خلال عهدتين من حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لم يتم اعتماد أي حزب سياسي جديد[3].

فتحكم الإدارة (وزارة الداخلية) في النشاط الحزبي من خلال منح الاعتماد يجعل السلطة قادرة على تشكيل التوازنات داخل الساحة السياسية ، وهذا ما يحاول "عبد الرزاق مقري" إثباته بالنسبة للحزب الذي ينتمي إليه (حركة مجتمع السلم) ، فالسلطة في تقديره عمدت إلى إضعافه بعدت وسائل ، فبالإضافة إلى التزوير الانتخابي و إعطائه مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة منذ 1994 قصد تقليص جماهيريته ، كما عملت على استعمال قوة سياسية إسلامية موازية تتمثل في شخصية "عبد الله جاب الله" الذي منحته السلطة اعتماد حزب جديد "حركة الإصلاح الوطني" بعد خروجه من "حركة النهضة" ، في وقت قابلت بالرفض طلبات شخصيات سياسية أخرى ، وهذا حسب زعمه لألا تنفرد "حركة مجتمع السلم" بالتيار الإسلامي ، وقد عاد

[1] نفس المرجع، ص138، و يمكن الرجوع أيضا إلى : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 93-44 المتضمن إعلان حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية. الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 29 ، العدد 10، 09 فبراير 1992 ، ص285 ، 286.

[2] قيرة و آخرون ، نفس المرجع ، ص 137.

[3] عابد شارف ، < حواره مع قناة الجزيرة الإخبارية > ، الحصاد المغاربي ، 20 فبراير 2009 ، الساعة 22 و 40 دقيقة.

النظام الحاكم حسبه ليخرج "جاب الله" من العملية السياسية بقرار إداري من وزير الخارجية جرده من رئاسة الإصلاح لضرورات التوازنات السياسية على مقربة من الانتخابات التشريعية لمايو 2007 [1].

و بالإضافة إلى سيطرة الإدارة فإن انحياز وعدم استقلالية القضاء من العوامل التي ساعدت على تحكم السلطة في التوازنات على مستوى الساحة السياسية ، من خلال إقصائها للشخصيات التي لا تساير توجهاتها ، وذلك إما بعزلها من رئاسة أحزابها عبر إصدار قرارات إدارية يدعمها القضاء ، تكون في صالح جماعات المعارضة الداخلية أو الحركات التصحيحية التي صارت عرفا سياسيا في الجزائر ، وهو السيناريو الذي وقع مع "بن فليس" لما كان رئيسا لحزب "جبهة التحرير الوطني" و مع "جاب الله" في "حركة الإصلاح" ، أو كذلك برفض ملفات بعض المترشحين البارزين للانتخابات الرئاسية كما سبق تبيانه ، مما أفرغ العملية السياسية من محتواها و جعل نتائج الانتخابات محسومة سلفا ، وصيّر مرشحي الرئاسيات مجرد دمى أو أرانب انتخابية في تعبيرات الصحافة.

و يرى "عبد الرزاق مقري" أن من أسباب هذا الوضع لجوء السلطة إلى تزوير الانتخابات إلى درجة تسببت في يأس واعتزال بعض النخب المعارضة وعزوف جماهير الناخبين مثلما حصل في الانتخابات التشريعية سنة 2007 ، التي لم تتجاوز فيها نسبة المشاركة 36% من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية[2].

و من العقبات التي تواجهها النخبة السياسية المعارضة التي من شأنها العمل على تحقيق انتقال ديمقراطي بالجزائر ، قلة قنوات الاتصال و ضيق الفضاء الإعلامي نتيجة احتكار السلطة للإعلام الثقيل المرئي و المسموع وتسخيره لخدمة مشاريعها و تلميع صورتها ، مقابل حرمان المعارضة من استخدام هذا المجال العمومي كما يفترض للتواصل مع الرأي العام ، في حين لم تتمكن الصحافة المكتوبة من أن تكون البديل ، فرغم أنها عرفت منذ 1989 تعددا في العناوين وتنوعا من حيث المضامين بانتشار الصحف الخاصة و المتخصصة ، بقيت حريتها بالنسبة للكثيرين مجرد شعار و عددها محض مظهر ، بسبب الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها ، إذ تجد نفسها عموما بين مطرقة تكاليف الطباعة و التوزيع و ديونها الكبيرة من هذه الناحية ، وسندان الانصياع لرغبات السلطة و الارتماء في أحضان دوائر النفوذ والمال ، لكن انتشار أجهزة استقبال البث الفضائي و استعمال مختلف تكنولوجيات الاتصال الحديثة في الوقت الراهن

---

[1] مقري ، مرجع سابق ، ص 9.

[2] نفس المرجع ، ص 9 ، 19.

، قد يخلق حسب البعض مخرجا من هذا العائق المرتبط بالجمود الذي تعرفه الساحة الإعلامية في الجزائر ، لما يتيحه من قدرة على التغلغل وسط المجتمع ، وإمكانية لتجاوز الرقابة التي تفرضها السلطة[1].

و بالإضافة إلى ممارسة السلطة للإقصاء والتضييق على المعارضة من خلال القيود السابقة ، فإن لجوءها الواضح إلى أسلوب الترغيب و شراء الذمم أو الزبونية ، يمكن احتسابه أيضا مع العوائق التي تواجه قوى الضغط و التغيير الحقيقية داخل المجتمع ، إذ يؤدي إلى تمييع و تفريغ العمل السياسي من محتواه ، باستقطاب عدد من الأحزاب (أحزاب التحالف) و الجمعيات ، بالإضافة للمركزية النقابية ، من قبل السلطة و تجنيدها سياسيا لخدمة مشاريعها مقابل امتيازات وتسهيلات مختلفة ، و أبرز مثال على ذلك المساهمة الفعالة لهذه الأطراف في تعديل الدستور الأخير(2008) ، إذ تم تمرير هذا المشروع على البرلمان الذي تحوز أحزاب التحالف على أغلبية مقاعده ، وبعد ذلك في فوز الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" بعهدة رئاسية ثالثة ، من خلال تنظيم مهرجانات و مواكب التأييد عبر القطر الوطني.

فمثل هذه التنظيمات الحزبية ، الجمعوية والنقابية ، تشكل واجهة لنظام يسعى لاكتساء مظهر ديمقراطي ، كقوى ضاغطة وهمية تقوم مقام القوى الحية الحقيقية التي يتم قطع الطريق أمامها وإقصاؤها ، وهي حسب "فضيل دليو" : << تتمحور حول رجل أو مسمى ديني أو تاريخي أو جهوي ... ، وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي مظهري يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية ، و على استعداد لوضع زعيم واحد من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز الانتفاع كي يقدر على إعادة توزيع ما يقبض ، ويدعم الفريق الذي أنشأه أو يقف وراءه >>[2].

فأغلب الفعاليات و السياسيين في المجتمع حسب رأي "محمد هشماوي" يجدون أنفسهم بين خياري تحقيق بعض المكاسب الضيقة بالدخول في لعبة السلطة ، أو التعرض للتهميش و خسارة كل شيء في حال البقاء في المعارضة ، فدخول البرلمان والمجالس المحلية بالنسبة للكثيرين يعد فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الاحتكاك بمراكز القرار و جماعات النفوذ و تكوين شبكة علاقات لتبادل المنافع و الاستفادة من الريع[3].

---

[1] قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص140، 193، 194، و أيضا:
Ratiba Hadj-Moussa, “New media, community and politics in Algeria”, Media, Culture & Society, Vol. 25, N° 4, 2003 , p 435.

[2] دليو، مرجع سبق ذكره ، ص 175 ، 176.

[3] Mohammed Hachemaoui,"La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et prédation (1997-2002)", p 42,46.

كما تسعى الأحزاب و الجمعيات وراء الدعم المالي و العيني الذي تحصل عليه من الدولة لقاء نشاطاتها (عقارات لإقامة مقرات وطنية ومحلية ، 200 ألف دينار جزائري سنويا عن كل نائب برلماني ، 15 مليون دينار جزائري لكل مترشح للانتخابات الرئاسية ، التعويضات المالية للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب)[1] ، وهذه المزايا تحرم منها المعارضة في الغالب التي يقطع الطريق أمامها و تتعرض للتضييق فلا تحصل إلا على نتائج هزيلة في الانتخابات ، و أحسن مثال على ذلك ما وقع لحركة "الإصلاح" بعزل زعميها "عبد الله جاب الله" و تشجيع الانشقاق داخلها قبيل الانتخابات التشريعية في2007 ، حتى لا يفسد هذا الحزب وزعيمه الذي كان رقما معتبرا في الساحة السياسية قبل ذلك أغلبية التحالف الرئاسي ، و كانت النتيجة أن حصل الإصلاح على ثلاث مقاعد برلمانية فقط.

و في ضوء المعطيات السابقة يمكن القول أن الزبونية السياسية هي نتاج لممارسات السلطة من جهة ، لكنها من جهة أخرى قائمة على وجود قابلية اجتماعية بصفة عامة ولدى النخب بصفة بشكل خاص ، وتفسير هذه الظاهرة قد يكون مركبا مرتبطا بمعطيات متنوعة اقتصادية ، اجتماعية ، و ثقافية كذلك تتمثل أساسا في انتشار البنى و الروابط التقليدية في مقابل تأخر التحديث و المدنية[2] ، كما أشير إليه سابقا ، حيث يعتبر "هشماوي" أن هناك تداخلا و تكاملا بين زبونية الدولة و زبونية المجتمع في الجزائر[3].

و من السلبيات التي تتخبط فيها النخبة المعارضة في الجزائر ذات الصلة بهذا الواقع الاجتماعي ، و التي تقف عقبة أمام قيامها بأدوار سياسية مؤثرة ، و العمل بفعالية على تحقيق انتقال ديمقراطي ، انحصار نشاط و تمثيل بعضها في نطاق جهوي ، وهو ما يعكسه مثلا أقدم حزب معارض "جبهة القوى الاشتراكية" ، إلى جانب الصراعات الدائرة داخل تنظيماتها حول التلاعب و الفساد المالي ، إذ تعاني أغلبية الأحزاب في الجزائر من توترات داخلية و تعرف حركات تصحيحية لهذا السبب ، وكذلك بفعل الخلافات حول طريقة التسيير و النزاعات على الزعامة ، و هو ما يعزى إلى غياب الديمقراطية الداخلية ، في ظل سيطرة رؤساء و قادة هذه الأحزاب و نزوعهم إلى شخصنتها ، مع غياب التداول و التشارك في إدارتها واتخاذ قراراتها الحاسمة ، مما جعل هذه التنظيمات تعكس وتعبر عن شخصيات أكثر من تمثيلها لتشكيلات وجماعات

---

[1] دليو ، نفس المرجع ، ص 176.

[2] أنظر المنصف وناس < تنسيقية العروش بالجزائر والقيادات الشعبية و الاجتماعية بليبيا : أزمة النخب أم التحديث > في زايد وعروس ، مرجع سبق ذكره ، ص201 ، 205.

[3] Hachemaoui, Ibid, p 70.

سياسية ، وهو ما سهل تعامل السلطة معها من هذا المنطلق الشخصي[1] ، حيث يكفي استمالة الزعيم لجر الحزب إلى فلك السلطة ، أو ضرب رأس الحزب ليتهاوى جسمه بالكامل.

و يمكن القول تلخيصا للمعطيات السابقة ، أن النخبة السياسية التي لا تعيش في حمى السلطة و بين أحضانها في الجزائر ، تعترضها عقبات مختلفة من تدبير النخبة الحاكمة بالأساس ، فالدستور يخول رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تمكنه من تركيز السلطة و تهميش المؤسسات الأخرى في مقدمتها البرلمان ، ومن الناحية القانونية يخضع النشاط السياسي لحصار و رقابة مفروضة بموجب حالة الطوارئ ، كما تقع التنظيمات الحزبية و الجمعوية من حيث تشريع وجودها و عملها ، تحت طائلة قوانين تعرضها على مصفاة الإدارة المحتكمة لمصالح السلطة ، و التي يتعزز دورها في هذا المجال بانعدام حيادية القضاء الذي غالبا ما يرجح كفة الموالاة على حساب المعارضة ، زيادة على ذلك فإن الفضاء الإعلامي لا يتيح قنوات تكفل للمعارضة الوصول إلى الرأي العام ، بفعل احتكار السلطة للإعلام الثقيل من جهة ، و ضعف إمكانيات الصحف المستقلة من جهة الأخرى ، ما جعلها عرضة للابتزاز و التوظيف من قبل دوائر النفوذ والمال.

كذلك فإن لجوء السلطة إلى التجنيد السياسي لقوى حزبية و جمعوية خدمة لمشاريعها مقابل امتيازات مختلفة يؤدي إلى تمييع العمل السياسي وإبطال دور المعارضة ، والسبب في ذلك وجود قابلية لدى جانب من النخبة لامتهان الزبونية و تبادل المنافع ، سواء مع السلطة أو مع جماعات أخرى داخل المجتمع ، ما يمكن إرجاعه لعدة عوامل على رأسها طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع بشكل عام و لدى النخبة بصفة خاصة ، حيث تظهر الحاجة لتحديث معايير الانتماء و أنماط الروابط ، و كذا التزام القيم الديمقراطية في سلوك و تعامل النخبة السياسية المعارضة ، وبهذا تتجاوز سلبياتها ، و تكتسب قدرة على مواجهة العوائق الموضوعية التي تعترضها ، و تتمكن من العمل بفعالية على إحداث التغيير داخل المجتمع و تحقيق الانتقال الديمقراطي.

[1] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 126.

المبحث الثالث: دور النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر : الرهانات و الآفاق

إن انتقال الجزائر منذ سنة 1989 من نظام سياسي قائم على الأحادية ، إلى نظام جديد يعترف دستوريا بالتعددية و يقر بالحريات و الحقوق الأخرى التي تكفلها الديمقراطيات الغربية ، لم يسفر قياسا بالواقع عن قيام ديمقراطية حقيقية ، أو تحقيق انتقال ديمقراطي بمعناه الذي أعرب عنه في مراحل متقدمة من هذا البحث ، ذلك أنه لم يؤدي إلى إرساء التداول السلمي على السلطة عبر آلية انتخاب حرة و نزيهة ، إذ تمت إعاقة الديمقراطية و الشرعية الانتخابية مباشرة مع بداية التجربة عبر الانقلاب الذي وقع في 1992 ، و مع العودة إلى العمل بالدستور و الانتخابات منذ منتصف التسعينيات ، ظهر جليا أن ما حدث تحول شكلي بادرت إليه النخبة الحاكمة لتجاوز مأزق الشرعية ، أفضى إلى شكل مستحدث للتسلطية أو ما يطلق عليه الخبراء نظاما هجينا ، ظاهره ديمقراطي و باطنه استبدادي ، فالتعددية القائمة لا تعدو أن تكون مظهرية بحكم الخناق المسلط على المعارضة ، و بفعل تجنيد السلطة لعدد من الأحزاب و الفعاليات السياسية لتسويق خطاب أحادي من جانبها ، مما أبقى المشاركة السياسية شكلية هي الأخرى تعتمد أساسا على التعبئة و تقتصر على المناسبات ،بسبب تقزيم و تقاعس المؤسسات و القنوات الرسمية التي تكفلها ، فهي تتسم بشكل عام بطابع المهرجانات و بإثارة الصخب الإعلامي ، و تظهر خاصة في شعائر و طقوس المباركة و المبايعة للسلطة.

فالانتخابات على سبيل المثال فقدت كما يبدو مصداقيتها لدى المواطنين المشكلين للوعاء الانتخابي ، كآلية للتعبير عن الاختيار الشعبي و وسيلة للتغيير السياسي ، و لا أدل على ذلك من المشاركة الضعيفة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 و التي لم تبلغ 40% ، رغم جهود و مساعي السلطة في كل مرة لدفع الناخبين لإجراء الاقتراع ، بالإضافة إلى تصاعد ظاهرة التصويت الأبيض أو الملغى و دلالتها المحتملة على المغزى السابق (عدم وضع أي ورقة في الظرف ، أكثر من ورقة ، تعديلات بالكتابة ، الرسم ، أو التمزيق) ، و هو ما كان من قبل أزيد من مليون ناخب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة[1] ، و هذا بالنظر إلى كون النتائج محسومة سلفا بسبب إقصاء الأطراف و الشخصيات السياسية القادرة على المنافسة ، و التي أصيبت بحالة من اليأس و انسحب كثير منها أو بات يقاطع العملية السياسية برمتها ، ففي السباقين الانتخابيين الأخيرين على رئاسة الجمهورية لم يعد يتقدم أو يقدم لمنافسة الرئيس المترشح لعهدة جديدة ، إلا أشخاص لا يرجى لأسباب مختلفة وصولهم إلى الرئاسة ، أهمها ضعف شعبيتهم

[1] يومية النصر ، السبت 11 أفريل 2009 ، ص 5.

نتيجة حداثتهم أو قلة ظهورهم في المشهد السياسي لإطلالهم فقط في المواعيد الانتخابية ثم اختفائهم و غياب صيتهم بعدها ، و كذا تمثيلهم لأحزاب صغيرة وجودها ضئيل في البرلمان.

و عليه يمكن القول بأن الجزائر ماتزال بحاجة إلى تحقيق انتقال ديمقراطي ، و إن كانت قد شهدت في حقبة التعددية انفتاحا سياسيا نسبيا ، سمح بممارسة و لو محدودة و مشوهة غالبا للحقوق و الحريات السياسية التي تقتضيها الديمقراطية ، و بالرغم من أن عملية الانتقال ذات طابع مرحلي تدريجي ، قد تأخذ وقتا طويلا لتبلغ مرحلة تعزيز و ترسيخ ممارسة الديمقراطية ، و هذا لكون النظام السياسي الذي نشأ بعد 1989 قام على ما يسمى بدستور المنحة ، فقد ولد من رحم النظام السابق و بمبادرة من نخبته الحاكمة ، مما جعله خاضعا لرؤيتها فلا يخرج عن المرامي و الحدود التي ترسمها له ، إذ فضل أصحاب القرار السياسي بالجزائر على ما يبدو انتقالا متحكما فيه ، بحيث لا يتجاوز ديمقراطية الواجهة التي تتيح للنظام آليات و طرقا جديدة للحصول على الشرعية من ناحية ، و تبقي على نفوذهم و سلطتهم داخله من ناحية أخرى ، و هي الحقيقة التي تستشف من توقيف المسار الانتخابي في 1992 ، و من الوضع السياسي الراهن كما سبق توصيفه.

و بذلك فإن أمل الانتقال الديمقراطي للجزائر متعلق بوجود نخبة سياسية معارضة تتبنى إقامة الديمقراطية كمشروع سياسي ، و كقيم و معايير تحكم نشاطاتها و تعاملاتها السياسية ، و تتجاوز حالة الضعف البنائي و الوظيفي التي تعانيها الحركة الديمقراطية ، لتكتسب قوة ضغط في مواجهة السلطة ، و تتمكن بالتالي من التوصل إلى عقد صفقة أو ميثاق سياسي يجمع مختلف القوى و التيارات السياسية و يراعي توجهاتها و مصالحها ، لتسلم الديمقراطية الناشئة من النزاعات و الصراعات المدمرة و الدموية كما وقع في عشرية التسعينيات ، و لتكون قادرة على الاستمرار نحو ترسيخها و استقرارها ، فمرحلة القرار كما يسميها "دانكورت روستو" (D. Rustow) حاسمة بالنسبة لعملية الانتقال و تحديد مستقبل الديمقراطية ، حيث أن تجسيد توافق النخب على الاحتكام لقواعد الديمقراطية و على مرجعيتها و ضوابط ممارستها الفكرية و الثقافية في إطار دستور تضعه جمعية منتخبة حرة كما يدعو "علي خليفة الكواري" ، و الحرص على إجراء انتخابات حرة و نزيهة ، يزيد من احتمالات ترسيخ الديمقراطية ، أما في حالة الانتقال بمبادرة من نخبة النظام التسلطي أو إثر سقوط هذا الأخير ، فإن التجربة الديمقراطية تكون مهددة بالانتكاس أو بالخروج عن مسارها المثالي إلى ديمقراطية الواجهة.

و على هذا الأساس و في إطار هذه الرؤية ، يتم التعرض في هذا المبحث لدراسة و قياس الدور الذي تقوم به النخبة السياسية المعارضة بالأخص فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية أو تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر.

المطلب الأول: النخبة السياسية و تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر: المواقف و الفعل السياسي

إن دور النخبة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي يتباين بين السلب و الإيجاب بحسب اتجاهات فئاتها و تشكيلاتها المختلفة و مواقفها من الديمقراطية و من النظام السياسي القائم ، فهو يتبعها بدرجة كبيرة ، و إن كان ذلك لا يمثل حتمية ، ففي حالة الجزائر تظهر الباحثة "إيزابيل فيرنفيلز" (I. Werenfels) ، أن جل الشخصيات النخبوية التي قامت بمحاورتها حتى القريبة منها من دائرة القرار و العاملة في دواليب النظام ، تحمل أفكارا و حلولا ديمقراطية هامة لطريقة تنظيم عمل الدولة و سير المجتمع ، لكنها لا تتناسب كما يبدو مع مسالكها و تصرفاتها[1].

و في سياق تناول العلاقة بين طبيعة المواقف النخبوية و فعلها السياسي المؤثر على عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، يمكن الرجوع إلى المرحلة الانتقالية الأولى الممتدة من انتفاضة أكتوبر إلى غاية إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في 1992 ، حيث يمكن تسليط الضوء على العلاقة بين توجهات و ديناميكيات النخبة و تعثر التجربة الديمقراطية.

و هو ما يعكسه مثلا تحليل "جون ووتربوري" (John Waterbury) ، المستند إلى طرح كل من "روستو" (D. Rustow) ، و خصوصا "آدم برزيفورسكي" (Adam Przeworski) ، و كلاهما يرى أن الديمقراطية تنبعث عن تنافس و مساومات بين أطراف يتوافقون على الالتجاء إليها كخيار تكتيكي يجنبهم الخسارة المطلقة ، و ليس لكونها اعتناقا فلسفيا ، ما يعني إمكانية قيام الديمقراطية دون ديمقراطيين في وجود تصادم للمصالح ، و هو الوضع القائم في نظر "ووتربوري" في الشرق الأوسط* و في حالة الجزائر التي يأخذها كمثال ، و هذا خلال المرحلة المحددة آنفا ، إذ يحتمل أن الظروف تغيرت نسبيا في الوقت الحالي مع تحول الديمقراطية إلى شعار ترفعه مختلف الحساسيات السياسية ، لكنه يعتبر أن الإسلام السياسي يشكل تحديا للنظرية السابقة ، و التي يركز "برزيفورسكي" في تبريرها على القيم و الامتيازات

---

[1] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5588 ، 27 مارس 2009 ، ص 2.

* يبدو أن "ووتربوري" يقدم تعريفا للشرق الأوسط يقارب ذلك المعتمد في هذا البحث: الشرق الأوسط الكبير أو مجمل الدول العربية.

المادية ، حيث أن الإسلاميين يولون أهمية أكبر للسيطرة على منظومة القيم و مؤسسات الثقافة الجماهيرية حسب "وونربوري" ، و هم يستهدفون من وراء المشاركة في العملية الديمقراطية تغييرا جذريا لا يقف عند إزاحة الأشخاص ، بل أيضا الوثائق و النصوص الجوهرية للنظام القائم التي تحرم الدين من اقتحام السياسة ، الأمر الذي يجعل التوصل إلى حل وسطي على أساس نفعي براغماتي عسيرا جدا [1].

و قد أعطى بعض من قادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجزائر الذين شكلوا أهم قوة معارضة في تاريخ البلاد ، بتمكنهم من تكوين قاعدة شعبية واسعة و تحقيق فوز كاسح في الانتخابات البرلمانية في دورها الأول سنة 1991 ، الانطباع بأنهم سيسيطرون على السلطة في حال الوصول إليها ، بتعبيرهم عن موقف معارض للديمقراطية ، إذ اعتبرها "علي بلحاج" << نظام كفر يتنافى و روح الشرع الإسلامي >>[2].

و بهذا أثارت "جبهة الإنقاذ" تخوفا لدى القوى السياسية الأخرى داخل السلطة و خارجها ، من لجوئها إلى الانقلاب على الديمقراطية بعد وصولها للحكم ، و الوقوع في الشمولية بحظر و مصادرة أي وجهة نظر مخالفة لها ، رغم أن هذا الحزب لا يملك في نظر منتقديه أن يحتكر الخطاب الديني ، و لا أن يدعي تقديم حقيقته و جوهره ، فبرنامجه لا يمثل سوى قراءة و تأويل خاص للنصوص الشرعية ذات الطابع الرمزي ، و التي تحتمل الخلاف في تفكيك رموزها و تحديد دلالاتها بالنسبة لكثير من المسائل غير المحسومة بنص صريح ، و من ذلك ما يتعلق بقضية الحكم التي تخضع لتوجيهات و إرشادات عامة كالعدل و المساواة و الشورى ، و التي تحتمل الاجتهاد في سبل و آليات تحقيقها كما يجادل البعض ، و عملية الاجتهاد و تأويل النصوص تتطلب دراية بعلوم الدين و اطلاعا على العلوم الحديثة و تحكما في اللغة ، فهي ليست في متناول عموم الناس ، و أهلها هم الخاصة من المشهود لهم بالعلم[3] ، لاسيما و أن "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" كأغلب حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي حسب "ثناء فؤاد عبد الله" تتميز بضعف الإنتاج الفكري و التأصيل و الاجتهاد الديني ، حيث كان كتاب

---

[1] جون ووتربوري ، < إمكانية التحرك نحو اللبرالية السياسية في الشرق الأوسط > ، في غسان سلامة محررا ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 93-95 ، 99.

[2] عزمي بشارة ، < مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التدين > ، في غليون و آخرون ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 ، و كذلك خميس حزام والي ، المرجع السابق ، ص 220.

[3] عنصر العياشي ، عبد الرزاق جلالي ، < العنف ، الديمقراطية و المثقف > ، في العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 ، 33.

"عباس مدني" الموسوم "أزمة الفكر الحديث و مبررات الحل الإسلامي" المصدر الأساسي لبرنامجها[1].

و قد كان التوجس من نوايا الإنقاذيين ، بالنظر لما أظهره بعض قيادييهم (علي بلحاج) من تعصب فكري ، مبرر العسكريين الذين قاموا بوقف المسار الديمقراطي سنة 1992 ، و الجهات الأخرى التي استجدت و احتفت بصنيعهم ، و في هذه النقطة تبرز رؤى كثيرة مخالفة من ضمنها أن هناك من دافع عن حق "جبهة الإنقاذ" في الحكم ، لأن التنكر للخيار الشعبي يسيء للديمقراطية لأمد بعيد ، و يدعم موقف الراديكاليين على حساب المعتدلين فيفتح باب العنف على مصراعيه كما حصل فعلا ، و ترك الإسلاميين يحكمون هو محك حقيقي لهم و لقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم ، ففشلهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية يجعل شعبيتهم و حكمهم يتداعى في انتخابات أخرى ، و أن خرقهم للدستور و محاولتهم الاستحواذ على السلطة كانت ستعطي مبررا أقوى للجيش للإطاحة بهم في رأي آخر[2].

و في هذا الخصوص يعتقد "جون ووتربوري" (J. Waterbury) أن على أنظمة الحكم في البلدان العربية و الإسلامية كما في الجزائر ، إدخال الإسلاميين بشكل تدريجي و انتقائي في العملية الديمقراطية لإخضاعهم للتدريب و التعويد ، و هذا يقتضي تهميش الراديكاليين و المتطرفين ، و أسلوب القمع قد يكون ناجعا في نظره لأنه قد يفسح المجال للمعتدلين الذين يمكن أن يتعاون معهم الإصلاحيون من رجال الحكم ، و هو التقارب و التحالف المحتمل الوحيد بين طرفي السلطة و المعارضة ، حيث أن "ووتربوري" يؤيد على ما يبدو فكرة أن أسلك السبل لإرساء الديمقراطية يتوقف على عقد ميثاق سياسي بين مختلف الأطراف المتنازعة في المجتمع ، و أفضل الفرص للتوصل لهذا الميثاق تكون برأيه إما في حالة توازن القوى ، أو حين تكون الأطراف غير واثقة من قواها مما يدفعها للموافقة على شروط تقدم أقصى حماية للخاسرين في المنافسة الديمقراطية ، و من بين أسباب نجاح الميثاق المعقود كما يرى التمكن من تحييد العسكريين بأن يضمن ممثلو المعارضة عدم تصفية الحسابات معهم في حال وصولهم إلى السلطة أو ما يسمى "ديمقراطية مع ضمانات" ، حيث أن العسكريين يشكلون القوة التي يستند إليها المتشددون في النظام.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله ، < التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية > ، في منيسى ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص 67.

[2] والي ، المرجع السابق ، ص 220 ، 221.

و في حالة الجزائر سنة 1991 التي يحاول "ووتربوري" من خلالها محاكاة هذه النظرية (انظر الشكل:6) ، تمكن المتشددون من جهة السلطة و الراديكاليون من خارجها من تبرير و فرض مواقفهم ، و لم يتم التوصل إلى أي ميثاق ، نتيجة تعذر التقارب بين جانبي النزاع ، و عدم منح أي ضمانات للعسكريين ، مما أدى إلى النهاية التي آلت إليها التجربة الديمقراطية ، بالالتجاء إلى المواجهة و العنف ، و هذا لا يعني بالضرورة حسبه صدق فرضية "برزيفورسكي" (A. Przeworski) ، بأن الإصلاحيين و المعتدلين لا يملكون قوة سياسية خاصة بهم ، و أنهم يتقربون من المتشددين لاكتساب قوة مساومة مما يؤدي إلى احتوائهم في النهاية ، فوجود الإصلاحيين ما هو إلا نتيجة أصلا لوجود تهديد أنكى من الإصلاح على النظام ، و درجة هذا الخطر و مدى استشعاره داخل السلطة ، و كذلك تماسك أو تشتت المتشددين هو ما يحدد تأثير الإصلاحيين و قدرتهم على الضغط على الجناح الآخر في السلطة[1].

الموجودون في السلطة	خارجها من المتحدين
الشاذلي بن جديد (إصلاحي)	عباس مدني (معتدل)
مولود حمروش (إصلاحي)	علي بلحاج (راديكالي)
سيد أحمد غزالي (متشدد)	
خالد نزار (متشدد)	

الشكل *:6 ممثلو المواقف المعتدلة و المتطرفة في السلطة و المعارضة خلال الفترة الانتقالية بالجزائر (1991)

و يمكن القول أن توجيهات "ووتربوري" (Waterbury) بالنسبة للتعامل مع الإسلاميين ، قد جسدت بحذافيرها من طرف السلطة في الجزائر ، باستخدام القمع ضد "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و حظرها ، مقابل إقحام أحزاب إسلامية أخرى في العملية السياسية ، تعلمت من تجربة "الإنقاذ" و استيقنت أن الحصول على بعض المكاسب هو أفضل من الخسارة المطلقة ، لكن لا شيء ينبئ حاليا بأن هذا الوضع سيفضي إلى ميثاق سياسي ، و أنه سيكون مقدمة لعملية التحرك نحو ديمقراطية حقيقية ، فنجاح النظام في معركته مع الإسلاميين الذين شكلوا أهم معارضة في تاريخ البلاد ، من خلال قمعهم و محاصرتهم و استخدام قوة موازية لهم ، دعم وجوده في مقابل تضاؤل و تشتت الصوت الإسلامي و تراجع وعائه الانتخابي ، مما يجعل الاحتمال الأقرب هو

[1] ووتربوري ، المرجع السابق ، ص 95- 102.

* هذا الشكل من تصميم "جون ووتربوري" ، الذي يرى بأنه لا يمكن الجزم باعتدال "مدني" و راديكالية "بلحاج" ، لكنه صنفهما جدلا (انظر ووتربوري ، نفس المرجع ، ص 95).

بقاء الوضع القائم في ظل تحكم النخبة الحاكمة في الساحة السياسية ، إذ أن الديمقراطية لا تأتي على الأرجح إلا في وجود معارضة قوية قادرة على الضغط على السلطة ، أو حصول توازن للقوى يدفع نحو عقد ميثاق للالتزام بالقواعد الديمقراطية ، التي تضمن عدم تصفية أي طرف للآخر ، و تبقي على فرصة أي من الأطراف في الفوز على رأي "ووتربوري" المحتذي لاتجاه عدد من المنظرين للانتقالات الديمقراطية[1] ، لكن احتمالات قيام الديمقراطية و استقرارها أكبر في حال اعتناقها فكريا من قبل نخبة معارضة تجعلها محورا لمشروعها السياسي و لنشاطها المطلبي و الاحتجاجي ، لا في اتخاذها كمجرد تكتيك و التعويل على عامل الوقت للتعلم و التعويد ، لأن هذا الأخير في حد ذاته قد يؤدي إلى تغيير الانطباع بخصوص جدواها مع تقلب موازين القوة.

فالديمقراطية ليست محض إجراءات و قواعد تحكم اللعبة السياسية ، بل هي أيضا قيم و معايير للالتزام ، و قيام الديمقراطية لا يتوقف على تعهد الإسلاميين فقط بالتقيد بها في حال وصولهم إلى السلطة ، و عدم اعتبار أنفسهم حملة مشروع سياسي سام لا يحتمل المراجعة ، كما يدعي "غسان سلامة"[2] ، لأن العلمانيين و من يسمون أنفسهم ديمقراطيين في البلدان العربية و الجزائر ليسوا في الواقع أحرص عليها ، و لذلك فإن إرساء الديمقراطية لا يكون إلا بالتزام جميع الأطراف السياسية بقواعدها بموجب ميثاق سياسي جامع ، يعكس التوافق على حلول وسطية للخلاف الأيديولوجي خاصة ، بحيث يتحرى هذا الأخير الانسجام مع ثوابت المجتمع و القيم التي يعليها ، و يكون من ناحية أخرى واقعيا متناسقا مع الأوضاع المعاصرة ، منفتحا على التجارب الديمقراطية الرائدة و إيجابياتها ، فالديمقراطية ليست لها وصفة جاهزة يؤخذ بها ، و هي لا توجد من دون محتوى اجتماعي ثقافي ، إذ تعبر عن اتجاهات التشكيلات السياسية و الاجتماعية و أوضاع البنى المجتمعية التي تربطها علاقة تفاعلية بها ، حيث تتأثر بها و تؤثر فيها[3].

و بهذا فإن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم في المجتمعات الإسلامية و العربية على قاعدة فكرية تغريبية تتنكر و تتناقض أحيانا مع بعض القيم و المعايير الثابتة ، كما يتوقف وجودها على خطاب إسلامي معتدل يقبل الاختلاف و التعدد ، المتاح شرعا في كثير من الشؤون الدنيوية

---

[1] نفس المرجع ، ص 94.

[2] غسان سلامة ، < مقدمة : أين هم الديمقراطيون؟ > ، في سلامة محررا ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[3] أحمد منيسى ، < آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب > ، في منيسى محررا ، المرجع السابق ، ص 319 ، و قيرة و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

غير المضبوطة بنصوص قطعية التي يتعلق الحكم بإدارتها ، و يتمكن من تحقيق تقارب فكري مع الديمقراطية على أساس أنها منهج واقعي لتجسيد المبادئ التي يقوم عليها الحكم في الإسلام كالعدل و المساواة و الشورى ، و الابتعاد عن برامج غارقة في المثالية و الشعارات تدعو للرجوع إلى الأصول (الدولة في عهد رسول الله عليه الصلاة و السلام و الخلافة الراشدة) ، دون تحديد الطرق و الآليات العملية الكفيلة بذلك.

يتبين من النقاش السابق أن مواقف و مسالك النخبة السياسية كانت حاسمة في تحديد مصير الديمقراطية في التجربة الجزائرية بداية التسعينيات ، حيث أدت غلبة الاتجاه المحافظ داخل السلطة و الراديكالي خارجها على حساب أصوات الاعتدال ، إلى تغييب إمكانية اللجوء إلى الديمقراطية على الأقل كحل توفيقي و براغماتي يحول دون الخسارة المطلقة لأحد الأطراف ، و اعتماد العنف من الجانبين مع توقيف السير الطبيعي للعملية السياسية الدستورية ، مما أفضى في نهاية المطاف إلى ديمقراطية شكلية أو مقيدة كما يسميها البعض[1] ، تتماشى مع مصالح و تطلعات النخبة الحاكمة أي الطرف المنتصر في الصراع ، و مما لا شك فيه أن العشرية السوداء كما تعرف التي خبرت فيها الجزائر عنفا فكريا و ماديا ، و التي خلقت وضعا جديدا فيما يخص النظام السياسي ، لم تمر دون أن تترك انعكاسات أيضا على ظروف و توجهات النخبة السياسية التي اصطفت حاليا بتياراتها المختلفة في جانبي السلطة و المعارضة ، إذ يظهر أن مختلف الأطراف و التيارات السياسية قامت ببلورة مواقفها بشكل يعبر عن تأثرها المتفاوت و اعتبارها من أزمة البلاد ، و عن قراءتها للمعطيات السياسية الطارئة و تقديرها لأفضل الخيارات المتاحة لها ، مما أدى إلى إعادة تشكيل الساحة السياسية بمقوماتها الحالية.

و يعتقد "إسماعيل قيرة" و زملاؤه أن معظم الفاعلين السياسيين من مختلف التيارات قد مالوا إلى نهج التعقل و الاعتدال[2] ، و تظهر دراسة "إيزابيل فيرنفيلز" (I. Werenfels) للنخبة الجزائرية ، عدم انسجام بل و تناقض المواقف المعلنة مع وجهات النظر الحقيقية ، فبينما يصنف أغلب أعضاء النخبة السياسية أنفسهم ضمن التيار الإصلاحي ، يعتقد 90% منهم أن العنف هو الطريق الوحيد المضمون لتغيير النظام[3].

و هذا التباين مرده إلى أن الموقف المعبر عنه قد يكون إما من باب المبدأ أو الانتهازية كذلك ، فهناك جهات أخذت الدرس من سيناريو بداية التسعينيات ، ليست على استعداد لتحمل خسارة

---

[1] انظر قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 127.

[2] نفس المرجع ، ص 145.

[3] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5588 ،- 27 مارس 2009 ، ص 2.

مطلقة نظير المواجهة ، و تفضل دخول عملية تبادل للمنافع مع السلطة التي فرضت نفسها كأمر واقع بعد حسمها للمواجهة مع الإسلاميين الراديكاليين ، و التي تعمل باستمرار على خلق قوى موازية للمعارضة الحقيقية لإقصاء و تهميش هذه الأخيرة ، لبقائها في الحكم من ناحية ، و التمكن من مواجهة الرهانات المفروضة عليها من ناحية أخرى ، حيث كان عليها أن تعيد الحياة السياسية الدستورية كما وقع منذ 1997 ، و العمل على تحسين صورتها المهتزة لدى الرأي العام العالمي جراء إجهاض العملية الديمقراطية و العنف الدموي الذي وقع ، فمثلما برزت أحزاب و شخصيات إسلامية أظهرت مرونة و استعدادا للتعامل بل و التعاون مع السلطة ، قامت هذه الأخيرة بإقحام هؤلاء في حكوماتها الائتلافية (حركة مجتمع السلم) مع حلفائها من التيارات الأخرى الوطنية و العلمانية.

و تضم المعارضة من جهتها مختلف التيارات السياسية ، لكنها لم تحقق التكتل و التنسيق الذي تعرفه أحزاب السلطة ، و قد تعززت بشخصيات سياسية بارزة من اتجاهات مختلفة أهمها تلك التي انسحبت من سباق الرئاسة في 1999 ، و التي تبنت خطابا نقديا للسلطة ، و أظهرت في كم من مناسبة امتعاضها من ممارسات الأخيرة ، على غرار "مولود حمروش" رئيس الحكومة الأسبق ، و "أحمد طالب الإبراهيمي" الذي حاول تأسيس حزب جديد يجمع التيار العربي الإسلامي (حركة الوفاء و العدل) الذي ترفض السلطة اعتماده ، و الإسلامي "عبد الله جاب الله" الذي لجأ بعد خروجه من "حركة النهضة" إلى تأسيس "حركة الإصلاح" التي جرد من رئاستها بقرار إداري ، و يضاف إلى الشخصيات السابقة "سيد أحمد غزالي" الذي كان رئيسا للحكومة في 1992 و وقف إلى جانب العسكريين ضد "جبهة الإنقاذ" ، حيث أعلن عن تأسيسه لحزب "الجبهة الديمقراطية" الذي لم يعتمد كذلك معتبرا نفسه الأحق بتمثيل الأصوات اللبرالية (العلمانية)[1].

و في حقيقة الأمر ليست الحرب الأهلية كما تسمى في الكتابات الصحفية و الأكاديمية الأجنبية و نتائجها لوحدها ما يشكل القيود و الفرص المؤثرة في تحديد توجهات النخبة السياسية في الجزائر ، و منها بشكل خاص ما يتعلق بمسألة الانتقال الديمقراطي ، فالظروف الدولية مثلا الناجمة عن جنوح القوى المسيطرة في المجتمع الدولي و مؤسساته إلى تعميم و عولمة معايير للديمقراطية أو الحكم الرشيد و حقوق الإنسان ، من المفروض أن تدفع السلطة إلى الانسجام مع

[1] قيرة و آخرون ، نفس المرجع ، ص 127 ، 128.

هذا التوجه ، و تتيح للمعارضة استغلال هذه الورقة للضغط على السلطة لتحقيق مكاسب براغماتية أو معيارية.

و تتضارب مواقف النخبة السياسية في الظرف الراهن من النظام القائم و مدى ديمقراطيته ، و من الحاجة إلى تغييره ، و ضرورة الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية ، و هذا ما يرجع حسب "بومدين بوزيد" إلى الاختلاف الأيديولوجي ، كما يرتبط في تقديره أيضا بالظرف التكتيكي ، أي القرب و البعد من السلطة[1] ، و لعل تأثير العامل الثاني أوضح و أسهل للرصد حاليا ، في ظرف صارت فيه الديمقراطية شعارا لمختلف الأطراف و التيارات السياسية ، لدرجة يصعب معها تمييز من يعتنق الديمقراطية فكريا ممن يستعملها دعائيا و نفعيا ، فأحزاب السلطة تعطي الانطباع دوما بأن الديمقراطية في الجزائر بحال جيدة و تسير نحو الأفضل ، لكن معطيات الواقع السياسي لا تسعف كثيرا ادعاءاتها ، و تؤدي بعدد من الشخصيات السياسية و قادة الأحزاب المعارضة من مختلف الاتجاهات إلى إبداء وجهة نظر مخالفة تماما ، و يجد هؤلاء في الصحافة المكتوبة المجال للتعبير عن رؤيتهم التي تشذ عن طرح السلطة ، حيث يمكن من خلالها استقاء مواقفهم التي أدلوا بها مثلا في إطار ردود الفعل على التعديل الدستوري الأخير و العهدة الثالثة للرئيس "بوتفليقة".

و يلاحظ أن بعضا ممن ينتقدون وضع الديمقراطية في الجزائر حاليا ، سبق و أن شغلوا مواقع في النظام الحاكم قبل أن يغادروه طوعا أو كرها ، و من بينهم "سيد أحمد غزالي" الذي بات يرفض أن يصنف ضمن النظام ، معتبرا أن المناصب التي تقلدها كانت في سياق تأديته لخدمة عمومية كإطار في الدولة ، و لدى استضافته في ندوة صحفية بيومية "الخبر" ، انتقد غزالي النظام و شكك في مصداقيته واصفا الانتخابات الرئاسية بالمسرحية ، و رأى أن المطلوب إحداث تغيير سياسي جذري بحيث يقام ارتباط وثيق بين تولي السلطة و الالتزام بالمسؤولية بموجب القانون[2].

و نفس وضعية "غزالي" يعكسها رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بن بيتور" ، الذي يرى أن النظام يرفض التداول على السلطة ، و يغلق أبواب المشاركة السياسية و قنوات الاتصال بالمواطنين ، مما يجعل العمل السياسي شبه مستحيل ، و هي سمات لنظام غير ديمقراطي يحتاج إلى تغيير ، و يحذر من استدامة التسلط و نهب الريع الذي يؤدي حسبه إلى وهن الدولة تمهيدا لتفسخها[3].

---

[1] بومدين بوزيد ، < الجزائر : التجربة الديمقراطية و عوائق الانتقال > ، في الكواري محررا ، الشطي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 232.

[2] يومية الخبر ، السنة 19 ، العدد 5479 ، 18 نوفمبر 2008 ، ص 4.

[3] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5606 ، 14 أفريل 2009 ، ص 3.

و ينتقد النظام القائم كذلك من قبل ممثلي حزبين علمانيين يتبنيان المطالبة بالحقوق الثقافية للبربر ، و يتمركزان نشاطا و تمثيلا بالأساس في منطقة القبائل ، ففي تقدير "سعيد سعدي" رئيس حزب "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" النظام السياسي الحالي لم تعد له الكفاءة لإيجاد حلول للتحديات الراهنة ، و يعتقد بأن هناك حاجة لإيجاد بديل له على أساس التوافق بين مختلف الأطراف في الساحة السياسية[1] ، أما "كريم طابو" السكرتير الأول لحزب "جبهة القوى الاشتراكية" فيرى أن نظام الحكم في الجزائر يعمل خارج المؤسسات الدستورية الرسمية ، الحكومة و البرلمان و حتى الرئاسة ، و أعلن في حوار أجرته معه يومية "الخبر" بأن حزبه على استعداد للمشاركة في أي مبادرة أو مسعى للوصول إلى ديمقراطية حقيقية[2].

و بدوره يرى الإسلامي "عبد الله جاب الله" الرئيس الأسبق لحركة "الإصلاح" أن النخبة الحاكمة في الجزائر تتكون من فئتين ، أولاهما صاحبة القرار الحقيقي حسبه و تضم من وصفهم بالعلمانيين الحاملين لمشاريع العولمة و التغريب ، و الفئة الثانية تتمثل في نخب نفعية مائعة يستعملها أصحاب القرار لتنفيذ مشاريعهم ، و يجادل بأن كلا الفئتين تشكلان خطرا على الدولة الجزائرية سلطة و شعبا ، لأنهما تقفان حائلا أمام إقامة التداول على السلطة و تحقيق الديمقراطية[3].

و في نظر "عبد الحميد مهري" الذي يعد من أبرز الشخصيات السياسية المعارضة ذات التوجه الوطني ، فإن أزمة 1992 مكنت النظام الحاكم من العودة إلى الأحادية في ثوب التعددية ، و عليه فهو يرى من جهته بأن من الضرورة إحداث تغيير سياسي حقيقي بالجزائر[4].

و يمكن القول تعقيبا ، أن الأزمة السياسية التي بدأت بتدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي في 1992 ، أدت حقيقة إلى منع حدوث تغيير جوهري لنظام الحكم ، و مكنت السلطة من السيطرة و التحكم في توازنات الساحة السياسية بعد دحر الإسلاميين الراديكاليين ، بحظرهم سياسيا و تطويقهم أمنيا ، لكن هذه التجربة تعتبر من العوامل الرئيسية لتعديل الخطابات و المواقف السياسية المعلنة و ميلها للاعتدال و النهج السلمي ، و تحديد انتماءات التشكيلات السياسية و تحالفاتها ، و تحول الديمقراطية إلى شعار ترفعه السلطة و المعارضة و مختلف التيارات

---

[1] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5588 ، 27 مارس 2009 ، ص 2.

[2] الخبر ، السنة 18 ، العدد 5439 ، 30 سبتمبر 2008 ، ص 2.

[3] الخبر ، السنة 18 ، العدد5361 ، 1 جويلية 2008 ، و أيضا الخبر ، السنة 19 ، العدد 5539 ، 31 جانفي 2009 ، ص 5.

[4] الخبر ، السنة 19 ، العدد 5553 ، 16 فيفري 2009 ، ص 3.

السياسية ، حيث برزت ظاهرة إيجابية غير مسبوقة ، تتمثل في إجماع المعارضة الحالية برموزها و اتجاهاتها على حتمية تغيير النظام القائم ، و ضرورة إقامة ديمقراطية حقيقية كبديل له ، مع أنها تبقى عاجزة عن تحقيق التنسيق و ترجمة هذا التوجه إلى مبادرة أو حركة سياسية و تجسيده عمليا.

المطلب الثاني: تقييم دور النخبة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر

إن وجود معارضة سياسية قوية هو ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق مسار سياسي للانتقال الديمقراطي ، و في حالة الجزائر يقدم ممثلو المعارضة باختلاف انتماءاتهم و تياراتهم الفكرية خطابا إيجابيا ، بانتقاد الوضع السياسي القائم ، و المطالبة بإقامة ديمقراطية حقيقية ، و الإعلان عن التزام النضال السلمي ، إذ أن "رفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها" من أهم البنود التي توافقت الأحزاب و التشكيلات السياسية على الامتثال لها في إطار المبادرات لحل أزمة البلاد تحت مضلة السلطة (ندوتا الوفاق الوطني : فبراير 1994 ، و سبتمبر 1996) ، أو خارجها (عقد روما الذي وقعته أهم أحزاب المعارضة في مقدمتها الجبهات الثلاث : الإنقاذ ، التحرير ، القوى الاشتراكية)[1].

لكن المعارضة تعاني ضعفا من حيث الفاعلية و التأثير السياسي ، و هذا راجع من ناحية إلى القيود المؤسساتية و القانونية و العملية المفروضة من قبل السلطة ، و من ناحية أخرى لما تعانيه هي في حد ذاتها من سلبيات يمكن استخلاصها من التحليل السابق لوضع النخبة في الجزائر ، و من أهمها :

- ضعف المبادرة السياسية بوضع مشاريع تتضمن الأسس الفكرية ، و الاستراتيجيات و الخطط العملية ، التي توجه النشاط السياسي الميداني من قبل النخبة السياسية المعارضة لتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية ، إذ يكتفي ممثلو المعارضة غالبا بردات الفعل على مشاريع السلطة ، و الظهور الظرفي بمناسبة حدث سياسي أو موعد انتخابي.

- غياب التنسيق للمواقف و الجهود بين المعارضة ، و التكتل لتكوين قطب سياسي قوي قادر على مواجهة السلطة ، و بالتالي الضغط عليها و مساومتها لإقامة تعاقد سياسي جديد يكفل الاحتكام إلى قواعد الديمقراطية ، رغم تراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين مختلف التيارات

[1] قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص 306.

السياسية ، و نزوعها للتعايش و العمل بمبادئ النقاش و التراضي و التوافق ، و هو ما يستدل عليه بخبرات التقارب في إطار السلطة (التحالف الرئاسي) و المعارضة (عقد روما)[1].

- قلة تواصل النخبة السياسية المعارضة مع جماهير الشعب ، المنحصر فقط في مناسبات سياسية كالانتخابات ، و انعزال جانب منها في مجال إثني-جهوي ، مما أدى إلى محدودية دورها في تأطير المواطنين و تعبئتهم للوقوف في جانبها و دعم توجهاتها ، و على رأسها تحقيق الانتقال الديمقراطي.

- عدم التزام النخبة السياسية المعارضة عموما بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها ، و كقيم و معايير مدنية حديثة لسلوكياتها و ممارساتها السياسية ، رغم بعض الملامح الإيجابية التي ظهرت على الأقل في مستوى الخطاب ، مما يضر بمصداقيتها و يفتح المجال للتشكيك في مواقفها و أهدافها المعلنة.

و يستخلص من المعطيات السابقة ، أن المعارضة السياسية التي من المفروض أنها صاحبة المصلحة و المسؤولية عن إيجاد حركية سياسية مفضية إلى الانتقال الديمقراطي ، و رغم ما تظهره في الحالة الجزائرية من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة ، فإنها و لأسباب موضوعية و ذاتية محدودة الفعل و التأثير السياسي ، مما يجعلها غير قادرة لحد الآن على الاضطلاع بدور فعال في إقامة الديمقراطية.

[1] نفس المرجع ، ص 313 ، 314.

المطلب الثالث: مداخل تفعيل دور النخبة السياسية و مستقبل الديمقراطية بالجزائر

تحتاج النخبة السياسية المعارضة بالجزائر التي تدعي بأن إقامة ديمقراطية حقيقية يأتي على رأس مصالحها و غاياتها ، إلى مراجعة ميكانيزمات و أساليب عملها من أجل التمكن من مواجهة العوائق التي تفرضها السلطة ، و تفعيل دورها في التغيير السياسي و تحقيق الانتقال الديمقراطي ، و يمكن تحديد أهم المتطلبات التي تكفل لها ذلك فيما يلي :

- يعتقد "برهان غليون" أن من أهم مداخل تفعيل الحركة الديمقراطية في الوطن العربي ، و هذا ينطبق على الجزائر ، بلورة مشروع فكري و سياسي حقيقي لإحداث التغيير الديمقراطي ، و العمل على تكوين عمق شعبي و تعبئة قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع[1].

- و يرى "خير الدين حسيب" أن التغيير الديمقراطي في الوطن العربي يتوقف على قيام كتلة تاريخية تجمع مختلف التيارات السياسية ، لأنه لا يمكن لأي تيار سواء الإسلامي أو الوطني أو العلماني في حالة الجزائر أن يعمل بمفرده على إقامة الديمقراطية ، التي تحتاج إلى حصول توافق بين هذه التيارات على الالتزام بقواعدها ، و وضع مشروع سياسي يجمع بينها و يتجاوز ما يفرقها ، تستند عليه في مطالبة السلطة و الضغط عليها للوصول إلى ديمقراطية حقيقية[2].

فقيام الديمقراطية مرتبط حسب "علي خليفة الكواري" بتوافق التيارات و القوى التي تنشد التغيير على مفهومها و توضيح مضامينها ، بهدف تأسيسها في الفكر و تأصيلها في الثقافة ، ليكون بالإمكان تبنيها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي و العام[3] ، و يستوجب تحقيق الانتقال الديمقراطي أيضا تكتل هذه القوى من مختلف الاتجاهات و تكاثف جهودها ، و مزاوجة العمل الفكري بالميداني ، و تجميع مؤيدي مشروعها من مختلف المستويات و المراكز الاجتماعية حتى من داخل النظام و الجيش إن وجدو ، لتكون قوة تغيير حقيقية.

- و من أهم مقومات نجاح الحركة الديمقراطية أن تكون هي في حد ذاتها ملتزمة بالديمقراطية أو مخلصة لها بتعبير "لينز" (J. Linz) فكرا و عملا ، لا أن تتخذها مجرد شعار أو تستعملها على نحو براغماتي نفعي.

و هذه المتطلبات تمثل أساس نجاح أي حركة ديمقراطية ، و لا مناص من التقيد بها من قبل المعارضة السياسية الراهنة في الجزائر من أجل تفعيل دورها في تحقيق الانتقال إلى

---

[1] برهان غليون ، < الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة > ، في غليون و آخرون ، حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 257 ، 258.

[2] خير الدين حسيب ، مرجع سابق ، ص 19 ، 20.

[3] علي خليفة الكواري محررا ، الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 102.

الديمقراطية الحقيقية التي تجمع على المطالبة بها.

و قد أجاد "الكواري"[1] تلخيص شروط نجاح الحركة الديمقراطية ، و المتمثلة حسبه في مدى قدرتها على بلورة قواسم وطنية مشتركة و اتفاق فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي تطالب بتطبيقه ، و أيضا مدى اتساع تمثيلها و ممارسة الديمقراطية داخلها ، و انضواء القوى الفاعلة التي تنشد التغيير السلمي تحت لوائها ، و على نمو قدراتها و تمكنها من وضع إستراتيجية و تبني خطط مرحلية و برامج عمل من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

و يمكن القول تبعا للمعطيات السابقة ، أن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بتمكن النخبة السياسية التي تزعم المرافعة عن ديمقراطية حقيقية من تجاوز السلبيات سالفة الذكر ، و كذا قدرتها على بلورة مشروع سياسي عملي و توفير أسباب فاعليته و نجاحه على نحو ما تم تبيانه ، ليتحقق الانتقال إلى الديمقراطية كأفضل الاحتمالات المستقبلية ، و ذلك مع استبعاد استمرار الوضع القائم لفترة طويلة بالنظر لصعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في ظل الاعتماد على اقتصاد ريعي قائم على موارد طبيعية غير متجددة ، و الاحتمال الأسوأ هو الدخول في أزمة كتلك التي شهدتها البلاد أواخر الثمانينيات و أوائل التسعينيات ، و التي قد تكون هذه المرة أشد وطأة و عواقبها أوخم بحيث تفضي إلى انهيار النظام و الدولة معا.

و النخبة السياسية التي تدعي رفضها للوضع القائم و طموحها للحفاظ على الصالح العام و تحقيق التنمية على كل الأصعدة يتعين أن تكون على بصيرة بهذه الخيارات المطروحة للمستقبل ، و أن تعي كذلك أنّ التغيير السياسي و تحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية يمثل المدخل لتغيير أوضاع المجتمع كليا نحو الأفضل ، لتعمل بذلك على وضع الإستراتيجيات و الخطط و اعتماد الآليات و إتباع النهج الذي يكفل لها بلوغ هذه الغاية.

[1] نفس المرجع ، ص 101.

خلاصة و استنتاجات من الفصل الثالث

إن قرار النظام الحاكم في الجزائر الذي فرضته الأزمة التي عرفتها البلاد على مختلف الأصعدة منذ نهاية الثمانينيات ، و أملته معطيات الساحة الدولية ، بالانتقال إلى التعددية السياسية ، لم يحدث تغييرا جوهريا في نمط الحكم رغم التعديلات الكبيرة التي أدخلها على النصوص القانونية و المؤسسات السياسية ، بتبني الحريات و الحقوق الأساسية التي يقوم عليها النموذج الديمقراطي الغربي ، و نقل مبادئه في تنظيم العملية السياسية ، فبعد انتهاء المرحلة الاستثنائية أو الانتقالية التي أعقبت وقف المسار الانتخابي في 1992 ، و بعودة السير العادي للحياة السياسية وفق دستور 1996 ، الذي وضع لتدارك بعض النقائص التي تبدت للنظام من تطبيق دستور 1989 ، تبين أن التعددية و القواعد الديمقراطية التي تم إقرارها محض شكليات بلا مضمون.

فقد أبقت النخبة الحاكمة على نفس ميكانيزمات و أساليب الحكم و ممارسة السلطة المعمول بها في مرحلة الأحادية ، بسعيها لضبط الساحة السياسية و السيطرة على المجتمع و توجيهه ، من خلال إبعاد المعارضين و إقصاء المنافسين أو احتوائهم ، بتحكمها في عملية توزيع الريع من جهة ، و خلقها لقيود و عوائق مختلفة من جهة أخرى ، مؤسساتية كسلطات الرئيس الدستورية الواسعة التي تحد من دور و تأثير البرلمان ، و قانونية كقانون الأحزاب الذي يخضع النشاط السياسي لوصاية وزارة الداخلية ، و عملية بتجنيد هيئات و مجموعات موازية لقوى المعارضة و الضغط الحقيقية ، و التي تعمل من خلالها السلطة على تعبئة المواطنين في المناسبات السياسية و المواعيد الانتخابية ، مما يؤدي إلى إلغاء التعددية و تمييع العمل السياسي و تشويه المشاركة ، و مرد ذلك إلى أن التغيير الذي كان بمبادرة من النخبة الحاكمة لم ينبع من تبدل في قناعاتها أو ثقافتها السياسية ، و إنما اتخذ تكتيكيا لتجاوز مأزق الشرعية و إطالة عمر النظام ، و عليه فإن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتوقف على تعاقد سياسي جديد تفرضه نخبة سياسية متحلية بثقافة ديمقراطية تقوم على الاعتدال و قبول الاختلاف و التعدد.

و إذا كان الوضع السياسي بحاله الموصوف آنفا يفرض عوائق أمام أي مسعى لتحقيق الانتقال الديمقراطي ، فإن الاقتصاد الذي لم يتبدل حالا بتحوله من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق ، ببقائه ريعيا معتمدا على صادرات المحروقات ، قد يتسبب من جانبه في خلق عقبات أمام عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، بالنظر لسهولة سيطرة السلطة على الثروة المتمثلة أساسا في الريع و تحكمها في توزيعها ، مما يزيد من درجة الاعتماد عليها داخل المجتمع ، و يمنحها قدرة أكبر على الضبط و التوجيه و تجنيد جماعات تخدم مصالحها ، كما أن الانعكاسات الاجتماعية

للسياسات الاقتصادية كتلك المترتبة عن تطبيق برنامج إعادة الهيكلة ، التي أدت إلى توسيع رقعة الفقر مقابل تآكل الطبقة المتوسطة و اتساع الهوة الاجتماعية ، يمكن أن تكون سلاحا ذو حدين ، فكما أنها قد تدفع الشرائح المحرومة إلى الانشغال باحتياجاتها الخاصة ، و عدم الاهتمام بالسياسة و شؤون المجتمع و العزوف عن المشاركة في الفعاليات السياسية و المدنية ، ربما يجعلها تذمرها و استياؤها من ظروفها قوة للتغيير في حال وجدت من يؤطرها و يعبئ طاقاتها.

و هناك من يرجع أزمة الديمقراطية في الجزائر أيضا إلى اختلال البنية الثقافية ، المتمثل بالخصوص في مأزق الهوية ، لغياب توافق حول مكوناتها التي تظهر في شكل ثنائيات ثقافية متناقضة تتجاذبها التيارات السياسية (عربي - بربري) ، (مفرنس - معرب) ، (إسلامي- علماني) ، و تجعل منها عاملا أساسيا للانقسام و الصراع السياسي ، و في ظل هذا الوضع يتعذر الحديث عن الديمقراطية التي تحتاج إلى اتفاق حاسم بين ممثلي التشكيلات السياسية و المجموعات الاجتماعية على معالم الهوية الوطنية و قبول الاختلاف في إطار الوحدة ، و يعتقد البعض أن تجاوز مأزق الهوية و غيره من المشكلات ، و إقامة الديمقراطية و تنمية البلاد على مختلف الأصعدة ، يتطلب خلق ثقافة جديدة تقيم أسس الانتماء و معايير التفوق و الاستحقاق و غيرها على قاعدة مدنية حديثة.

و تؤثر الظروف المتدهورة للبنى المجتمعية على النخبة السياسية و بخاصة المعارضة التي تعتبر صاحبة الدور المتسبب في عملية الانتقال الديمقراطي ، كما أن الخصائص التي يتسم بها هيكل النخبة السياسية في الجزائر ، قد تكون من العوامل المعيقة لظهور حراك سياسي باتجاه الديمقراطية ، فوجود نخبة مركزية تسيطر داخل النظام الحاكم يغلب فيها ذوو الخلفية العسكرية و النزعة المحافظة كما يجادل عدد من المحللين للوضع السياسي ، و التي تستخدم نخبة مدنية كواجهة لحكمها تلتزم بتنفيذ أجنداتها و قراراتها ، يفسر التضييق الذي تتعرض له المعارضة و ضعفها البنائي و الوظيفي ، من ناحية أخرى فإن الصراع النخبوي التاريخي على السلطة المحتكم للمصلحة و الزبونية أكثر من الأيديولوجية ، بدليل اصطفاف ممثلي التيارات الثلاثة التي تشهدها الساحة السياسية "الوطني" ، "الإسلامي" ، و "العلماني" ، في جانبي السلطة و المعارضة منذ 1999 ، لدرجة أن موالاة السلطة أو معارضتها باتت أساس تحديد الانتماء السياسي و ليس التيارات سالفة الذكر ، يجعل من تقبل النخبة السياسية للاختلاف و التعدد و التزامها بالتنافس السلمي و التداول على السلطة ، أمرا ربما يحتاج إلى وقت و تعويد في تقدير البعض ، أو بالأحرى إلى تجديد على مستوى النخبة و ثقافتها السياسية.

و قد كان لعشرية الصراع الدموي بين النظام و المعارضة الإسلامية الراديكالية أثر على المواقف و التوجهات النخبوية في هذا الاتجاه ، إذ عاينت مختلف الأطراف فاتورة العنف الباهظة ، و أعرب معظم الفاعلين السياسيين عن ضرورة التقيد بمبادئ التعايش و الحوار و النشاط السلمي ، تكتيكيا على الأقل إن لم يكن عن قناعة ، كما أظهر بعضهم استعدادا للتعاون مع نظام فرض وجوده للحصول على امتيازات و تجنب الخسارة المطلقة ، و الذي كان بحاجة لإشراك جهات سياسية تساعده على تجاوز أزمته و تحسين صورته ، و أيضا قطع الطريق على المعارضة الحقيقية.

فسنوات العنف بالإضافة إلى المعطيات الدولية الناجمة عن عولمة معايير حقوق الإنسان و الديمقراطية كانت وراء خلق ظروف سياسية جديدة ، دفعت النخبة إلى مراجعة خياراتها و توجهاتها ، و يسجل في هذا الصدد أن المعارضة الحالية باتت تجمع على المطالبة بإقامة ديمقراطية حقيقية ، و يعد هذا تطورا إيجابيا ، لكنها تبقى بحاجة إلى تفعيل دورها و تأثيرها السياسي لتتمكن من إحداث تغيير ديمقراطي ، و هناك عدد من المداخل التي تكفل لها ذلك ، كتضافر جهودها و تكوينها عمقا شعبيا و خصوصا إخلاصها للديمقراطية فكرا و عملا.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الديمقراطية من أقدم المفاهيم في الفكر السياسي ، و هي أيضا كممارسة أو نظام للحكم ضاربة بجذورها في التاريخ ، إذ يؤرخ لها بفلسفة و حضارة الإغريق ، لكنها بقيت حيوية في البحث إلى اليوم ، تثير الجدل و تبعث على النقاش الفكري ، لما تطرحه نظريا من إشكاليات لا تنتهي إلى حسم ، و تفرضه عمليا في أرض الواقع من صعوبات مستعصية على الحل ، و هذه الإشكاليات و الصعوبات يتواجه معها بالضرورة كل من أراد الخوض في أحدث مباحث الديمقراطية ، ذلك الذي يخص عملية الانتقال من مختلف أشكال الحكم الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي ، الذي صار يمثل النموذج المثالي للحكم في زمن العولمة ، أو في ظل سعي القوى الدولية المسيطرة لتعميم معاييرها و قيمها في مختلف المجالات ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية.

و الإشكال الأول الذي يصادف الباحث هو غياب تعريف جامع للديمقراطية ، لكونها تعبر عن مفهوم متأثر باختلاف و تطور الاتجاهات الفكرية ، و التغير في الظروف العملية ، بالنظر لامتداده الزمني ، و بتباين الأيديولوجيات و الثقافات ، بحكم طبيعته المعيارية و باعتباره يرمز إلى قيمة أو بالأحرى قيم إنسانية سامية ، تدعي مختلف فلسفات التنظيم السياسي و الاجتماعي تجسيدها ، و كذا نتيجة لتركيبه و احتوائه لمفاهيم أخرى هي بدورها محل خلاف كما أنها أيضا قابلة لتطور و تبدل مدلولاتها لنفس الاعتبارات السابقة ، مثلما حصل لمفهومي حقوق الإنسان و المواطنة ، و تتعدى إشكالية الديمقراطية الجانب النظري و الفكري ، كالأساس العقائدي أو الأيديولوجي الذي تقام عليه ، إلى مجال تطبيقها ، حيث يفرض الواقع عوائق مختلفة تحد من المشاركة الشعبية في تقرير السياسات و إدارة الشؤون العمومية ، و تحول بين الديمقراطية و تحقيق غاياتها و صورتها المثالية "حكم الشعب نفسه بنفسه" أو "حكم الأكثرية" على أقل تقدير ، و يجعل مختلف أشكال و تجارب ممارستها عرضة للانتقاد و الانتقاص.

و الباحث في عملية الانتقال الديمقراطي لا يملك أن يتجاهل الإشكاليات السابقة و يغفل الفصل في ماهية الديمقراطية ، كما لو كانت بديهية من حيث مفهومها و طريقة ممارستها أو تطبيقها ، إما بانحيازه لأطروحة ما أو اختياره للتوفيق و الاجتهاد بالرأي ، ليكتمل معنى الانتقال لديه و يتضح تعريفه للظاهرة التي يدرسها ، ما يجعله ينطلق من قاعدة رصينة للحسم في المسألة الرئيسية التي يتناولها البحث في هذا السياق ، و المتمثلة في العامل المسبب للانتقال الديمقراطي

بالإضافة إلى كيفية حدوثه ، و هو ما تم توخيه في هذه الدراسة بمحاولة تقصي مفهوم الديمقراطية و تتبع تطوره التاريخي و استعراض ما خبره من اتجاهات فكرية وأطروحات نظرية و صور عملية ، بغية التوصل إلى تعريفه على نحو دقيق ، التماسا للإحاطة بمفهوم الانتقال الديمقراطي ، و هو ما دفع إلى تحليل منفصل و أكثر تفصيلا لقضية الخلفية الأيديولوجية لإقامة الديمقراطية ، و الجدل الذي خلقته ظروف العولمة بين المتشيعين لليبرالية و دعاة الخصوصية الثقافية خاصة في البلدان الإسلامية ، تماشيا مع تطلعات شخصية و خدمة لأغراض البحث و الحالة التي تعنى بها الدراسة ، و ذلك قبل الخوض في أهم ما قدم من مقاربات نظرية لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، بتبيين مواطن الخلاف بينها و تحصيل ما توصلت إليه عموما من نتائج و إجابات عن ما تثيره هذه الظاهرة من تساؤلات ، و المتعلقة بأسباب و عوامل و أشكال حدوثها ، للتوصل في الأخير إلى اختيار الإجابة الأصح و الأدق جدلا عن أهم تساؤل موضوع نقاش و خلاف تطرحه ظاهرة الانتقال الديمقراطي ، فيما يتعلق بالعامل المحدد لها و الذي يمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث ، و من ثم العمل على تبرير الطرح المقدم و إسقاطه على الحالة محل الدراسة ، و فيما يلي حوصلة لأهم ما تم استخلاصه من نتائج:

يعبر مفهوم الديمقراطية عن منهج و طريقة لممارسة الحكم ، أظهر مرونة و قابلية للتحسين و التطور بالتكيف مع ما يستجد على الصعيد الفكري و العملي ، حيث قام على مبدأ التمثيل لاستحالة تحقيق "حكم الشعب" واقعيا ، و استوعب التوسع في مفهومي المواطنة و حقوق الإنسان لتلافي الإخلال بالعدالة و المساواة ، بتجنب الوقوع في التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطائفة ، و الاعتراف بضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للتمكين من الحقوق المدنية و السياسية ، كما أفاد من التقدم التكنولوجي في ميدان الإعلام و الاتصال ، بإعمال تقنياته الحديثة من أجل تسهيل و تحسين المشاركة الشعبية ، و تعزيز الشفافية و الرقابة للسياسات العمومية ، كما يظهر في بعض تجارب ما يسمى بالديمقراطية المشاركاتية ، و يتحدد النظام الديمقراطي من خلال مجموعة من المقومات الأساسية ، إذ يقوم على إقرار المساواة في حقوق المواطنة بين كافة شرائح و فئات الشعب السيد الذي يفوض السلطة لممثلين عنه و يقوم بمراقبتها ، و ذلك على أساس انتخابات حرة ، عادلة ، و دورية ، تحقق التنافس و التداول السلمي ، في إطار دستور يعكس توافقا و تعاقدا اجتماعيا قابلا للتجديد في ضوء تطور ظروف و حاجات المجتمع.

إن الديمقراطية لا تقوم دون مضمون اجتماعي و ثقافي ، فلا بد أن تعكس خصوصية كل مجتمع ، حيث تربطها علاقة تفاعلية باتجاهات القوى السياسية و الاجتماعية و الظروف البنيوية ، و مادامت قائمة على غايات و مثل إنسانية سامية كالحرية و العدالة و المساواة ، لا يختلف عليها شرع و لا عرف و لا قانون وضعي ، فإنها تقبل المقاربة إلى الثوابت و القيم الراسخة لأي مجتمع و موروثه الحضاري ، و ذلك دون المساس بمقوماتها و قواعدها الأساسية ، بل إنها ربما تمثل الطريقة الواقعية لإحياء التراث و إدراك مثله و غاياته ، على غرار المبادئ التي يقرها الإسلام كالشورى و العدل و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، في ظل الفراغ الذي تركه الفكر الإسلامي فيما يتعلق بكيفية التجسيد العملي للتوجيهات الشرعية للحكم ، أو السبيل لإقامة دولة و حكم إسلامي معاصر.

و يحيل الانتقال الديمقراطي إلى عملية إرادية منظمة غير تلقائية ، و تدريجية تبدأ بإقامة الديمقراطية و تنتهي إلى ترسيخها ، تحدث تغييرا جذريا للنظام السياسي ، يتعدى إلى النواحي الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية ، يقاس بمقومات الديمقراطية سالفة الذكر ، بحيث يتميز عن التغيير الشكلي الذي تبادر إليه بعض النظم التسلطية لتحسين صورتها باعتماد ديمقراطية الواجهة ، مع استمرارها في مصادرة الحريات و الحقوق ، و تعطيل التداول و الرقابة على السلطة.

و تمثل عملية الانتقال إلى الديمقراطية ظاهرة اجتماعية معقدة ، تتأثر بالعديد من العوامل ، كأحوال المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية ، و بنائه الثقافي ، لكنها ليست تحصيلا حاصلا عن تهيئ ظروف مواتية ، كأزمة اقتصادية تفقد النظام التسلطي قدرته على ضبط المجتمع ، أو على العكس من ذلك يسر اقتصادي و رفاه اجتماعي ، يدفع المواطنين إلى الحرص على التمتع بحرياتهم و ممارسة حقوقهم السياسية ، بالإضافة إلى انتشار التعليم و الوعي السياسي ، بقدر ما هي نتاج مباشر لمبادرة سياسية و مسعى واعي تقوده نخبة سياسية معارضة للاستبداد و مؤمنة بالديمقراطية ، فالعنصر البشري هو المسبب لهذه العملية التي تبدأ بقرار سياسي ، و هو الطرح الذي رجحه عدد من الباحثين و عملوا على إثباته ، و أكدت صحته التجارب عبر أصقاع العالم.

و تتميز النخبة السياسية بقدرتها على ممارسة النفوذ و التأثير السياسي ، بالنظر لما تحوزه الشخصيات التي تتدرج في مصافها من مواهب و قدرات و مؤهلات مادية و معنوية ، تجعلها حسب بعض النظريات السوسيولوجية مسؤولة عن تحديد مسارات المجتمع و خياراته الكبرى ، و قيادة عمليات التغيير داخله ، بما في ذلك تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية.

و بناءا على هذا التعريف فإن مدلول النخبة السياسية لا ينطبق فقط على من يشغلون المناصب السياسية الرسمية و مواقع السلطة ، بل يتعداهم إلى كل من يملكون المؤهلات و أيضا الاستعداد النفسي للقيام بأدوار مؤثرة على الخيارات و القرارات السياسية ، و اتجاهات الرأي العام بشأنها ، و بذلك يمكن توقع وجود النخبة السياسية داخل النظام السياسي و عبر كامل النسق الاجتماعي ، أو ضمن مختلف القطاعات و المجالات ، السياسية ، و الاقتصادية ، و الثقافية ، و الدينية ، و العسكرية ، و في إطار التنظيمات الحزبية ، الجمعوية ، النقابية ، و جماعات المصالح.

و ما سبق ينطبق على النخبة التي تهدف إلى إقامة الديمقراطية ، مع تميزها بأنها تعمل على مستوى كلي لإحداث تغيير شامل انطلاقا من تغيير النظام السياسي و طريقة إدارة المجتمع على كل الأصعدة ، و هذا يعتمد على توافقها على مشروع سياسي للتغيير الديمقراطي و توحدها في إطار جبهة سياسية معارضة للاستبداد ملتزمة بالديمقراطية فكرا و عملا ، و كذا قدرتها على الثبات و تخطي العوائق المفروضة من السلطة و الناجمة عن المجتمع ، و تمكنها من تعبئة قوى الضغط و الاحتجاج من الأوساط الشعبية التي تحتاج إلى بث الوعي السياسي فيها و تأطيرها بالاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال السياسي ، لتكون قوة تغيير تدفع نخبة النظام التسلطي لفسح المجال للتعددية و الاحتكام لقواعد الديمقراطية ، و لو مقابل ضمانات بعدم إخضاعها للمحاسبة ، و لا يقف دورها عند هذا الحد فهي المسؤولة عن ترسيخ الديمقراطية بعد إقامتها ، و هذا يتوقف على صدقيتها و تمسكها بالديمقراطية كغاية ، و إرساء قواعدها مع وصولها إلى السلطة و العمل على استدامتها ، من خلال الاستمرار في النضال فكريا من أجل تكريس قيم و معايير الاعتدال و قبول الاختلاف و المشاركة و غيرها في ثقافة المجتمع ككل ، من خلال التنشئة و إعادة التنشئة السياسية و مراجعة البرامج التربوية و التعليمية ، ذلك أن استقرار الديمقراطية و فعاليتها ترتبط بالتزامها و ممارستها من طرف المحكومين ، مما يمنع انحراف الحكام عن مقوماتها و غاياتها و وقوعهم في الفساد السياسي ، فالحكومة الديمقراطية تتطلب شعبا ديمقراطيا.

و يعد أفضل السبل و أسلكها لتحقيق الانتقال الديمقراطي ، العمل السلمي التدريجي القائم على مواجهة النظام التسلطي بالضغط عليه من خلال انتظام القوى الديمقراطية في حركة سياسية ، على أساس مشروع توافقي بينها لإقامة الديمقراطية يراعي مختلف الاتجاهات و المصالح السائدة في المجتمع ، و تعبئتها و استنفارها للطاقات الاجتماعية الممكنة دعما لمشروعها و توجهها ، لإرغام النظام القائم على قبول صفقة سياسية للاحتكام لقواعد التعددية و التداول

بادئ الأمر ، و إقامة تعاقد سياسي اجتماعي يتضمنه دستور جديد ، و من ثم المضي قدما نحو ترسيخ الديمقراطية كممارسة و كمعايير و قيم في ثقافة المجتمع.

فالانتقال على هذا النحو يبقي على الاستقرار السياسي و يستمر معه عمل مؤسسات الدولة ، و يعفي من مواجهة التحديات الأمنية و الخسائر البشرية ، التي تنجم عن الثورة و إسقاط النظام ، و التي قد تقوض مشروع الديمقراطية ، كما أن مبادرة النخبة الحاكمة إلى إقرار الديمقراطية لا تسفر عن تغيير حقيقي لطريقة الحكم في جل الحالات ، و تنتهي غالبا إلى إقامة نظام هجين أو ما يسمى ديمقراطية الواجهة ، كإجراء تكتيكي يهدف إلى تعديل هامش الشرعية و تحسين صورة النظام ، مع الحفاظ على الوضع القائم في واقع الأمر ، و يستبعد أيضا أن تكون الديمقراطية نتاجا لتدخلات خارجية ، لكونها تستهدف في المقام الأول خدمة مصالح الدول و الأطراف التي تقوم بها ، و لا تراعي ظروف و خصوصيات المجتمع الذي يتعرض لها ، و يفترض بالتالي أن تقابل داخليا بنزعة العداء و المقاومة على نحو واسع ، و عليه فإن قيام الديمقراطية و ترسيخها يقترن بجهود القوى الداخلية المؤمنة بها و تحقيق توافق سياسي و اجتماعي عليها.

و في حالة الجزائر كان الانتقال سنة 1989 من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام جديد يقر بالتعددية السياسية ، و بقواعد الديمقراطية و الحريات اللبرالية ، بقرار منفرد و مستعجل من قبل النخبة الحاكمة لم يخضع للتداول السياسي و الاجتماعي ، ردا على الأزمة التي وقع فيها النظام جراء سقوط مشروعيته التاريخية ، بخروج الجماهير في مظاهرات مناهضة له في أكتوبر من عام 1988 ، في ذروة التذمر الشعبي من تردي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية منذ منتصف الثمانينيات ، مما جعل التجربة الديمقراطية التي تمخضت عنه لا تعمر طويلا ، و تم الانقلاب عليها بتدخل عسكري في مستهل سنة 1992 ، لتتكشف الدوافع و كذا الأبعاد الحقيقية للتغيير الذي أراده أصحاب القرار السياسي في النظام الحاكم ، إذ تبين خاصة مع نهاية المرحلة الانتقالية في 1996 و عودة العمل بالدستور و الانتخابات ، أن الانتقال إلى التعددية كان بحثا عن مخرج للنظام من أزمته و إنعاش وجوده بتجديد شرعيته ، و ذلك من خلال الانتخابات و المؤسسات التعددية و إن بصفتها الصورية الشكلية لا كممارسة حقيقية ، حفاظا على الوضع القائم و استمرار امتيازات المستفيدين منه.

و ما يؤكد القول السابق أن الواقع يكشف عدم حصول تبدل يذكر في سمات و ميكانيزمات و أساليب الحكم بين مرحلتي الأحادية و التعددية ، رغم تحول النظام السياسي من حيث القواعد و الإجراءات الدستورية و هيكله المؤسساتي ليتخذ شكلا ديمقراطيا ، فعمليا لطالما انبثقت

السلطة السياسية في الجزائر من جماعة عسكرية غير ثابتة تاريخيا ، إذ وصل "بن بلة" إلى الرئاسة بدعم من قيادة أركان الغرب و على رأسها "هواري بومدين" ، هذا الأخير انقلب على حليفه ليجلس على كرسي الرئاسة قبل أن يغيبه الموت ، ليتدخل العسكر و يختاروا "الشاذلي بن جديد" محله ، الذي أبعد من محيطه كل من يمت إلى سلفه بصلة ، و من ذلك أنه وضع عسكريين من ضباط الجيش الفرنسي سابقا على رأس المؤسسة العسكرية ، و هؤلاء و منهم "خالد نزار" هم من أقالوه أو دفعوه للاستقالة ليستولوا على الحكم و يوقفوا المسار الانتخابي سنة 1992 ، و هم من جاؤوا ب"بوضياف" و "كافي" و نصبوا "زروال" من بعدهما رئيسا ، و الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" لم يشذ هو الآخر عن القاعدة فقد مثل اختيارا عسكريا.

و إذا كانت جماعة عسكرية هي مركز السلطة و مصدرها ، فإن رئيس الجمهورية هو من يجسدها و يعمل على خلق التوازنات السياسية و الاجتماعية التي تضمن استتبابها ، بفضل صلاحياته الدستورية الواسعة الناجمة عن طبيعة النظام الرئاسي ، و قد حاول الرؤساء المتعاقبون تغيير موازين القوة مع العسكريين و تقليل درجة التبعية لهم أو إنهاءها ، فكانت العواقب متباينة ، ففيما سيطر "بومدين" بالكامل و مثل مركز الثقل الوحيد في النظام ، تم الانقلاب على "بن بلة" ، و كانت النهاية الدراماتيكية مصير "بوضياف" ، و تمكن "الشاذلي" من تحقيق تفوق لم يدم طويلا من خلال تغييره للقيادة العسكرية ليدفع للاستقالة التي اضطر إليها زروال أيضا ، أما "بوتفليقة" فنجح على ما يبدو في إقامة التوازن بعودة العسكريين إلى الظل محتفظين بنفوذهم و بحصة لممثليهم في الحكومة.

و الميزة الأخرى للنظام أن كلا من هؤلاء الرؤساء سعى لإحاطة نفسه ببطانة من معارفه و مقربيه لضمان الولاء و التخلص من هاجس انعدام الثقة ، النابع من الصراع النخبوي التاريخي على السلطة ، ما جعل احتلال المناصب العليا في الدولة يخضع لأسس زبونية ، كما بقي النظام قاما على إلغاء المعارضة بانتهاج أسلوب الإقصاء و الاحتواء ، و اعتماد التجنيد السياسي لجهات سياسية و اجتماعية كما هو حال أحزاب التحالف حاليا و المركزية النقابية و عدد من التنظيمات الجمعوية و حتى بعض الزوايا و الطرق الصوفية ، بفضل تحكمه في عملية توزيع الريع ، و ذلك من أجل تمرير مشاريعه و تعبئة المواطنين في المناسبات السياسية و المواعيد الانتخابية و الحصول على دعمهم و لو ظاهريا في شكل صور إعلامية دعائية ، وهو ما أدى إلى تمييع العمل السياسي و تشويه المشاركة.

و البنية السياسية بهذا الوضع تشكل عوائق أمام قيام حركية سياسية تفضي إلى ديمقراطية حقيقية ، لكنها ليست لوحدها مصدر العوامل المعرقلة للديمقراطية ، التي ترجع كذلك في تقدير

الباحثين إلى الاقتصاد الريعي غير المنتج و الظروف الاجتماعية المتردية ، بالإضافة إلى المأزق الثقافي المتمثل في الخلاف حول عناصر الهوية الوطنية ، المسبب للانقسام و الصراع الاجتماعي و السياسي ، و كذا سيطرة الروابط و الولاءات التقليدية و ضبابية معايير التفوق و أسس الارتقاء و الحراك الاجتماعي ، ما يقتضي خلق ثقافة مدنية حديثة تساعد على قبول التعدد في إطار الوحدة ، و تقيم قواعد للمنافسة سلميا و التفوق موضوعيا.

و الظروف البنيوية المتدهورة تؤثر على النخبة السياسية المعارضة التي تعتبر صاحبة الدور المسبب لعملية الانتقال إلى الديمقراطية ، بالنظر لمصلحتها البراغماتية و ربما المعيارية أيضا فيها ، إذ تعاني المعارضة في الجزائر من الضعف البنائي و الوظيفي ، خصوصا بفعل العقبات المختلفة المؤسساتية و القانونية و العملية التي تفرضها السلطة ، و أيضا نتيجة لما تتخبط فيه من سلبيات كغرقها في صراعات داخلية على الزعامة أو لأسباب مالية ، و تشتتها و غياب التنسيق و التكتل بينها لتكوين جبهة سياسية قوية و وضع مشاريع موازية لما تطرحه السلطة.

فهيكل النخبة السياسية في الجزائر يتسم بوجود نخبة مركزية داخل النظام الحاكم تعتبر صاحبة القرار السياسي ، تعرف حسب العديد من المحللين غلبة ذوي الخلفية العسكرية و الاتجاه المحافظ ، و التي تعتمد على نخبة من المدنيين على رأس مختلف الوزارات و الحكومة يلتزمون بتنفيذ توجهاتها ، أما المعارضة فينحصر وجودها في الدائرة الثالثة من النخبة التي تشمل أيضا بعض المتحالفين مع السلطة ، و تضم البرلمانيين و ممثلي الأحزاب و النقابات و الجمعيات ، و المثقفين و الصحفيين ، و غيرهم ممن يدلون بدلوهم في السياسات و القرارات ، دون أن يؤثروا فيها بصفة مباشرة ، إذ يبدو أن المعطيات المترتبة عن اعتماد التعددية و اقتصاد السوق أدت إلى توسيع هذه الدائرة دون دائرة الحكم ، التي بقي التجنيد لها محدودا و خاضعا دائما لاعتبارات المصلحة و الزبونية أو العلاقات الشخصية و الاقتراب من أصحاب القرار ، و هو ما يستشف من تركيبة الطواقم الحكومية خلال العشرية الأخيرة التي تكاد لا تتغير ، حيث بقيت الأيديولوجية هامشية كمتغير تفسيري لتحالفات النخبة و صراعها التاريخي على السلطة الذي عاد للبروز بقوة مع بداية مرحلة التعددية ، بدليل أن أحزابا من التيارات الثلاث التي تخبرها الساحة السياسية ، الوطني ، الإسلامي ، و العلماني ، تحالفت مع السلطة ، كما أن هذه التيارات ممثلة أيضا في جانب المعارضة.

و هذه الخصائص التي تميز بناء و علاقات النخبة السياسية في الجزائر تبعث على القول بأن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب حدوث تجديد على مستوى النخبة و ثقافتها السياسية ، و إن كان الصراع الدموي الذي خاضه النظام ضد المعارضة الإسلامية الراديكالية ، قد ترك آثارا تعتبر

إيجابية على المواقف و التوجهات النخبوية كما يعتقد البعض من شأنها أن تساعد مستقبلا على تحقيق التغيير السياسي باتجاه ديمقراطية حقيقية و لو أنه مدد عمر النظام ، إذ جعل الفاعلين السياسيين يعاينون التكلفة الباهظة للمواجهة العنيفة ، و دفعهم إلى الإعلان عن ضرورة الالتزام بمبادئ التعايش و الحوار و التراضي و التنافس السلمي على السلطة ، من خلال المبادرات السياسية لحل الأزمة تحت مظلة السلطة و خارجها ، على سبيل التكتيك على الأقل إن لم يكن من باب المبدأ ، فقد أقدمت بعض الأطراف السياسية على التعاون مع النظام الذي فرض وجوده ، طمعا على الأرجح في تحصيل بعض الامتيازات و رغبة في تجنب الخسارة المطلقة نظير المعارضة ، في وقت اضطر النظام من جانبه لإشراك هذه الأطراف ليتمكن من تجاوز الأزمة و يهذب مظهره أمام الرأي العام العالمي ، في ظل نزعة دولية لعولمة معايير الديمقراطية و حقوق الإنسان.

و نتاجا أيضا لتجدد المعطيات و الظروف السياسية المحلية و الدولية اندفعت المعارضة بمختلف اتجاهاتها و تياراتها في الآونة الأخيرة إلى المطالبة بإقامة ديمقراطية حقيقية ، لكنها تبقى عاجزة من حيث الفعل و التأثير السياسي ، و لذا هي بحاجة إلى تقوية وجودها و تفعيل دورها في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية كأفضل الخيارات لمستقبل البلاد لضمان تنمية شاملة و مستدامة ، و أهم المداخل التي تكفل لها ذلك ، تكتلها و تضافر جهودها ، و وضعها لمشروع سياسي توافقي بينها ، و تعبئة مؤيديها من الأوساط الشعبية ، و خصوصا إخلاصها للديمقراطية فكرا و عملا.

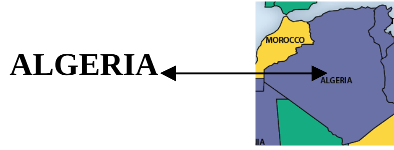
و ختاما يجدر التنويه بأن هذا البحث تحرى بالأساس إثارة مسألتين ، تتعلق أولاهما بضرورة تناول قضية الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية و الإسلامية و منها الجزائر من الناحية العملية ، أو الاهتمام بكيفية تحقيق الانتقال و تجسيد الديمقراطية في أرض الواقع ، و عدم التقوقع في الجدال الفكري حول أسس تطبيق الديمقراطية بين العلمانيين المتشيعين لليبرالية الغربية و الإسلاميين المنادين بالخصوصية ، الذي استأثر بالنقاشات و الكتابات الأكاديمية و الصحفية و غيرها ، دون أن يعني ذلك القفز عليه كليا و لكن حسمه وفاقا و تعديه ، بعد أن استقر رأي الغالبية على الديمقراطية كخلاص من التسلطية و مخرج من حالة التخلف و التردي على كل الأصعدة ، أما المسألة الثانية التي توخي التأكيد عليها ، فتتمثل في أهمية دور النخبة السياسية في تحقيق التغيير السياسي و الانتقال الديمقراطي ، و بغض النظر عن مدى توفيقه في تقديم الدلائل نظريا و القرائن واقعيا لترجيح هذا الطرح ، و مدى دقة النتائج التي توصل إليها من التطرق للحالة الجزائرية التي تفرض صعوبات جمة على الباحث ، من حيث قلة الدراسات

التي تناولت النظام الجزائري بتحليل سياسي يتجاوز الأطر القانونية الدستورية ، و ندرة تلك التي تعرضت للنخبة السياسية في الجزائر ، بالنظر إلى العقبات التي تواجه عملية جمع المعلومات و المعطيات بخصوص هذا الموضوع ، الذي يلفه الغموض نتيجة للحساسية التي يثيرها و التحفظ الذي يبعث عليه من جانب الفئة المبحوثة و حتى من قبل الباحثين بحكم طبيعة نظام الحكم خاصة ، فإن هذا البحث يمثل محاولة كانت في حدود الإمكانيات المادية و المعنوية لصاحبها ، و حسبه ربما أنه سلط الضوء على المسألتين المذكورتين ، و قدم طرحا في القضية التي تعرض لها ، عسى أن يكون فاتحة لجهود أخرى تكون تثمينا أو تصويبا له.

الملاحق

- الملحق (1) خريطة الحرية في العالم
- الملحق (2) دليل مدركات الفساد في العالم
- الملحق (3) نتائج الانتخابات التشريعية – الدور الأول 26 ديسمبر 1991
- الملحق (4) إعلان إقامة المجلس الأعلى للدولة
- الملحق (5) إعلان حالة الطوارئ فبراير 1992
- الملحق (6) مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية
- الملحق (7) التعديل الدستوري 2008

الملحق (1)[1] خريطة الحرية في العالم



FREEDOM HOUSE

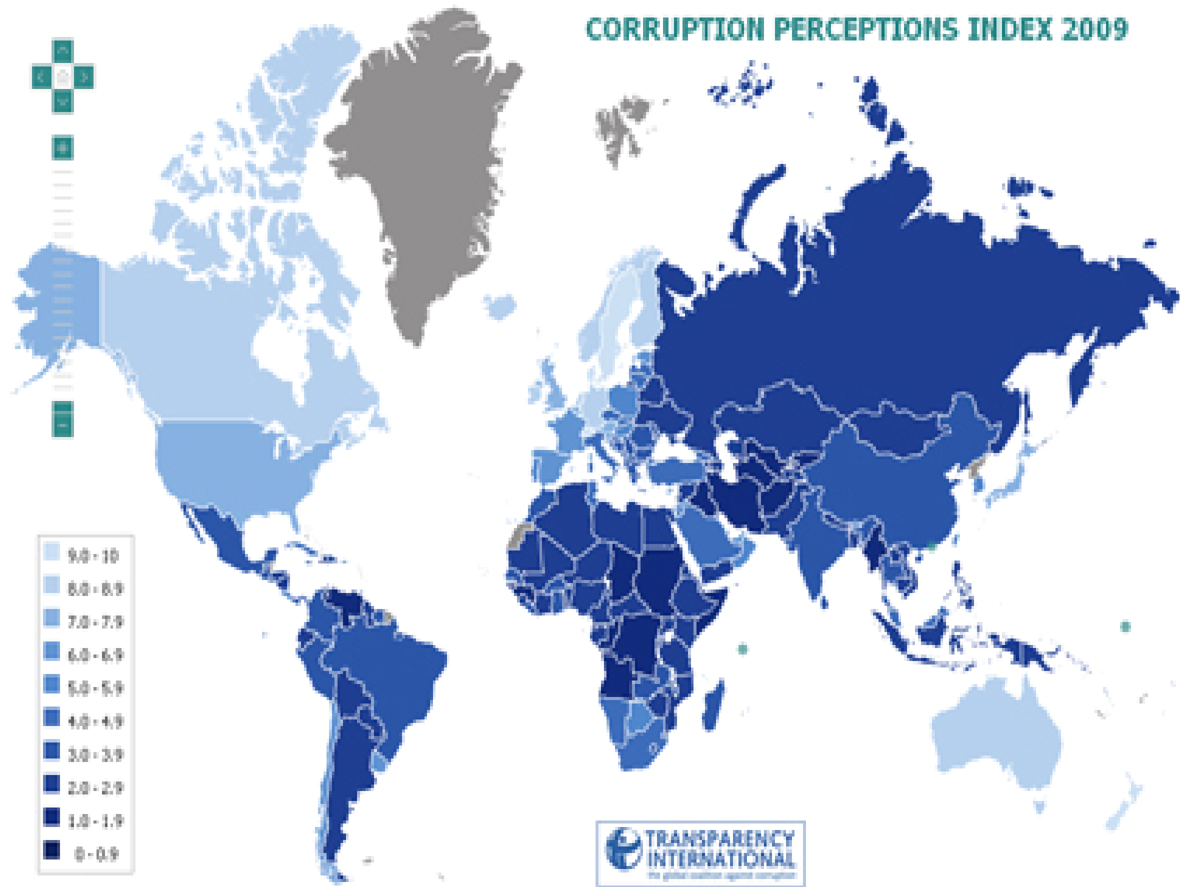
Map of Freedom 2009

Survey Findings

Freedom Status	Country Breakdown	Population Breakdown
FREE	89 (46%)	3,055,885,000 (46%)
PARTLY FREE	62 (32%)	1,351,014,000 (20%)
NOT FREE	42 (22%)	2,276,292,000 (34%)
TOTAL	193	6,683,191,000

[1] بيت الحرية (Freedom House) : منظمة غير حكومية تأسست في الولايات المتحدة عام 1941.
يجري بيت الحرية مسحا سنويا منذ 1972 للوقوف على مستوى الحرية في العالم ، حيث يصنف البلدان إلى ثلاث فئات : حرة ، حرة جزئيا ، و غير حرة ، بعد تقييمها على أساس مؤشري الحقوق السياسية و الحريات المدنية ، اعتمادا على سلم من الدرجات من 1 الأكثر حرية إلى 7 الأقل حرية ، و البلدان الحرة هي التي تحصل على درجة (1.0-2.5) ، الحرة جزئيا (3.0-5.0) ، و غير الحرة (5.5-7.0) ، و هناك عدد من المقاييس الخاصة بالحقوق السياسية التي يعتمدها المسح ، و التي تتعلق بالانتخابات و مستوى التعددية و المشاركة و عمل الحكومة ، إلى جانب مقاييس للحريات المدنية تخص حرية التعبير و المعتقد ، حرية التجمع و التنظيم ، دولة القانون ، و الاستقلال الشخصي و الحقوق الفردية.
www.freedomhouse.org

الملحق (2) دليل مدركات الفساد في العالم[1]



[1] منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) : الدرجات من 0 إلى 10 لقياس هامش الثقة بحسب مؤشر إدراك الفساد ، و الذي يعتمد مقاييس من بينها مثلا التلاعب في الصفقات العمومية ، و ممارسة النفوذ على تحقيقات الشرطة ، التساهل في الإجراءات الإدارية ، الحصول على مناصب دون الكفاءات المطلوبة ... ، لتحديد درجات فساد الإدارات العمومية و السياسيين ، من خلال استطلاع آراء رجال الأعمال و المحللين الدوليين ، و استنادا إلى تحقيقات تقوم بها مؤسسات خاصة ، و باستعمال معطيات منشورة من قبل عدد من المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية أو القارية.

و في الخريطة يتجه اللون من قاتم إلى فاتح كلما ارتفع هامش الثقة ، و درجته (2.9-3.4) بالنسبة للجزائر التي احتلت المرتبة 92 بحسب مؤشر إدراك الفساد من بين 180 دولة.

http://www.transparency.org

الملحق (3)[1] نتائج الانتخابات التشريعية – الدور الأول 26 ديسمبر 1991

الانتماء السياسي	الأصوات المحصّل عليها	نسبة عدد الأصوات المعبر عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة المقاعد المحصّل عليها
ج إ إ	3260222	24.59	188	43.72
ج ق أ	510661	3.85	25	5.81
ج ت و	1612947	12.17	16	3.72
احرار	309264	2.33	3	0.70
إ د ح	9298	0.07	0	0.00
إ ق ت	4184	0.03	0	0.00
أ ق د	8853	0.07	0	0.00
ب ح	5558	0.04	0	0.00
ت ث د	200267	1.51	0	0.00
ت ج ب إ	9037	0.07	0	0.00
ت ش أ ج	928	0.01	0	0.00
ت ع إ	10824	0.08	0	0.00
ت ع ح	9898	0.07	0	0.00
ت و ت	111	0.00	0	0.00
ت و ج	2045	0.02	0	0.00
ت و د أ	6867	0.05	0	0.00
ت و و	933	0.01	0	0.00
ج أ إ	3860	0.03	0	0.00
ج أ ج د	3600	0.03	0	0.00
ج خ و	6575	0.05	0	0.00
ج د	6726	0.05	0	0.00
ج ش و ع	6455	0.05	0	0.00
ج ق ش	1067	0.01	0	0.00
ح إ إ د	7283	0.05	0	0.00
ح إ أ	1225	0.01	0	0.00

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 29 ، العدد الأول ، 4 جانفي 1992 ، ص 5 ، 6.

الانتماء السياسي	الأصوات المحصل عليها	نسبة عدد الأصوات المعبر عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة المقاعد المحصل عليها
ح إ ع	6464	0.05	0	0.00
ح إ ل	9272	0.07	0	0.00
ح ا د	28638	0.22	0	0.00
ح ت ج	67828	0.51	0	0.00
ح ت د	2380	0.02	0	0.00
ح ج	3668	0.03	0	0.00
ح ج ا ر م	2698	0.02	0	0.00
ح ج ت	4872	0.04	0	0.00
ح ج ع ت	1222	0.01	0	0.00
ح ج و	3899	0.03	0	0.00
ح ح	1476	0.01	0	0.00
ح د ت ج	10934	0.08	0	0.00
ح د ج	135882	1.02	0	0.00
ح ر إ	188	0.00	0	0.00
ح ش د	8902	0.07	0	0.00
ح ع إ	1186	0.01	0	0.00
ح ل ج	2934	0.02	0	0.00
ح ن إ	150093	1.13	0	0.00
ح و ت ت	48208	0.36	0	0.00
ح و ج	816	0.01	0	0.00
ح و ش	7731	0.06	0	0.00
حماس	368697	2.78	0	0.00
ع 54	2490	0.02	0	0.00
م ق ج ث إ	930	0.01	0	0.00
مجد	27623	0.21	0	0.00

الملحق (4)[1] إعلان إقامة المجلس الأعلى للدولة

80 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 03 10 رجب عام 1412 هـ

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إعـــلان

مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، يتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة.

إن المجلس الأعلى للأمن، بصفته مؤسسة دستورية تضم في عضويتها سلطات المؤسسات المشار اليها في المواد 24 و75 و79 و 129 و130 من الدستور، والمجتمع في دورة مستمرة منذ يوم الأحد 12 يناير سنة 1992،

1 – نظرا لتصريح المجلس الدستوري الذي جاء فيه أن الدستور لاينص على حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل وشغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة،

2 – وعملا بتصريح المجلس الدستوري وخاصة في فقرته الأخيرة التي توضح بأنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية، بمقتضى المواد 24 و 75 و 79 و129 و 130 و153 من الدستور، السهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري،

3 – وإذ يذكّر في بيانه الصادر بتاريخ 12 يناير سنة 1992،

4 – وعلى اثر الأجتماع الاستشاري الذي انعقد بقصر الحكومة يوم الثلاثاء 14 يناير سنة 1992 والذي جمع المؤسسات المشار اليها في المواد 24 و75 و79 و129 و130 و153 من الدستور،

– وبعد الاستشارات والمناقشات،

وبعد استشارة المجلس الدستوري ورئيس المحكمة العليا،

– وبعد الاستماع الى رئيس الحكومة،

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 29 ، العدد 3 ، 15 جانفي 1992 ، ص 80-82.

يصـــرح

– بأن الوضعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد لا يمكنها أن تستمر دون إفراز مخاطر جمة على الدولة والجمهورية،

– بأن استمرارية الدولة تقتضي سد شغور رئاسة الجمهورية وذلك بإنشاء جهاز للانابة يتمتع بكل السلطات والصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية،

يعلـــن

1 – إقامة مجلس أعلى للدولة يتكون من خمسة أعضاء :

– محمد بوضياف، رئيسا،
– خالد نزار، عضوا،
– علي كافي، عضوا،
– تجيني هدام، عضوا،
– علي هارون، عضوا.

2 – يمارس المجلس الأعلى للدولة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية.

3 – في حالة تعرض رئيس المجلس الأعلى للدولة لمانع، بالمعنى الدستوري، أو وفاة أو استقالة، ينتخب المجلس الأعلى للدولة رئيسا جديدا من بين أعضائه.

4 – يؤدي المجلس الأعلى للدولة مهمته الى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات وللنظام الدستوري.

ولا تتجاوز مدة هذه المهمة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن انتخابات ديسمبر سنة 1988.

5 – يجتمع المجلس الأعلى للدولة في الجزائر العاصمة بمقر رئاسة الجمهورية.

6 – تساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة استشارية وطنية.

7 – ينهي المجلس الأعلى للأمن اجتماعه المستمر فور أداء أعضاء المجلس الأعلى للدولة اليمين.

8 – ينشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باعتباره وثيقة تأسيسية للمجلس الأعلى للدولة.

حرر بالجزائر في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992.

إمضاء أعضاء المجلس الأعلى للأمن :

رئيس الحكومة
ووزير الاقتصاد
سيد أحمد غزالي

وزير الدفاع الوطني
اللواء خالد نزار

وزير الداخلية والجماعات المحلية
العربي بلخير

وزير الشؤون الخارجية
الاخضر ابراهيمي

وزير العدل
حمداني بن خليل

قائد أركان الجيش الوطني الشعبي
اللواء عبد المالك قنايزية

الملحق (5)[1] إعلان حالة الطوارئ فبراير 1992

مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن اعلان حالة الطوارىء.

إن رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 74 - 6، و86، و116 - 1 منه،

- وبناء على اعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 6 رجب عام 1412 الموافق 11 يناير سنة 1992،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992، المتضمن اقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 01 /م.أ.د، المؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 19 يناير سنة 1992، التي تؤهل رئيس المجلس الاعلى للدولة، للإمضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء،

- واعتبارا للمساس الخطير والمستمر للنظام العام المسجل في العديد من نقاط التراب الوطني،

- واعتبارا للتهديدات التي تستهدف استقرار المؤسسات، وللمساس الخطير والمتكرر بأمن المواطنين والسلم المدني،

- وبعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن،

- وبعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري،

- وبعد مداولة المجلس الاعلى للدولة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعلن حالة الطوارىء مدة اثني عشر (12) شهرا على امتداد كامل التراب الوطني ابتداء من 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992.

ويمكن رفعها قبل هذا الميعاد.

المادة 2 : تهدف حالة الطوارىء الى استتباب النظام العام وضمان افضل لأمن الاشخاص والممتلكات، وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية.

المادة 3 : تتخذ الحكومة كل الإجراءات التنظيمية التي هي من صلاحياتها قصد الاستجابة للهدف الذي اعلنت من أجله حالة الطوارىء.

المادة 4 : يؤهل وزير الداخلية والجماعات المحلية في كامل التراب الوطني أو جزء منه، والوالي في دائرته الاقليمية، لاتخاذ التدابير الكفيلة بحفظ النظام العام أو باستتبابه عن طريق قرارات وفقا للأحكام الآتية وفي اطار احترام التوجيهات الحكومية.

المادة 5 : يمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية أن يأمر بوضع أي شخص راشد يتضح أن نشاطه يشكل خطورة على النظام والأمن العموميين أو على السير الحسن للمصالح العمومية، في مركز أمن في مكان محدد.

تنشأ مراكز الأمن بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 6 : يخول وضع حالة الطوارىء حيز التنفيذ، لوزير الداخلية والجماعات المحلية في كامل التراب الوطني، والوالي على امتداد تراب ولايته في اطار التوجيهات الحكومية، سلطة القيام بما يأتي :

1 - تحديد أو منع مرور الاشخاص والسيارات في أماكن وأوقات معينة،

2 - تنظيم نقل المواد الغذائية والسلع ذات الضرورة الأولى، وتوزيعها،

3 - إنشاء مناطق الإقامة المنظمة لغير المقيمين،

4 - منع من الاقامة أو وضع تحت الاقامة الجبرية كل شخص راشد يتضح أن نشاطه مضر بالنظام العام أو بسير المصالح العمومية،

5 - تسخير العمال للقيام بنشاطهم المهني المعتاد في حالة اضراب غير مرخص به، أو غير شرعي. ويشمل هذا التسخير المؤسسات العمومية أو الخاصة للحصول على تقديم الخدمات ذات المنفعة العامة،

6 - الامر، استثنائيا، بالتفتيش نهارا أو ليلا.

المادة 7 : يؤهل وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوالي المختص اقليميا، للأمر عن طريق قرار، بالاغلاق المؤقت لقاعات العروض الترفيهية، وأماكن الاجتماعات مهما كانت طبيعتها، وبمنع كل مظاهرة يحتمل فيها الاخلال بالنظام والطمأنينة العمومية.

---

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 29 ، العدد 10 ، 9 فبراير 1992 ، ص 285 ، 286.

المادة 8 : عندما يعطل العمل الشرعي للسلطات العمومية، أو يعرقل بتصرفات عائقة مثبتة أو معارضة تعلنها مجالس محلية أو هيئات تنفيذية بلدية، تتخذ الحكومة عند الاقتضاء، التدابير التي من شأنها تعليق نشاطها أو حلها.

وفي هذه الحالة، تقوم السلطة الوصية بتعيين مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الاقليمية المعنية الى أن تجدد هذه الأخيرة عن طريق الانتخاب.

المادة 9 : يمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية أن يعهد عن طريق التفويض، الى السلطة العسكرية قيادة عمليات استتباب الامن على المستوى المحلي أو على مستوى دوائر اقليمية محددة.

المادة 10 : يمكن تبليغ المحاكم العسكرية بالجرائم، والجنح الجسيمة، المرتكبة ضد أمن الدولة مهما كانت صفة المحرضين على ارتكابها، أو فاعليها أو الشركاء فيها.

الماة 11 : إن التدابير والتقييدات المنصوص عليها في هذا المرسوم، ترفع بمجرد إنهاء حالة الطوارىء باستثناء المتابعات القضائية، دون المساس بأحكام المادة 8 أعلاه.

المادة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992.

محمد بوضياف

الملحق (6)[1] مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة

تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته. والرصيد هذا، المتكون على مر الحقب والعصور جعل من الجزائر أرضا تُرْعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة.

وإذ استمد الشعب الجزائري قوته من وحدته واعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة، استطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأمجاد .

لما كان الشعب الجزائري يأبى الضيم والاستعباد، فإنه عرف كيف يعتصم بحبل الصبر والجلد ويستمر في التصدي والمقاومة رغم ما تعرض له من أشنع المحاولات لتجريده من ثقافته وإبادته طيلة قرن ونيف من الاحتلال الاستيطاني .

ثم جاءت ثورة أوّل نوفمبر 1954 المجيدة، كالفلق الذي ينبلج في الليلة الظلماء، لتبلور تطلعات الشعب الجزائري وتنير درب كفاحه من أجل انتزاع حريته واستقلاله.

ولقد تلت ذلكم الكفاح التاريخي معارك أخرى لاتقل أهمية عنه في سبيل إعادة بناء الدولة و النهوض بالأمة.

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 42 ، العدد 55 ، 15 أوت 2005 ، ص 3-7.

وطيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الانحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بين ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام، بل وأدهى من ذلك تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها.

وأدرك معظم الشعب الجزائري سريعا أن مثل هذا الاعتداء أراد أن يطال طبيعته و تاريخه وثقافته، ومن ثمة، انبرى بصورة طبيعية واقفا له بالمرصاد ثم محاربا له إلى أن يدحره دحرا.

إن الشعب الجزائري تكبد حسا ومعنى مغبة هذه الفتنة الكبرى التي مُنِيَ بها .

ولقد بات من الحيوي، بالنسبة للجزائريات والجزائريين والأسر الجزائرية، أن يتساموا نهائيا فوق هذه المأساة التي لا تتمثل في مجادلات نظرية مجردة أو إيديولوجية يتعاطاها من يتحرك داخل القطر أو خارجه من النشطاء أو المنظمات .

إن هذه المسألة الحيوية تعني أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم، أي كل ما له حرمة في نظر الإسلام وما هو تحت حماية القانون و ضمانه.

إن الجزائر تغلبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها واستماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح و الدماء من أجل بقاء الوطن .

وكانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا، بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني.

والشعب الجزائري مدين بالعرفان، إلى الأبد، لأرواح كل أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إنه سيظل إلى جانب أسر شهداء الواجب الوطني وأسر ضحايا الإرهاب، و ذلك لأن تضحياتهم نابعة من قيم المجتمع الجزائري .

والدولة لن تدخر جهدا معنويا أو ماديا كي يستمر اعتبارها وتقديرها ودعمها لتلك الأسر وذوي الحقوق لقاء التضحيات المبذولة .

إن الشعب الجزائري شعب واحد وسيظل واحدا موحدا. والإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص، و أتلف جزءا لا يحصى قدره من ثروات البلاد البشرية والمادية، و شوه سمعتها في الساحة الدولية.

في الفتنة هذه تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية .

فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية، كان على مر التاريخ، خلافا لما يدعيه هؤلاء الدجالون، العروة الوثقى التي تشد الشمل والمصدر الذي يشع منه النور والسلم والحرية والتسامح.

إن هذا الإرهاب الهمجي الذي ابتلى الشعب الجزائري و أصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق و مثل السلم و التسامح والتضامن الإسلامية .

والإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم والأمن .

إن الإرهاب تم، ولله الحمد، دحره واستؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم والأمن .

ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه، من دون عودة السلم والأمن، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه. وإذ أنهم طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن، فإنهم يقدرون بكل وعي ما لهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل وبالنسبة للأمة جمعاء.

وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن، لا مناص من أن نخوض، اليوم، مسعى جديدا قصد تحقيق المصالحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية .

إن المصالحة الوطنية غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا، ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة .

إن الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أن المصالحة الوطنية تعد بكل خير، وأنها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية و الجمهورية من مكاسب بما يخدم جميع مواطنيها.

إنه يعلم ذلك علم اليقين منذ أن اعتنق، عن بكرة أبيه، سياسة الوئام المدني التي قال كلمته فيها بكل سيادة .

إن سياسة الوئام المدني، على غرار سياسة الرحمة التي سبقتها، مكنت من تثبيط المسعى الشيطاني الذي كان يروم تشتيت شمل الأمة، كما مكن من حقن الدماء واستعادة استقرار الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا و مؤسساتيا.

بسياسة إفاضة السلم والمصالحة ستستكمل الجهود المبذولة من قبل جميع مكونات الشعب الجزائري من أجل بقاء الجزائر .

وهاهو ذا الشعب مدعو اليوم إلى الإدلاء بكلمته حول بنود هذا الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية .

بتزكيته هذا الميثاق يجيز الشعب الجزائري رسميا الإجراءات الضرورية لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية. بتزكيته هذه يؤكد عزمه على تفعيل ما استخلصه من عبر من هذه المأساة من أجل إرساء الأسيسة التي ستبنى عليها جزائر الغد.

إن الشعب الجزائري المتمسك بدولة الحق والقانون وبتعهدات الجزائر الدولية يزكي ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية استجابة للنداءات التي طالما صدرت عن الأسر الجزائرية التي عانت من هذه المأساة الوطنية :

1 – عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إن الشعب الجزائري يأبى إلا أن يثني على الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن وكافة الوطنيين، والمواطنين العاديين، ويشيد بما كان لهم من وقفة وطنية و تضحيات مكنت من نجاة الجزائر ومن الحفاظ على مكتسبات الجمهورية ومؤسساتها .

بمصادقته على هذا الميثاق بكل سيادة، إن الشعب الجزائري يجزم أنه لا يخول لأي كان، في الجزائر أو خارجها، أن يتذرع بما خلفته المأساة الوطنية من جراح و كلوم ، أو يعتد به بقصد المساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو زعزعة أركان الدولة، أو وصم شرف جميع أعوانها الذين أخلصوا خدمتها، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي .

2 – الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم :

أولا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني،

ثانيا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح. و لا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية،

ثالثا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يَمْثُلُون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية،

رابعا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة،

خامسا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية،

سادسا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب،

سابعا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أواستعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية،

ثامنا : إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

3 – الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.

توخيا منه تعزيز المصالحة الوطنية، فإن الشعب الجزائري يبارك اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته والقضاء على بذور البغضاء و اتقاء الخروج عن جادة السبيل مرة أخرى :

أولا: إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي اعتبار آخر .

ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا و لا زالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز السلم و المصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل و أذنابها في الخارج .

ثانيا : إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا، عقابا لهم على ما اقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية اتخذتها الدولة، في إطار ما لها من صلاحيات، وترتب عنها فصلهم من مناصبهم ، وذلك قصد تمكينهم هم وأسرهم من تسوية وضعيتهم الاجتماعية تسوية نهائية .

ثالثا : إن الشعب الجزائري، وإن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام، دين الدولة .

إنه يؤكد حقه في الاحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات، ويقرر بسيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي، تحت أي غطاء كان، من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية و يصر، رغم الأضرار البشرية والمادية الفظيعة التي تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية، على رفض الاعتراف بمسؤوليته في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة و مؤسسات الجمهورية .

4 – إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي.

إن الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت وهو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية .

ويذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي ابتليت بها الجزائر .

وإنه يؤكد أيضا أن تلك الإفتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين ادعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا .

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الافتقاد. وهو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي اضطلعت بواجبها بمؤازرة من المواطنين وخدمة للوطن.

تلكم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية :

أولا : تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع،

ثانيا : ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة،

ثالثا : يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض.

5 – الإجـراءات الرامـيـة إلى تـعـزيز التـمـاسك الوطني :

أولا : إن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة، وعاقت البناء الوطني، ومسّت مساسا مباشرا أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين،

ثانيا : يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني اتقاء نشأة الشعور بالإقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذووهم من خيارات غير محمودة العواقب. و يعتبر أن المصلحة الوطنية تقتضي القضاء نهائيا على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة .

ثالثا : يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضِلْعٌ في ممارسة الإرهاب .

رابعا : يقرر الشعب الجزائري أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح المُعوزة من الأسر المذكورة والتي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها.

من خلال تزكيته لهذا الميثاق، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم وترسيخ دعائم المصالحة الوطنية .

ويعتبر أنه بات من واجب كل مواطن و كل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم و الأمن و في تحقيق المصالحة الوطنية، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخرى بالمأساة الوطنية التي تكبدتها، و تعلن : " إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية !". والمؤمن لايلدغ من جُحر مرتين.

إنه يفوّض لرئيس الجمهورية أن يلتمس، باسم الأمة، الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم والمصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية ولا المناورات السياسوية الداخلية التي أسهمت في تمادي وتفاقم فظائع المأساة الوطنية.

إن الشعب الجزائري الذي يتبنى هذا الميثاق يعلن أنه يتعين منذ الآن على الجميع، داخل البلاد، أن ينصاعوا لإرادته . وهو يرفض كل تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره، من خلال هذا الميثاق، من اختيار بكل سيادة وفي كنف الحرية والديمقراطية .

إنه يؤكد أنه يتعين على كل مواطن و كل مواطنة أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني، و ذلك في كنف احترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد وقوانينها من حقوق و واجبات .

إن الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدفاع، من خلال سائر مؤسسات الدولة، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و كذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف أو معاداة الأمة .

وإذ يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة، فإنه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته و هويته .

إن الشعب الجزائري يدعو كل مواطن و كل مواطنة إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية الوطنيتين و إلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان ثورة أوّل نوفمبر 1954 من قيم نبيلة عبر الأجيال.

ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الابتعاد عن مرجعياتها وثقافتها، فإنه يُنيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين و ترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني و النهوض بالجوانب الدينية والثقافية و اللسانية .

إن الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية و يفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده .

الجزائر في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 غشت سنة 2005.

الملحق (7)[1] التعديل الدستوري 2008

قوانيـن

قانون رقم 08 – 19 مؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 5 و62 و74 و77 و79 و80 و81 و83 و84 و85 و86 و87 و90 و91 و116 و118 و119 و120 و125 و129 و137 و158 و176 و178 منه،

– وبعد أخذ رأي المجلس الدستوري المعلّل،

– وبعد مصادقة البرلمان المنعقد بغرفتيه،

يصدر القانون المتضمن التعديل الدستوري الآتي نصه :

المادة الأولى : تعدّل المادة 5 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 5* : العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير.

هذان الرمزان من رموز الثورة، هما رمزان للجمهورية بالصّفات التالية :

---

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 45 ، العدد 63 ، 16 نوفمبر 2008 ، ص 8-10.

1 – علم الجزائر أخضر وأبيض تتوسّطه نجمة وهلال أحمرا اللّون.

2 – النشيد الوطني هو " قسمًا " بجميع مقاطعه.

يحدد القانون خاتم الدولة ".

المادة 2 : تضاف مادة 31 مكرر وتحرر كما يأتي :

" *المادة 31* مكرر : تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 3 : تعدّل المادّة 62 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 62* : على كلّ مواطن أن يؤدّي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنيّة.

التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدّسان دائمان.

تضمن الدولة احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين.

وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة ".

المادة 4 : تعدّل المادة 74 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 74* : مدّة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات.

يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية ".

المادة 5 : تعدّل المادة 77 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 77* : يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السّلطات التي تخوّلها إيّاه صراحة أحكام أخرى في الدّستور، بالسّلطات والصّلاحيات الآتية :

1 – هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة للجمهورية،

2 – يتولّى مسؤولية الدّفاع الوطني،

3 – يقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها،

4 – يرأس مجلس الوزراء،

5 – يعيّن الوزير الأول وينهي مهامه،

6 – يمكن رئيس الجمهورية أن يفوّض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور،

7 – يمكنه أن يعيّن نائبا أو عدّة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الأول في ممارسة وظائفه، وينهي مهامهم،

8 – يوقّع المراسيم الرئاسية،

9 – له حقّ إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها،

10 – يمكنه أن يستشير الشّعب في كلّ قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء،

11 – يبرم المعاهدات الدّولية ويصادق عليها،

12 – يسلّم أوسمة الدّولة ونياشينها وشهاداتها التّشريفية ".

المادة 6 : تعدّل المادة 79 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 79* : يعيّن رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول.

ينفّذ الوزير الأول برنامج رئيس الجمهورية، وينسق من أجل ذلك، عمل الحكومة.

يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه، ويعرضه في مجلس الوزراء ".

المادة 7 : تعدّل المادة 80 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 80* : يقدّم الوزير الأول مخطط عمله إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة.

ويمكن الوزير الأول أن يكيّف مخطط العمل هذا، على ضوء هذه المناقشة، بالتشاور مع رئيس الجمهورية.

يقدّم الوزير الأول عرضا حول مخطط عمله لمجلس الأمة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني.

يمكن مجلس الأمة أن يصدر لائحة ".

المادة 8 : تعدّل المادة 81 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 81* : يقدّم الوزير الأول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمله.

يعيّن رئيس الجمهورية من جديد وزيرا أوّل حسب الكيفيات نفسها ".

المادة 9 : تعدّل المادة 85 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 85* : يمارس الوزير الأول، زيادة على السلطات التي تخوّلها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، الصلاحيات الآتية :

1 – يوزّع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية،

2 – يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات،

3 – يوقّع المراسيم التنفيذية، بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك،

4 – يعيّن في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، ودون المساس بأحكام المادتين 77 و78 السابقتي الذكر،

5 – يسهر على حسن سير الإدارة العمومية ".

المادة 10 : تعدّل المادة 87 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 87* : لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوّض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وكذا رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينصّ الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم.

كما لا يجوز أن يفوّض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء، وحلّ المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وتطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 77 و78 و91 ومن 93 إلى 95 و97 و124 و126 و127 و128 من الدستور ".

المادة 11 : تعدّل المادة 90 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 90* : لا يمكن أن تقال أو تعدّل الحكومة القائمة إبّان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه.

يستقيل الوزير الأول وجوبا إذا ترشّح لرئاسة الجمهورية، ويمارس وظيفة الوزير الأول حينئذ أحد أعضاء الحكومة الذي يعيّنه رئيس الدولة.

لا يمكن في فترتي الخمسة والأربعين (45) يوما والستين (60) يوما المنصوص عليهما في المادتين 88 و89، تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين 9 و10 من المادة 77 والمواد 79 و124 و129 و136 و137 و174 و176 و177 من الدستور.

لا يمكن، خلال هاتين الفترتين، تطبيق أحكام المواد 91 و93 و94 و95 و97 من الدستور، إلاّ بموافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، بعد استشارة المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن ".

المادة 12 : تعدّل المادة 178 من الدستور وتحرر كما يأتي :

" *المادة 178* : لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمسّ :

1 – الطّابع الجمهوري للدولة،

2 – النظام الديمقراطي القائم على التّعددية الحزبية،

3 – الإسلام باعتباره دين الدّولة،

4 – العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية،

5 – الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن،

6 – سلامة التراب الوطني ووحدته،

7 – العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية ".

المادة 13 : تستبدل وظيفة " رئيس الحكومة " بوظيفة " الوزير الأوّل " في المواد 83 و84 و86 و91 و116 و118 و119 و120 و125 و129 و137 و158 من الدستور.

المادة 14 : ينشر هذا القانون المتضمن التعديل الدستوري في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبية.

حرر بالجزائر في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب

1- إبراهيم ، حسنين توفيق ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 ، ط2 ، 1999.

2- أبو ضاوية ، عامر رمضان ، **التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري : دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية** . طرابلس : دار الرواد ، 2002.

3- الجابري ، محمد عابد ، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

4- الزيات ، عبد الحليم السيد ، **التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي- : الأدوات و الآليات** . الأزاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2002.

5- الشطي ، إسماعيل ، و آخرون ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ، (تحرير : الكواري علي خليفة) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.

6- العبدلي ، سمير ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسة أطروحات الدكتوراه 62 ، 2007.

7- العياشي ، عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر** . القاهرة : دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999.

8- الفالح ، متروك ، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكاليات المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

9- الفهداوي ، فهمي خليفة ، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية و التحليل** . عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2002.

10- القصبي ، عبد الغفار رشاد ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي (الحراك السياسي و إدارة الصراع)** . القاهرة : مكتبة الآداب، ط 2 ، 2006.

11- ________________ ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي (التنمية السياسية و بناء الأمة)** . القاهرة: حقوق النشر محفوظة للمؤلف ، ط2 ، 2006.

12- ________________ ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات . القاهرة: مكتبة الآداب ، 2004.

13- ________________ ، **مناهج البحث في علم السياسة - كيف تكتب بحثا أو رسالة -** . المنصورة : دار الأصدقاء للطباعة، 2004.

14- **الكتاب السنوي التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، (ترجمة : حسن حسن ، الأيوبي عمر) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

15- الكتبي ، إبتسام ، و آخرون ، **الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل 30 ، 2004.

16- الكواري ، علي خليفة ، و آخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

17- ________________ (محررا) ، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية – اعتراضات و تحفظات على الديمقراطية في العالم العربي -** . بيروت : دار الساقي ، 2004.

18- المخادمي ، عبد القادر رزيق ، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة** . القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2007.

19- الموصللي ، أحمد ، **جدليات الشورى و الديمقراطية : الديمقراطية و حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.

20- أنجرس ، موريس ، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية** ، (ترجمة : صحراوي بوزيد ، بوشرف كمال ، سبعون سعيد) . الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

21- أيزنشتات ، س ن ، **تناقضات الديمقراطية : أوجه الضعف و الاستمرار و التغير** ، (ترجمة : مها بكير) . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002.

22- بلقزيز ، عبد الإله ، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي : أزمة المعارضة السياسية العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

23- ________ ، **في الإصلاح السياسي و الديمقراطية** . بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، 2007.

24- بن صنيتان ، محمد ، **النخب السعودية : دراسة في التحولات و الإخفاقات** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 48 ، ط2 ، 2005.

25- بن نبي ، مالك ، **مشكلات الحضارة : مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي** ، (ترجمة : بسام بركة ، أحمد شعبو) . دمشق : دار الفكر ، ط2 ، 2002.

26- بهلول ، محمد بلقاسم حسن ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية (تشريح وضعية)** . الجزائر : منشورات مطبعة دحلب ، 1993.

27- بو الشعير ، سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** . عين مليلة-الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 1990.

28- بيليس ، جون و سميث ، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** . دبي-الإمارات العربية المتحدة : ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

29- تشومسكي ، نعوم ، **هيمنة الإعلام : الإنجازات المذهلة للدعاية** ، (ترجمة : الشهابي إبراهيم يحيى) . دمشق : دار الفكر ، 2003.

30- تورين ، آلان ، **ما الديمقراطية ؟ (دراسة فلسفية)** ، (ترجمة : كاسوحة عبود) . دمشق : منشورات وزارة الثقافة السورية ، 2000.

31- خطاب ، سمير ، **التنشئة السياسية و القيم – مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية-** . القاهرة : إيتراك للنشر و التوزيع ، 2004.

32- دال ، أ. روبرت ، **عن الديمقراطية** ، (ترجمة : أحمد أمين الجمل) . القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، 2000.

33- دانكان ، جان ماري ، **علم السياسة** ، (ترجمة : صاصيلا محمد عرب) . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط2 ، 1995.

34- دايموند ، لاري ، **مصادر الديمقراطية : ثقافة المجموع أم دور النخبة ؟** ، (ترجمة : سمية فلوعبود) . بيروت : دار الساقي ، 1994.

35- رشيد ، عبد الوهاب حميد ، **التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية و الأسس الثقافية و المحددات الخارجية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

36- زايد ، أحمد ، و عروس ، الزبير (محررين) ، **النخب الاجتماعية : حالة الجزائر و مصر** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2005.

37- سعد ، إسماعيل علي ، **علم الاجتماع السياسي : بين السياسة و الاجتماع** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999.

38- سعدي ، محمد ، **مستقبل العلاقات الدولية : من صدام الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 58 ، 2006.

39- سليم ، جيهان ، و آخرون ، **الثقافة العربية : أسئلة التطور و المستقبل** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 29 ، 2003.

40- صديقي ، العربي ، **البحث عن ديمقراطية عربية : الخطاب و الخطاب المقابل** ، (ترجمة : الخولي محمد و الأيوبي عمر). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.

41- عارف ، نصر محمد ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد ، 2002.

42- عبد الحافظ ، ثابت عادل فتحي ، **النظريات السياسية المعاصرة – دراسة للنماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة -** . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1997.

43- عبد الرحمن ، أسامة ، و آخرون ، **الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** ، (تحرير : الكواري علي خليفة) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

44- عبد الرحيم ، حافظ ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي : قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 59 ، 2006.

45- عبد الوهاب ، رفعت ، **النظم السياسية** . القاهرة : المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية ، 1996.

46- عطوي ، عبد الله ، **السكان و التنمية البشرية** . بيروت : منشورات دار النهضة العربية ، 2004.

47- علي ، عبد الجليل رعد ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** . طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2002.

48- عماد ، عبد الغني ، **سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم و الإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

49- غليون ، برهان ، **مجتمع النخبة** . بيروت : مهد الإنماء العربي ، دراسات الفكر العربي ، 1986.

50- ـــــــــ ، و آخرون ، **حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994.

51- ـــــــــ ، و آخرون ، **حقوق الإنسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية** ، سلسلة كتب المستقبل العربي 41 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

52- غيدنز ، أنتوني ، **علم الاجتماع** (الطبعة الإنجليزية الرابعة) - مع مدخلات عربية ، (ترجمة و تقديم : الصياغ فايز) . بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2005.

53- فوزي ، سامح (محررا) ، **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع و الطموح – خبرات من أوربا الشرقية و العالم العربي-** . القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007.

54- قرنفل ، حسن ، **المجتمع المدني و النخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟** . الدار البيضاء : مطابع إفريقيا الشرق ، 1997.

55- قلاتي ، البشير ، **دراسات في مسار و واقع الدعوة الإسلامية في الجزائر: نحو وعي جديد للتغيير الاجتماعي و البعث الحضاري** . قسنطينة : منشورات مكتبة إقرأ ، 2007.

56- قيرة ، إسماعيل ، و آخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

57- لتشنر ، فرانك جي و بولي ، جون ، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ ؟ الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية** ، (ترجمة : جتكر فاضل) .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

58- مالكي ، امحمد ، و آخرون ، **الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي** ، (تحرير : الكواري علي خليفة) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.

59- مصطفى ، يسرى (محررا) ، **المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي** . القاهرة : ميريت للنشر و المعلومات ، 2002.

60- منصور ، أحمد بلقيس ، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004.

61- منيسى ، أحمد ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** . القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004.

62- ناجي ، عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** . قالمة-الجزائر : منشورات جامعة 8 ماي 1945 (قالمة) ، 2006.

63- نافعة ، حسن ، **مبادئ علم السياسة** . القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط3 ، 2007.

64- والي ، خميس حزام ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : مع إشارة إلى تجربة الجزائر** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44) ، 2003.

65- وايت ، بريان و ليتل ، ريتشارد و سميث ، مايكل ، **قضايا في السياسة العالمية** (نسخة مترجمة) . الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

66- وهبان ، أحمد ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003/2002.

ب- الدوريات

1- إبراهيم ، حسنين توفيق ، < العوامل الخارجية و تأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي> ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 30 ، العدد 349 ، مارس 2008.

2- الجابري ، محمد عابد ، < العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 20 ، العدد 228 ، فبراير 1998.

3- الزيات ، السيد ، < الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي > ، **مجلة الديمقراطية** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، صيف2001.

4- الشطي ، إسماعيل ، < الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 27 العدد 310 ، ديسمبر 2004.

5- العرباوي ، ليلى ، < إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 24 ، العدد 275 ، يناير 2002.

6- الغنوشي ، راشد ، < الإسلام و العلمانية > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 31 ، العدد 359 ، يناير 2009.

7- الكواري ، علي خليفة ، < مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 15 ، العدد 168 ، فبراير 1993.

8- ________ ، < نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 29 ، العدد 338 ، أبريل 2007.

9- المنوفي ، كمال ، < الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 8 ، العدد 80 ، أكتوبر 1985.

10- بلقزيز ، عبد الإله ، < الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق و الممكنات > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 20 ، العدد 219 ، ماي 1997.

11- بن الطاهر ، حسين ، < انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر> ، **حوليات** . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، العدد 4 ، أكتوبر 2001.

12- بنسعيد العلوي ، سعيد ، < نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 158 ، السنة 14 ، أبريل 1992.

13- بن عنتر ، عبد النور ، < الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 24 ، العدد 273 ، نوفمبر 2001.

14- بوضياف ، محمد ، < الثقافة السياسية في الجزائر > ، **مجلة العلوم الإنسانية** . بسكرة : جامعة محمد خيضر ، العدد 11 ، ماي 2007.

15- بوعناقة ، علي ، و دبلة ، عبد العالي ، < الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 20 ، العدد 225 ، نوفمبر 1997.

16- بيتام ، دافيد ، < الديمقراطية : مبادئ ، مؤسسات ، و مشاكل > ، **مجلة الفكر البرلماني** . الجزائر : مجلس الأمة ، العدد الخامس ، أفريل 2004.

17- حريق ، إيليا ، < السراتية و التحول السياسي و الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 8 ، العدد 80 ، أكتوبر 1985.

18- حسن ، عمار علي ، < الخصوصية الثقافية في الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 30 ، العدد 340 ، جوان 2007.

19- دليو ، فضيل ، < الزبائنية السياسية و الاجتماعية في عصر الديمقراطية > ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 17 ، شتاء 2008.

20- سماتي ، محفوظ ، < النخبة في فكر مالك بن نبي > ، **مجلة رؤى** ، السنة 4 ، العدد 20 ، 2003.

21- شرابي ، عبد العزيز ، < النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية > ، **حوليات** . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي ، طبعة 1998.

22- عبد الحي ، وليد ، < علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 24 ، العدد 267 ، مايو 2001.

23- عبد الفتاح ، معتز بالله ، < الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوط الخارج > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 28 ، العدد 326 ، أفريل 2006.

24- عماري ، عمار ، < الاقتصاد الجزائري ، الماضي القريب و استشراف المستقبل > ، **مجلة العلوم الإنسانية** . قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، عدد 14 ، ديسمبر 2000.

25- عيساوي ، شارل ، < الشروط الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 28 ، العدد 322 ، ديسمبر 2005.

26- غربي ، علي ، < عولمة الديمقراطية : المحافظون الجدد و الثقافة الفرعية > ، **مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية** . سكيكدة : منشورات جامعة 20 أوت 1955 ، عدد 3 ، جوان 2008.

27- فؤاد عبد الله ، ثناء ، < خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 14 ، العدد 187 ، سبتمبر 1994.

28- فرحاتي ، عمر ، و دبلة ، عبد العالي ، < أهمية دور المجتمع المدني في الحياة السياسية و الاجتماعية > ، **مجلة الفكر** . بسكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد الأول ، مارس 2006.

29- كريم ، حسن ، < مفهوم الحكم الصالح > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 27 ، العدد 309 ، نوفمبر 2004.

30- محسن ، مصطفى ، < التربية و مهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : مصاعب الحاضر و مطالب المستقبل > ، مجلة المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 26 ، العدد 294 ، أغسطس 2003.

31- نافعة ، حسن ، < دور المؤسسات الدولية و منظمات الشفافية في مكافحة الفساد > ، **مجلة المستقبل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 27 ، العدد 310 ، ديسمبر 2004.

32- ياسين ، السيد ، < في مفهوم العولمة > ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة 20 ، العدد 228 ، فبراير 1998.

ج- الملتقيات و الندوات

1- الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (14) ، **اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مكافحة الفقر - القاهرة- نوفمبر 2001** . نيويورك : الأمم المتحدة ، 2002.

2- بوقارة ، حسين ، < التجربة الديمقراطية في الجزائر : إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية > ، دراسات الملتقى الوطني الأول حول : **التحول الديمقراطي في الجزائر** . بسكرة : جامعة محمد خيضر ، ديسمبر 2005.

3- هلال ، علي الدين ، < مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث > ، في سعد الدين إبراهيم و آخرون ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية : **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** ، ط 3 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

4- ووتربوري جون ، و آخرون ، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني ايني أنريكو ماتيي** ، (إعداد : سلامة غسان) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

د- المذكرات و الرسائل الجامعية

1- بودبوز ، غاني ، < إشكالية الديمقراطية في الجزائر و موقف النخبة السياسية منها : دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني > ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2005.

ه- القوانين و التشريعات

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان نتائج الانتخابات التشريعية (26 ديسمبر 1991) ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، العدد 1 ، السنة 29 ، 4 يناير 1992.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر: الأمانة العامة للحكومة ، العدد 3 ، السنة 29 ، 15 يناير 1992.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 93-44 المتضمن إعلان حالة الطوارئ ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 29 ، العدد 10 ، 09 فبراير 1992.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 02-03 المتضمن تعديل الدستور ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 39 ، العدد 25 ، 14 أبريل 2002.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 42 ، العدد 55 ، 15 أوت 2005.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-19 يتضمن تعديل الدستور ، **الجريدة الرسمية** . الجزائر : الأمانة العامة للحكومة ، السنة 45 ، العدد 63 ، 16 نوفمبر 2008.

و- الصحافة

1- الزاوي ، أمين ، < التخوين و التخويف و التهويد سلاح > ، **يومية الشروق** ، العدد 2688 ، الخميس 13 أوت 2009.

2- القرضاوي ، يوسف ، < فقه الجهاد : دراسة مقارنة لأحكامه و فلسفته في ضوء القرآن و السنة > ، **يومية الشروق** ، عدد 2411 ، الأحد 21 سبتمبر 2008.

3- جابي ، عبد الناصر ، < سيناريو مكرر لحراك معطل > ، **يومية الخبر** ، السنة 19 ، العدد 5798 ، الأحد 25 أكتوبر2009.

4- شارف ، عابد ، < **حوار مع قناة الجزيرة الإخبارية** > ، الحصاد المغاربي ، 20 فبراير 2009.

5- **يومية الخبر** ، السنة 18 ، العدد 5361 ، 1 جويلية 2008.

6- ـــــــ ، السنة 18 ، العدد 5439 ، 30 سبتمبر 2008.

7- ـــــــ ، السنة 19 ، العدد 5479 ، 18 نوفمبر 2008.

8- ـــــــ ، السنة 19 ، العدد 5539 ، 31 جانفي 2009.

9- ـــــــ ، السنة 19 ، العدد 5553 ، 16 فيفري 2009.

10- ـــــــ ، السنة 19 ، العدد 5545 ، 7 فيفري 2009.

11- ______ ، السنة 19 ، العدد 5550 ، 12 فيفري 2009.

12- ______ ، السنة 19 ، العدد 5570 ، 8 مارس 2009.

13- ______ ، السنة 19 ، العدد 5588 ، 27 مارس 2009.

14- ______ ، السنة 19 ، العدد 5593 ، 1 أفريل 2009.

15- ______ ، السنة 19 ، العدد 5606 ، 14 أفريل 2009.

16- ______ ، السنة 19 ، العدد 5623 ، 1 ماي 2009.

17- ______ ، السنة 19 ، العدد 5679 ، 26 جوان 2009.

18- ______ ، السنة 19 ، العدد 5710 ، 27 جويلية 2009.

19- ______ ، السنة 19 ، العدد 5799 ، 26 أكتوبر 2009.

20- ______ ، السنة 20 ، العدد 5812 ، 8 نوفمبر 2009.

21- يومية النصر ، 11 أفريل 2009.

ز - الإنترنت

- التقارير:

1- المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، تقرير الديمقراطية في العالم العربي ، 2004 : http://www.idea.int/publications/dem_arab_world/upload/Layout-A.pdf

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 . عمان : المطبعة الوطنية ، 2005 ، ص 14 :
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004a.pdf

- المقالات:

1- السعيداني ، منير < النخب الفكرية العربية : بحث في إجرائية المفهوم > ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة 3 ، العدد 25 ، نوفمبر 2005 : http://www.ulum.nl/b32.htm

2- الصيداوي ، رياض ، < صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، الحزب ، الجيش ، الدولة > : http://rsidaoui.blogspot.com

3- المغيربي ، محمد زاهي بشير ، < الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات - > ، منتدى حوارات الفاخرية :
http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=1248

4- بابا عربي ، مسلم ، < المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الخامسة ، العدد 35 ، خريف 2007 : http://www.ulum.nl/c110.html

5- بريستون جوليا ، ديلون ساموبل ، < ديمقراطية بمشاركة الجميع...المكسيك نموذجا > ، قراءة أحمد فهمي شرين ، منتدى إسلام أون لاين ، 2006 :
http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2006/03/article05.shtml

6- زايد ، أحمد ، < نخب ما بعد الاستعمار > ، مجلة الديمقراطية ، السنة 7 ، العدد 25 ، يناير 2007 :
http://democracy.ahram.org.eg/archive/Index.asp?CurFN=file1.htm&DID=9083

7- عزي لخضر ، اليعقوبي محمد ، فكرون السعيد ، <تحليل آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمدينة المسيلة – دراسة اقتصادية اجتماعية - > ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد 24 ، سبتمبر 2005 :
http://www.ulum.nl/b17.htm

8- ―――――――― ، < وجهة نظر في آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي– الجزائر مثالا- (دراسة اقتصادية اجتماعية) >
http://www.iraqcp.org/members3/0060301ad.htm

9- لكريني ، إدريس ، < النخبة السياسية و أزمة الإصلاح في المنطقة العربية > :
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10747

10- مقري ، عبد الرزاق ، < التحول الديمقراطي في الجزائر : دراسة ميدانية > :
http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

ثانيا : باللغة الفرنسية (en Français)

A. Livres

1- Bassiouni , Cherif , et autres , **LA Démocratie: Principes Et Réalisation** . Genève : Union Interparlementaire , 1998.
2- Calame , Pierre , **La Démocratie en miettes : Pour une révolution de la gouvernance** . Paris : éditions Charles Léopold mayer / Éd. Descartes et Cie , 2003.
3- Diamond Larry , Linz Juan J , Lipset Seymour Martin , **Les Pays en développement et l'expérience de la démocratie** , (traduit par Delorme Brigitte , Vincent Bernard) . Paris : Nouveaux Horizons , 1993.

B. périodiques

1- Addi , Lahouari , « Les Partis Politiques en Algérie » , **Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée** , N° 111-112 , CNRS Aix-en-Provence , 2005.
2- Daguzan , Jean-François , « Maghreb , Les armées en politique : des trajectoires divergentes » , **Confluences Méditerranée** , N. 29 , Printemps 1999.

3- Delannoi , Gil , « Démocratie, le mot et le critère » , **Esprit** , février 1998.
4- Hachemaoui , Mohammed , « La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et Prédation (1997-2002) », **Revue Française de Science Politique** , Vol.53 , N.1 , Février 2003.
5- ___________ , « Permanences du jeu politique en Algérie » , **Politique Etrangère** , N. 2 , été , 2009.
6- Harbi , Mohamed « Culture et démocratie en Algérie : retour sur une histoire » , **Le Mouvement Social** , N. 219-220 , avril-sept 2007.
7- Lacoste-Dujardin , Camille , « Géographie culturelle et géopolitique en Kabylie » , **Hérodote** , N.103 , 3éme trimestre , 2001.
8- O'Donnell , Guillermo , « Repenser la théorie démocratique : perspectives latino-américaines » , (traduit par : Niosi Marianne) , **Revue Internationale de Politique Comparée** , Vol. 8 , N. 2 , 2001.
9- Tine , Antoine , « Elites Partisanes Et Démocratisation Au Sénégal : pour une lecture Neo-Machiavelienne » , **Polis , Revue Camerounaise de science politique** , Vol. 11 , Numéro Spécial , 2003.
10- Zerrouky , Hassane , « Algérie : Les Ravages du Néo-Libéralisme » , **Economie et Politique** , N. 616-617 , Novembre-decembre 2005.

C. rapports

- Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique , Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs , « **Rapport** d'Evaluation de la République Algérienne Démocratique et Populaire » , **Rapport** d'Evaluation du MAEP N. 4 , juillet 2007.

D. la presse

1- Bouriche , Riadh , « Le FMI et La Politique Economique en Algérie » , **Le Quotidien d'Oran** , 20 octobre 2005.
2- ___________ , « La Boone Gouvernance Serait Le Nom de L'Après Démocratie » , **Le Quotidien D'Oran** , Jeudi 22 février 2007.

E. articles sur internet

1- Bacqué , Marie-Hélène , et Sintomer , Yves , « Gestion De Proximité Et Démocratie Participative » , Les Annales de la recherche urbaine N. 90:
http://www.annalesdelarechercheurbaine.fr/IMG/pdf/Bacque_Sintomer_ARU_90.pdf

2- Belem , Gisèle , et Gendro Corinne , « Conditionnalité , gouvernance démocratique et développement , dilemme de l'oeuf et de la poule ou problème de définition ? » :
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

3- Ben Abdallah El Alaoui , Hicham , « Les Régimes Arabes Modernisent L'Autoritarisme » , Le Monde Diplomatique , Avril 2008 :
http://www.monde-diplomatique.fr/2008/04/EL_ALAOUI/15781

4- Canet , Raphaël , « Qu'Est Que La Gouvernance » , Conférences de la Chaire MCD, 16 Mars 2004 :
www.institutidrp.org/contributionsidrp/canet_gouvernance%20mars%202004.pdf –

5- Hagmann , Tobias , « La Transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie? » :
http ://www.tobiashagmann.net/documents/Hagmann_1998_Transitologie_aContrario.pdf

6- Lafaye , Claudette , « Gouvernance et démocratie : quelles reconfigurations ? » :
http://www.univ-paris8.fr/sociologie/fichiers/lafaye2000a.pdf

7- Luis Martinez , « Algérie : Les Nouveaux Défis » , Mars / Avril 2003 :
http://www.ceri-sciences-po.org

8-
http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9mocratie_participative

<u>ثالثا : باللغة الإنجليزية (by English)</u>

A. books

1- Burton , John W , **Global Conflict : The Domestic Sources of International Crisis** . Brighton : Wheatsheaf Books , 1984.

2- Schumpeter , Joseph A , **Capitalism , Socialism , and Democracy** . New York : Harper & Row , Publishers , third edition , 1950.

3- Volpi , Frédéric , **Islam and Democracy : The Failure of Dialogue in Algeria** . London : Pluto Press , 2003.

B. periodicals

1- Aka , Philip C , « The Military and Democratization in Africa» , **Journal of Third World Studies** , Vol. XVI , No.1 , Spring 1999.
2- Brassett , James , and Bulley , Dan , « Ethics in World Politics: Cosmopolitanism and Beyond » , **International Politics** , vol.44 , issue 1 , January 2007.
3- Bunce , Valerie , « Comparative Democratization : Big and Bounded Generalizations » , **Comparative Political Studies** , Vol. 33 , No 6-7 , August / September 2000.
4- Carothers , Thomas , « The End of the Transition Paradigm » , **Journal of Democracy** , Vol. 13 , No.3 , July 2002.
5- Dalton , Russell J , « Citizen Attitudes and Political Behavior» , **Comparative Political Studies** , Vol. 33 , No 6-7 , August / September 2000.
6- Genieys , William , « The Sociology of Political Elites in France : The End of an Exception? » , **International Political Science Review** , Vol 26 , No. 4 , 2005.
7- Guo , Sujian , « Democratic Transition : A Critical Overview» , **Issues & studies** , vol. 35, N. 4 , July / August 1999.
8- Habib , Adam , « The Transition to Democracy in South Africa : Developing A Dynamic Model » , **Transformation 27** , Johannesburg , 1995.
9- Hadj-Moussa , Ratiba , « New media , community and politics in Algeria » , **Media, Culture & Society** , Vol. 25 , N° 4 , 2003.
10-Hayajneh , Adnan M , « The U.S. Strategy : Democracy and Internal Stability in the Arab World » , **Alternatives : Turkish Journal of International Relations** , Vol. 3 , No.2&3 , Summer & Fall 2004.
11- Henry , Clement M , « Review of : Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995 , by Werenfels Isabelle » , **Middle East Journal** , Vol. 62 , Issue 1 , Winter 2008.
12- Huntington , Samuel P , « How Countries Democratize » , **Political Science Quarterly** , Vol. 106 , No. 4 , Winter 1991-92.
13- Langguth , Gerd , « Asian values revisited » , **Asia Europe Journal** , Vol.1 , No.1 , February 2003.

14- Lee , Sangmook , « Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea » , **Taiwan Journal of Democracy** , Vol. 3 , N.1 , July 2007.
15- McFaul , Michael , « Transitions from Postcommunism » , **Journal of Democracy** , Vol. 16 , N.3 , July 2005.
16- Munck , Gerardo L , « Democratic Transition in Comparative Perspective » , **Comparative Politics** , Vol.26 , N. 3 , April 1994.
17- Rustow , Dankwart , « Transition to democracy : Toward a Dynamic Model » , **Comparative Politics** , Vol. 2 , Issue 3 , April 1970.
18- Sadiki , Larbi , « Guided Democracy in Algeria and Egypt » , **Australian Journal of International Affairs** , Vol. 49 , Issue 2 , November 1995.
19- Santiso , Carlos , «International Co-operation for Democracy and Good Governance : Moving Toward a Second Generation?» , **European Journal of Development Research** , Vol.13 , N. 1 , June 2001.
20- Suttner , Raymond , « Democratic Transition and Consolidation in South Africa : The Advice of the Experts » , **Current Sociology** , Vol. 52 , N. 5 , September 2004.
21- Tahi , Mohand Salah , « Algeria's Democratisation Process : a Frustrated Hope » , **Third World Quarterly** , Vol. 16 , N. 2 , 1995.
22- Tornquist , Olle , « Dynamics of Indonesian Democratisation » , **Third World Quarterly** , Vol. 21 , N. 3 , 2000.
23- Usul , Ali Resul , « Democracy And Democratization In The Middle East : Old Problem New Context » , **Turkish Review of Middle East Studies** , Annual 2004.
24- Welzel , Christian , « Effective Democracy , Mass Culture , and The Quality of Elites : The Human Development Perspective » , **International Journal of Comparative Sociology** , Vol. 43 , N. 3-5 , 2002.
25- Westheimer , Joel , and Kahne , Joseph , « What Kind of Citizen ? The Politics of Educating for Democracy » , **American Educational Research Journal** , Vol. 41 , N. 2 , Summer 2004.

C. reports

- United Nations Development Programme , **Human Development Report** , New York , 2009 :
http://hdr.undp.org

D. articles from internet

1- Diamond , Larry , « Civil Society and the Development of Democracy » , Working Paper , June 1997 :
www.march.es/ceacs/publicaciones/working/archivos/1997_101.pdf -

2- Epstein , David L , et. al , « Democratic Transition » , Draft of April 17, 2005:
http://www.columbia.edu/cu/ciber/research/Transitionsv5.pdf

3- Higley , John , and Burton , Michael G , « Democratic Transitions and Democratic Breakdowns : The Elite Variable » , Pre-publication working papers of the Institute of Latin American Studies , University of Texas at Austin , Paper No. 88-03 :
http://lanic.utexas.edu/project/etext/llilas/tpla/8803.pdf

4- Higley , John , « Elite Theory in Political Sociology » , University of Texas at Austin :
www.montreal2008.info/site/images/PAPERS/section1/RC%202%20-%20Higley-%201.3.pdf

5- Norris , Pippa , « Deepening Democracy via E-Governance » , Draft chapter for the UN World Public Sector Report :
ksghome.harvard.edu/~pnorris/Acrobat/World%20Public%20Sector%20Report.pdf

6- Riley , Thomas B , and Riley , Cathia Gilbert , « E-Governance to E-Democracy : Examining The Evolution» , International Tracking Survey Report N5 , Commonwealth Centre for E-Governance , June 9 , 2003:
http://www-rcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck%20CP%201994.pdf

7- Schmitter , Philippe C , « Contrasting Approaches to Political Engineering : Constitutionalization & Democratization » , European University Institute , February 2001:
www.iue.it/SPS/People/Faculty/CurrentProfessors/PDFFiles/SchmitterPDFfiles/PoliticalEngineering.pdf-

8- Van Osten , Elyssa , « Authoritarian Durability and Democratic Transition in Mexico » , Working Paper , March 2006 :
www.virginia.edu/politics/grad_program/print/wwdop-2006-paper-vanosten.pdf -

9- Youngs , Richard , « The European Union and Democracy in The Arab-Muslim World » . Brussels : Centre for European Policy Studies , Working Paper N. 2 , November 2002 :
http://www.ceps.be

E. web sites
1- www.freedomhouse.org
2- http://www.transparency.org

المحتويات

- فهرس الأشكال
- فهرس الموضوعات

فهرس الأشكال

الفهرس